معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

التقرير السنوى الخامس

للمجلس القومى لحقوق الإنسان

2009 – 2008

تاريخ إصدار التقرير : 2009/4/18

المحتويات

الموضــوع	الصفحة
المقدمة	1
الباب الأول : حالة حقوق الإنسان فى مصر خلال عام 2008	17
• أولاً : الحقوق المدنية والسياسية	18
• ثانياً : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	45
الباب الثانى : نشاط وجهود مكتب الشكاوى	79
• تصنيف الشكاوى	81
• تحليل الشكاوى التي تلقاها المجلس	86
• الأنشطة التى تم انجازها	119
الباب الثالث : دور المجلس فى نشر مبادئ حقوق الإنسان	137
• أولاً : المشروع القومى لنشر ثقافة حقوق الإنسان	138
• ثانياً : متابعة تعديل المناهج الدراسية بما يتفق وحقوق الإنسان	152
• ثالثاً : ندوات المجلس	156
الباب الرابع : التعاون مع المنظمات الوطنية والدولية	160
• أولاً : التعاون مع منظمات المجتمع المدنى	161
• ثانياً : التعاون مع المؤسسات الوطنية	165
• ثالثاً : التعاون مع الهيئات الدولية	167
• رابعاً : فى مجال التعاون الثنائى مع الدول	174
• خامساً : التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية	179
الباب الخامس : الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان	184
• أولاً : التنسيق مع الوزارات وأجهزة الدولة	187
• ثانياً : التعاون مع منظمات المجتمع المدنى	203
التوصيات :	205
المصادرالتى استند إليها التقرير	212
الملاحق :	215

مقدمة

هذا هو التقرير السنوى الخامس الذى يصدره المجلس القومى لحقوق الإنسان وقد لا يكون من قبيل التكرار المعاد أن يذكِّر المجلس قراء هذا التقرير بمنهجه الذى التزمه فى كل ما يصدره من تقارير دورية وغير دورية .. ذلك أن المجلس قد استقر منذ بداية نشاطه على رؤية لحقوق الإنسان وحرياته ووسائل تعزيزها تصدر عن إدراك للعلاقة العضوية الوثيقة التى تربط قضية حقوق الإنسان بسائر عناصر الواقع المجتمعى ، السياسى منها والاقتصادى والثقافى .. وهو ارتباط تعبر عنه النصوص الدستورية القائمة فى مصر والتى تعالج موضوع " الحقوق والحريات " بعناصره كلها فى الأبواب الثلاثة الأولى من الدستور يتممها الباب الرابع الذى يتحدث عن سيادة القانون وحديث الدستور عن الحقوق والحريات وضمانه لاحترامها يشمل الساحة الواسعة لجميع الحقوق بدءاً من الحق فى الحياة وانتهاءً بالحق فى التنمية وفى الاختيار الثقافى ومروراً بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية .. ومع ذلك يظل المدخل لحماية هذه الحقوق كلها هو المدخل السياسى الذى نسميه مثلث الديمقراطية والذى يتمثل ضلعه الأول فى " المشاركة السياسية الحرة البعيدة عن كل تدخل " ويتمثل ضلعه الثانى فى " سيادة القانون " ، على النحو الذى يجعل الحكومة التى تسوس المجتمع وتخدم أفراده " حكومة قانون لا حكومة أفراد وأشخاص " ، أما ضلعه الثالث الذى يكتمل به هيكل الديمقراطية بمعناها الواسع فهو كفالة احترام " الحقوق والحريات " المنصوص عليهما فى الدستور وفى القوانين ..

ولأن العبرة – فى نهاية الأمر – ليست بحسن صياغة النصوص الدستورية والقانونية .. ولا باشتمال تلك النصوص على عناصر هذا المثلث .. وإنما العبرة بما يؤول إليه أمر هذه النصوص فى التطبيق العملى المعاش فى جنبات المجتمع ، فإن المجلس يحرص فى تقاريره كلها على وضع " حالة حقوق الإنسان وحرياته " فى سياقها المجتمعى الواسع ومن خلال ضرب أمثلة عملية لما وقع خلال العام من انتهاكات لبعض تلك الحقوق والحريات ، وما تحقق فى بعض جوانبها من تعزيز لممارستها وتقدم فى مدى احترام الدولة لها .

إن المجلس القومى لحقوق الإنسان يدرك تماماً احتمال وقوع المفارقة والاختلاف بين " النصوص المكتوبة " وبين تطبيقها " الحى " فى المجتمع . ومن هنا كانت عنايته الخاصة بأهمية التزام الدولة التزاماً صارماً الهيئة التشريعية بما حوته نصوص الدستور من

ضمانات لحريات الأفراد فى مجالاتها المختلفة ومن ضرورة قيام سلطة قضائية مستقلة لضمان التزام الدولة ومؤسساتها الدستورية بمضمون تلك النصوص وبوضع جزاءات وضمانات تتوقف على تحققها صحة ونفاذ القرارات الصادرة من تلك المؤسسات ..

وأخيراً يحرص المجلس من حيث المنهج فى تقاريره كلها على مراعاة أمرين :

1. التدقيق والتثبت عند بيان الوقائع التى تصف " حالة حقوق الإنسان فى مصر خلال السنة محل التوثيق والتقرير " .
2. وضع تلك الوقائع فى إطار " السياق الذى يحيط بها ، محلياً ، وإقليمياً ، ودولياً .. " وهو سياق من شأن بعض عناصره المعاونة على تحرك المجتمع كله فى اتجاه تعزيز الحقوق والحريات وتأمين التمتع بها من جانب الأفراد جميعاً على أساس من مبدأ " الحماية القانونية المتكافئة " الذى هو أحد تجليات مبدأ المساواة أمام القانون .. وضمان مشاركة المواطنين فى الدفاع عن استقلال وطنهم وأمنه واستقراره وتنميته .. بينما تشكل بعض عناصره عقبات ومعوقات تعوق انطلاق المجتمع إلى مزيد من المشاركة السياسية وسيادة القانون وحماية الحرية .

وفى إطار السياق المجتمعى القائم وقت إعلان هذا التقرير ونشره ، ندرك تماماً أن الأمر يقتضى تحقيق توازن دقيق بين الالتزام الدستورى والأخلاقى بتعزيز الحقوق والحريات و بين الضرورات التى تفرضها الاعتبارات الأمنية والوقائية التى يتطلبها استقرار المجتمع وأمنه القومى ، وحماية أفراده فى مواجهة الأخطار القادمة من الخارج ، وتلك التى تفرزها – فى الداخل – أزمات وتحديات سياسية واقتصادية وثقافية، على أن تظل الحرية دائماً هى الأصل ، وأن تظل القيود استثناءً تمليه الضرورة ، و يحكمه مبدأ أن الضرورة تقدر بقدرها ولا تجاوزه وأن سلطة تنظيم ممارسة الحقوق والحريات لا يجوز أن تتجاوز التنظيم لتصل إلى إهدار الحق ومصادرة أصل الحرية .. ولأن تحقيق هذا التوازن شرط لا يستغنى عنه المجتمع لحفز الأفراد والجماعات على تفعيل انتمائهم الوطنى والتعبير عنه تعبيراً عمليا ينتهى بالمجتمع كله إلى التقدم والنمو .. لذلك فقد آلى المجلس على نفسه أن يلتزم بالدقة والصراحة وتسمية الأشياء باسمائها حتى تلقى توصياته وملاحظاته آذناً مصغية وقبولاً حسناً من جانب كل من توجه إليهم هذه التوصيات والملاحظات .. وكما أن المجلس لم يتردد يوماً فى ممارسة النقد الذاتى والإشارة إلى بعض معوقات انطلاقه مما قد يؤدى إلى شئ من القصور فى بعض جوانب نشاطه ، فإنه – فى الوقت نفسه – يأمل ألا تؤدى حالة ضيق أو غضب مرحلى من متاعب المرحلة الراهنة من حياتنا السياسية والاقتصادية إلى الغفلة عن

العديد من الظواهر الإيجابية التى تحفل بها حياتنا وجهودنا سعياً لتحقيق التقدم والعدل والحرية .. إن منهج الاعتدال والموضوعية يقتضينا جميعاً أن نمارس النقد والنقد الذاتى وإحدى عينينا على المواضع التى تستحق النقد والإصلاح .. والأخرى على ما استطعنا تحقيقه عبر مسيرة نعرف جميعاً كم هى شاقة ومعقدة .. أن هذا التوسط بين التشاؤم السلبى من ناحية .. والإفراط فى التفاؤل المسرف الذى لا تتحقق له أسبابه من ناحية أخرى . هو المنهج الوسط الذى ينبغى أن يصدّقه العمل .. وأن يحرسه الأمل .. (وكان بين ذلك قواما ..)

ويبقى صحيحاً أن عام 2008 – شأنه شأن الأعوام السابقة له – والتى صدرت فى شأنها التقارير الأربعة السابقة ، قد شهد تقدماً فى بعض ميادين حقوق الإنسان ، كما شهد تراجعاً فى بعضها الآخر .. سجلها التقرير فى أجزائه المختلفة .. كذلك تميز عام 2008 بانتشار عدد من الظواهر السلبية الجديدة كان من الضرورى أن يتناولها التقرير بالتسجيل والتنبيه إلى خطورتها وضرورة التعاون بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدنى والمجلس القومى لحقوق الإنسان فى السعى لفهم أسبابها ، والمبادرة إلى مواجهتها والتعامل السريع معها .. وفى مقدمتها الانفلات السلوكى فى الشارع المصرى ، وما صاحبه من تزايد حالات التحرش الجنسى الفردى والجماعى على نحو لا سابقة له ومنها زيادة حدة العنف المصاحب لجرائم القتل والشروع فيه .. على نحو غير مألوف فى تاريخنا القديم والحديث ..

وأخيراً فقد حرص المجلس على تكرار الإشارة إلى أثر ظاهرة العولمة على الحدود التقليدية بين ما يعتبر شأناً داخلياً لا يجوز لجهة أجنبية أن تتدخل فيه ، وما يعتبر – فى ظل العولمة – شأناً دولياً يدخل فى اختصاص الدول والمؤسسات السياسية الأخرى أن تتابعه وأن تعقب عليه ، وتبدى رأيها فيه ..

وإذا كانت السيادة القطرية لا تزال حقيقة قانونية وسياسة قائمة .. فإن مظاهر هذه السيادة وحدودها قد تغيرت كثيراً ، ولا تزال حدودها تتراجع جزئياً .. على نحو يحتاج معه الأمر إلى توافق دولى جديد قائم على الاتفاق على ضوابط ومعايير يتم الالتزام بها من جانب أطراف العلاقات الدولية حتى تظل تلك العلاقات محكومة بالقانون الدولى الاتفاقى على نحو يضمن قدراً من الانضباط والوضوح يظل معه التراجع عن فكرة " السيادة الوطنية " مفهوماً قانونياً تُعاملُ به الدول الصغيرة والنامية معاملة الدول القوية والغنية والأكثر تأثيراً على الساحة الدولية .

ومن هنا لم يعد جائزاً ولا منتجاً أن يواجه كل نقد موجه " لحالة حقوق الإنسان " فى مصر من منظمات دولية أو إقليمية معنية بحماية تلك الحقوق برفع " راية السيادة الوطنية المطلقة " ورفض مناقشة ما يوجه من نقد .. إن هذه المواجهة لم تعد منتجة بعد ما طرأ على النظام الدولى من تغير ، وأصبح معه التعاون الدولى الفعال لمواجهة الأفكار المشتركة بين جميع الدول والمجتمعات جزءاً جديداً من أجزاء هذا النظام الدولى ولأنه جزء جديد فإنه يحتاج إلى معايير وضوابط تتضمن بقاءه محكوماً بمظلة " قواعد المساواة والتكافء " والمعاملة بالمثل بين جميع أطرافة ، وإلا تحول إلى أداة للظلم والهيمنة على حساب أطرافة الصغيره أو الضعيفة ، وهو ما ترفضه مصر وتحرص على التنبيه إليه .

الملخص التنفيذى للتقرير السنوي الخامس
للمجلس القومي لحقوق الإنسان

مقدمة :

يغطى التقرير حالة حقوق الإنسان فى مصر خلال عام 2008 ، والربع الأول من عام 2009 ، عبر خمسة فصول تناولت حالة حقوق الإنسان فى مصر ، وجهود المجلس فى معالجة الشكاوى التى تلقاها ، وجهوده فى نشر ثقافة حقوق الإنسان ، وأنشطة المجلس فى مجال التعاون الدولى والوطنى ، وجهوده فى تفعيل الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان . ويلاحظ أنه خلال هذه الفترة أنها لم تخل من المنجزات والتجاوزات وربما المفارقات في مسيرة دقيقة ومعقدة لحقوق الإنسان في المجتمع المصري. فثمة حراك سياسى إيجابى وملحوظ.. لكن حالة الطوارئ ما زالت معلنة وأحكام قانون الطوارئ مطبقة .

وهناك تنام لمساحة حرية الرأي والتعبير في المجتمع ، لكن الامر لا يخلو من ضيق السلطة ببعض ممارسات هذا الحق الأصيل من حقوق الإنسان ، وهناك زيادة في عدد الأحزاب السياسية المعترف بها مع استمرار رفض قيام أحزاب سياسية أخرى قدمت طلبات تأسيس منذ فترة طويلة دون جدوى .

وعلى الرغم من اتساع نشاط المجتمع الأهلي وبروز دوره منذ فترة طويلة فما زالت الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية تعترضها قيود تشريعية وإجراءات تنظيمية تحد من حركتها وتحول دون انطلاقها ، في عصر أصبح فيه المجتمع الأهلي في الدول المتقدمة ضلعاً ثالثاً وهاماً يسهم في عملية التنمية السياسية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع الحكومة والقطاع الخاص.

وفي الوقت الذي تميزت فيه مصر وسط منطقتها بحضور قوي لتيارات التعبير عن الرأي على شبكة الإنترنت، فإن ما تعرض له بعض المدونين المصريين من ملاحقة وتضييق يخالف موجبات حقوق الإنسان بقدر ما يحد من انطلاق تيارات من الوعي يحتاجها المجتمع المصري – ولو انطوت على بعض التجاوزات – لاستمرار مسيرة التراكم على درب الديمقراطية الطويل.

ولئن كانت مسيرة الإصلاح السياسي على المستويين التشريعي والمؤسسي لم تبلغ بعد الحد المأمول الذي يتطلع له المجتمع المصري – والذى مازال يعاني من تواضع إن لم يكن تدني مستوى مشاركته السياسية – وهو الأمر الذي تؤكده دوماً ضعف معدلات الإقبال

على الاقتراع فى الانتخابات (رئاسية – تشريعية – محلية) ويجسدها الانتخابات التشريعية التكميلية التي شهدتها بعض الدوائر خلال العام الماضي.

ولعل الملمح الأخير لحالة حقوق الإنسان في المجتمع المصري خلال العام المنصرم يتمثل فيما كشفت عنه شكاوى المواطنين التي تلقاها المجلس من أن المعاناة الاقتصادية والاجتماعية كانت هي سبب أكثرية الشكاوى بنسبة تتجاوز الـ 70% بينما كانت الشكاوى عن مخالفات لحقوق الإنسان المدنية والسياسية بنسبة 9.1%. وهو الأمر الذي يكشف عن تعقيد حالة حقوق الإنسان في المجتمع المصري، وأن الهموم المعيشية في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتلاحقة وانعكاساتها المحلية تمثل لعموم المجتمع المصري هاجساً حقيقياً لا يقل وطأة عن مخالفات وانتهاكات حقوقه المدنية والسياسية.

ولم يكن المشهد الحقوقي في المجتمع المصري خلال نفس الفترة بعيداً عن مشهد آخر شهدته المنطقة بل والعالم اتسم بتراجع وانتكاس ملحوظين لحالة حقوق الإنسان في مناطق الصراع والاحتلال في فلسطين والعراق وانعكس فى بعض جوانبه على مصر. كما انتشرت في العالم على نحو مقلق ومؤسف دعاوي تحقير ديانات وثقافات الغير والإساءة إليها، فيما يمثل مخالفة لقيم الاحترام الإنساني وقبول الآخر وكفالة التنوع الثقافي الذي نصت عليه كل المواثيق والصكوك الدولية.

إلا انه وفى هذا الصدد فقد صدم كثيرون لما طال أسر بهائيه فى صعيد مصر من أذى ومكروه ، بحرق ديارهم ثم بالطرد من قريتهم بحماية أمنية ، وما يجسده ذلك من تنام لنزاعات التعصب ورفض للآخر وضرب مبدأ المواطنة فى الصميم الذى كفله الدستور ويحميه القانون .

ويثار التساؤل حول هذا الحادث فى الوقت الذى أصدر فيه السيد وزير الداخلية قراره – المرحب به – بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية بامتداد إثبات علامة (–) قرين خانة الديانة للمواطنين المصريين الذين لا يدينون بالديانات السماوية وعدم قصره على الحالات الثلاث الذى قضت بهم المحكمة الإدارية العليا مؤخراً .

<u>في مجال الحقوق الأساسية</u> ، لاحظ التقرير استمرار غلبة الهاجس الأمني على الجانب الحقوقي، وساهم ذلك في عرقلة جهود الإصلاح السياسي، فحال دون إلغاء حالة الطوارئ، وتزايد ضحايا التعذيب وسوء المعاملة والعسف في استخدام السلطة على نحو غير مسبوق أفضى في كثير من الأحيان إلى اضطرابات وتظاهرات احتجاجية. كما تزايدت حالات

الاعتقال على صلة بالنشاط السياسي غير المرخص به أو المشاركة في التظاهرات العديدة التي جرت في البلاد في سياق احتجاجات اجتماعية، أو تضامنية مع الشعب الفلسطيني على صلة بالعدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة، وما تلاه. فضلاً عن استمرار المحاكمات ذات الطابع الاستثنائي بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، أو في سياق قانون الطوارئ التي تفتقد لشروط العدالة وفق المعايير العالمية.

ولا تقل المقاربات العديدة التي أجرتها الحكومة بإطلاق سراح معظم الذين تم اعتقالهم، أو تقديم بعض موظفي إنفاذ القانون من مقترفي جرائم التعذيب أو سوء المعاملة إلى العدالة، إذ استمر احتجاز مئات من المواطنين طبقاً لقانون الطوارئ لدواع أمنية، كما استمرت الممارسات غير القانونية في أخذ رهائن من أسر المطلوبين لإجبارهم على تسليم أنفسهم، وتم احتجاز مشتبه فيهم في أماكن غير معلومة دون إخطار ذويهم أو محاميهم، وظهرت حالات "اختفاء" لمحتجزين.

<u>وفي مجال الحريات العامة</u> ، استمرت الحريات الإعلامية تحلق في مستويات عالية عبر الصحافة المستقلة والحزبية، وعبر البرامج الحوارية في الفضائيات المصرية، وتناولت كل سياسات الحكومة بالتمحيص والنقد، وألغى السيد رئيس الجمهورية عقوبة الحبس عن أحد رؤساء التحرير، وألغت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بحبس أربعة من رؤساء تحرير الصحف المستقلة، لكن رغم ذلك ظلت قوانين العقوبات عائقاً دون تنفيذ وعد السيد رئيس الجمهورية بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر، وخلقت حالة من الرقابة الذاتية لدى عدد من المؤسسات الصحفية، خاصة في ظل بروز دعاوي الحسبة السياسية.

وحكم الهاجس الأمني أيضاً، وليس الحقوقي، طابع تفاعل الأجهزة الأمنية مع الحق في التجمع السلمي، فبينما تسامحت السلطات مع المسيرات التي انطلقت للإعراب عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الحصار ثم العدوان، فقد تشددت في مرحلة تالية، وفضت المسيرات بالقوة، واعتقلت العديد من المواطنين، على نحو ما واجهت به الاحتجاجات الشعبية في المحلة وأدى إلى وقوع مصادمات واسعة. وقد أطلقت النيابة العامة سراح معظم معتقلي التظاهرات خلال العام.

وبينما استمرت لجنة الأحزاب في الاعتراض على نشوء أحزاب جديدة وعدم إسباغ الشرعية على الأحزاب التي سبق تقدمها بضعة مرات لعدم قدرتها على الوفاء بالشروط القانونية الجديدة التي نُفذت بأثر رجعي، فقد استمرت كذلك حالة الاستقطاب الحاد بين

الحزب الوطني الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين – غير المرخص لها، عائقاً دون تطور الحياة السياسية والأحزاب المعترف بها في البلاد.

وتابع المجلس باهتمام بالغ تطوير القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية التي ظلت حائلا دون تطوير مؤسسات المجتمع المدني، إذ ظلت شكاوى الجمعيات الأهلية من القيود المفروضة في القانون الحالي، واستمرت النقابات المهنية تعاني مأزق الشروط المفروضة في القانون رقم 100 لديمقراطية النقابات المهنية. وقد نظم المجلس لقاء مع المسئولين عن تطوير قانون الجمعيات الأهلية، واستبشر خيراً بما سمعه من اتجاهات، ويتطلع لعرض هذا التشريع للنقاش العام قبل إصداره.

لكن تابع المجلس بقلق بالغ الانتخابات التكميلية لمجلسي الشعب والشورى، وانتخابات المجالس المحلية، التي أجريت دون تعديل قانون المحليات والذي أرجئت انتخابات المحليات لمدة عامين من أجله، وراقب المجلس، بمشاركة منظمات أهلية، مسار الانتخابات، ومن المؤسف أن الانتخابات على مستوييها شابها كثير من الانتهاكات القانونية، والتي أيدتها أحكام قضائية.

وقد توقف المجلس خلال تحليله لمسار الحقوق المدنية والسياسية عند قضيتين بارزتين تثيران قلقه، وقلق المجتمع على نحو بالغ، وهما قضية **الاحتقان الطائفي** بين المواطنين المصريين المسلمين والأقباط، والتي أفضت إلى تحول العديد من الاحتكاكات الاجتماعية الطبيعية إلى أحداث طائفية تهدد وحدة النسيج الوطني والسلام الاجتماعي الذي يحرص عليه المجتمع المصري بمسلميه وأقباطه كل الحرص.

ويؤكد المجلس، كما فعل دائماً، أن الحل هو تأكيد حقوق المواطنة، والمساواة وتكافؤ الفرص، ويلح على بحث المشروع الذي سبق أن قدمه بشأن قانون دور العبادة الموحد.

كما توقف المجلس أيضاً عند **ظاهرة التوترات الأمنية التي تشهدها سيناء** منذ تفجيرات طابا وشرم الشيخ الإرهابية في العام 2005 على وجه الخصوص وما تبعها من إجراءات أمنية مشددة تجاه المواطنين في سيناء. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير المزيد من هذا التوتر منذ الاجتياح الشعبي الفلسطيني لحدود القطاع مع مصر في سياق الحصار المفروض عليه من جانب إسرائيل، وتصاعد مع الجدل بشأن تكرار إغلاق معبر

رفح، وادعاءات إسرائيل حول تهريب الأسلحة إلى المقاومة عبر الحدود المصرية، وكثافة نشاط المهاجرين الأفارقة باتجاه إسرائيل.

وأكد المجلس على أهمية إعطاء اهتمام خاص لسيناء في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، وبناء جسر بين المعالجات الأمنية والمعالجات السياسية الضرورية، وتعزيز خطط التنمية في سيناء بما يستجيب لاحتياجات السكان.

وفي سياق تحليله لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لاحظ المجلس تأثر جهود الدولة في تلبية هذه الحقوق تحت وطأة سلسلة الأزمات التي شهدها العالم بدءاً من أزمة الغذاء العالمي، ومروراً بالأزمة المالية العالمية، وانتهاء بأزمة الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

ويقدر المجلس جهود الحكومة في تخطي بعض هذه الأزمات مثل أزمة رغيف الخبز التي أحدثت قلقاً عميقاً في المجتمع، ومواجهة الاحتكارات في إنتاج وتوزيع بعض مواد البناء والتي كانت قد أدت إلى قفزات غير مسبوقة في أسعار الأسمنت والحديد، ومن ثم التأثير على قطاع التشييد وتلبية احتياجات المواطنين في السكن.

لكن أثار قلق المجلس إلى حد بعيد استشراء الفساد والذي هبط بمكانة مصر في مؤشرات الشفافية العالمية من المرتبة السبعين في ترتيب هذا المؤشر في العام 2006 إلى المرتبة 107 في العام 2008. والارتفاع الشديد في أسعار السلع الضرورية الذي التهم العلاوة الاجتماعية التي قررها السيد رئيس الجمهورية للتخفيف عن محدودي الدخل، وعدم تناسب انخفاض أسعار الغذاء مع الانخفاض الذي تحقق في الأسواق العالمية. ورفع أسعار الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء.

ويعبر المجلس عن خشيته من أن تكون الهزات الاقتصادية العنيفة التي شهدتها البلاد، انعكاساً للأزمات الاقتصادية العالمية، قد أفضت إلى انزلاق فئات كبيرة من المواطنين إلى ما دون خط الفقر، حيث تشير الدراسات إلى تركز هذه القطاعات عند مستوى خطي الفقر الأعلى والأدنى.

ويعرب المجلس عن تقديره للاهتمام المتزايد للحكومة بقضية التعليم في مراحله المختلفة كرافعة للتنمية، وعقد المؤتمر القومي للتعليم وبدء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم في عملها، كما يرصد مخاوف بعض الخبراء من بعض جوانب هذه التطورات، وقلق

المجتمع من نقص الأنشطة الفكرية والرياضية وإشكاليات التعليم الخاص والأجنبي وظاهرات الدروس الخصوصية والأمية والإشكاليات الخاصة بنظام الثانوية العامة، وما شهده العام من قضايا حول تسريب الامتحانات، والعنف المدرسي، والتسرب من التعليم في مراحل مبكرة.

كما أعرب المجلس عن تقديره لموقف القضاء المصري من وقف التوجه نحو خصخصة التأمين الصحي، والتوجهات التي أعلنتها الدولة عن خطط توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل مختلف فئات المواطنين. وجدد دعوته بضرورة مراعاة الأبعاد الاجتماعية في نظام تقديم الخدمات الصحية.

كما أعرب المجلس عن قلقه من استمرار ارتفاع معدلات البطالة، رغم بعض الانخفاض الذي أظهرته الإحصاءات الرسمية، وكذا من خشيته من انعكاس الركود العالمي على عودة شرائح عديدة من المصريين العاملين بالخارج.

وفي سياق متابعة مسار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، توقف التقرير عند ظاهرتين بارزتين يشدد على الاهتمام بهما، دون أن يقلل من اهتمام الدولة بهما ، وهي مشكلات المصريين العاملين بالخارج، وظاهرة الهجرة غير النظامية التي تقود مئات الشباب سنوياً إلى حتفهم.

إذ تكشف متابعة المجلس والشكاوى التي تلقاها عن ظاهرات مهينة تعرض لها عاملون مصريون في مواقع عدة، وتدخلت الدولة لاحتوائها، لكن يظل من المؤكد أنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من الجهد لمأسستها، فضلاً عن ضرورة الاستعداد لاحتواء عودة أعداد متزايدة من العاملين في الخارج وخاصة من بلدان الخليج في ضوء أزمة الركود الاقتصادي العالمي. ونبه بالمثل لمشاكل العاملين في القطاع البحري، بعد أن كشفت أعمال القرصنة الدولية وبعض الحوادث الملاحية نمط المخاطر والإشكاليات والاستغلال التي يتعرضون لها دون حماية قانونية كافية.

كما توقف التقرير عند **ظاهرة الهجرة غير النظامية**. ورغم تقديره لجهود الدولة في مكافحة هذه الظاهرة، وما تنطوي عليه من مخاطر على حياة الشباب، فضلاً عن وقوعهم فريسة النصب والاحتيال، يظل من الضروري الإلحاح على إجراء مفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي تقوم على حلول تنموية، وليست أمنية فحسب، تتناسب مع حجم الادعاء الأوروبي حول تعزيز التعاون بين شمال وجنوب البحر المتوسط.

وفي سياق تفاعل المجلس مع شكاوى المواطنين، فقد أدخل المجلس القومي لحقوق الإنسان تطويرا شاملا في نظم وطرائق العمل في مكتب الشكاوى خلال عام 2008 بإدخال آليات عمل جديدة تمثلت في الانتقال للمواطنين في المحافظات عبر المكاتب المتنقلة، وافتتاح مكتب للشكاوى في محافظة سوهاج وإنشاء خط ساخن لتلقي شكاوي المواطنين بالمجان، ولقد أثمر هذا التطوير عن تزايد أعداد الشكاوي لتصل إلى 14.672 شكوى، أي بنسبة تزيد عن ضعف العام الماضي

وقد عزز من فاعلية هذه الآليات قيام المكتب بتنظيم مناسبات تتوازى مع زيارة المكاتب المتنقلة للأقاليم يشارك فيها مسئولي المحافظات، وقيادات العمل الاجتماعي والأحزاب السياسية والنقابات المهنية لتناقش أهم القضايا المثارة في المحافظة.

وتواكب مع ما سبق، زيادة معدلات تجاوب الأجهزة والمؤسسات التي خاطبها المكتب بشأن الشكاوى المقدمة له، وشهدت الفترة محل التقرير مبادرة العديد من الجهات المعنية بنظر الشكاوى والتوصل لحلول وسبل انتصاف لأصحابها وموافاة المكتب بردود تفصيلية عنها.

وتابع المجلس استخلاص الظاهرات العامة التي أثارتها هذه الشكاوي ونظم ورش عمل وموائد مستديرة لدراسة هذه الظاهرات وإعداد دراسات عنها ودعوة الجهات المعنية لمحاولة الوصول إلى حلول وسبل لمعالجتها وإخطار الدولة وأجهزتها المعنية بما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

وقد تناول الفصل الثاني من التقرير عرضاً وتصنيفاً لهذه الشكاوى وفقا للحقوق التي يدعي مقدموها المساس بها أو انتهاكها ويطلبون إنصافهم، وكذا تصنيفاً للشكاوى وفقاً للتوزيع الجغرافي علي المحافظات، وكذلك وفقا لطريقة وصول الشكوى للمكتب، وكذلك طبقاً لتوقيت وصولها للمكتب حسب الشهور، مع عقد مقارنة بنظيرتها في العام الماضي ليتضح أثر التطور في عمل المكتب، فضلاً عن تقييم ردود الأجهزة المختصة على الشكاوى التي يحيلها المجلس.

وفي مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي اختص بها الفصل الثالث من التقرير، واستطراداً لسعي المجلس منذ تأسيسه للإسهام في الجهود الرامية لإنجاز هذه المهمة من خلال التدريب والإعلام والأنشطة الفكرية والتربوية، فقد أنجز المجلس خلال الفترة من 31

أكتوبر 2007 إلى 31 أكتوبر 2008 المرحلة الأولى من المشروع القومي لنشر ثقافة حقوق الإنسان الذي يهدف إلى توعية المواطنين بحقوقهم والتزاماتهم، وتعزيز قيم المساواة وعدم التمييز وصياغة التوجه الاجتماعي وتعديل السلوكيات على النحو الذي يعلى قيمة احترام حقوق الإنسان ورفع نسبة المشاركة السياسية وتعزيز حقوق المواطنة على نحو ما يفصله التقرير.

كما تابع خلال العام إجراء دراسات علمية للوقوف على ما تقدمه الروافد المسئولة عن تكوين وعي وقيم المواطن في المجتمع، ومن أهمها ما تقدمه المؤسسة التعليمية من قيم متضمنة في مناهجها المختلفة، وعليه تابع المجلس دراسة محتوى الكتب التي طورتها وزارة التربية والتعليم في سياق التعاون بين الوزارة والمجلس. ويعرب المجلس عن تقديره للنتائج المتميزة التي أحرزتها وزارة التعليم في تطوير الكتب، وكذلك في تعاونها المثمر مع المجلس.

كذلك واصل المجلس خلال العام جهوده من أجل تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان وجذب الاهتمام لانطباق المعايير الدولية في التشريعات والسياسات ذات الصلة، فضلاً عن تفاعله مع القضايا الإشكالية على الساحة المصرية على نحو عملي، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات بمشاركة ملموسة للخبراء المتخصصين والوزارات والهيئات الرسمية المختصة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، بالإضافة إلى المجالس القومية المتخصصة.

وقد عقد المجلس في هذا السياق خلال العام 2008 عشر ندوات رئيسية، اختتمها بندوة عالمية، بالتعاون مع منظمة اليونسكو في الاحتفالية العالمية بمرور ستين عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور "بطرس بطرس غالي" رئيس المجلس وبمشاركة العديد من الشخصيات العالمية البارزة.

وتفرد المجلس في مارس/آذار 2009، بتنظيم المؤتمر التحضيري العربي الوحيد حول "مراجعة ديربان" بمشاركة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، لبلورة وجهة نظر عربية مشتركة حيال القضايا المطروحة على المؤتمر.

وتابع المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير إستراتيجيته نحو توطيد التعاون مع منظمات المجتمع المدني والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية.

وتضمنت جهوده في التعاون مع المنظمات غير الحكومية متابعة مأسسة علاقاته بعدد من هذه المنظمات من خلال بروتوكولات للتعاون، وتفعيل البروتوكولات السابقة،

وتنظيم أنشطة مشتركة مع هذه المنظمات، ومساندة المنظمات التي تعرضت لإجراءات تعسفية والتدخل لدى السلطات المختصة لإنصافها.

كما تابع المجلس جهوده لتوثيق التعاون مع المؤسسات الوطنية ومؤسسات تلقي الشكاوى، فتبادل الخبرات معها، وشارك في تجمعاتها الإقليمية والدولية، وطور صيغة جديدة للتعاون معها في سياق تطوير مشروع الشبكة الإقليمية لمكاتب الأمبودزمان العربية إلى "المنظمة العربية لمكاتب الأمبودزمان".

وتابع المجلس تعاونه مع هيئات الأمم المتحدة المختلفة وأجهزتها المعنية وخاصة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية التي يتمتع المجلس بعضويتها. فضلاً عن توثيق علاقاته الثنائية مع الدول والهيئات الدولية المعنية الحكومية وغير الحكومية.

وواصل المجلس خلال عام 2008 **متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان (الفصل الخامس)** التي كان قد انتهى من إعداد مشروعها في مطلع عام 2007 وفقاً للمعايير الدولية، وطرحها للنقاش مع أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من أجل دمجها في الخطة الخمسية للدولة 2007 –2012.

وكان المجلس قد بادر بإنشاء وحدة لمتابعة وتقييم تنفيذ الخطة مع الجهات المعنية منذ بداية شهر مارس 2007 وتعمل هذه الوحدة على اقتراح آليات العمل الملائمة لتنفيذ أهداف الخطة، والتنسيق بين المجلس والجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل تحقيق هذه الأهداف، والتنسيق بين المجلس والمؤسسات الوطنية المماثلة وتبادل الخبرات في متابعة وتنفيذ الخطط الوطنية.

وقد تضمنت جهود المجلس في هذا الشأن خلال العام إجراء حوارات مع 19 وزارة وجهازاً مختصاً حول سبل تنفيذ هذه الخطة، وسبل متابعتها، ووسائل تطويرها. ويعكس الفصل الخامس مضمون هذا الحوارات وتفصيلها.

ويعرب المجلس عن تقديره الشديد للتعاون الذي أبداه ممثلو هذا الوزارات، والحوار الذي تضمنته هذه اللقاءات.

وقد استكمل المجلس الحوار الذي أجراه مع الأجهزة الحكومية بحوار مماثل مع منظمات المجتمع المدني، ويتطلع لتعميق هذا الحوار على نحو يتناسب مع نظرته لدور هذه

المنظمات في تنفيذ أهداف الخطة، والمقترحات التي أوردتها المنظمات غير الحكومية في ورشة العمل التي عقدها المجلس لهذا الغرض.

الباب الأول
حالة حقوق الإنسان في مصر
خلال عام 2008

حالة حقوق الإنسان في مصر 2008

وقع مسار حقوق الإنسان والحريات العامة في مصر خلال عام 2008 تحت وطأة عاملين رئيسيين، **أولهما** انعكاس سلسلة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية على واقع التنمية، والذي خلق تحديات جدية أمام إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمعظم شرائح المجتمع المصري، وقد فاقم من آثاره ضغوط القوى الاحتكارية وتعمق الفساد الذي هبط بموقع مصر في مؤشر الشفافية الدولية إلى مرتبة متدنية .

أما العامل الثاني، فهو إعلاء الهاجس الأمني في معالجة الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما خلق تحديات إضافية أمام جهود الإصلاح السياسي، وأثر على الحريات المدنية والسياسية وفي مقدمتها إنهاء حالة الطوارئ.

تفرض هذه التطورات سياقاً مختلفاً في معالجة هذا التقرير لحالة حقوق الإنسان في مصر، إذ تقتضي إلى جانب تناول السياق العام لمسار الحقوق المدنية والسياسية والحريات العامة، تركيزاً خاصاً على قضايا نوعية وجغرافية محددة يتوقف التقرير عندها بالتشخيص ومناقشة البدائل.

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية

1- الحق في الحياة :

شهدت البلاد عدة حالات انتهاك للحق في الحياة في سياق علاقة المواطنين بأجهزة الدولة كان أبرزها وفاة مواطنين قيد الاحتجاز بشبهة التعذيب، أو خلال تعامل الأجهزة الأمنية مع حالات اشتباه ، أوسوء أماكن الاحتجاز. كما وقعت حالات من جانب أفراد شرطة، وباستخدام أسلحتها في شجارات شخصية مع مواطنين ترتب عليها تداعيات سلبية جسيمة لدى الرأي العام.

ويرصد التقرير 19 حالة من هذه الحالات نورد فيما يلى بعض نماذجها ، ويمكن الرجوع لتفاصيلها فى باب الشكاوى فى الباب الثانى ، كما يتضمن ملحق الخطاب الموجه للسيد رئيس المجلس من السيد وزير الداخلية – والذى ورد متزامناً مع نشر التقرير – تفاصيل عن بعض هذه الحالات وغيرها مما سبق واستفسر عنها المجلس فى مكاتباته ، ويتضمن أيضاً توضيح من الوزارة عما نشر فى بعض وسائل الإعلام أوأشارت إليه بعض المنظمات الحقوقية(*) .

كان من نماذج **<u>وفاة مواطنين قيد الاحتجاز بشبهة التعذيب</u>** : وفاة المواطن "**أحمد صالح محمود**" (21 سنة – عامل) في 2008/11/25 داخل قسم مصر القديمة وذكرت

(*) أنظر الملحق .

الشرطة أنه مات إثر تناوله كمية كبيرة من المخدرات ، لكن رفضت أسرته استلام جثته بعدما لاحظت وجود آثار تعذيب في مختلف أنحاء جسمه لكنها عادت واستلمت جثته واضطرت لذلك تحت الإكراه، وتقدمت ببلاغ إلى مكتب النائب العام بما حدث، قيد برقم 19295 لسنة 2008، وتباشر النيابة العامة تحقيقاتها وأمت بندب الطب الشرعى لتشريح الجثة وتحديد سبب الوفاة . وكذلك وفاة المواطن "**أحمد فياض**" في 2008/2/26 بعد الاعتداء عليه بالضرب بواسطة الضابط "سعد محمد منصور" بدائرة قسم المنزلة بالدقهلية، وأحيل الضابط إلى المحاكمة التي قضت بحبسه ثلاث سنوات مع الغرامة المالية .

وكان من نماذج **<u>وفاة مواطنين خلال تعامل الأجهزة الأمنية مع حالات الاشتباه</u>**:

وفاة المواطن "**عيد أحمد إبراهيم**" دهساً بسيارة الشرطة في 24 مارس في مدينة طنطا، حيث استخدم ضابطان بالشرطة القسوة في القبض على شقيق القتيل المصاب بإصابة بالغة في ساقه، مما دفعه لمجادلتهما فقاما بدهس المذكور الذي تعلق بمقدمة السيارة وظل ممسكاً بها طويلة حتى فارق الحياة. وأحيل الضابطان "محمد سعداوي" و"أحمد عبد العال" المسئولان عن الحادث للمحاكمة وعوقبا غيابياً بالحبس ثلاث سنوات مع الغرامة المالية . وكذلك وفاة المواطنة "**ميرفت عبد السلام حبيب**" في 2008/10/12 جراء اعتداء أحد أفراد شرطة سمالوط عليها بالضرب خلال تفتيش منزلها بحثاً عن مسروقات تخص زوج شقيقتها. وأشار الكشف الطبي المبدئي إلى عدم الاستدلال على وجود إصابات تؤدي لحدوث الوفاة ، لكن شهد أفراد أسرة الضحية أنهم شاهدوا الضرب بأنفسهم وما أحدثه من نزيف. وقد انتهت تحقيقات النيابة إلى اتهام النقيب شرطة / أحمد أنور محمد سليم ، بتهمة الضرب المفضى إلى الموت وأحيل لمحكمة الجنايات وقضى بإدانته بالحبس لمدة سنة مع الشغل .

كذلك مصرع المواطن "**سعد عودة سليمان**" خلال مطاردته في أحد الكمائن في شمال سيناء يوم 2008/11/10، وأدى الحادث إلى تداعيات جسيمة قتل من جرائها 3 مواطنين، وإصابة آخرين في تبادل لإطلاق النار. وباشرت النيابة التحقيق في مقتل المواطن المذكور، لكن لم ترد معلومات بشأن فتح تحقيق في مصرع المواطنين الثلاثة الآخرين.

وكان من نماذج **<u>مقتل مواطنين أثناء فض مظاهرات احتجاجية بالقوة</u>** ، مقتل اثنان من المواطنين فى أحداث المحلة فى 2008/4/7 ، أحدهما الطفل **أحمد على مبروك** (15 سنة) الذى قتل بعيار نارى أثناء وجوده فى شرفة منزله ، والثانى **الشاب أحمد السيد توفيق** (24 سنة) الذى قتل أثناء عودته إلى منزله بعد الأحداث . وقد اتهمت أسرة

المذكوريّن أفراد الشرطة بمسئوليتهم عن قتل الضحيتين ، وقد أجرت النيابة العامة تحقيقاً فى الحالتين ، ولم ينم إلى علم المجلس اتخاذ اجراءات فى هذا الشأن .

وكان من نماذج **استخدام أفراد شرطة أسلحتهم الشخصية خلال مشاجرات شخصية مع مواطنين** حادث مقتل **سائق أجرة بمنطقة العمرانية** حيث أطلق الرائد "عمرو صلاح السيد" النار عليه مما أودى بحياته في الحال. وذلك أثناء وجود القتيل داخل سيارة أجرة مع أحد الزبائن أمام فيلا الضابط الذي حاول إبعادهما . وقد باشرت النيابة العامة التحقيق وانتهت إلى تقديم الضابط المذكور إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد حيث حكم عليه حضورياً بالسجن لمدة خمس سنوات وجارى التنفيذ عليه . وكذلك حادث قيام ملازم أول "عادل الشاهد"، الضابط بقسم أول الجيزة بإطلاق الرصاص على **مدير مبيعات** بإحدى الشركات الخاصة بجوار نادي الصيد المصري بمنطقة الدقي يوم 2008/11/22 من السلاح الذي في عهدته فأرداه قتيلاً . وقد وجه رئيس نيابة شمال الجيزة تهمة القتل العمد للضابط المذكور، حيث تم حبسه وتقديمه إلى محكمة الجنايات التى حجزت القضية للحكم لجلسة 2009/5/29 .

وقد تكررت خلال العام وقائع سقوط قتلى من بين المتسللين الأفارقة الساعين لعبور الحدود بالطريق غير الشرعي طلباً للجوء إلى إسرائيل، والذين يقتلون بنيران قوات الأمن المصرية على الخط الحدودي لرفضهم الامتثال لتعليماتها بتسليم أنفسهم، وأشارت مصادر دولية إلى مقتل أكثر من 30 شخصاً.

كذلك ثار جدل كبير في المجتمع حول مسئولية الدولة عن ضحايا انهيارات صخور المقطم على سكان قرية بخيت، والمعروفة إعلامياً "بكارثة الدويقة" والتي راح ضحيتها أكثر من مائة قتيل بعد أن كشفت المصادر الإعلامية، والعديد من الخبراء، عن توافر دراسات لدى المسئولين عن مخاطر وقوع هذه الكارثة وعن قرارات لم تنفذ لنقل السكان. وقد فتح مكتب المستشار النائب العام تحقيقاً موسعاً حول هذه الوقائع، ورفعت نيابة غرب القاهرة قرار اتهام (تمهيدي) للنائب العام تطلب منه الموافقة على إحالة اللواء محمود ياسين نائب محافظ القاهرة وعدد من المسئولين بحي منشأة ناصر للمحاكمة الجنائية بتهمة القتل الخطأ، والإهمال في أداء وظائفهم مما ترتب عليه كارثة الدويقة.

وفي متابعة الحالات السابقة:

أ- شرعت محكمة شمال القاهرة/جنايات (الدائرة رقم 12) في محاكمة كلا من الضابط "محمد فتحي على أحمد زهران"، والسيد "على مرسي على عبد الله" بتهمة تعذيب المواطن "أنور فرج السيد" بقسم شرطة بولاق أبو العلا مما أدى إلى وفاته.

ب- كما شرعت محكمة جنايات القاهرة في محاكمة الضابط "خالد موسى عبد العزيز محمد"، و"فريد فرج"، و"أيدر سعد داوود" المتهمين بتعذيب المواطن "مصطفى لبيب حمدان" داخل قسم شرطة شبرا الخيمة أول مما أدى إلى وفاته.

ج- أدانت محكمة جنح المنصورة الضابط "محمد سعد منصور" بتهمة قتل الصياد "أحمد فياض" وعاقبته بالسجن ثلاث سنوات والغرامة المالية 10 آلاف جنيه.

د- أمر النائب العام في 21 أبريل بإعادة فتح التحقيق مع الضابطين "محمد قنديل" و"أبو العز منصور" والشرطي "ياسر مكاوي" في واقعة مقتل الطفل "محمد ممدوح عبد العزيز" (13 سنة) بعد الاعتداء عليه بالضرب وتعذيبه بالكهرباء في عام 2007.

هـ- قبل نهاية عام 2008، أحيل الضابطان "ماهر حسين" و"حسن محمد حسن" إلى المحاكمة بتهمة تعذيب المواطن "ناصر صديق جاد الله" خلال عام 2007 مما أدى إلى وفاته.

و- وفي 7 يونيو، عوقب الضابط "محمد معوض" بالسجن لمدة سبع سنوات بعد إدانته بتهمة قتل المواطن "ناصر السعيدي" في أبريل 2007.

س- وفي تطور مهم، قضت المحكمة الإدارية العليا بإلزام السلطات بسداد مبلغ خمسين ألف جنيه لعائلة المرحوم "عبد الحارث مدني" المحامي الذي توفى نتيجة التعذيب في الاحتجاز في عام 1994 خلال احتجازه والتحقيق معه لانتمائه لتنظيم الجماعة الإسلامية، وبقيت هذه الحادثة سبباً متواصلاً للتوتر بين السلطات من ناحية وبين منظمات حقوق الإنسان ونقابة المحامين من ناحية أخرى نظراً لإصرار السلطات على مواصلة رفضها فتح تحقيق قضائي في هذه الحادثة المؤسفة.

وقد جددت منظمات حقوق الإنسان مطالبها بتعديل تعريف جريمة التعذيب وإساءة المعاملة في قانون العقوبات المصري لتتفق مع تعريف الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التي صادقت عليها مصر، ودعت أيضاً لتبني سياسات جادة للتخلص من ظاهرة التعذيب وسوء المعاملة في أقسام الشرطة ومراكز الاحتجاز.

2- الحق في الحرية والأمان الشخصي:

استمر قلق المجلس من انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي للعديد من المواطنين من خلال الاعتقال الإداري وفقاً لقانون الطوارئ في سياق التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين المحجوبة عن الشرعية، وفي سياق الاعتقال العشوائي في مواجهة الأعمال الاحتجاجية والتوترات الاجتماعية التي صاحبت بعض مظاهر الاحتقان الطائفي أو التوترات الأمنية في سيناء.

وقد شنت السلطات الأمنية عشرات الحملات على عناصر الإخوان المسلمين خلال العام بشكل نمطي رافق بروز بعض الحركات الاحتجاجية الجماهيرية أو تحركات من جانب الجماعة لتحريك قوافل إغاثة للفلسطينيين الواقعين تحت الحصار في قطاع غزة، وقد بلغت الاعتقالات ذروتها في فترة الاستعداد للانتخابات المحلية وخلال تصاعد الحركة الاحتجاجية الشعبية على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد أطلق سراح معظم الذين تم اعتقالهم، وتم حبس بعضهم حبساً احتياطياً.

وقد أحصى محامو الإخوان المسلمين عدد معتقليهم خلال العام بـ7588 معتقلاً، وأوضحوا أنه تم اعتقال 406 منهم بقرارات اعتقال من وزارة الداخلية بعد القبض عليهم مباشرة، وتم حبس 2537 منهم بقرارات من النيابة العامة، التي لم تحل أي منهم إلى القضاء وقررت إخلاء سبيلهم، لكن لم تنفذ وزارة الداخلية قرارات الإفراج إلا في حق 1803 موقوفاً، وأصدرت قرارات بحبسهم من النيابة، أو قرارات باعتقالهم. وبذلك بلغ عدد الذين تم اعتقالهم من الإخوان المسلمين وأنصارهم طبقاً لقانون الطوارئ 1096 معتقلاً.

أما أبرز أشكال الاعتقالات العشوائية والتعسفية، فقد رافقت الأحداث الاحتجاجية في مدينة المحلة في أبريل 2008 والتي رافقها أعمال شغب والتي طالت أكثر من مائة شخص من عدة مدن **(المحلة، وبورسعيد، ودمنهور، وكفر الشيخ، والمنصورة، والإسكندرية، والقاهرة)** وقد أفرج عن بعضهم بعد وقت وجيز وصدرت قرارات حبس احتياطي لـ 46 منهم .

وكان من نماذجها كذلك اعتقال 27 شاباً من مدينة أسوان بعد مظاهرات اجتاحت المدينة أثر مقتل "عبد الوهاب عبد الرزاق" (الشهير بكورة) على يد ضابط شرطة، وقد أخلت النيابة سبيل المحتجزين على دفعتين واحتجزت 4 وجهت إليهم اتهامات بتجمهر يزيد على خمسة أشخاص، وتخريب وإتلاف مباني وأملاك عامة، والشروع في قتل نقيب شرطة خاب أثره بسبب لا دخل لإرادتهم فيه، ثم تم إخلاء سبيلهم في 2008/12/18 بعد التأكد من محل إقامتهم.

من ناحية أخرى كشفت الشكاوى الواردة للمجلس عن عدة حالات اختفاء أبرزها اختفاء الطالب اليمني "أحمد سعيد نعمان" طالب بكلية طب الأسنان بجامعة 6أكتوبر إثر تنقله بين أقسام شرطة العجوزة والدقي ثم قسم شرطة 6 أكتوبر على خلفية حادث سير. ويفيد والده أن آخر مكان يعلمه عن نجله هو قسم شرطة 6 أكتوبر الذي نقل إليه –حيث مقر إقامته– لإخلاء سبيله حيث سلمه أحد الضباط محفظته الشخصية خارج القسم. وقد تبين أن الطالب اليمني لم يغادر البلاد منذ وصوله إليها في 2006/10/26، وأوضحت الأجهزة الأمنية أنها تكثف جهودها لكشف غموض اختفائه.

وكشفت أيضاً عن اختفاء السجين "أحمد إسماعيل أحمد الشيخ" في سجن دمنهور العمومي في شهر مايو، حيث أفادت إدارة السجن أسرته بأن المذكور قد تم نقله إلى سجن أبي زعبل، غير أن إدارة سجن أبو زعبل قد نفت ذلك، وأفادت الشكوى بوجود خلافات سابقة ممتدة بين السجين وأحد الحراس. وقد أحال المجلس الشكوى إلى وزارة الداخلية للتحقيق والرد.

كما كشفت الشكاوى الواردة للمجلس عن حالات اعتقال مواطنين دون إعلام ذويهم أومحاميهم ، أو إيضاح أماكن احتجازهم. ومن بين هذه الحالات حالة المواطن"عمر محمد تاج الدين" الذي اعتقل من منزله في 2008/11/10، وعدم إتاحة أية معلومات عن أسباب القبض عليه أو مكان احتجازه، وحالة اعتقال المواطن "فوزي محمد إبراهيم" (محافظة الدقهلية) من شارع المحطة الدولية بالمنصورة، ولم تتوصل أسرته لمكان اعتقاله أو أسبابه، وسجلت ذلك في محضر في قسم شرطة المنصورة ثان، وحالة اعتقال الطالب "عادل فهمي" أثناء وجوده في مقهى بوسط القاهرة دون ذكر أسباب أو مكان اعتقاله. وفي ردها على المجلس، أفادت وزارة الداخلية بسابق اعتقاله بسبب انتمائه لجماعة قائمة على خلاف القانون والدستور.

كما كشفت الشكاوى الواردة للمجلس أيضاً عن اقتحام منازل بعض الذين يتم القبض عليهم وتفتيش منازلهم دون إذن من النيابة العامة وكذا اخذ رهائن من أسر المطلوبين لإجبار المطلوبين على تسليم أنفسهم.

لكن في تطور إيجابي، يحسب لوزارة الداخلية، أعلن مساعد وزير الداخلية في مناقشة لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس الشعب عدد المحتجزين وفقاً لقانون الطوارئ لأول مرة منذ أكثر من عِقد ونصف، برقم يقل عن ألف معتقل ويحسم هذا الإعلان التقديرات المتداولة لدى دوائر حقوق الإنسان المصرية والدولية والتي تقدره ببضعة آلاف. وإن كان لا

يحل المشكلة. إذ أن من بين هؤلاء محتجزون أمضوا مدة عقوبتهم منذ سنوات ولم يفرج عنهم ورفع بعضهم قضايا على وزير الداخلية – بصفته – لاحتجازه دون وجه من القانون. وآخرون يتم تجديد اعتقالهم بشكل دوري وبإجراءات ملتوية لإعادة اعتقالهم عند انتهاء الآجال القصوى التي يسمح بها قانون الطوارئ وبعضهم يعاني من تدهور حالته الصحية من جراء الاحتجاز على المدى الطويل.

وقد سبق أن طالب المجلس، ولا يزال، بمراجعة جدية لأوضاع هؤلاء المعتقلين في سياق قرار سياسي، لا يأخذ في اعتباره المعايير الأمنية الفنية فحسب، ولكن يضعها جنباً إلى جنب مع غيرها من المعايير الاجتماعية والسياسية التي تشكل في مجموعها سياق احترام القانون وحقوق الإنسان.

وفيما يتصل بالهجرة غير القانونية، فقد أوردت المصادر الدولية أن السلطات المصرية أوقفت خلال العام قرابة 1300 من المهاجرين الأفارقة غير القانونيين خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى إسرائيل، وأشارت المصادر أن السلطات تحيل هؤلاء الموقوفين إلى المحاكمة العسكرية التي عادة ما تقضي بسجنهم لمدة عام، وأن السلطات تقوم بترحيلهم إلى بلدانهم فور قضاء مدة العقوبة.

وفى هذا السياق ورد رد الداخلية حول واقعة احتجاز 104 اريترى بأن العدد الموجود فى قسم شرطة نخل هو 22 شخص من الرعاية الارتريين والذى سبق صدور أحكام عسكرية بحبسهم لمدة عام مع إيقاف التنفيذ لمحاولاتهم التسلل بصورة غير شرعية إلى اسرائيل عبر خط الحدود الدولى وأنه يتم التنسيق مع سفارة اريتريا .

كما قدرت المصادر الدولية أن السلطات قامت خلال العام بترحيل قسري لأكثر من 1200 لاجئ وطالب لجوء أفريقي بتهم الإقامة غير الشرعية في مصر، وأغلب هؤلاء بحسب المصادر من إريتريا وبقيتهم من السودان. وأفادت المصادر أيضاً أن بعضاً من هؤلاء المرحلين حاصل بالفعل على صفة اللجوء من المفوضية السامية لشئون اللاجئين أو بانتظار البت في طلب الحصول على صفة اللجوء.

3- الحق في المحاكمة العادلة:

تواصلت خلال العام الانتقادات لاستمرار ظاهرتي محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية والمحاكمات الاستثنائية التي تجري وفق قانون الطوارئ، واللتين تمثلان انتهاكاً لضمانات الحق في المحاكمة العادلة.

فعلى صعيد محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، استمرت محاكمة المتهمين من قياديين وأعضاء في جماعة الأخوان المسلمين –غير المرخص لها– أمام المحكمة العسكرية في القضية رقم 2 لسنة 2007 جنايات عسكرية عليا، والتي انتهت في 15 أبريل 2008 بإدانة 25 من بين 40 متهما بدأت المحكمة العسكرية في نظر قضيتهم في 26 أبريل 2007 بتهم تتصل بغسل الأموال والانتماء لجماعة غير مشروعة يحظرها القانون، وعوقب المدانون بالسجن لفترات تراوحت بين ثلاث وعشر سنوات.

يذكر أن المتهمين كانوا من بين مائتين من أعضاء الجماعة الذين جرى اعتقالهم بين ديسمبر 2006 وفبراير 2007 فى القضية 963 لسنة 2006 أمن دولة عليا، على صلة بعرض للفنون القتالية نفذه طلاب ملثمون من المنتمين للجماعة في ساحة جامعة الأزهر بالقاهرة في ديسمبر 2006، وهو العرض الذي قوبل آنذاك باستياء شعبي واسع.

وقد أحيل المتهمون إلى القضاء العسكري في فبراير 2007 بالقرار رقم 40 لسنة 2007 على الرغم من ثلاث قرارات قضائية بالإفراج عنهم في 29 يناير 2007 و29 مارس 2007 و24 أبريل 2007، وكذا حكم القضاء الإداري في 7 مايو 2007 بـ"وقف تنفيذ" قرار إحالتهم للقضاء العسكري.

وعلى الرغم من إجراء تعديلات على قانون القضاء العسكري قبل يومين من بدء محاكمتهم يتيح الطعن على أحكام القضاء العسكري أمام درجة قضائية عسكرية أعلى، إلا أن المدانون في القضية لم يتقدموا بالطعن على حكم إدانتهم أمام القضاء العسكري.

ولكنهم على صعيد آخر عملوا على تثبيت حكم القضاء الإداري من أجل تأكيد عدم أحقية رئيس الجمهورية إحالتهم إلى المحكمة العسكرية، بعد أن طعنت الحكومة عليه أمام المحكمة الإدارية العليا، وفي 27 ديسمبر، قررت المحكمة الإدارية العليا بوقف النظر في الطعن المقدم من الحكومة وبالتالي استمرار فعالية نفاذ حكم القضاء الإداري، مع إحالة المادة رقم 6 من قانون الأحكام العسكرية إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في دستورية هذه المادة التي تجيز لرئيس الجمهورية إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري.

كما تحرك المدانون أمام القضاء الإداري بدعوى أخرى جديدة لاستصدار حكم قضائي بـ"بطلان" قرار إحالتهم إلى القضاء العسكري، وينتظر النطق بالحكم فيها في 10 مارس 2009.

وفي مطلع فبراير 2009، أحالت السلطات الكاتب الصحفي "مجدي أحمد حسين" رئيس تحرير جريدة الشعب والأمين العام لحزب العمل إلى المحكمة العسكرية بمدينة

الإسماعيلية بتهمة عبور الحدود المصرية إلى غزة بطريق غير شرعي، بعد أن ضبطته السلطات خلال رحلة العودة متسللاً من قطاع غزة، وأدانته المحكمة في 11 فبراير 2009 وقضت بمعاقبته بالحبس لمدة عامين وبالغرامة المالية.

وكان "مجدي أحمد حسين" قد سعى مع العديد من الناشطين السياسيين لزيارة قطاع غزة في ثلاث محاولات على الأقل خلال عام 2008 للتعبير عن التضامن مع سكان القطاع في مواجهة الاحتلال والحصار الإسرائيلي وتسليم بعض المؤن ومواد الإغاثة الإنسانية، غير أن السلطات حالت دون ذلك.

وعلى صعيد المحاكمات الاستثنائية، شهد العام استمرار محاكمة المتهمين في الأحداث التي شهدتها قرية سراندو بالبحيرة في عام 2005.

وكانت القرية قد شهدت مصادمات في النزاع على ملكية أراضي زراعية بين الفلاحين الحائزين لها منذ صدور قوانين الإصلاح الزراعي وبين المالك السابق لهذه الأراضي.

وكان الفلاحون المتهمون قد أحيلوا إلى كل من محكمة جنح دمنهور ومحكمة جنايات دمنهور التي برأتهم في عام 2006 من تهم اغتصاب حيازة زراعية وإتلاف وتخريب ممتلكات خاصة، إلا أن نيابة أمن الدولة العليا أحالت المتهمين إلى محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا "طوارئ" بدمنهور، والتي قضت في 19 مارس 2007 بإدانة 9 من المتهمين بينهم 7 غائبين، وبرأت 15 متهماً آخرين، إلا أن رئيس الوزراء بوصفه نائب الحاكم العسكري رفض في 26 مارس 2007 التصديق على أحكام البراءة وطلب إعادة محاكمة المتهمين أمام دائرة "طوارئ" أخرى بنفس المحكمة، والتي شرعت في نظر القضية في 16 يونيو 2008.

كما شهد العام إحالة المتهمين في أحداث إضراب 6 أبريل 2008 بالمحلة الكبرى إلى محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا "طوارئ" في طنطا، وأحيل إلى المحاكمة 49 متهما محبوسين على ذمة القضية من بين مئات من المعتقلين الذين جرى توقيفهم خلال أبريل 2008، بتهم تتصل بالتجمهر وارتكاب جرائم سرقة باستعمال وحيازة سلاح بدون ترخيص وإتلاف وتخريب مباني وأملاك وخدمات عامة وتعريض الآمنين للخطر والتسبب في أضرار تجاوزت قيمتها 10 ملايين جنيه.

وقد أخلت المحكمة سبيل اثنين من المتهمين، وقضت في 15 ديسمبر 2008 ببراءة 27 متهما وإدانة 22 متهما آخرين ببعض التهم المذكورة وعاقبتهم بالسجن بين ثلاث

إلى خمس سنوات، وتضمن الحكم براءة كافة المتهمين من تهمة التجمهر والذي ترافقت مع وصف محضر التحريات الأمنية بأنه ورقة رأي ولا يقوم مقام الدليل الجنائي.

وعلى صلة بالحق في الإنصاف أيضاً، شهدت البلاد موجة احتجاج واسعة إثر صدور حكم محكمة جنح سفاجا بالبحر الأحمر في 27 يوليو ببراءة ممدوح إسماعيل رئيس شركة السلام للنقل البحري ونجله ومديري الأسطول البحري بالشركة ومدير فرع الشركة في ميناء سفاجا من التهم الموجهة إليهم بارتكاب جريمتي القتل الخطأ بحق أكثر من 1300 من ركاب العبارة " السلام 98 " وغالبيتهم من المواطنين المصريين والذين قضوا غرقاً في البحر الأحمر في فبراير 2006 خلال رحلتها من ميناء ضبا السعودي إلى ميناء سفاجا المصري.

بينما أدانت المحكمة "صلاح جمعة" قبطان العبارة سانت كاترين بتهمة التقصير في الاستجابة لنداء الاستغاثة الصادر من العبارة السلام 98، وعاقبته بالحبس لفترة ستة شهور، وحملت المحكمة قبطان العبارة الغارقة الذي توفى في الحادث مسئولية التقصير الذي أدى لغرق العبارة لاستمراره في الإبحار بها رغم اشتعال حريق في أحد غرفها.

وقد أدى القرار الفوري للنائب العام بالطعن بالاستئناف على الحكم إلى تهدئة الرأي العام والحد من موجة الغضب التي تناقلتها وسائل الإعلام، وعزا النائب العام قراره إلى مخالفة الحكم للثابت فى الأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والتعسف في الاستنتاج ، حيث قضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئناف النيابة العامة شكلاً ومعاقبة المتهمين " ممدوح اسماعيل محمد " لمدة سبع سنوات مع الشغل والنفاذ وبحبس المتهمين " ممدوح عبد القادر عرابى " و " نبيل السيد شلبى " ثلاث سنوات لكل منهما ، وبانسبة للمتهمين " عمرو ممدوح إسماعيل " و " محمد عماد الدين أحمد " و "وصلاح حمودة " ، فقد قضت المحكمة برفض الاستئناف ، وباشرت محكمة جنح مستأنف سفاجا النظر في الطعن، وقررت حجز القضية للحكم في منتصف مارس 2009.

لكن حكم أول درجة أعاد القضية إلى واجهة الضوء، وبما فيه من تضارب مع نتائج التحقيقات المتعددة التي أجريت، وخاصة تقرير لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب. كما نددت هيئة الدفاع عن ذوي الضحايا بالتعويضات والتسويات التي تولى المدعي العام الاشتراكي إجراءها مع ذوي الضحايا والتي لا تفي قيمتها المالية بتعويضات النقل البحري الدولى التي تصل إلى خمسة أضعاف ما جرى الوفاء به، فضلاً عن استمرار رفض بعض ذوي الضحايا إجراء هذه التسويات.

وبينت تداعيات الحكم إصرار ذوي الضحايا وبمن فيهم من تقاضوا التعويضات المالية على بيان الحقيقة ومحاسبة المسئولين. كما ثار جدل قانوني حول تكييف الاتهامات في قضية أسفرت عن قتل جماعي واسع، وحول ضرورة نقل مقر المحاكمة إلى القاهرة.

وفي 26 يناير 2009، أيدت محكمة النقض الحكم الصادر بإعدام المتهم الأول الشهير باسم "التوربيني" ومتهم آخر وسجن أربعة متهمين آخرين في قضية قتل خمس عشرة من أطفال الشوارع بعد الاعتداء عليهم جنسياً. الأمر الذي يجدد الحاجة إلى مراجعة جذرية للسياسات المعنية بأطفال الشوارع.

4- معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

تابعت الدولة خلال العام جهودها لتطوير السجون وتحسين ظروف المعيشة، لاسيما بعدما جرى حل مشكلة التكدس على نحو ملموس في غالبية السجون إثر الإفراج عن غالبية المعتقلين السياسيين الذين جرى اعتقالهم إدارياً باستخدام قانون الطوارئ لسنوات طويلة، وتابع وزير الداخلية التدخل شخصياً لتلبية بعض الاحتياجات الطارئة لسجناء ومحتجزين، كما انصب جزء رئيسي من برامج تدريب موظفي إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان على ضباط السجون.

غير أن التحسن خلال العام جاء نسبيا، حيث لا تزال برامج التأهيل والدمج الاجتماعي للسجناء مقصورة على بعض سجون مجمعي طرة وأبي زعبل، ولا يزال التكدس ملموساً في بعض السجون، وخاصة سجن وادي النطرون، واستمرت الرعاية الصحية للسجناء تمثل أزمة خطيرة وتهدد حياة السجناء في غالبية السجون، و رصدت التقارير ووسائل الإعلام أن أوضاع المعتقلين السياسيين المفرج عنهم خلال السنوات الماضية من المنتمين لتنظيمي الجماعة الإسلامية والجهاد تقترب من حافة الأزمة.

ففيما اتخذت إجراءات عدة لتنفيذ تعليمات وزير الداخلية الصادرة قبل نهاية عام 2007 لتسهيل حقوق الزيارة لذوي المحتجزين واتصال السجناء بالعالم الخارجي، لكن لم تتواصل هذه الإجراءات على نحو يكفل إنهاء ظاهرة "تغريب" السجناء والمعتقلين، فلا يزال عدد غير قليل من السجناء والمعتقلين السياسيين محتجزين في سجون بعيدة جغرافياً عن محال إقامتهم، وبالتالي يكون من الصعب على ذويهم زيارتهم في محبسهم، فمثلاً لا يزال الكثير من السجناء والمعتقلين في سجن الوادي الجديد من أبناء محافظات الوجه البحري، وتعاني أسرهم من الفاقة وضيق اليد للتمكن من زيارتهم في محبسهم وإمدادهم بمتطلبات معيشية أساسية يحتاجونها.

ولمست منظمات حقوق الإنسان تحسناً كبيراً في تعامل غالبية السجون مع المحامين المنتدبين من هذه المنظمات خلال زياراتهم للسجناء والمحتجزين، فيما عدا سجن القناطر للنساء الذي تجري فيه إعاقة المحامين عن الاتصال بالسجينات، وهو ما يؤشر على الرغبة في إخفاء مخالفات.

وتشير منظمات حقوق الإنسان إلى غياب الموضوعية في قرارات لجان الإفراج الشرطي عن السجناء، رغم وحدة الشروط والمعايير، الأمر الذي يثير شبهة تمييز بين سجناء متماثلون في الجرم والعقوبة والسلوك أيضا.

وشهد العام وقوع عدد من وقائع الاعتداء على سجناء، من أبرزها واقعة الاعتداء على السجين "محمد محمد مبروك" في سجن وادي النطرون، والتي تتابع النيابة العامة النظر في البلاغ المقدم بشأنها من جانب جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، حيث قام أحد الضباط وعدد من الحراس بتعليق السجين على أحد أبواب السجن وتعذيبه، ما أدى لإصابته بعاهة مستديمة وحروق وتقيحات ، وبعد التحقيق انتهت النيابة العامة إلى إحالة المتهم رمضان أبو الفتوح " عريف شرطة " للمحاكمة العسكرية الجنائية وقضى بحبسة ثلاث سنوات مع النفاذ ، وتم تنفيذ الحكم .

وفي 24 سبتمبر، قضت محكمة جنايات في كفر الشيخ ببراءة الضابطين "سعد أحمد سعد" و"فؤاد محمود سعداوي" من تهمتي هتك العرض واستعمال القسوة مع خمسة من المتهمين المحبوسين احتياطيا في مركز شرطة كفر الشيخ في نوفمبر 2007، وكان المحتجزون الخمسة قد أدلوا بأقوال تفصيلية أمام النيابة العامة اتهموا فيها الضابطين بتجريدهم من ملابسهم وكشف عوراتهم وهتك أعراضهم وإجبارهم على ممارسة اللواط مع بعضهم البعض.

واستند حكم البراءة على غياب الأدلة على صحة الواقعة لأن الاتهامات تأسست على أقوال الضحايا دون إثبات كاف، ثم بتنازل الضحايا عن الدعوى المدنية، ثم بتراجعهما عن أقوالهما خلال نظر القضية. وكان وزير الداخلية قد أمر بإجراء تحقيق داخلي في الواقعة فور علمه بها، وبعد عدة أيام أمر بنقل قيادات مديرية الأمن بمحافظة كفر الشيخ وقيادات مركز شرطة كفر الشيخ وإيقاف الضابطين عن العمل. كما تولى النائب العام شخصياً مراجعة أمر الإحالة للمحاكمة قبل إصداره.

وتثير مثل هذه الواقعة من جديد قضية التفتيش على السجون ومراكز الاحتجاز، والتي تباشرها وزارة الداخلية، وتتولاها بحكم القانون النيابة العامة والتي سبق أن كشفت عن

مخالفات جسيمة خلال تفتيشها لحجز قسم شرطة المنتزه بالإسكندرية في منتصف عام 2007 .

وخلال العام، قامت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب بزيارة لبعض السجون، وأشارت بعض الصحف إلى رصد اللجنة مخالفات، غير أن اللجنة عزفت عن نشر نتائج زياراتها، مكتفية بدعوة النائب العام لتكثيف التفتيش على السجون ومراكز الاحتجاز.

وفي فبراير 2009، كشفت زيارة قام بها أعضاء لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب إلى أقسام شرطة الجيزة والعمرانية وإمبابة والوراق التابعة لمديرية أمن الجيزة، كشفت عن الازدحام الشديد وسوء التهوية في غرف الاحتجاز على كثافة عددها، وأشارت إلى أن مرافقها الصحية رديئة للغاية ولا تسمح بأي خصوصية تستر العورات، وأن المحتجزين يفترشون الأرض في فصل الشتاء. ولفت تقرير اللجنة إلى وجود طفل رضيع (أربعة أشهر) بصحبة والدته في حجز السيدات.

وأوصت اللجنة فى تقريرها بضرورة تزويد أماكن الحجز بالأقسام بمراتب وأسرة للنوم، وشفاطات ومراوح لتحسين التهوية، والاهتمام بنظافة الحمامات وتزويدها بأبواب لستر عورة المحتجزين، وحذرت من عدم وجود أنظمة لمواجهة الحرائق داخل الأقسام، وطالبت بوضع طفايات وخراطيم حريق خاصة فى ممرات غرف الحجز، والتنبيه على طبيب الصحة بالمرور الدورى المنتظم للكشف على المحتجزين، وخاصة بعد أن لاحظت اللجنة وجود بعضهم لفترات جاوزت ٤ أشهر.

وتتضافر هذه الصورة مع تقارير منظمات حقوق الإنسان المتواترة، والتي تؤكد على مخاوف السجناء وذويهم من الإبلاغ عن وقائع الاعتداء عليهم خشية تعرضهم للثأر بواسطة الحراس.

وتعبر منظمات حقوق الإنسان عن قلقها الشديد لتدهور الرعاية الصحية في السجون، ويعود ذلك لعدة عوامل، من أهمها نقص المواد الطبية اللازمة والأدوية للأمراض الخطيرة، وعدم كفاءة الأطباء المكلفين والذين يتبعون وزارة الداخلية بدلاً من وزارة الصحة، وضعف إمكانيات مستشفيات السجون، وسوء التشخيص من قبل الأطباء الذين عادة ما يكونون بدرجة ممارس عام غير متخصص أو غير مؤهل للتعامل مع الأمراض الخطيرة، ويؤدي التأخر في الاستجابة للحالات الصحية لوقوع وفيات على نحو ما جرى خلال العام في سجني دمنهور ووادي النطرون.

هذا وقد تلقى المجلس من السيد النائب العام عدد من المخاطبات تضمنت حرص النيابة العامة على القيام بدورها فى متابعة أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز وفقا للقانون الذى أولى لها هذا الحق حيث قامت بزيارات مفاجئة لأكثر من 90 مركز وقسم شرطة فى

مختلف محافظات الجمهورية ، ولأكثر من 23 سجن من السجون المصرية وتبين وجود عدد من الملاحظات داخل تلك الأماكن ، حيث خاطب بها وزارة الداخلية على أن يتم متابعتها بمعرفة النيابة العامة خلال زيارتها القادمة مع تأكيد النائب العام على قيام النيابة العامة بمواصلة تفتيشها لأماكن الحجز فى مراكز وأقسام الشرطة والسجون ، وذلك لإعمال حكم القانون وحماية حقوق المحتجزين بداخلها . كما ورد للمجلس فى 2009/4/16 كتاب السيد النائب العام والذى يؤكد فيه اجراء تفتيش مفاجئ على عدد 80 من أماكن الحجز فى مراكز وأقسام الشرطة فى محافظات الجيزة ، الاسكندرية ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، القليوبية ، المنوفية ، كفر الشيخ ، الغربية ، الشرقية ، الدقهلية ، واتخذ نفس الاجراءات دمياط ، بورسعيد ، جنوب سيناء ، السويس وذلك خلال الفترة من 2009/4/7 وحتى 2009/4/9 . واستمرار لهذا الجهد ورد مؤخراً كتاب السيد النائب العام يوضح فيه أنه خلال الفترة من 4/12 إلى 2009/4/15 تم اجراء تفتيش مفاجئ بمعرفة أعضاء النيابة العامة على عدد 30 سجن فى محافظات القاهرة و الغربية والإسكندرية والبحرية والقليوبية والمنوفية والشرقية والدقهلية وبورسعيد وأسيوط والوادى الجديد ، حيث تم الكشف على بعض الملاحظات والتى تم مخاطبة وزارة الداخلية بشأنها لإزالة أسبابها فوراً وعلى أن يتم المتابعة من النيابة العامة .

وتشهد قضية الإدماج الاجتماعي للمعتقلين السياسيين المفرج عنهم خلال السنوات الست الأخيرة طابع الأزمة، وتشير منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام إلى أن عددهم يتجاوز الخمسة عشر ألف شخص، والذين يعانون البطالة بمن فيهم من فقدوا وظائفهم السابقة بسبب اعتقالهم، ويعانون من العجز عن إعالة أسرهم والتي انتظرت لسنوات طويلة الإفراج عنهم، وتحجم السلطات عن تلبية مطالبهم في التعويض، أو تنفيذ أحكام القضاء بتعويضهم رغم ضآلة المبالغ المقضي بها لصالحهم والتي لا تتناسب مع حجم الضرر الواقع عليهم. وقد عبر بعضهم عن رغبته في العودة للسجون لكي لا يمثل عبئاً على عائلته.

وتعتبر منظمات حقوق الإنسان أن الضرورة ملحة لتحرك الدولة باتجاه احتواء هذه الأزمة ذات الأبعاد الخطيرة، والعمل على توفير قنوات جادة لإعادة إدماج هؤلاء اجتماعياً وتأهيلهم مهنياً على نحو يكفل حقهم في العيش بكرامة.

5- حرية الرأي والتعبير

استمرت أوضاع حرية الرأي والتعبير موضع قلق كبير خلال العام، وخاصة في ضوء تزايد الملاحقة القضائية للصحفيين والصحف المعارضة والمستقلة، وذلك على الرغم من الموقف الواضح لرئيس الجمهورية الذي أصدر في مطلع أكتوبر 2008 عفواً رئاسياً عن الكاتب الصحفي "إبراهيم عيسى" رئيس تحرير صحيفة الدستور المستقلة في القضية المرفوعة ضده من بعض المحامين على صلة بما نشره عن احتمال تدهور صحة رئيس الجمهورية في أغسطس وسبتمبر 2007.

وأشارت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في شهر أغسطس إلى أن القضاء ينظر 47 قضية جنائية متهم فيها 40 صحفياً بارتكاب مخالفات قانونية على صلة بعملهم، وهو ما يعكس ظاهرة تتفاحل وتهدد الصحفيين وغيرهم بعقوبات سالبة للحريات على صلة بالرأي والنشر.

وتواصل خلال العام النظر في الطعن بالاستئناف على الحكم القضائي الصادر بإدانة ومعاقبة أربعة من رؤساء تحرير الصحف المستقلة، هم "عادل حمودة" رئيس تحرير جريدة الفجر، و"وائل الإبراشي" رئيس التحرير السابق لجريدة صوت الأمة، و"عبد الحليم قنديل" رئيس تحرير جريدة صوت الأمة الحالي ورئيس التحرير السابق لجريدة الكرامة، وكذا "إبراهيم عيسى" رئيس تحرير جريدة الدستور.

وقد قضت المحكمة الاستئنافية في نهاية يناير 2009 بإدانة رؤساء التحرير الأربعة، واكتفت بالغرامة المالية عشرين ألف جنيه وألغت عقوبة الحبس.

كما جرت إدانة "عادل حمودة" رئيس تحرير الفجر مع "محمد الباز" المحرر بالجريدة نفسها في قضية الإساءة لفضيلة شيخ الأزهر الذي اتهمته الجريدة بالتهاون في الرد على إساءات غربية للدين الإسلامي ونشرت صورته في رداء بابا الفاتيكان، وقد تنازل فضيلة شيخ الأزهر عن دعواه قبل نهاية العام بعد تأييد محكمة الاستئناف الحكم الصادر بإدانتهما واكتفت بتغريمهما مالياً وبالتعويض المدني لصالح المجني عليه.

وقد استقبل الصحفيون ومنظمات حقوق الإنسان بالترحيب حكم القضاء ببراءة الكاتب الصحفي "عبد الحليم قنديل" رئيس تحرير صوت الأمة من تهمة قذف وسب رجل الأعمال "أحمد عز" أمين التنظيم وعضو مجلس السياسات بالحزب الوطني الحاكم .

وعلى صعيد آخر، جرى استدعاء سبعة من رؤساء تحرير الصحف وصحفيين من ثلاث صحف حكومية (مملوكة للدولة) وأربع صحف مستقلة ومعارضة بتهمة خرق قرار

حظر النشر الذي أصدرته محكمة الجنايات في قضية مقتل المطربة "سوزان تميم" والمتهم فيها رجل الأعمال "هشام طلعت مصطفى" ، وهو القرار الذي أثار جدلاً واسعاً بشأن حق المحكمة في اتخاذه، ولكن النيابة العامة أحالت المتهمين من الصحف المستقلة والمعارضة دون زملائهم من الصحف الحكومية، الأمر الذي أثار انتقادات عدة للقرار.

وشهد العام وقائع سلبية بشأن حرية الترخيص للصحف وحرية النشر، حيث سحب المجلس الأعلى للصحافة الترخيص الممنوح لمجلة الزهور المستقلة قبل يوم من صدور عددها الأول في مطلع سبتمبر.

كذلك عرقلت مؤسسة الأهرام الحكومية طباعة أعداد من جريدة البديل المستقلة خلال شهر أغسطس، وعرقلت طباعة عدد من جريدة صوت الأمة في مطلع يناير 2009 بسبب مقال لرئيس تحريرها انتقد فيه موقف الحكومة المصرية من العدوان الإسرائيلي على غزة، واضطرت الجريدة لإصدار عددها تاركة مساحة المقال بيضاء.

كذلك شهد شهر يوليو إغلاق مكتب قناة العالم الإيرانية الإخبارية لعدم حصولها على ترخيص رغم تركها تعمل دون ترخيص لأكثر من عام.

كما شهد العام دعاوى قضائية بحق ناشطين سياسيين وأدباء على صلة بآرائهم، حيث تقدم عدد من المحامين ببلاغات متتالية ضد د. "سعد الدين إبراهيم" الناشط في مجال الديمقراطية بتهمة الخيانة والإساءة لسمعة مصر في الخارج على خلفية دعوته لحجب المعونة الأمريكية عن مصر على صلة بأدائها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويواصل د. سعد الدين إبراهيم الحاصل على الجنسية الأمريكية الإقامة خارج مصر.

كذلك تابع "يوسف البدري" إقامة الدعاوى القضائية ضد عدد من الشعراء والأدباء والتي يتهمهم فيها بالإساءة للمعتقدات الدينية، ونجح "البدري" في استصدار حكم القضاء الإداري بوقف قرار زير الثقافة بمنح جائزة التفوق في الآداب للشاعر "حلمي سالم" وحجب الجائزة عنه على صلة بقصيدة نشرتها له مجلة إبداع الصادرة عن وزارة الثقافة قبل نهاية عام 2007، وسحبتها الوزارة من الأسواق آنذاك وأعادت طرحها بعدما حذفت منها القصيدة، وقد أصدرت المحكمة حكمها بعدما تلقت تقريراً يؤيد "البدري" من مجمع البحوث الإسلامية التابع لمشيخة الأزهر.

يذكر بأن قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة كان قد أفتى في عام 1993 بأحقية الأزهر في ممارسة دور الضبطية القضائية على الإبداع الفكري بمراقبة وحظر ما يخالف معاييره من كتب وإصدارات وأدبيات.

وعلى صعيد **حرية الفكر والمعتقد**، فقد امتنعت وزارة الداخلية خلال العام عن تنفيذ حكم القضاء الإداري الصادر في 29 يناير 2008 لصالح عدد من المواطنين الذين يعتنقون البهائية كعقيدة دينية والذي يقضي بأحقيتهم في استصدار بطاقات الهوية الثبوتية دون إثبات ديانتهم فيها، وطعنت الوزارة على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا، ويذكر أن هذه الإشكالية تتصل بمقومات حياة ثلاثة آلاف مواطن تقريباً.

كذلك، وفي 9 فبراير 2009، أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكما يقضي بأحقية 12 مواطنا مسيحياً كانوا قد اعتنقوا الدين الإسلامي ثم تراجعوا إلى المسيحية، وقضى الحكم بضرورة الإشارة في بطاقة الهوية إلى كونهم اعتنقوا الإسلام قبل التراجع إلى المسيحية، غير أن وزارة الداخلية لا تزال تمتنع عن تنفيذ الحكم.

6- حرية التجمع السلمي

لا تزال حرية التجمع السلمي تحت ضغوط عديدة، حيث تعمل السلطات على منع التظاهرات والمسيرات السلمية ومختلف أشكال الاحتجاج الجماعي التي تزايدت وتيرتها خلال العام بفعل تزايد الإشكاليات الاقتصادية الاجتماعية، فيما لا يجد المحتجون مفراً من اللجوء للتظاهرات غير المرخصة في ظل امتناع السلطات عن تيسير الإجراءات القانونية وتوفير قنوات واضحة لتيسير طلبات الترخيص للمظاهرات وغيرها من أشكال الاجتماعات العامة.

وقد أقر مجلس الشعب في مطلع عام 2008 مشروع قانون يمنع التظاهرات في دور العبادة المختلفة، والتي كان المتظاهرون يلجأون إليها نتيجة للمنع الأمني المطلق للتظاهرات ومختلف أشكال الاحتجاج السلمي.

ورغم بعض التسامح الذي أبدته أجهزة الأمن تجاه الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها محافظة دمياط احتجاجاً على محاولات إقامة مشروع شركة " أجريوم " الذي جرى إيقافه لاحقاً لمخاوف تلويثه للبيئة، إلا أن السلطات قامت باستخدام القوة لتفريق أحد هذه الاعتصامات المتكررة في أبريل 2008، واعتقلت 25 شخصاً وأحالتهم لاحقاً للنيابة العامة بتهمة التجمهر وتعطيل حركة السير.

وكان من أبرز الوقائع التي شهدها العام الاحتجاجات التي وقعت يومي 6 و7 أبريل 2008، والتي جاء أبرزها في مدينة المحلة الكبرى في سياق الدعوة لإضراب عام في البلاد احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية، حيث عمد ناشطون سياسيون واجتماعيون للتضامن مع عمال الغزل والنسيج في مدينة المحلة الذين قرروا الاعتصام في هذا اليوم احتجاجاً على عدم تلبية مطالبهم وعدم تنفيذ وعود الحكومة بالاستجابة لهم.

وقد حالت السلطات دون وصول الناشطين من خارج المدينة بإغلاق منافذها، ثم باستخدام القوة لتفريق المسيرات محدودة العدد التي سارت في المدينة، مما أدى لاشتعال صدامات واسعة في المدينة وضواحيها، ترافق معها أعمال سلب ونهب وتخريب وإتلاف للممتلكات العامة والخاصة، وسقط خلالها قتيلان وعشرات من الجرحى.

وقد اعتقلت السلطات المئات من المواطنين من سكان المدينة ومن القادمين من خارجها للمشاركة في الاحتجاجات، واحتجزت أعداداً كبيرة منهم لفترات طويلة جاوزت الشهرين، قبل أن تحيل 49 منهم للمحاكمة أمام محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا "طوارئ"، والذين أدين 22 منهم قبل نهاية عام 2008.

وخارج مدينة المحلة، فقد طالت الاعتقالات التظاهرات المحدودة التي شهدها يوم الإضراب، وعلى وجه الخصوص في القاهرة، وجرى احتجاز غالبية المعتقلين حتى نهاية أبريل 2008، وكان من أبرزهم الكاتب "جورج إسحق" المنسق العام السابق للحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" والذي خضع للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة، والمدونة "إسراء عبد الفتاح" التي اتهمت بالدعوة للإضراب عبر موقع الفيس بوك Face Book والتي تعرضت للاعتقال بعد قرار النيابة العامة بالإفراج عنها، غير أن وزير الداخلية استجاب للدعوات الواسعة وأفرج عنها بعد أكثر من عشرة أيام قضتها في الاعتقال الإداري.

كذلك، قامت السلطات باستخدام القوة لتفريق التجمعات التي أحاطت بمنطقة كارثة الانهيار الصخري في منطقة الدويقة ذات الطبيعة العشوائية، والتي أودت بحياة أكثر من مائة من سكان المنطقة، ووقعت خلالها العديد من التظاهرات والاحتجاجات سواء على الإهمال الذي أدى لقبول السكان بالإقامة في هذه المنطقة الخطرة، أو بسبب ما اعتبره المحتجون تراخي السلطات في جهود الإغاثة والإنقاذ واستخراج الجثث، وقد جرى احتجاز أعداد كبيرة من المتجمعين لبعض الوقت قبل إطلاق سراحهم.

ومن أبرز ما شهده العام أيضاً التظاهرات الشعبية الواسعة التي شهدتها مختلف المحافظات قبل نهاية عام 2008 ومطلع عام 2009 تضامناً مع الشعب الفلسطيني في غزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي الواسع عليه، والتي تعاملت معها السلطات على نحو إيجابي في أيامها الأولى رغم شكاوى متفرقة من السماح للتجمعات بالتواجد في مناطق معينة أومنعها من السير في بعض الاتجاهات، ولكنها تصدت بقوة للتظاهرات التي خرجت في القاهرة في أعقاب أداء شعائر صلاة الجمعة في يومي 2 و9 يناير 2009، واعتقلت خلالها المئات من المتظاهرين، والذين أفرج عن غالبيتهم خلال اليومين اللاحقين، ولكنها استمرت

في احتجاز عشرات منهم، وخاصة المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين – غير المرخص لها –.

كما شهد العام أيضاً، قيام السلطات بمنع المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة من استكمال الدورة التدريبية التي كان يعقدها للقضاة والمستشارين في مدينة الإسكندرية، وأبلغت الأجهزة الأمنية إدارة الفندق بضرورة وقف الدورة التدريبية بعد أن مضى منها يومان.

7- حرية التنظيم الحزبي والتنظيم النقابي والجمعيات:

أ- حرية التنظيم الحزبي

تواصلت خلال العام الشكوى من دور كل من لجنة شئون الأحزاب ودائرة شئون الأحزاب في المحكمة الإدارية العليا والذي يحول دون حرية تأسيس الأحزاب، وفضلاً عما يمثله قرار رفض الترخيص للأحزاب الجديدة من قاعدة عامة يجري العمل بها منذ تأسيس كل منهما، فإن النقد يمتد أيضا إلى طبيعة تشكيلهما والتي تضم إلى جانب القضاة عدد من الشخصيات العامة والمسئولين التنفيذيين الأعضاء في الحزب الحاكم والذي يفضي إلى غياب الحياد الموضوعي اللازم في تشكيل كل منهما.

وفي مطلع يناير 2009، رفضت محكمة الأحزاب في مجلس الدولة الطعنين المقدمين من حزبي "نهضة مصر" و"السلام الدولي" على قرار لجنة شئون الأحزاب بمنع الترخيص لهما في نهاية عام 2007. وكانت المحكمة قد رفضت في مطلع فبراير 2008 الطعن المقدم ضد قرار لجنة شئون الأحزاب برفض الترخيص لحزب "السادات"، وتتابع حالياً النظر في الطعن المقدم على رفض الترخيص لحزب "الحرية".

ويشكو مؤسسو كل من حزب الوسط "ذو التوجه الإسلامي" وحزب الكرامة العربية "ذو التوجه القومي" من استمرار رفض طلباتهما وطعونهما للعام التاسع على التوالي، وكان آخرها رفض دائرة شئون الأحزاب لطعونهما على قرارا لجنة شئون الأحزاب بحجب الترخيص عنهما، والذي شمل أيضا 10 أحزاب أخرى بدعوى تفعيل التعديل القانوني الذي طرأ في عام 2006 والذي يقضي بزيادة نصاب مؤسسي الحزب السياسي إلى ألف عضو بدلاً من خمسين عضوا، مشيرين إلى أن طلباتهما الرسمية سبقت إجراء هذا التعديل.

ولا يزال كل من حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار مجمدين فعليا على صلة بالتنازعات على قيادتهما دون قرار نهائي من جانب لجنة شئون الأحزاب التي عزفت عن الفصل في النزاعات المعروضة أمامها، وفيما جرى تجميد حزب العمل وجريدته بقرار رسمي

في عام 1999 في حياة مؤسسه المهندس "إبراهيم شكري" الذي توفي خلال عام 2008، فقد شهد حزب الأحرار تنازعاً على رئاسته إثر وفاة مؤسسه السيد "مصطفى كامل مراد".

وشهد مقر حزب الغد – مجموعة الدكتور "أيمن نور" – أحداثا مؤسفة في يوم 6 نوفمبر 2008 قام خلالها مجهولون بتدمير المقر الذي يعود إلى السيدة "جميلة إسماعيل" زوجة الدكتور "أيمن نور" وإشعال النيران فيه قبل يوم من عقد المجموعة مؤتمرها العام برئاسة الدكتور "إيهاب الخولي"، فقد جرى توقيف 12 من أعضاء المجموعة بينهم الدكتور " إيهاب الخولي" و السيدة "جميلة إسماعيل"، كما جرى توقيف المحامي "أيمن بركات" لدى دخوله لديوان قسم شرطة قصر النيل للإطلاع على أسباب القبض عليهم.

ب- حرية التنظيم النقابي

تواصلت الانتقادات لدور أصحاب الأعمال في منع العاملين في منشآتهم من الحق في تكوين لجان نقابية وفقاً لنص القانون الذي يتيح لكل خمسين عاملاً بتكوين لجنتهم النقابية في المنشأة التي يعملون بها سوياً، وتتزايد هذه الشكوى في المناطق الصناعية الجديدة.

كما تواصلت الانتقادات لتدخل الجهات الإدارية في عمل الاتحاد العام لعمال مصر والنقابات العامة التابعة له، وقد شهد العام وقوع خلافات حادة بين رئيس الاتحاد العام ووزيرة القوى العاملة على صلة بتدخلها في تعديل أو منع تنفيذ قرارات الاتحاد. كذلك قام رئيس النقابة العامة للعاملين بالإنتاج الحربي بفصل القيادي العمالي "عبد الرحمن خير" من عضوية مجلس النقابة العامة المنتخب.

وعلى صعيد النقابات المهنية، فما زالت القيود الواردة بالقانون رقم 100 لسنة 1993 تعطل استقلال النقابات وحريتها في اختيار مجالس إدارتها، حيث يقضي القانون بنصاب لازم لاستكمال الانتخابات داخل النقابات، ولم تتمكن نقابات المهندسين والتجاريين والصيادلة والأطباء من تحقيق هذا النصاب، وبالتالي لا تزال تخضع للجان الحراسة الإدارية والتي عادة ما تعمل على تعطيل إجراء الانتخابات.

ونال ذلك أيضا من نقابات فرعية تابعة للنقابات المهنية مثل نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة، كما نالت الخلافات والدعاوى القضائية من النقابة الفرعية للاجتماعيين بالقاهرة بعد أزمة بينها وبين نقيبة الاجتماعيين ثريا لبنة القيادية في الحزب الحاكم.

وشهد العام وقوع أزمة ممتدة في إتمام إجراءات انتخابات نقابة المحامين، فبعد جدل حول تعديل قانون المحاماة، والذي أقره مجلس الشعب بعد إدخال تعديلات عليه،

والاتهامات التي وجهت لنقيب المحامين بالسعي بالتعاون مع الحكومة لإجراء التعديل بهدف الحد من تمثيل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين –غير المرخص لها– بكثافة في مجلس النقابة العامة للمحامين، وتمديد ولاية النقيب لفترة ثالثة، إلا أن حكماً صادراً عن القضاء الإداري قد أنهى الجدل وموجة الاتهامات، بعد أن أبطل الحكم نتائج انتخابات مجلس النقابة المنتهية ولايته، وبالتالي السماح للمرشحين بتجديد ترشحهم لدورة جديدة.

وكان من المقرر أن تجري الانتخابات خلال أكتوبر 2008 بإشراف لجنة قضائية تدير النقابة لحين إجراء الانتخابات، غير أن حكما آخر للقضاء الإداري أبطل إجراءات فتح باب الترشح لأن اللجنة القضائية المختصة بإدارة شئون النقابة هي التي تولت فتح باب الترشيح، بينما يضع قانون النقابات المهنية هذه الولاية بيد لجنة قضائية أخرى تختص بالإشراف على الانتخابات الخاصة بالنقابات.

وفي منتصف يناير 2009، قضت محكمة القضاء الإداري بوقف إجراء انتخابات نقابة المحامين التي تحدد لها يوم 18 يناير، وذلك على سند من عدم تنقية كشوف المحامين المقيدين في جداول النقابة، الأمر الذي أثار موجة من الاحتجاجات في ضوء المخاوف من عودة شبح الحراسة القضائية على النقابة واستمرار اللجنة القضائية التي تشرف على إدارة شئون النقابة.

ج– حرية الجمعيات

تواصل الجدل بشأن تعديلات مزمعة على القانون رقم 84 لسنة 2002 الخاص بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية، وخاصة بعد أن أكدت وزارة التضامن الاجتماعي عزمها إعداد مشروع قانون جديد لم يتح للرأي العام الإطلاع عليه.

ورغم أن تعديل القانون المعمول به حاليا يمثل مطلبا لقطاعات واسعة من الجمعيات الأهلية لإنهاء هيمنة الجهة الإدارية على: الترخيص لها، وعملها، واتخاذ قرار منفرد بحلها أو تجميدها، وتحميلها عبء التقاضي، إلا أنها أعربت عن مخاوفها نتيجة عدم طرح مشروع التعديل الذي أعدته الوزارة للنقاش العام ولإبداء الملاحظات عليه وبحث ما إذا كان يلبي مطالب الجمعيات، وتزايدت هذه المخاوف بعد تأكيد مسئولي الوزارة أنها ستتيح مشروع التعديل على موقعها على شبكة الانترنت حالما تنتهي من صيغته النهائية وتسلمه رسمياً لمجلس الوزراء، ولم تبد الوزارة النية للاستجابة لمطلب الجمعيات بعرضه للنقاش العام والاستماع لملاحظاتها ومقترحاتها قبل تسليمه لمجلس الوزراء.

كذلك دعت الجمعيات الوزارة لدراسة مشاريع القانون البديلة التي أعدتها وسلمتها للوزارة وطرحتها للنقاش العام، وكذا النظر في التوصيات التي سبق أن تقدم بها المجلس القومي لحقوق الإنسان في عام 2007 بعد لقاءاته بالجمعيات الأهلية.

وفي خطوة إيجابية، أبطل القضاء في 30 مارس 2008 قرار وزير التضامن الاجتماعي الصادر في منتصف عام 2007 بإغلاق جمعية دار الخدمات النقابية والعمالية الناشطة في مجال الحقوق العمالية، وقضى بمشروعية إشهارها، وقد استجابت الوزارة لحكم القضاء في نهاية شهر يونيو 2008. وكان المجلس القومي لحقوق الإنسان قد طالب وزير التضامن الاجتماعي بالعدول عن قراره بحل الجمعية، وساند حقها في الإشهار لاسيما بعد استجابتها لتوفيق أوضاعها القانونية.

كذلك، أبطل القضاء في 26 أكتوبر 2008 قرار محافظ القاهرة بالنيابة عن وزير التضامن الاجتماعي في سبتمبر 2007 بحل جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان بتهمة ارتكاب مخالفات مالية وإدارية، وقضى بحقها في الإشهار وفقا للقانون.

8- الحق في المشاركة:

كان ولا يزال إجراء الانتخابات الدورية النزيهة يمثل لب الحق في المشاركة، وحجر الزاوية في الإصلاح السياسي، إذ تمثل ممارسته إضاءة كاشفة لحرية الرأي والتعبير، ومدى انصياع مؤسسات الدولة لسيادة حكم القانون.

وقد شهدت البلاد خلال العام عدداً من العمليات الانتخابية أبرزها انتخابات الإعادة لمقاعد مجلس الشعب الشاغرة، وانتخابات المجالس المحلية ولكنها كشفت عن عيوب جوهرية إذ شابها عوار قانوني، وتدخلات إدارية عميقة أيدتها أحكام قضائية.

ومن ناحية أخرى دعا السيد رئيس الجمهورية بضرورة الإسراع بطرح التعديلات التشريعية لتعزيز مشاركة النساء في المجالس النيابية.

أ- انتخابات الإعادة

بعد ثلاث سنوات من إجراء انتخابات عام 2005، ظلت ستة دوائر شاغرة بسبب صدور أحكام من القضاء الإداري بإلغاء نتائج الجولة الأولى وإعلان إعادتها. غير أن جهات الإدارة استخدمت إجراءً روتينياً وغير قانوني بتقديم استشكالات أمام محاكم غير مختصة لتعطيل إجراء الانتخابات في هذه الدوائر الست، فيما جرت انتخابات أخرى لشغل مقاعد خلت بالاستقالة أو الوفاة أو سحب الثقة مما تسبب في حرمان مواطني هذه الدوائر من اختيار ممثليهم.

وقد أصدر وزير الداخلية قراراً في 2008/7/3 بإجراء الانتخابات في كل من دائرة دسوق في محافظة كفر الشيخ ودائرة المنشية والجمرك في محافظة الإسكندرية ولم يبرر وزير الداخلية إجراء الانتخابات في هاتين الدائرتين وتجاهل الدوائر الأربعة الأخرى.

كما قرر إجراء الانتخابات في 2008/7/13 أي في فترة لا تتجاوز عشرة أيام وهو ما يعني حرمان المرشحين من فترة كافية للدعاية الانتخابية، وتضمن القرار أن تتم انتخابات الإعادة بنفس المرشحين الذين خاضوا انتخابات ذات الدائرتين في عام 2005 بينما كانت قد طرأت تغييرات على أوضاع المرشحين.

ووفقاً لتقرير الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية عن أعمال المراقبة الميدانية لانتخابات دائرة الجمرك والمنشية، فقد حوصرت جميع اللجان بقوات أمن مركزي، وجرى منع وسائل الإعلام ومراسلي الصحف من دخول المقرات الانتخابية، كما مُنِع مرشحو جماعة الإخوان المسلمين والتجمع والمستقلون ومندوبوهم من الوصول إلى المقرات الانتخابية، وألقت قوات الأمن القبض على 25 من جماعة الإخوان المسلمين نظموا مسيرة للتنديد بمنع دخول المرشحين والمندوبين للجان الانتخابية. وشكا ناخبون من إضافة أصوات لمرشحي الحزب الوطني، وتسويد بطاقات في لجان مدارس المنشية من قبل مندوبي مرشحي الحزب الوطني.

وجرى الفرز بشكل سري، بحضور مرشحي الحزب الوطني، ووجود أمن كثيف بالملابس المدنية، وتم إلقاء القبض على عشرات المتظاهرين أمام لجان الفرز لساعات. وتم إعلان فوز مرشحى الحزب الوطني من الفئات والعمال بأكثر من نصف أصوات من أدلوا بأصواتهم في دائرة الجمرك والمنشية بالإسكندرية، إذ بلغ عدد من أدلى بصوته 32500 ناخب، وفاز مرشح الفئات من الحزب الوطني بأصوات 19125 ناخب، وعن العمال بأصوات 19300 ناخب. وحصل مرشح التجمع على ستة أصوات، ومرشح الإخوان عن العمال بأربعة أصوات، ومرشح الإخوان فئات على 185 صوتاً. كما أعلن عن فوز مرشحى الحزب الوطني عن الفئات والعمال بدائرة دسوق بكفر الشيخ بأصوات 43106 لمقعد الفئات، 42064 صوتاً لمقعد العمال، وانسحاب مرشح جماعة الإخوان المسلمين بعد بدء العملية الانتخابية والذي برر انسحابه بالتجاوزات التي شهدها عدد كبير من اللجان وطرد مندوبيه من داخلها وعدم السماح لهم بحضور عملية التصويت وغياب تكافؤ الفرص بين مرشحي الحزب الوطني والمرشحين المعارضين والمستقلين.

ب- انتخابات المجالس المحلية:

أجريت انتخابات المجالس المحلية في بداية شهر أبريل 2008 للتنافس على 52 ألف مقعد وقد اكتسبت أهمية خاصة بعد التعديل الدستوري الذي أجرى في عام 2005 وجعل ضرورياً حصول أي مرشح لرئاسة الجمهورية على تزكية 140 عضواً منتخباً في المجالس المحلية إلى جانب نصاب آخر مقرر من مجلسي الشعب والشورى.

وقد تقدم الحزب الوطني بمرشحين لكافة المقاعد، بينما اقتصر ترشيح الأحزاب الأخرى على أعداد محدودة لم تتجاوز ألفي مرشح، واستبعدت جهات الإدارة من المنع نحو عشرة الآلف من مرشحي الإخوان المسلمين من كشوف المرشحين رغم حصول ثلاثة آلاف منهم على أحكام بأحقيتهم في الترشح، وقضت المحاكم الإدارية على مستوى الجمهورية بوقف الانتخابات المحلية بجميع الوحدات المحلية بمحافظات **القاهرة والجيزة والشرقية والإسماعيلية والغربية وكفر الشيخ وبني سويف والمنوفية** بعد رفض الجهات التنفيذية تنفيذ الأحكام التي حصل عليها مرشحو هذه المحافظات بإدراج أسمائهم بكشوف المرشحين. وعلى ذلك أعلن الإخوان المسلمين مقاطعتهم للانتخابات وسحب الأعداد الضئيلة التي سمح لهم بتسجيلها في قوائم المرشحين ودعوا المواطنين لمقاطعة الانتخابات.

وقد شارك المجلس القومي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان في مراقبة الانتخابات في محافظة سوهاج، وتضمنت إجراءاته نشر فريق مراقبين، وتشكيل غرفة عمليات مركزية بالمجلس. وقد رصد فريق المراقبين عدداً من الملاحظات والخروقات للقواعد الانتخابية العامة في بعض اللجان الانتخابية من بينها إلغاء الانتخابات في بندر سوهاج وإغلاق مقار الاقتراع أمام الناخبين بسبب تنازل مرشح مستقل قبل ساعات من بدء عملية التصويت، رغم انتهاء الموعد القانوني للتنازلات، ومنع المراقبين من دخول مقار الاقتراع عن طريق رئيس اللجنة أو أفراد الشرطة، ورصد بدء التصويت في بعض اللجان قبل الموعد الرسمي المحدد، ودخول أنصار للمرشحين داخل بعض مقار الاقتراع يوجهون الناخبين للتصويت لصالح مرشحي الحزب الوطني، وحصول تصويت علني داخل إحدى اللجان وقيام رئيس اللجنة بتوجيه الناخبين للتصويت لصالح مرشح الحزب الوطني، وعدم وجود حبر فسفوري في إحدى اللجان. وسيطرة أنصار بعض الناخبين في بعض اللجان عليها وتسديد بطاقات الاقتراع فيها لصالح مرشحي الحزب الوطني. وقد قامت غرفة العمليات المركزية بالمجلس بإبلاغ السيد اللواء عمرو الدسوقي رئيس اللجنة

العليا المشرفة على الانتخابات في وزارة التنمية المحلية بهذه الملاحظات والخروقات، وأصدرت بيانات بذلك.

حسمت هذه الإجراءات نتائج الانتخابات مقدماً، وأتاحت فوز الحزب الوطني بأكثر من 80% من مقاعد المجالس القروية بالتزكية، واتسمت العملية الانتخابية بضعف الإقبال، وتدخل جهات الإدارة، وبدت في النهاية انتخابات أحادية نافس الحزب الوطني نفسه خلالها.

ج- تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية:

وفي مجال تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية طالب رئيس الجمهورية في افتتاح المؤتمر الخاص بالحزب الوطني في 3 نوفمبر 2008 بضرورة الإسراع بطرح التعديلات التشريعية لمشاركة المرأة في المجالس النيابية قبل انتخابات 2010 بحيث تكون المقاعد المخصصة لها مقاعد إضافية عن العدد الحالي لمقاعد مجلسي الشعب والشورى.

وقد أثنت المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال النهوض بحقوق المرأة على دعوة السيد الرئيس، وأثارت نقاشاً حول سبل تمكين النساء من المشاركة في الحياة السياسية، فذهبت مديرة رابطة المرأة العربية إلى أن زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء في المجالس النيابية سوف تظل ضعيفة قد لا تتعدى 10% بينما المأمول أن تدخل المرأة المنافسة بنظام القائمة النسبية للأحزاب. وذهبت رئيس المركز المصري لحقوق المرأة إلى أن هذا الحل جزئي في تقوية المشاركة السياسية للمرأة، وأن المأمول للنهوض بالمشاركة المجتمعية والسياسية للنساء هو العمل على مستوى قاعدي يبدأ من الوحدات المحلية والاتحادات الطلابية في الجامعات وكذلك في الأحزاب السياسية وأن المشاركة السياسية الحقيقية للمرأة تكمن في الانتخابات بالقائمة النسبية وأن تخصص للنساء مقاعد فيها وليس بالنظام الفردي. ودعت رئيسة منظمة آفاق الثقافية إلى ضرورة إلزام الأحزاب السياسية بوضع المرأة في قوائمها بنسبة لا تقل عن 30% سواء كانت بالانتخابات الفردية أو بالقائمة. ولم تحبذ تحديد دوائر خاصة بالمرأة.

هذا وكان التعديل الدستوري في عام 2007 قد منح الإمكانية للمشرع في اختيار نظام انتخابي يحقق تمكين المرأة من المشاركة في المجالس النيابية، وفي ذات الوقت تمثيل الأحزاب. وقرر التعديل صراحة أن للمشرع الحق في الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أوالقائمة أو الجمع فيما بينهما مما يتيح تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية بوسائل متعددة. كما أن تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية والاتفاق على نظام انتخابي يحقق هذا الهدف أمر مطروح الآن.

ثانياً : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

استمر الانشغال بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية موضع ضغوط شديدة خلال عام 2008، وسبق التعرض للبعض من تجلياتها الاحتجاجية في باب الحقوق المدنية والسياسية، وتضافرت هذه الانشغالات مع استمرار تراجع التنمية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، كما تضافرت مع ما شهده العالم خلال العام من أزمة حادة في الغذاء، ثم باشتعال الأزمة المالية العالمية قبل نهاية العام ودخول الاقتصاد العالمي مرحلة ركود وكساد اقتصادي عالمي، وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر، ويمكن أن نلقى الضوء على بعض هذه الحقوق فى النقاط التالية :

1- الحق في العيش الكريم :

يعد الحق في العيش الكريم بمثابة الحق الشامل، ولا يقتصر فقط على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل وينصرف أيضا إلى الحقوق المدنية والسياسية، ويشتمل على معنى الكرامة الإنسانية المتأصلة في كل بني البشر والتي تعد الهدف المركزي للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويتطرق الحق في العيش الكريم في سياق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى الحق في الغذاء وقضايا مكافحة الفقر على نحو رئيسي.

واستمر الارتفاع في أسعار الغذاء على نحو مذهل خلال عام 2008، حيث تضاعفت أسعار السلع الغذائية الأساسية بمعدلات بلغت أكثر من مائة بالمائة منذ نهاية عام 2007 وحتى نهاية أكتوبر 2008، وكان مفاجئاً أن أسعار السلع الغذائية العالمية قد شهدت انخفاضاً كبيراً باتجاه العودة إلى معدلاتها الطبيعية في أكتوبر 2008، ولكن الأسواق المصرية لم تتأثر بهذا الانخفاض على النحو الذي تأثرت فيه بالارتفاع، وهو ما عزز الاعتقاد بوجود هيمنة احتكارية واضحة على السوق، يجري من خلالها فرض الأسعار على المستهلكين.

ويجري ذلك في ظل غياب جماعات ضغط من جانب المستهلكين، وعلى النقيض من جهود الدولة لمنع الممارسات الاحتكارية وفرض عقوبات بشأنها وتأسيس جهاز لحماية المستهلك يتبع وزارة التجارة والصناعة.

وقد عملت الدولة على ضخ كميات من السلع الغذائية الأساسية عبر مؤسساتها التموينية بهدف التأثير في حركة الأسعار السوقية، إلا أن هذه الكميات غير الكافية ما لبثت أن انتهت دون تأثير كاف لخفض الأسعار.

وفي مواجهة موجة الغلاء المتواصلة، وارتفاع أسعار المستلزمات الأساسية، قرر السيد رئيس الجمهورية توجيه الحكومة في مناسبة عيد العمال لإصدار علاوة استثنائية بقيمة 30 % من الأجور لصالح موظفي الحكومة وقطاع الأعمال العام، داعياً للاقتداء بها في مؤسسات القطاع الخاص، وهو ما لقي ترحاباً شعبياً واسعاً.

غير أن الوزارة سارعت لاتخاذ تدابير تشريعية لمواجهة النقص اللازم في الميزانية لتغطية العلاوة (19 مليار دولار)، بدأت باحتسابها على أساس الأجر الأساسي بما يضع حداً أقصى لها عند 180 جنيه شهرياً وعدم اعتبارها جزءاً من الأجر الأساسي الذي تحتسب على أساسه العلاوة الدورية في شهر يوليو من كل عام، مع ترك الهيئات تقرر نسبة الزيادة المقررة لصالح العمالة المؤقتة لديها، والتي تمثل شريحة كبيرة من العاملين بالدولة والقطاع العام، ثم باللجوء إلى مجلس الشعب لتعديل أسعار الطاقة، بما انعكس على مجمل أسعار السلع الأساسية في البلاد.

وقد لقي اتفاق وزيرة القوى العاملة مع أصحاب الأعمال على تنفيذ الزيادة بحد أدنى 28 جنيه شهرياً وحد أقصى 180 جنيه شهرياً نقداً حاداً قاده رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الذي اعتبر الاتفاق مخلاً بمبدأ العلاوة، لاسيما في ظل تفاوت أجور العاملين لدى القطاع الخاص من ناحية، وضعف الحماية العامة المقدمة لهم، كما امتنعت شركات القطاع الخاص عن صرف العلاوة الدورية السنوية في يوليو على أساس التزامه بالعلاوة الاستثنائية، وأشار بعض أصحاب الأعمال إلى التزام شركاتهم بالعلاوة الدورية في مطلع يناير من كل عام تزامناً مع إقفال الميزانيات السنوية للشركات.

وعلى صعيد معدلات الفقر، أفادت المصادر الرسمية أن نسبة الفقر في مصر قد بلغت نسبة 18.9 % قبل نهاية عام 2008، وصرح وزير التنمية الاقتصادية أن النسبة انخفضت على نحو إيجابي من 23.4 % في عام 2005 إلى 18.9 % قبل نهاية عام 2008، وأن الدولة تستهدف خفضها إلى 12% بحلول عام 2015 اتساقاً مع التزامها بإنجاز أهداف الخطة الإنمائية التي أقرتها قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان تقرير التنمية البشرية في مصر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2007 ، والذي يصدر سنوياً بالتعاون مع وزارة التنمية الاقتصادية ، قد أشار إلى ارتفاع نسبة الفقر في عام 2007 إلى 19.7% بدلاً من 17.5% في العام السابق 2006.

وتذهب تقارير البنك الدولي (وحدة الدراسات والبحوث الاجتماعية) إلى أن نسبة الفقر في مصر قد انخفضت من 40% في عام 2005 إلى حدود 25% في عام 2007، وتشير أيضاً إلى أن النسبة تصل في محافظات الصعيد إلى سبعة أمثالها في بقية مناطق البلاد، منوهة بوجود تفاوت حاد في توزيع ثروات البلاد بين السكان، ومؤكدة على أن معدلات إنفاق الحكومة المصرية تتجه للارتفاع بدلاً من التعهد بخفضها وبما أدى إلى التهام مخصصات التمويل الدولية.

وترفع تقديرات الخبراء غير الرسمية نسبة الفقر في مصر إلى ما بين 40% إلى 53% من السكان، وتنوه إلى أن البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية الرسمية تعتمد في تقديراتها على البيانات الرسمية بجانب بحوث يجريها الخبراء العاملون لديها، وبالتالي فإن كلاً من النسب الرسمية الحكومية والدولية لا تعبر عن خريطة الفقر في البلاد، ويقدر بعض هؤلاء الخبراء أن النسبة الرسمية المعلنة (18.9 % في عام 2008) لطالما انصرفت فقط إلى نسبة الفقر المدقع في البلاد.

ويفسر هذا التضارب في التقديرات نسبة التفاوت في المعايير المستخدمة لقياس الفقر وانتشاره بين السكان، حيث تتبنى المصادر الدولية معيار دولارين أمريكيين في اليوم فأقل لاحتساب نسبة الفقر العام ، ودولار أمريكي واحد في اليوم فأقل لاحتساب نسبة الفقر المدقع، فيما تتبنى المصادر الرسمية المصرية معيار 164 جنيه مصري شهرياً (بمعدل 99 سنتاً أمريكياً في اليوم).

وكان التقرير السنوي الأول للمجلس القومي لحقوق الإنسان (2004 – 2005) قد نوه إلى مخاطر "مضاعف الفقر"، الذي يعني أن كل أسرة فقيرة سيتولد عنها بمعدل النمو السكاني من أربعة إلى خمسة أسر فقيرة في الأجيال اللاحقة، وبالتالي توسيع قاعدة الفقر في البلاد.

وعلى صعيد مكافحة الفساد، تراجعت مرتبة مصر في مؤشر الشفافية الدولية لعام 2008 لتحتل المرتبة 115 بدلاً من المرتبة 105 في عام 2007، والمرتبة 70 في عام 2006.

وقد ارتفعت حدة الجدل بشأن تأثير التراجعات في سوق الأوراق المالية المصرية على الأداء الاقتصادي الكلي في البلاد، وكذا بشأن الخسائر الضخمة التي نالت من صغار المتعاملين والتي بلغت بحسب الخبراء الاقتصاديين أكثر من أربعمائة مليار جنيه مصري، ويعزو الخبراء هذه الخسارة الفادحة في أقل من ثلاث سنوات إلى عدة عوامل تتعلق بتطبيقات قواعد الإفصاح والشفافية في التعاملات، وإلى فساد يتصل بتسرب معلومات بشأن قرارات ونيات اقتصادية من الوزارات المعنية لكبار المتعاملين.

وتفيد الدراسات بأن عقوبة مخالفة قواعد الإفصاح لا تمثل عائقاً لمواجهة الفساد في هذا الجانب، لأنها لا تشمل عقوبات جنائية، وتقتصر على غرامة مالية لا تتجاوز مبلغ ثلاثين ألف جنيه مصري في حالة عدم تقديم التقارير الدورية للشركات المتعاملة في مواعيدها السنوية، وهو ما منح كبار المتعاملين الفرصة للتحايل عبر نشر الشائعات وزيادة أرباحهم على حساب صغار المتعاملين.

كذلك يشير الخبراء إلى تباطؤ قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي بشأن تطورات التعامل المصرفي والإيداعات والمساهمات التي تباشرها البنوك الاستثمارية والخاصة في السوق المحلية والدولية، الأمر الذي يعوق قدرته على التعامل مع التطورات في السوق المصرفية.

وقبل نهاية العام، وفي سياق تداعيات الأزمة المالية، سعت المجموعة الاقتصادية في مجلس الوزراء بناء على إلحاح من أصحاب الأعمال المصدرين إلى إقناع البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة لصالح تعزيز الصادرات، غير أن محافظ البنك المركزي رفض ذلك لاقتناعه بأن ذلك سيضر بصغار المودعين الذين يمثلون شريحة واسعة من المواطنين وسيفيد أصحاب الأعمال الذين يمثلون فئة صغيرة، فضلاً عما سيمثله ذلك من ارتفاع كبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 18 مليار دولار سنويا في عام 2005 إلى أكثر من 42 مليار دولار في عام 2008، بينما جاء الارتفاع في قيمة الصادرات ضئيلاً حيث ارتفعت من 4 مليارات دولار في عام 2005 إلى 12 مليار دولار في عام 2008 للصادرات غير النفطية، وبعجز في الميزان التجاري يصل إلى 23 مليار دولار.

وإزاء إلحاح أصحاب الأعمال، تدخل السيد رئيس الجمهورية وأعطى توجيهاته للحيلولة دون خفض أسعار الفائدة.

وقد كشفت هذه التطورات عن معلومات تتعلق بسياسات الائتمان المتبعة في البنوك، وأن 64 % من القروض تذهب إلى القطاع الخاص، مقابل 6 % فقط لشركات قطاع الأعمال العام، و7 % للحكومة والهيئات الخدمية، بينما تذهب النسبة الباقية للطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة.

كما كشفت أن 0.1 % من العملاء يستأثرون بنسبة 46 % من إجمالي القروض الممنوحة، وبحد أدنى 50 مليون جنيه فأكثر للقرض الواحد، وهو ما يعمق من الخلل الاجتماعي المتزايد. وقد سعى البنك المركزي في مواجهة ذلك لإصدار قرار بإعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي اللازمة (14 %) في منح التسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى صعيد آخر، أثار موقف الحكومة السلبي من الدعوة لوقف تصدير الغاز بأسعار أقل من مستوياتها العالمية – في ضوء اتفاقات سابقة وقعتها – أثار موجة احتجاجات تزايدت في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة، ورفض الحكومة الالتزام بحكم القضاء الإداري بوقف تصدير الغاز للخارج حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة ، وامتناع الحكومة عن تنفيذ الحكم رغم وجوبية نفاذه. وقد سعت الحكومة للطعن على الحكم ووقف نفاذه لحين صدور الحكم في الطعن، ونجحت في وقف نفاذه مؤقتاً في مطلع فبراير 2009.

وكانت أسعار الغاز العالمية قد ارتفعت إلى ثمانية أمثال السعر التصديري لمصر بواقع الاتفاقات الموقعة دولياً، وخاصة مع كل من إسرائيل وأسبانيا، بينما تسعى الحكومة لخفض التزاماتها في مجال خدمات دعم السلع الأساسية.

على صعيد دعم المجلس للمواطن المصرى فى ظل الأزمة الاقتصادية التى يواجهها العالم فقد كان للفلاح المصرى اهتمام خاص فى ظل مشكلة محورية يعانى فيها المزارعين من قلة العائد من العملية الزراعية فى مواجهة المصروفات المصاعدة واللازمة لهذه العملية ، مما نتج عنه وجود تأثر فى القطاع الزراعى بشكل عام نتيجة قلة الأسمدة وارتفاع ثمنها وارتفاع أسعار البذور الزراعية وأسعار المبيدات وكذلك فرض الضريبة العقارية وزيادة رسوم الصرف المغطى وإلى آخره من المشكلات الأخرى . وعلى أثر ذلك قام السيد رئيس المجلس بمخاطبة السيد رئيس مجلس الوزراء لعرض الموضوع عليه ومناشدته بدراسة الأمر لتقييم البعد الحقيقى لهذه المشاكل بما يساعد على حلها جذرياً[1] . هذا وقد ورد رد

---

[1] خطاب المجلس للسيد رئيس مجلس الوزراء بشأن المزارعين

سيادته متضمناً بحث الموضوع مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والتى اكدت "الحرص على الاهتمام بالمحاصيل الزراعية وتشجيع المزارعين على الزيادة الأنتاجية وتحقيق هامش ربح مناسب مع توفير التقاوى وتقديم الخدمات الأرشادية ، كما تعمل الوزارة على رفع اسعار توريد المحاصيل الزراعية فى ظل ظروف السوق ومتابعة الأسعار العالمية واجراء تعديلات السعر وفقاً لذلك ، كما تقوم الوزارة بالاجراءات المناسبة لتوفير الأسمدة ومتابعة توزيعها وتوريدها بمنافذ بنك التنمية والإتمان الزراعى والجمعيات الزراعية المتعددة."

2- الحق في الصحة :

استمر الحق في الصحة موضع قلق كبير خلال عام 2008، في ظل ضعف نظام التأمين الصحي واقتصار مظلته على أقل من 50% من المواطنين، وقد عزز من بواعث القلق استمرار الحكومة في محاولاتها لخصخصة هيئة التأمين الصحي وتحويلها إلى شركة قابضة هادفة للربح، وقد نجحت جهود المجتمع المدني في إلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 637 والحيلولة دون النظر في مشروع القانون الذي أعده وزير الصحة الذى يحد من الخدمات المقدمة للمنتفعين عبر تقسيمهم إلى شرائح بحسب قيمة الاشتراكات التي يسددونها، وبالتالي حرمان الشرائح الضعيفة من خدمات قد تكون جوهرية.

وقد قضت محكمة القضاء الإداري في 4 سبتمبر 2008 بعدم أحقية رئيس الوزراء بحل الهيئة العامة للتأمين الصحي، واعتبرت أن القرار يفتئت على صلاحيات مخولة لرئيس الجمهورية دون غيره. واستجابت المحكمة لدفوع المدعين والتي شملت "عدم أحقية الدولة في التخلي عن دورها في أداء الخدمات الصحية للمواطنين، وعدم سلامة قرار رئيس الوزراء بإسناد تلك الخدمات لوحدات اقتصادية هادفة للربح، وإصدار قرار من غير ذي صفة دون عرضه على مجلس الشعب".

ورغم أن ذلك قد أدى لشعور عام بالارتياح لدى المنتفعين والمراقبين، إلا أن المخاوف تثور من مضي الحكومة قدماً في إجراء دراسة "اكتوارية مالية" تضطلع بها وزارة المالية تحت مسمى تطوير نظام التأمين الصحي الاجتماعي، للتمهيد لإقرار التشريع الذي أعده وزير الصحة سلفاً لتنظيم عمل الهيئة العامة للتأمين الصحي، ورغم التصريحات الرسمية عن عزم الدولة تحمل اشتراكات غير القادرين من الخزانة العامة، تتركز المخاوف حول الرغبة الرسمية في تعديل قيمة الاشتراكات، ورفض وزارة المالية الإفصاح عن اسم بيت الخبرة العالمي الذي تستعين به في إعداد هذه الدراسة.

وعلى صعيد قضية الفساد في توريد المستلزمات الطبية المعروفة في المصادر الصحفية باسم "قضية شركة هايدلينا" والمتهم فيها هاني سرور صاحب الشركة وعضو مجلس الشعب عن الحزب الحاكم وعدد من موظفي وزارة الصحة، فقد قضت محكمة جنايات القاهرة في منتصف أبريل ببراءة المتهمين مما نسب إليهم، غير أن النيابة العامة طعنت بالنقض على الحكم خلال يونيو، وشمل الطعن كافة المتهمين في القضية.

واستندت النيابة العامة في طعنها على "الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والتعسف في الاستنتاج والفساد في الاستدلال وتناقض أسباب الحكم وعدم صحة إجراءات صدوره".

وأوضح النائب العام أن حكم البراءة قد شابه "العديد من مناحي الطعن منها الخطأ في تطبيق القانون " ، إذ استند الحكم على قضائه ببراءة المسئولين عن شركة هايدلينا على أساس أن نسبة العيوب الثابتة في " قِرب الدم" تدخل في نطاق النسب المسموح بها في قانون المناقصات والمزايدات، وذلك على خلاف الحالة الخاصة بهذه "القِرب" التي أكدت التقارير الفنية بشأنها أنها لا تصلح للغرض المعدة له ولم تصدر موافقة عن الجهة المختصة بقبولها".

وتبنت محكمة النقض في 11 يوليو حيثيات الطعن الذي تقدم به النائب العام، وأمرت بإعادة محاكمة المتهمين أمام دائرة جنايات جديدة، وأضافت الحيثيات أن حكم البراءة لم يتعرض أو يناقش شهادات 19 من شاهدى الإثبات في القضية .

وعلى صعيد متصل، استمرت الأنشطة غير المشروعة في صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية، وإعادة تدوير المخلفات الطبية الملوثة لاستيعابها في أنشطة اقتصادية أخرى. وقد نجحت وزارة البيئة في ضبط 26 طناً من مخلفات المستشفيات الملوثة في 3 مخازن بمنطقة مصر القديمة، وضبطت المباحث الجنائية اثنين من بين ثلاث متهمين من متعهدي مخلفات المستشفيات الذين يقومون بتخزين هذه المخلفات لإعادة تصنيعها بعيداً عن الرقابة سواء كمستلزمات طبية أو في إنتاج عبوات بلاستيكية للاستعمال في مجالات عدة (37 منتجاً بلاستيكياً).

ورغم الجهود المتزايدة لمكافحة فيروس انفلوانزا الطيور الذي بات يعد من الأمراض المتوطنة في مصر، وفيما اتسعت دائرة الاشتباه في الإصابة بالمرض لتشمل المئات من المواطنين، تشير المصادر الرسمية في وزارة الصحة إلى وقوع 53 حالة إصابة مؤكدة و23

حالة وفاة نتيجة المرض، بينهم أربع حالات منذ فبراير 2008، ومنها حالتان خلال يناير 2009.

ورغم جهود مكثفة تقوم بها الأجهزة المعنية عبر وسائل الإعلام للتوعية بمصادر الإصابة بالمرض والتحذير منها، إلا أن إشكاليات تدبير التمويل اللازم تحد من قدرة الدولة على مواجهة انتشار الفيروس، ويخشى الخبراء من إمكانية اتساع مخاطره نتيجة التردد في تدبير التطعيمات الوقائية من المرض بسبب الارتفاع النسبي في تكلفتها، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى كارثة لم تستعد البلاد على نحو كاف لمواجهتها.

وعلى صعيد الحقوق الصحية البيئية، فقد استمرت الشكوى خلال العام من الافتقاد لمياه الشرب الصالحة، وتلوثها في العديد من المناطق سواء نتيجة اختلاطها المحتمل بمخرجات الصرف الصحي نتيجة اهتراء شبكات المياه والصرف الصحى ، في ظل نقص التمويل اللازم لصيانتها. واستمرت خلال عام 2008 الاحتجاجات التي اندلعت في عام 2007 على نقص توافر مياه الشرب، وإن جاءت بشكل أقل حدة، واقتصرت على مناطق أقصى شمال الدلتا.

كما استمرت معدلات التغطية للمياه وشبكات الصرف الصحي على حالها منذ العام السابق 2007، فاستمر افتقاد قرابة 19% من سكان البلاد لمياه الشرب النقية، وسط انخفاض في نصيب الفرد من المياه عن الحدود الدنيا وعن الحدود اللازمة للتنمية، كما استمرت تغطية شبكات الصرف الصحي في حدود 35% فقط من السكان.

كما استمرت الشكوى من السحابة السوداء رغم جهود الدولة لمحاربة قيام المزارعين بحرق قش الأرز وشروعها في إنشاء مكابس للتخلص منه في محافظات جنوب ووسط الدلتا، وخاصة في محافظة الدقهلية التي لم تتخذ فيها تدابير كافية لمكافحة حرائق قش الأرز، ولا تغطي التدابير المتخذة فيها إلا نسبة 20 % فقط من احتياجاتها.

ويرى الخبراء أن محاولة القضاء على مشكلة حرق قش الأرز لا تكفي بحد ذاتها في وقف التلوث الذي يرتفع بنسب قياسية في القاهرة تحديداً عن النسب العالمية المعروفة، حيث يمثل حرق قش الأرز ما نسبته 40 % من نسب التلوث، بينما يمثل حرق النفايات المعتاد حوالي 6 %، وعوادم السيارت 23 %، ودخان وتلوث المصانع المحيطة بالقاهرة 23 %، ويدعو الخبراء لنقل الصناعات الملوثة إلى مناطق بعيدة عن القاهرة والمدن السكانية، وعلى رأسها مصانع الأسمنت.

كما حذرت التقارير الرسمية وغير الحكومية خلال العام من ارتفاع نسب تركيز تلوث الرصاص في الهواء وفي الأغذية في مصر بأضعاف عدة عن النسب، وتشير تقديرات عام 2005 إلى أن 95% من الأطفال الذين يقطنون مدينة القاهرة يعانون من مستوى رصاص أعلى من المعدل في دمائهم (18.7 ± 5.35 ميكروغرام/ديسيليتر، باعتبار أن أكثر من 10 ميكروغرام/ديسيليتر معدل مرتفع). وذلك على الرغم من جهود إخراج مسابك الرصاص خارج القاهرة، إلا أنها أخرجت إلى المربعات المحيطة بالقاهرة والتي زحفت المجتمعات العمرانية إليها.

3- الحق في السكن :

شهد العام استمرار الارتفاع غير المسبوق في أسعار العقارات وأراضي البناء في ظل استمرار الارتفاع في أسعار مواد البناء، وعلى الرغم من تراجع الإقبال على البناء وشراء العقارات في ضوء ارتفاع الأسعار والمخاوف من زيادات كبيرة في قيمة الضرائب على العقارات في ضوء التشريعات الجديدة. كما استمر الارتفاع في قيمة الإيجارات ليحد من الآمال في انفراج أزمة الإسكان، واستمر كذلك الارتفاع في قيمة الخدمات الإسكانية الأساسية. واتخذت قضية العشوائيات منحنى الأزمة بعد الانهيار الصخري الذي شهدته عزبة بخيت بالدويقة وأودى بحياة مائة من السكان.

ورغم انخفاضات نسبية شهدتها أسعار مواد البناء خلال النصف الثاني من عام 2008، وبصفة خاصة الأسمنت وحديد التسليح، إلا أن تكلفة البناء قد استمرت مرتفعة إجمالا، وذلك على صلة بارتفاع أسعار حديد التسليح عن مثيلاتها في الدول الأخرى، وهو الأمر الذي كان موضع اهتمام شبه يومي في التغطيات الصحفية والحوارات مع المسئولين والخبراء الاقتصاديين.

ونظر الرأي العام بإيجابية للتحقيق الذي باشره النائب العام مع قيادات شركات الأسمنت بتهمة التلاعب بالأسعار في السوق المحلية، وقد أدان القضاء في شهر أغسطس عشرين من هؤلاء المتهمين وقضى بتغريم كل منهم بمبلغ عشرة ملايين جنيه، وقد أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم في نهاية عام 2008. وكانت جهات التحقيق الحكومية قد أجرت مسحاً على واقع سوق الأسمنت المحلية، انتهت في عام 2007 للاشتباه في قيام 30 من مسئولي شركات الأسمنت بالتلاعب في الأسعار السوقية، وأحالت الملف إلى النائب العام.

غير أن نتائج التحقيق الحكومية التي بدأت في عام 2007 قد انتهت في مطلع فبراير 2009 إلى عدم وجود شبهة احتكار في سوق حديد التسليح، وأثارت موجة واسعة من الانتقادات، لاسيما في ضوء استحواذ شركة منتجة رئيسية على توريد خام الحديد "البليت" للشركات المنتجة الأخرى، وكذا اقتفاء التجار للأسعار التي تحددها هذه الشركة لتحديد أسعار البيع للمستهلكين من أسبوع إلى آخر.

وكانت موجة أخرى من الانتقادات قد ثارت خلال النظر في مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار في مجلس الشعب، حيث نسبت المصادر الصحفية والخبراء لرئيس الشركة المنتجة الرئيسية (المهندس أحمد عز) وهو عضو في مجلس الشعب وقيادي في الحزب الحاكم، الدور الرئيسي في تخفيض الغرامة المالية على الشركات التي تدان بجريمة الاحتكار والتلاعب بالأسواق، والحيلولة دون إعفاء من يدلي باعترافات تقود لإدانة الشركات المتلاعبة بالأسواق.

غير أن الكاتب مصطفى بكري رئيس تحرير جريدة الأسبوع المستقلة وعضو مجلس الشعب (مستقل) قد أعلن عن عزمه التقدم بمشروع لتعديل القانون، كما تقدم ببلاغ رسمي للنائب العام للمطالبة بالتحقيق في احتكار الشركة لأكثر من خمسين بالمائة من سوق حديد التسليح في مصر.

وعلى صعيد آخر، لم يفلح بدء العمل بقانون الرهن العقاري في المساهمة في انفراج أزمة الإسكان في البلاد، فعلى الرغم من تأسيس شركات خاصة تهدف للتخصص في إدارة عمليات شراء العقارات، إلا أن ارتفاع قيمة العقارات خلال العامين الأخيرين قد حد من إقبال المواطنين على الاستفادة من مزايا القانون، ورغم التوقعات بقرب حدوث تحولات إيجابية تزامناً مع الانخفاض المتوقع في أسعار العقارات، إلا أن تداعيات الأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي المحتمل تعزز المخاوف من استمرار تردد البنوك الوطنية الرئيسية والتي تحظى بثقة المواطنين في تنفيذ برامجها المعلنة في هذا المجال.

وقد تزايدت الشكوى خلال العام من الارتفاع المستمر في أسعار الخدمات الإسكانية الأساسية بما يشمل مرافق الكهرباء والمياه وتدابير النظافة السكانية، حيث تواصل الحكومة للعام الثالث على التوالي الرفع التدريجي لأسعار هذه الخدمات على نحو ضاعف من أعبائها.

وفي **ملف العشوائيات**، وبعد عام من حريق قلعة الكبش وتشريد سكانها وتظاهرهم المتكرر احتجاجاً على غياب المأوى، فقد شهدت البلاد مأساة أكثر فداحة بوقوع كارثة

الدويقة ومقتل مائة من السكان على الأقل. وقد وقعت الكارثة رغم تكرار التحذيرات من الخبراء المستقلين بالمخاوف من انهيارات أرضية في هضبة المقطم نتيجة هشاشة بعض مناطقها، وتأثرها سلباً بنمو العشوائيات على أطرافها والمشروعات العمرانية الجديدة في قلبها.

وأدى الحادث كذلك إلى تشريد العشرات من الأسر في ظل المخاوف المتزايدة من وقوع انهيارات جديدة، وهو ما تكرر بالفعل، ولكن دون خسائر. وقد شابت عمليات إغاثة المنكوبين مظاهر فساد سارعت الدولة لمعالجتها، وخاصة في سياق تخصيص مأوى بديل للعائلات المشردة، وهو ما كان موضع احتجاجات متزايدة، تضافرت مع احتجاجات أخرى على الغموض الذي اكتنف جهود الإنقاذ في ظل غياب الشفافية وغياب امتلاك السلطات لقواعد بيانات كافية ومعاناة المواطنين في الاستدلال على ذويهم من الضحايا.

وكانت مباحث الأموال العامة قد ألقت القبض على عضو بالمجلس المحلي بحي منشأة ناصر في 23 سبتمبر لتلقيه رشوة مالية مقابل تسهيل ضم اسم أحد المضارين إلى الكشوف الرسمية ليتسنى له الحصول على سكن بديل وتعويض مالي، وأحيل للنيابة العامة.

ورغم أجواء الأزمة التي شابت جهود الإنقاذ والإغاثة، إلا أن الدولة تمكنت بمواردها من معالجتها، وسمحت بمساهمة انتقائية في مجالات محددة تقدم بها بعض أصحاب الأعمال دون البعض الآخر، وذلك في ضوء موقف السيد رئيس الجمهورية الرافض لمنطق الإعانات.

غير أن قدرة الدولة على تخطي الأزمة لم تقلل من تزايد الاتهامات لها بالتقصير والإهمال، وخاصة سلطات الحكم المحلي، والتي خضعت لتحقيقات مطولة أشرف عليها النائب العام، وانتهت إلى توجيه اتهام لقيادات بمحافظة القاهرة بالإهمال الذي تسبب في وفاة أكثر من مائة من المواطنين.

وقد أدى الحادث إلى فتح ملف العشوائيات على مدى أكثر اتساعاً، وقد أوفد المجلس القومي لحقوق الإنسان بعثة تقصي حقائق للوقوف على الأوضاع في منطقة الحادث، وجمع المعلومات التي توافرت لدى قطاعات المجتمع الأهلي المختلفة، كما عقد ندوة موسعة لمعالجة قضية العشوائيات.

وقد أشار المجلس في تقاريره السابقة إلى المخاطر الناتجة عن البطء في حل مشكلة العشوائيات، وأشار التقرير السابق (2008/2007) إلى التقديرات الرسمية حول وجود ما بين 11 – 17 مليوناً من السكان يستوطنون هذه المناطق، وإلى وجود أعداد كبيرة بينهم

من سكان القبور والمدافن، والنظرة السلبية للأجهزة الرسمية ووسائل الإعلام إلى العشوائيات على أنها مصدر خطير للجريمة المنظمة والتطرف الديني، بينما يعتبر الخبراء أن 70% من المناطق العشوائية قابل للتطوير، وانتقدوا خطة الدولة لتخصيص مبلغ 5 مليارات دولار منذ عام 2005 لعمليات التطوير المرتقبة حتى عام 2025، مشيرين إلى أنها تتطلب قرابة 180 مليار جنيه على الأقل وخطة علاج من ثلاث إلى خمس سنوات على أقصى تقدير.

ويعاني سكان المناطق العشوائية من إشكاليات عدة، تبدأ بالفقر وندرة الخدمات وأحياناً انعدامها، ومنها خدمات مياه الشرب النقية والكهرباء، وتنعدم بشكل شبه تام خدمات الصرف الصحي، ويشكون من فساد المحليات وسوء معاملة الأمن في سياق مواجهة جماعات الجريمة المنظمة وجماعات التطرف الديني في هذه المناطق.

وقد انتهت ندوة المجلس التي انعقدت في 21 أكتوبر إلى خمس مجموعات من التوصيات، شملت: خطط الدولة والسياسات الخاصة بظاهرة العشوائيات في مصر، والمعالجة التشريعية للحد من ظاهرة العشوائيات وتطبيقها. ونمط تقديم الخدمات وتوفيرها في العشوائيات. فضلاً عن توصيات تتعلق بمسئولية رجال الأعمال، وأخرى حول مسئولية منظمات المجتمع المدني، وتم رفع هذه التوصيات للمسئولين كما تضمنت مقدمة التقرير أهم ما ورد فيها.

وكان المجلس وفي إطار اهتمامه المعتاد بقضايا الحقوق التي تمثل إشكاليات حادة في المجتمع، قد عقد مائدة مستديرة متخصصة بمشاركة الخبراء وممثلي المنظمات الأهلية المعنية حول الحق في السكن، جرت وقائعها في يوم 25 يونيو، ونوقشت خلالها أوراق عمل أعدها الخبراء حول سياسات الإسكان في سياق تحرير الاقتصاد وتطبيقاتها في مصر، وناقشت كذلك برامج السياسات المطروحة لحل الإشكاليات وجدوى البرامج الجارية والمعوقات والقيود التي تعرقل الأهداف المعلنة، وقدم مكتب الشكاوى خلالها ورقة عمل عكست قراءة المكتب في الشكاوى التي ترد للمجلس على صلة بالحق في السكن.

وعلى صعيد محاولات إخلاء جزيرة (القرصاية) بالوراق بنهر النيل في الجيزة، والتي رفض سكانها محاولات الحكومة لإخلاء مساكنهم وأراضيهم بالجزيرة وقاوموا محاولات السلطات إخراجهم بالقوة منها لأكثر من 6 سنوات، فقد قضت محكمة القضاء الإداري في 15 نوفمبر 2008 بإلغاء قرار رئيس الوزراء بإخلاء الجزيرة، والذي استهدف منحها لمستثمرين أجانب لإقامة منتجع سياحي عليها، وذلك على الرغم من قرار لرئيس الوزراء الأسبق صدر فى عام 2001 بتمليك أراضي الجزيرة لواضعي اليد بناء على توجيهات من

رئيس الجمهورية، وهو القرار الذي امتنعت مصلحة الشهر العقاري والتوثيق عن تنفيذه في ضوء عدم إبلاغها بالقرار.

وتشهد خطط الدولة للاستفادة من أرض مطار إمبابة أزمة مشابهة لأزمة جزيرة القرصاية، أدت لتشكل لجان احتجاج شعبية تعمل بشكل منظم على وقف توجهات الدولة عبر القضاء والإعلام والوقفات والتظاهرات الاحتجاجية بهدف توجيه الأرض لصالح مشروعات تنموية وإسكانية وخدمية لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

وكانت الحكومة قد استجابت في منتصف العام الماضى لمطالب سكان مدينة دمياط لوقف إقامة مصنع أجريوم على ساحل البحر الأبيض نظراً لمخاطره البيئية.

وخلال العام، قررت الحكومة إعادة هيكلة الحكم المحلي بإنشاء محافظتين جديدتين هما محافظة حلوان لتضم مناطق جنوب القاهرة وتمتد شرقها حتى مدينة القاهرة الجديدة ومدينة الشروق، ومحافظة السادس من أكتوبر لتضم عدداً من ضواحي الجيزة ومناطق الفيوم المجاورة لمدينة السادس من أكتوبر، وذلك ضمن إتباع منهج اللامركزية الإدارية وتوافقاً مع خطط التنمية الاقتصادية والعمرانية.

لكن الطبيعة المباغتة للقرار وغياب التمهيد اللازم لتطبيقه إدارياً قد أدى إلى اتساع الجدل بشأن جدواه وضروراته، لاسيما بعد اكتشاف ضرورة إجراء تعديلات قانونية عليه بخصوص مقر المحكمة الدستورية العليا، وضرورة وجود مقرها في مدينة القاهرة وفقاً لنصوص الدستور . ويعاني مواطنو المناطق المعاد ضمها للمحافظتين الجديدتين من غموض بشأن التعامل مع الإدارات المختصة في شأن الأوراق الثبوتية والمعاملات الرسمية.

4- الحق في التعليم :

تابعت الدولة خلال عام 2008 جهودها لتطوير التعليم باعتباره حجر الزاوية في عملية النهضة والتنمية، وتبنت وصفه باعتباره "قضية أمن قومي"، وعقد لهذا الغرض المؤتمر القومي للتعليم في مايو 2008 لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي.

وقد حرص السيد رئيس الجمهورية على حضور جلسة افتتاح أعمال المؤتمر، وتضمنت كلمته تشخيص العديد من الإشكاليات التي تقابل تطوير العملية التعليمية وتلبيتها للاحتياجات التنموية للبلاد ، ووجه الأنظار للاهتمام بأحد عشر بعداً في النهوض بالتعليم.

وذكر السيد رئيس الجمهورية بدعوته لعقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي في عام 2000 والمؤتمر القومي لتطوير البحث العلمي في عام 2005 والإستراتيجية التي

خلص إليها المؤتمران والتي تتأسس على الجمع بين مفهومي إتاحة التعليم والارتقاء بجودته، مؤكداً أن إصلاح التعليم هو أحد مسارات عملية الإصلاح المصرية.

وربط بين تطوير المنظومة التعليمية وتلبية احتياجات سوق العمل المتجددة والمنافسة الاقتصادية، منوهاً بأن معايير الالتحاق بالتعليم الجامعي لا تستجيب لاحتياجات التنمية، وأن 37% فقط من حملة الشهادة الإعدادية يلتحقون بالتعليم الثانوي العام، و63% يتجهون للتعليم الفني، وأن 30% فقط يقبلون على الالتحاق بالأقسام العلمية في المرحلة الثانوية العامة، وأن ذلك في مجمله لا ينعكس إيجاباً على سوق العمل، ولا على إشباع احتياجات الشباب.

وأكد على ضرورات تطوير هيكل النظام التعليمي – والثانوي منه بصفة خاصة– بالتوازي مع تطوير التعليم الفني، وربطهما معاً بقطاعات الإنتاج، داعياً لأن يلبي التعليم أيضا تطوير ثقافة المجتمع، وتغيير النظرة السلبية للتعليم الفني.

ودعا إلى أن تحظى خطة التطوير بالتوافق على الأهداف والآليات والسياسات والبرامج الزمنية مع التزام الشفافية، وأن يمثل قيمة مضافة لخدمة الاقتصاد القومي والتنمية، وتوفير الضمانات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتخفيف العبء النفسي والمادي عن كاهل الأسرة المصرية وطمأنتها على مستقبل أبنائها، وأهمية استعادة المدرسة لدورها التربوي وتطوير قدرات المعلمين وتحديث المناهج التعليمية، والاهتمام بالعلوم التطبيقية وإفساح المجال أمام الأنشطة الطلابية، وتحقيق المرونة والتكامل بين مخرجات مراحل ونوعيات التعليم وضمان فرص استكمال العاملين لدراستهم، الارتقاء بجودة التعليم الفني، وتحقيق العدالة والموضوعية وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير معايير جادة للالتحاق بالتعليم الجامعي وفق الرغبة والاهتمام، وكذا وفق متطلبات سوق العمل والتنمية، والاهتمام بقضية تمويل التعليم كأساس لعملية الإصلاح والتطوير المأمولة بالتكامل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي ختام أعماله، تبنى المؤتمر المبادئ العامة والمطالب التي دعا إليها السيد رئيس الجمهورية، فضلاً عن توصيات تنفيذية إضافية أقرها المؤتمر ولكنها نالت نقداً من جانب بعض الخبراء والبرلمانيين الذين اعتبروها غير كافية ولا تلبي الدعوة الرئاسية وتخل بالمبادئ العامة لتطوير المنظومة التعليمية.

وشملت جوانب النقد الاتجاه لإعمال مبدأ "التقويم الشامل" الذي يقيم أداء الطلاب على أساس الدراسة والنشاط وتحصيل واكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم خلال

التعليم الثانوي، والذي يعتبر نجاح الطالب في تلبية شروطه الواسعة أساساً للانتقال للسنة الدراسية التالية، واعتبار نجاحه في الصف الثالث شرطاً لدخول امتحان إتمام المرحلة الثانوية، وكذا انتقاد غياب ضمانات التطبيق بشأن الجمع بين معياري المجموع الاعتباري بنسبة مئوية وبين المهارات والقدرات للالتحاق بالتعليم الجامعي لاسيما في ظل المخاوف من أثار سياسات التحرير الاقتصادي على المساواة في الحق في التعليم.

وقد بلغ تعداد المقيدين في التعليم الأساسي والثانوي خلال العام قرابة 17 مليون، ومنهم 3 ملايين في مراحل التعليم الثانوي، والتعليم العالي والجامعي 2.8 مليون، وتتوقع التقديرات الرسمية أن يتضاعف هذا العدد في غضون العقدين المقبلين.

وقد صدر خلال العام قانون بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لأغراض تأهيل المؤسسات التعليمية، ومضت الدولة في خطتها لتطبيق نظام الكادر للمعلمين والذي استهدف تحسين الأحوال المعيشية للمعلمين، وتعتزم الدولة إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين للارتقاء بمستوى أداء المعلمين، وكذا إنشاء مراكز وطنية معتمدة دولياً لتنمية قدرات أعضاء هيئات التدريس.

وقد شرعت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم خلال شهر أكتوبر في إجراء أول تجربة تطبيقية لمعايير الجودة في ست مدارس حكومية وأربعة معاهد أزهرية في سبع محافظات تمهيداً لتعميم التجربة، وشملت التجربة إرسال استمارة بيانات استبيان للمدارس للرد عليها خلال خمسة عشر يوما وإصدار الهيئة تعقيبها على نتائج الاستبيان خلال ستين يوما.

ولمست منظمات حقوق الإنسان اهتماماً إيجابياً بثقافة حقوق الإنسان في مراحل التعليم الأساسي والثانوي من خلال إقبال الطلاب على منشوراتها بغرض إعداد بحوث ومقالات مدرسية في قضايا ومجالات حقوق الإنسان.

وقد عكست التطورات خلال العام استمرار عدد من الاختلالات الأساسية في مجال الحق في التعليم، لاسيما في ضوء تحديات التمويل والموازنة، فاستمرت ظواهر تكدس الفصول الدراسية في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، ونقص المستلزمات الفنية للمعامل في العلوم التطبيقية، وقلة المساحات المخصصة للألعاب الرياضية، وندرة إمكانيات الثقافة والترفيه.

واستمرت نسبة التسرب من التعليم الابتدائي في حدود 8% إلى 10% بين الذكور و14% إلى 17% بين الإناث بسبب ضعف القدرات المالية للأسر واضطرار الأطفال للعمل

والمساهمة في إعالة الأسرة، ولا يزال سوق العمل يضم أكثر من 1.5 مليون طفل تحت سن الخامسة عشرمما يمثل مخالفة صريحة لقانون الطفل .

وكشفت حادثة مقتل التلميذ "إسلام عمرو بدر" (11 عاماً) على يد أحد المدرسين في مدرسة عمر بن الخطاب بمدينة الإسكندرية، عقاباً له على التأخر في حل الواجب المدرسي، كشفت عن مخاطر عميقة في منهجية التربية والتأديب في المدارس التي تقوم على استخدام المدرسين للعنف في عقاب وتأديب التلاميذ.

وقد تقدم وزير التربية والتعليم بالاعتذار عن الحادث، وأحيل المدرس إلى المحاكمة بتهمة القتل الخطأ، وقضت المحكمة بسجنه لست سنوات. ولكن سرعان ما تفاقمت الاحتجاجات والدعوات لإقالة المسئولين بعد وفاة التلميذة "خديجة علاء الدين محمد" (10 أعوام) لإصابتها بالرعب من عقاب المدرس لها أيضاً لتأخرها في حل الواجب المدرسي. وأعقب هذه الحوادث المؤسفة الكشف عن وقائع عنف عديدة مماثلة في مدارس أخرى أسفرت عن إصابات وتجري بشأنها تحقيقات جنائية وإدارية، وكان من شأن بعضها أن يسفر عن وقوع وفيات أخرى.

وكذلك تلقى المجلس شكوى من تلاميذ مدرسة سان الحجر القبلية الجديدة الابتدائية بمحافظة الشرقية يعربون فيها عن خشيتهم من تهدم المدرسة عليهم نظراً لقيام مسئولى الوحدة المحلية بقرية سان الحجر بإنشاء محطة صرف صحى بقطعة أرض ملاصقة للمدرسة وبوسط مساكن القرية مما قد يعرض حياة التلاميذ والمواطنين للخطر من جراء حدوث تصدعات للمدرسة والمساكن[2] .

وعلى صعيد آخر، وبالرغم من المضي في تنفيذ خطة الكادر الخاص للمعلمين، فقد استمرت ظاهرة الدروس الخصوصية في الضغط على الأسرة المصرية واستنزاف قدرات الأسر، مع الارتفاع بنسب تتراوح بين 20% إلى 35% في رسوم المدارس الخاصة للعام الدراسي 2008 – 2009 على صلة بالارتفاع العام للأسعار في البلاد. وتلجأ الأسر متوسطة الدخل لإلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة واللغات باعتبارها تقدم مستوى تعليمي أفضل، وباعتبار التعليم الجيد لأبنائها مجال استثمارها الأساسي.

وقد اتسمت أجواء تطبيق نظام الكادر الخاص للمعلمين بأجواء أزمة، حيث أدى الارتباك في التطبيق خلال اختبارات المعلمين وإعلان النتائج إلى اتساع نطاق الشكوى

---

[2] مرفق صورة الشكوى المقدمة من التلاميذ .

والاعتصامات والإضرابات، وخاصة حول مقر نقابة المعلمين بالقاهرة والتي بلغت ذروتها قبل نهاية أغسطس، كما شملت نصف محافظات البلاد على فترات زمنية متفاوتة، وبرزت في محافظات شمال سيناء وبورسعيد ودمياط والفيوم والمنيا، وشكا المعلمون في كافة المحافظات من صعوبة أسئلة الامتحانات المخصصة للمعلمين.

وقد اتسعت أجواء الأزمة بعد أن أسفرت عن أخطاء في تطبيق النظام الالكتروني مما أدى إلى اضطراب تسلسل نتائج المعلمين والتي عكست بالخطأ فشل الغالبية العظمي من المعلمين في الاختبارات، الأمر الذي أدى لاتساع نطاق الاحتجاجات على نحو غير مسبوق، ولم يتم تداركها إلا بعد الإعلان عن الخطأ الالكتروني.

وعلى صعيد الثانوية العامة، فقد شهدت امتحانات المرحلة الثانية (النهائية) اضطراباً واسعاً بعد احتجاجات الطلاب وأسرهم من صعوبة الامتحانات وسط بعض مظاهر الشغب وحالات ومحاولات انتحار، قرر وزير التعليم على أثرها سرعة تصحيح عينة عشوائية كنوع من التحقيق في الشكاوى، وأدت إلى طمأنة الرأي العام بعد أن جاءت مؤشراتها إيجابية، دون أن تنكر الصعوبة البالغة في الامتحانات.

وقد تزايدت الأزمة بعد الكشف عن تسريب أوراق الامتحانات، والتي برزت على نحو خاص في محافظة المنيا، وأمر النائب العام بإجراء تحقيق فيها، وأحال المتهمين إلى المحاكمة، بينهم معلمون ومسئولون بالإدارات التعليمية. ووجه الطلاب وأسرهم – بما فيهم الطلاب المتفوقون والمتميزون– اتهامات بالفساد للمسئولين وبأنهم يسربون أسئلة الامتحانات لأبناء المسئولين ورجال الأعمال، وقد قضت محكمة الجنايات بمعاقبة المتهمين فيها بعقوبات مقيدة للحرية .

وبرزت الدعوات للعودة إلى نظام العام الواحد في أداء امتحانات الثانوية العامة بدلاً من نظام العامين المطبق حالياً للتخفيف عن الطلاب والتخفيف من أعباء أسرهم، وتبنت هذه الدعوة لجنة التعليم بمجلس الشورى، واقترحت كذلك تنويع المواد الدراسية بحيث تؤهل لمختلف الكليات بدلاً من اضطرار الطلاب للمعاناة من اختيار مواد لا تتناسب مع قدراتهم، فضلاً عن إجراء تعديلات جذرية على أساليب التخطيط وتصحيح الامتحانات.

وقد تصاعدت خلال العام تحذيرات خبراء التعليم ووسائل الإعلام من طبيعة المناهج التي تقدمها كثير من المدارس الأجنبية المرخص لها والتي لا تخضع على نحو كامل لوزارة التربية والتعليم وتعتبر فروعاً لمؤسسات تعليمية أجنبية، وتناقض مناهجها مع

الهوية الوطنية والثقافية للبلاد، والتي دفعت بالعديد من الأسر لسحب طلابها منها، وشكت من صعوبات تحويل أبنائهم منها إلى المدارس التابعة للوزارة.

وعلى صعيد التعليم الجامعي، لا تزال ظاهرة تزايد الجامعات الخاصة والأجنبية موضع نقد، لاسيما في ضوء استقطابها للكفاءات العلمية من أعضاء هيئات تدريس الجامعات الحكومية، ومحتوى المناهج التي تقدمها، وخاصة في العلوم الاجتماعية.

كما تزايدت الشكوى من توجيه متزايد للكفاءات العلمية في الجامعات الحكومية للتدريس بأقسام اللغات الأجنبية ذات المصروفات العالية، وكذا من غلاء أسعار الكتب الجامعية التي تعد حاجة أساسية للطلاب في الجامعات المصرية بالمخالفة لمبادئ البحوث العلمية الدولية المعمول بها في الجامعات، وللأسف، فقد استمرت كافة جامعات مصر خارج قائمة مقياس "التميز" لتصنيف أفضل مائة جامعة متميزة دولياً، وبقيت جامعة القاهرة الوحيدة بين الجامعات المصرية والعربية في ذيل قائمة جامعة "جياو جونج" الصينية لأفضل خمسمائة جامعة دولية.

واستمرت الشكوى أيضاً من التدخل الأمني للحد من الأنشطة الطلابية ذات الصلة بالشئون العامة والسياسية، وكذا شطب الطلاب المعارضين من قوائم المرشحين لانتخابات الاتحادات الطلابية، ومنع الطلاب المعارضين من حقهم في السكن في المدن الطلابية للمغتربين.

وعلى صعيد الصلة ، لم تلتزم السلطات بتنفيذ حكم القضاء الإداري الصادر بإنهاء دور الحرس الجامعي، وإلزام الجامعات بإنشاء إدارة أمن تابعة لها تقوم مقام قوة الشرطة التي تتولى حراسة منشآت الجامعة، واتجهت الدولة للطعن بالاستئناف على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا، وامتنعت عن تنفيذ الحكم رغم وجوبية إنفاذه لحين البت في الطعن.

وعلى صعيد مكافحة الأمية، فلا تزال نسب الأمية مرتفعة في مصر على نحو يحد من قدراتها على التنمية، وخاصة بعد تراجع جهود الدولة في هذا المجال للعام الثاني على التوالي. وتصل النسب الرسمية إلى 35% بين البالغين (فوق سن 15)، وبنسبة 45% بين النساء البالغات، فيما يشكك الخبراء المستقلون في هذه التقديرات دون إيراد نسب مضادة.

وتتزايد المخاوف من ارتفاع هذه النسبة في ضوء المؤشرات التي أوردها تقرير التنمية البشرية في مصر الصادر في عام 2008، والذي أكد ارتفاع نسبة التسرب من

التعليم الأساسي إلى 14.7% بما يوازي ثلاثة ملايين طفل، وتشمل الملتحقين بالتعليم الأساسى ومن تسربوا منه في مرحلة مبكرة، بما يعني الافتقاد للإلمام بالقراءة والكتابة.

5- الحق في العمل :

استمرت معدلات النمو المرتفعة دون عائد ملموس على زيادة معدلات التشغيل وحل أزمة البطالة، وأشار وزير الدولة للتنمية الاقتصادية إلى انخفاض نسبة البطالة في عام 2008 بمقدار 2% لتصبح أقل من 9% من إجمالي قوة العمل المصرية، مشيراً إلى زيادة معدلات التشغيل بمقدار 20%، وأن ثلاثة ملايين شخص قد دخلوا إلى سوق العمل في السنوات الثلاث الأخيرة، لكنه أقر أن ذلك لم يؤثر على معدلات البطالة بصفة عامة، في إشارة إلى نسبة الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

وكانت وزيرة القوى العاملة ومعها وزير الدولة للتنمية الإدارية،، قد رفضا – في واقعتين منفصلتين – الاعتراف بوجود بطالة في مصر، مشيرين إلى أن سوق العمل يحتاج إلى المتعطلين الذين يعزفون عن قبول الوظائف المتاحة.

وقد أيد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أرقام وزارة التنمية الاقتصادية ، وحدد نسبة البطالة بـ 8.9%، **مؤكدًا أن المؤهلات المتوسطة، خاصةً الثانوي التجاري والصناعي، هي الأعلى في نسبة البطالة، تليها المؤهلات العليا، في حين لا توجد بطالة بين الأميين.**

ويقدر الخبراء المستقلون نسبة البطالة بين حملة المؤهلات الجامعية والمتوسطة بمقدار 85% من المتعلمين يعانون من البطالة، وأن ثلث هؤلاء حاصل على شهادات جامعية.

وأضاف أن أكبر نسبة بطالة تنحصر في الأعمار السِّنيَّة بين 20 إلى 24 عاماً، مشيراً إلى أن وزارة التجارة والصناعة خصصت 500 مليون جنيه لتطوير 850 مركز تدريب، تستوعب 250 ألف خريج سنويا، لتدريبهم على احتياجات سوق العمل.

وكان الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء قد أشار إلى نسبة البطالة تبلغ 9.1% في عام 2007، بينما أشارت تقارير البنك الدولي آنذاك أن نسبة البطالة بلغت 13% على الأقل في غضون نفس الفترة، فيما قال خبراء مستقلون أن نسبة البطالة بلغت 11.7% في عام 2007.

وكانت بيانات الجهاز قد أشارت إلي أن أعداد المتعطلين بلغت نحو مليوني و121 ألف متعطل "بزيادة قدرها 26 ألف متعطل", وقد سجل حضر الوجه القبلي أعلي

معـدلات بطالــة حيـث بلغـت 11.7 %، تليهـا المحافظـات الحضــرية (القـاهرة الكبـرى والإسـكندرية والسـويس والإسـماعيلية وبـور سـعيد) والتـي بلغـت 11.6 %، وحضـر الوجـه البحري بنسبة 10.6 %.

وتظهر مؤشرات تقرير التنمية البشرية في مصر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمـائي فـي عـام 2008، بالتعـاون مـع وزارة التنميـة الاقتصـادية ، أن نسـبة البطالـة الكليـة ظلت مستقرة إلى حد ما خلال عام 2007، ولكن زادت البطالة بين النساء من 19.8% في 2001 لتصـل إلـى 25.1% فـي 2006، وتضـاعف عـدد النسـاء غيـر العـاملات، بالإضـافة إلى أن نسبة البطالة بين خريجي المدارس الثانوية زادت بشكل كبير من 22.4% لتصل إلى 61.8%.

وفـي ظـل غيـاب قاعـدة بيانـات دقيقـة معلنـة عـن سـوق العمـل ومعـدلات التشـغيل والبطالـة، ظهـرت مؤشـرات علـى تراجـع معـدلات التشـغيل فـي مطلـع النصـف الثـاني مـن عـام 2008، حيث أشـار مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار بمجلـس الـوزراء فـي شـهر ديسـمبر 2008 إلى وجود تراجع في المؤشر العام للطلب على العمالة المصرية محليا وخارجيا خـلال سبتمبر 2008 إلـى 362 نقطـة مقابـل 683 نقطـة فـي أغسـطس 2008، و885 نقطـة فـي سبتمبر 2007، بينما نفت وزيرة القوى العاملة والهجرة حدوث أي تراجع، مؤكدة أن تقارير وزارتها "لا تظهر أي تراجع".

وأورد مركـز معلومـات مجلـس الـوزراء فـي تقريـره إن التراجـع شـمل المؤهلات العليـا ومـا فوقهـا فقـط "محليـاً وخارجيـاً" خـلال سـبتمبر 2008 إلـى 257 نقطـة مقابـل 820 نقطـة فـي الشهر السابق عليه، فيما كان مؤشر الطلب في سبتمبر 2007 قد بلغ 978 نقطة.

وكـان صـندوق النقـد الـدولي قـد أشـار فـي عـام 2007 إلـى أن مصـر تحتـاج لمعـدل نمـو سـنوي نسـبته 6% لتتمكـن مـن إيجـاد 600 ألـف فرصـة عمـل للوافـدين الجـدد إلـى سـوق العمل والعاطلين عن العمل، وهو ما يؤيده الخبراء المستقلون، ولكنهم أشاروا إلى أن التحول فـي سياسـة الحكومـة المصـرية والتوقـف عـن تشـغيل الخـريجين منـذ مطلـع التسـعينيات، وتـرك السـوق للعـرض والطلـب وفـق احتياجـات القطـاع الخـاص، قـد أدى لرفـع نسـبة العـاطلين عـن العمل، ودعوا للاهتمام بتعزيز المشروعات كثيفة التشغيل ومنحها الحوافز التشجيعية.

وتذهب تقديرات الخبراء إلى أن عدد العاطلين يتراوح بين 4.5 مليون إلى 6 ملايين عاطـل، ويقولـون إن المشـكلة فـى طريقهـا للتعقيـد، وأنهـا السـبب الأساسـي فـي ظـاهرة الهجـرة غير الشرعية التي راح ضحيتها المئات من الشباب في رحلات القوارب البحرية إلى السواحل

الأوروبية، كما يقولون إنها السبب في تزايد معدلات الانتحار بين الشباب، والتي بلغت بحسب المركز القومي للسموم قرابة 3600 حالة انتحار خلال عامي 2007 و2008.

وقال نواب برلمانيون مستقلون في استجوابات تقدموا بها خلال العام ، بهدف سحب الثقة من الحكومة،، أن البطالة بلغت "30% من حجم قوة العمل وفق إحصاءات البنك الدولي"، وأنها تدفع الشباب للموت غرقاً في رحلات الهجرة غير الشرعية والإقدام على الانتحار وفق إحصاءات المركز القومي للسموم.

وكشف اجتماع للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي برئاسة وزير المالية تم في نهاية سبتمبر عن بلوغ تقديرات الدولة للعمالة غير المنظمة (عمال التراحيل والعمالة الموسمية) إلى 5.5 مليون عامل، بينهم 1.5 مليون عامل فقط يحظون بغطاء التأمينات الاجتماعية، وأعلن وزير المالية عن عزم الدولة لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية خلال الدورة البرلمانية 2008 – 2009 في ضوء إجراءات الربط الالكتروني للرقم القومي للمواطنين بالملفات التأمينية والضريبية والجمركية وبطاقات التموين، وهو ما سيسمح بتغطية غير المشتركين في التأمينات الاجتماعية وتجاوزوا سن الخامسة والستين للتقدم بطلب الحصول على معاش شهري استناداً لبطاقة الرقم القومي وحدها دون مسوغات أخرى، ولكنه حدد مقدار هذا المعاش بمبلغ لا يتجاوز مائة وعشرين جنيها شهريا.

وأرجعت لجنة القوي العاملة بمجلس الشعب في عام 2008 تفشي الهجرة غير الشرعية إلي ارتفاع نسبة البطالة "التي تراوحت ما بين11% في عام 2003 و9% في عام 2007"، والناتجة عن العجز في تحقيق التنمية, والعجز عن الوفاء بمتطلبات الحياة الكريمة واستيعاب حجم المنضمين الجدد لسوق العمل في مصر,, وعزت اللجنة ذلك إلى "انحسار دور الدولة في مجال التوظيف كنتيجة لانتهاج سياسة الاقتصاد الحر والاعتماد كلية علي القطاع الخاص في التشغيل وتوفير فرص العمل", مشيرة إلى أن سوق العمل تستقبل سنويا ما لا يقل عن800 ألف "خريج" لا تتمكن الغالبية العظمي منهم من الحصول على فرص عمل, الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا باحتساب الزيادة المحتملة في قوة العمل والمقدرة بنسبة 3% سنويا خلال العقدين المقبلين.

كما أكدت اللجنة البرلمانية المختصة على ندرة فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص, والذي فشل في القيام بالدور البديل لدور الحكومة في توفير فرص العمل الكافية للخريجين, وكذا إلى عدم توافق السياسة التعليمية مع فرص العمل المتاحة.

وأوردت اللجنة بأن معدل البطالة بلغ 25% لحاملي الشهادة المتوسطة, و17% لحملة الشهادة الجامعية, الأمر الذي أفرز ظاهرة "بطالة المتعلمين" خصوصا أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل, بالإضافة لإحجام غالبية الشباب عن العمل في القطاع الخاص خشية عدم استقرار أوضاعه أو عدم الوفاء بحقوق العاملين لديه و"غياب ثقافة العمل الحر لدي الشباب".

وأضافت اللجنة أن الشباب يتخوفون من خوض تجربة العمل الحر بعد تعثر المشروعات التي قامت بتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية فى شكل قروض وظهور بعض السلبيات الناتجة عن عمليات الخصخصة, وعدم أخذ برامج التنمية البشرية مأخذ الجد، وتزايد البطالة في سوق التشييد والبناء نتيجة ما يشهده هذا القطاع من ارتفاع متزايد ومتتابع في أسعار مواد البناء.

وللعمل على القضاء علي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، دعت اللجنة إلى ربط التعليم بسوق العمل، وأن يكون هناك اهتمام من الدولة بالجودة النوعية في التعليم وإنشاء مجلس قومي للتنمية البشرية والتشغيل, وتوفير قاعدة بيانات دقيقة وكاملة عن حجم قوة العمل، وإيجاد مشاريع إستراتيجية ترتبط بأهداف قومية واتخاذ خطوات جادة وعاجلة لحل مشكلات المشروعات الصناعية القائمة المتعثرة، والاهتمام بالقطاع الزراعي والعاملين فيه, وحل المشكلات التي تواجهه, وتفعيل الدور المنوط بالصندوق الاجتماعي للتنمية، وترسيخ مبدأ الإنتاج من أجل التصدير.

ظاهرات في مسار حقوق الإنسان

تكشف متابعة مسار حقوق الإنسان خلال عام 2008 عن تفاقم عدة ظاهرات تستحق وقفة مستقلة أبرزها التوترات الأمنية في سيناء، وظاهرة الاحتقان الطائفي، وأوضاع المصريين العاملين في الخارج.

ولا يعني إبراز هذه الظاهرات التقليل من شأن القضايا الأخرى العديدة التي تناولها التقرير، وإنما القصد من إبرازها هو الإلحاح على تأكيدها على جدول أعمال المجتمع والدولة مما نلقى الضوء عليه فى النقاط التالية :

1- التوتر الأمني في سيناء:

مثلت التوترات الأمنية التي شهدتها سيناء هذا العام على صلة بالإجراءات الأمنية وضبط الحدود، وما وقع خلالها من مصادمات عنيفة بين قوات الأمن المصرية والبدو وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى واعتقالات بين المواطنين واعتداءات على قوات الأمن..مثلت ظاهرة خطيرة تستحق معالجة خاصة ليس فقط في سياق الحاجة لتعزيز احترام حقوق الإنسان في سياق الضبط الاجتماعي، ولكن أيضاً بالخصوصية التي تمثلها سيناء على الأمن القومي المصري.

ولا تكمن خصوصية سيناء فحسب في تعرضها للاحتلال الإسرائيلي مرتين خلال نصف القرن الأخير والاجحافات التي تعرض لها المواطنون المصريون في سيناء خلال فترات الاحتلال ولكن أيضاً خضوعها لترتيبات أمنية في سياق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تحد من القدرات الأمنية، وتعرضها لضغوط إسرائيلية تسعى لتصدير مشكلات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة إلى مصر، من خلال الحصار الشامل المطبق على القطاع وتقييد حركة المواطنين الفلسطينيين عبر منفذ رفح الحدودي. ومحاولة نقل مشكلة ضبط حدود القطاع إلى الجانب المصري، فضلاً عن الآثار غير المباشرة للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على القطاع وأبرزها تكرار مقتل رجال الأمن المصريين، والإضرار بالممتلكات، وآخرها إصابة مواطنين مصريين في رفح المصرية خلال القصف المتواصل للشريط الحدودي في قطاع غزة .

وفى هذا الاطار أصدرت منظمة الهيومن رايتس تقرير بتاريخ 2009/3/25 تضمن إطلاق إسرائيل لقذائف الفسفور الأبيض على المناطق المزدحمة بالسكان فى قطاع غزة أثناء الحملة العسكرية الأخيرة بشكل عشوائى مما يدل على وقوع جرائم حرب ضد المدنين الفلسطينين .

ويتمثل الوجه الثاني لخصوصية سيناء في واقع التركيبة السكانية في محافظتى سيناء، وتفاعل الحكومة مع هذا الواقع، فمعظم سكان سيناء من البدو، وعانوا من قيود متعددة على حركتهم قبل احتلال سيناء عام 1967، كما تحملوا عبئاً أساسياً في المواجهة خلال الجهود الوطنية لتحرير سيناء، وخابت تطلعاتهم في تنفيذ خطة التنمية التي كانت مقررة للإقليم في عام 1994 ولم يتم سوى إنجاز نحو 21% من المخطط خلال ربع القرن الأخير في تباطؤ غير مبرر من جانب الحكومات المتعاقبة.

وتظهر الخصوصية الثالثة للإقليم منذ تفجيرات شرم الشيخ وطابا ودهب الإرهابية، التي أفضت إلى تشديد الإجراءات الأمنية وتقييد حركة البدو، وحرمانهم من العمل في أماكن معينة مما ضاعف من احتقان علاقتهم بالسلطات الأمنية.

وبرزت الخصوصية الرابعة والأخيرة في سياق ضبط الحدود ومعالجة موضوع الأنفاق. وقد تسببت بدورها في تشديدات إضافية تجاه بعض القبائل المقيمة في المناطق المجاورة للحدود.

ومن حسن الحظ أن بعض مؤسسات الدولة استشعرت حجم الخطر من جراء هذه الأوضاع. وأعدت لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة بمجلس الشورى برئاسة الأستاذ محمد فريد خميس تقريراً مهماً حول التنمية الصناعية في سيناء، حظي بمناقشة واسعة في مجلس الشورى شارك فيها 70 عضواً من الأغلبية والمعارضة كما شارك فيها وزراء الزراعة والكهرباء والري والبيئة والتنمية المحلية والصناعة والبترول.

تعرض التقرير لتصور عناصر سياسية صناعية لتحقيق التنمية في سيناء تقوم على المحاور التالية المقترحة:

أ. الحفاظ على التوازن بين متطلبات الأمن والتنمية بضرورة التنسيق الدقيق بين الأمن القومي والأمن الداخلي ومتطلبات التنمية، وإعطاء الأولوية لمتطلبات الأمن بشرط ألا تؤثر بالسلب على استثمارات توطنت في سيناء أو في طريقها إلى التوطن على أن يتم

ذلك في إطار خطة قومية واضحة ومحددة الآليات. وحظر تملك الأجانب للأراضي في سيناء وإعطاء أولوية للاستثمارات المصرية مع بذل الجهود لجذب المشروعات الدولية ذات السمعة المرموقة بعيداً عن مناطق الحدود الدولية والعودة إلى تمليك الأراضي إلى أبناء سيناء بدلاً من حق الانتفاع، وإشعار أهالي سيناء بمسئولياتهم وكرامتهم القومية وشرف تحملهم هذا العبء مع الدولة.

ب. ونظراً لأن الثروة المعدنية والبترول هما عماد التصنيع في سيناء فيجب التوسع في إقامة المشروعات الكبيرة المستخدمة للثروات الطبيعية وعلى رأسها مشروعات الأسمنت والزجاج والسبائك الحديدية والأسمدة والطوب والرخام وغيرها وتحفيز إنشاء المشروعات الكبيرة المستخدمة للغاز الطبيعي كبداية طبيعية لتطور صناعة البتروكيماويات بمصر.

ج. إنشاء هيئة مستقلة لتنفيذ المشروع القومي لتنمية سيناء مع إنشاء صندوق قومي يتبعها برأس مال يبدأ بـ 5 مليارات ويصل إلى 10 مليارات جنيه مصري، يمول تراكمياً من عوائد البترول والخصخصة والمصادر الأخرى المتاحة، والتركيز على إقامة مشروعات متوسطة وكبيرة عالية القيمة المضافة (الصناعات الإلكترونية والبتروكيماوية والهندسية) مستغلين في ذلك جميع الثروات المعدنية والخامات والمواد المتوافرة في سيناء وفتح باب المشاركة لجميع محافظات مصر في تنمية مجموعة من المشروعات الواعدة، وقيام هيئة الاستثمار بإعداد دراسات جدوى للمشروعات الصناعية المستهدف قيامها وتقرير حوافز خاصة وإعفاءات لها.

د. رفع كفاءة المشروعات الحالية الواعدة تصديريا وتأهيلها للمنافسة وتنمية ودعم المشروعات الصغيرة، وإعداد دليل للمشروعات الصناعية القائمة بسيناء والتعريف بها محلياً وعالمياً والترويج لها، واستكمال مد خطوط الغاز الطبيعي لجميع المناطق الصناعية ولتغذية محطات الكهرباء والمصانع أسوة بما تم بعيون موسى والعريش ومصانع أسمنت وسط سيناء والبدء في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لإنتاج الكهرباء اللازمة لتشغيل المصانع. والتخطيط لسلسلة من الكباري والأنفاق تحت القناة تحمل شرايين المواصلات البرية والحديدية وتوسعه ميناء ومطار العريش وإقامة شبكة السكك الحديدية لتصل إلى وسط سيناء لخدمة المناطق الصناعية.

هـ. تحقيق الجذب السكاني وإعادة التوطين بوضع خطة طموح لتوطين ثلاثة ملايين نسمة في سيناء، ودفع جهود التنمية في منطقة وسط سيناء للحيلولة دون تفريغها سكانياً في ظل الاتجاه السائد لنزوح قاطنيها إلى مناطق الشمال والجنوب الأكثر جذباً، والنظر في إنشاء كتائب الخدمة الوطنية من فائض الوعاء التجنيدي بالتعاون مع جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة، مع تمليك الأراضي المستصلحة لتلك الفئة المدربة، ودعم الخدمات الإعلامية وتقوية إرسال محطات البث الأم والمحطات الإقليمية على أن

يكـون علـى رأس أولوياتهـا رسـالة التغييـر وأدوار ومسـئوليات التنميـة ودعـم الانتمـاء الوطني.

2- ظاهرة الاحتقان الطائفي :

يشـكل الاحتقـان الطـائفي خطـراً متزايـداً علـى السـلم الاجتمـاعي وأوضـاع حقـوق الإنسان في مصر في ظل استمرار الظاهرة وجذورها دون علاج مناسب لها، وقد شهد عام 2008 تزايد الأحداث والصدامات التي انطلقت على صلة بشجارات شخصية أو شائعات غير صحيحة أو أعمال إجرامية جنائية ما لبثت أن اكتست برداء الفتنة الطائفية وتداعياتها، دون أن ينفي ذلك وقوع صدامات أخرى على صلة بتطرف المواقف من قضايا تغيير العقيدة أو حق المسلمين في الزواج من مسيحيات واضطراد تدخلات المؤسسات الدينية – الرسمية وغير الرسمية – في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وجميعها أمور عمقت بذور شقاق مضطردة في النسيج الاجتماعي المصري، بما يهدد بتحولها من احتقان طائفي محدود الأثر
إلى فتنة طائفية.

حيث شهد العام تحول في عدد من الحوادث الاجتماعية والمشكلات الاقتصادية إلى صدامات واسعة أسفرت عن سقوط قتلى ومصابين، وجاءت على نحو بارز في محافظة المنيا التي شهدت أربعة حوادث من أبرزها الوقائع التي شهدها محيط دير أبو فانا، وكذا حوادث متعددة في محافظات القاهرة والإسكندرية والفيوم وبني سويف.

ورغم الاتفاق الوطني العام والممتد على رفض التمييز ضد الأقباط، واستمرار التأكيد على رفض وصفهم بالأقلية الدينية، ورغم خطوات عدة ومواقف رسمية وشعبية تؤكد على التمسك بمبدأ المواطنة ووحدة المجتمع وتراث التاريخ والمصير المشترك، إلا أن هناك اتفاق عام أيضاً على أن التباطوء وتجاهل العديد من التدابير اللازمة في التشريع والسياسات والثقافة والإعلام لاستكمال ترسيخ وإعمال مبادئ المواطنة يسهم في زيادة التعصب والتشرذم.

ويبقى على السلطات واجب أن تطور من نهج معالجتها للقضية، باتجاه عدم الاكتفاء بجهود أجهزة الأمن في منع الانحدار لمنعطفات الخطر، وهو ما ينطلق من تغيير منهج التعامل مع القضية باعتبارها تخص فئة من المواطنين إلى منهج التعامل معها كقضية وطنية شاملة ومتعددة الأبعاد تتجاوز القضايا الشكلية. مع الالتفات للأسباب الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في الأوضاع الاجتماعية على نحو يدفع المواطنين ككل للانقسام والتحزب بشأن كافة القضايا بما فيها الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

ويذكر المجلس بتوصياته التي رفعها في تقريره السنوي الأول (2004 – 2005) بشأن ضرورة إطلاق حوار وطني شامل يضم كافة الأطراف الرسمية وغير الحكومية والمدنية والدينية لفحص أبعاد الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها.

وعلى صلة بذلك، فقد اجتهد المجلس وعقد المؤتمر العام الأول للمواطنة في عام 2007 والذي ناقش الظاهرة ضمن قضاياه الرئيسية، ووضع عدداً من التوصيات الأساسية التي ضمنها تقريره السابق (2007 – 2008). كذلك تقدم المجلس بمشروعي قانونين، استهدف المشروع الأول توحيد قواعد بناء دور العبادة، واستهدف الثاني إنشاء مفوضية وطنية لمنع التمييز بكافة أنماطه، وكلاهما من بين تدابير عديدة يعمل المجلس على النظر فيها وتبني اقتراحها، غير أن كلا المشروعين المذكورين لم يجدا بعد طريقهما للمناقشة البرلمانية الواجبة.

قبل إصدار التقرير بأيام قليلة تفجرت قضية أخرى فى صعيد مصر حيث شهدت قرية الشورانية بمركز مراغة محافظة سوهاج قيام عدد من أهالى القرية بتاريخ 2009/3/31 بإحراق عدد من المنازل التى تخص المواطنين البهائين على أثر ظهور أحد مواطنى القرية ببرنامج على قناة دريم الفضائية ، لقد تلقى المجلس شكاوى من الأسر المتضرره من الحادث مطالبين المجلس بالتدخل لدى الجهات المعنية بالأمر لتوفير الحماية لهم، على الفورى أوفد المجلس بعثة من فرع مكتب الشكاوى بمحافظة سوهاج التابع للمجلس لمتابعة تطورات الواقعة كما تم مخاطبة كافة الجهات المعنية وأصدر المجلس بيان صحفى عبر فيه عن قلقه من جراء تلك الأحداث[3] .

هذا وقد أكدت وزارة الداخلية فى ردها على انه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وتحرير محضر بالواقعة برقم 1161 لسنة 2009 ادارى مركز شرطة مراغة وتم احالته للنيابة العامة لمباشرة تحقيقها ولازال المحضر قيد تصرف النيابة العامة .

كما اكدت عدم صحة الإدعاء باجلاء العائلات البهائية عنها ودون تحقيق فى وقائع التعدى حيث قام عدد محدود من المذكورين بمغادرة القرية (بصورة طوعية) على خلفية الأحداث بينما لا يزال غالبية افراد العائلات المشار اليها متواجدة بالقرية فضلاً عن اضطلاع النيابة العامة بالتحقيق فى وقائع التعدى.

3- مشكلات المصريين العاملين في الخارج :

يمثل المصريون العاملون في الخارج ثروة عظيمة لأمتهم بالتواصل الإنساني مع شعوب العالم وانخراطهم في تنمية البلدان التي يعملون فيها، فضلاً عن قيمة عملهم في

---

[3] مرفق بيان صحفى .

الارتقاء بظروفهم المعيشية لهم ولأسرهم وإتاحة شغل مواقعهم بما يحد من البطالة، والرسوم التي يسددونها، وتحويل مدخراتهم لبلدهم والتي تفيد بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الصادرة في أكتوبر 2008 أنها بلغت 6321 مليون دولار في العام المالي 2007/2006.

يوضح الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن مجموعة الدول العربية كان لها النصيب الأكبر في جذب أكبر عدد من المصريين العاملين في الخارج، واستحوذت السعودية على العدد الأكبر منهم بنسبة 47.6% تليها الكويت بنسبة 20% من إجمالي الدول العربية. وكانت التعاقدات الشخصية هي الغالبة في حصول المصريين على عقود عمل بالخارج إذ بلغت 90.6%، فيما بلغت نسبة العاملين عن طريق الإعارات 8.7% فقط. كذلك بلغت نسبة المصريين الذين يعملون بدون مؤهل أو بمؤهل أقل من المتوسط 37% من إجمالي العاملين، ثم المؤهلات العليا 25.5%.

وقد بذلت الحكومات المصرية المتعاقبة جهوداً كبيرة من أجل حماية حقوق المواطنين المصريين العاملين في البلدان العربية، وفتح أسواق للعمالة المصرية، لكن بقي هناك العديد من الإشكاليات التي تواجه هذه العمالة وتؤثر على حقوقها، كما تفاقمت مشكلات ملتمسي الهجرة، ولم تشمل هذه الجهود فئة محددة وهم البحارة.

وتمثل أثار **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية** تحدياً كبيراً للعمالة المصرية في الخارج، بدأت بوادرها بالاستغناء عن بعضهم بالفعل وعودة طلائعهم إلى البلاد مما يستدعي مضاعفة الجهود للحفاظ على فرص عملهم.

يمثل نظام **الكفيل المطبق** في دول مجلس التعاون الخليجي أحد العوامل الرئيسية لمشاكل العمال المصريين في هذه الدول والذين يمثلون أغلب العمالة المصرية في الخارج، ورغم تقديرنا بأن هذا النظام إنما هو جزء من النظام القانوني الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي، يظل هناك وسائل بديلة للتفاعل مع هذا الواقع من بينها الاتفاقيات، وتحديد معايير للتعاقدات، وتوفير إمكانيات مناسبة للقنصليات لمراقبة هذه التطبيقات والتدخل لدى السلطات المختصة لحماية حقوق هذه الفئة.

أما عمال البحر المنسيون فتكشف وقائع اختطاف بعض السفن التجارية المصرية في سياق استفحال أعمال القرصنة على ساحل الصومال، وكذا وقائع احتجاز بعض السفن التجارية التي ترفع أعلام بلدان أجنبية ويعمل عليها بحارون مصريون عن إشكاليات عميقة يتعرضون لها، ولا تلقي الاهتمام الكافي.

وقد شكا نقيب البحارة بالإسكندرية، التي تضم نقابته 60 ألف بحار مسجلين، من انتهاكات العديد من حقوق البحارة تبدأ مشكلاتهم مع ملاك السفن التي ترفع أعلاما أجنبية يتم شراؤها كخردة من الخارج، وتنتهي بالاختفاء الغامض أو الغرق، أو خطف القراصنة. وأورد العديد من النماذج السابقة منها وفاة بحارة مصريين في حريق السفينة " الكهفين " في

عام 2005 دون أن يحصل أي منهم على تعويضات عما لحق بهم من ضرر منذ ذلك الوقت، وحادث السفينة " اسكندروس " التي اختفت قرابة خليج سرت بليبيا بصورة غامضة في فبراير 2006 والتي تضاربت الأقوال بشأنها ولا يعرف أحد مصير السفينة وطاقمها المصري البالغ عددهم عشرة أفراد، ولا تزال أسرهم تبحث عنهم، وكل ما حصلوا عليه هو استخراج شهادات وفاة لذويهم، وحالة السفينة المخطوفة " بلوستار" ، التي رفع بحارتها المصريون احتجاجاتهم المتكررة أمام شركة نيومارين مالكة السفينة المخطوفة وكشفوا أبعاد معاناتهم.

وتوضح التقارير الصحفية أن أغلب البحارة لا يتمتعون بنظام التأمينات الاجتماعية أوالرعاية الصحية رغم وجود العديد من الجهات المعنية بتنظيم العمالة البحرية في مصر، ويحصل كل منها على رسوم من البحارة دون أن يكون لهم أي حقوق بدءاً من الحق في راتب مناسب إلى الحق في نظام معيشة مناسب على السفن.

ويتحكم في أغلب عقود العمل على السفن الأجنبية عدد من السماسرة الذين يجبرون البحارة على دفع راتب مقدم من العقد ومن ثم يخضع البحارة لأوامر السمسار دون أن يرى السفينة التي سيعمل عليها ويفاجأ البحار عند السفر لركوب السفينة من أي ميناء خارجي بالمستوى المتدني للإعاشة في الكبائن أو مستوى الطعام أو أن الراتب الذي يحصل عليه أقل كثيرا من الذي تعاقد عليه.

ويشكو البحارة من مخاطر غياب آلية للوقوف على صلاحية السفن للإبحار بغض النظر عن تاريخ البناء مما يعرضهم للمفاجآت أثناء السير، كما يشكون من أن المسئولين عن الجهات البحرية في مصر لا يضعون في اعتبارهم قواعد المنظمة البحرية الدولية، أو قواعد اتحاد البحارة الدولي، أو القوانين والمعاهدات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بحقوق البحارة.

أما ظاهرة الهجرة غير الشرعية من جانب الشباب المصري اللذين يلتمسون العمل في الدول الأوروبية فقد أصبحت تمثل إشكالية حقيقية في الواقع الاجتماعي المصري، وخطر داهم يهدد حياة هؤلاء الشباب كما يعرضهم للاعتقال والإبعاد، وأيضاً لأعمال النصب والاحتيال. وقد رصدت دراسة لمركز الأرض لحقوق الإنسان صادرة في 2009/2/2 أكثر من مائة رحلة لإيطاليا خلال عام 2008 تم إحباطها كما رصدت وفاة حوالي 500 مواطن مصري غرقاً أثناء هروبهم أو هجرتهم بشكل غير شرعى في عرض البحر المتوسط.

تشير التحقيقات الصحفية العديدة التي حفلت بها الصحف المصرية إلى اعتقال العديد من الشباب في بلدان العبور مثل ليبيا، ومالطا، كما تشير تحقيقات النيابية العامة إلى سداد ملتمسي الهجرة مبالغ تتراوح بين 30 : 40 ألف جنية مصري وأحياناً ما يجدون أنفسهم على السواحل المصرية مرة أخرى بعد رحلة مخادعة في البحر، ويخلق نجاح عدد من ملتمسي الهجرة حلماً كاذباً لدى الشباب يتجاوز كل المخاطر التي يدركونها، أو إمكانياتهم

المحدودة والتي عادة ما يعوضونها ببيع بعض مقتنيات الأسرة أوالاقتراض. بل وتظهر مقابلات صحفية أجريت مع بعضهم إصراراً على تكرار المحاولات الفاشلة رغم ما تعرضوا له من صعوبات.

تتمثل جهود الدولة في مواجهة هذه الظاهرة في الإجراءات الأمنية لملاحقة العصابات المنظمة التي تنظم هذه الرحلات. وكذلك في جهود وزارة القوى العاملة من أجل تنظيم الهجرة المصرية بالخارج ، وتشمل ذلك توقيع اتفاقية للتعاون مع إيطاليا تتضمن إتاحة 8000 فرصة عمل للمصريين في إيطاليا، وإعداد مشروعات اتفاقيات مماثلة مع كل من الأردن وفرنسا وسويسرا وبلغاريا وموريتانيا. كما قامت وزيرة القوى العاملة باستطلاعات ميدانية لفرص عمل جديدة أمام المصريين في كل من كندا والنمسا، وافتتاح مكاتب عمالية في كل من صنعاء وبنغازي ودراسة افتتاح مكتب ثالث في الجزائر.

ورغم أهمية هذه الجهود تظل في التحليل النهائي وسيلة للحد من الظاهرة دون القضاء عليها، كما أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من شأنها أن تحد من فعاليتها على الأقل في المدى القريب. ويبقى حل المشكلة من وجهة نظر المجلس منوطا بعاملين رئيسين: **أولهما** تعزيز فرص التنمية في البلاد وفي مقدمتها إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي الذي يعاني ضغوطاً عديدة، **وثانيهما** حث المساعي نحو جهد مشترك بين الدول المصدرة والمستفيدة من أجل جذب استثمارات للتنمية.

الباب الثاني
نشاط وجهود مكتب الشكاوى

مقدمة

شهد مكتب الشكاوى بالمجلس القومي لحقوق الإنسان تطويرا شاملا في نظم وطرق العمل فيه خلال عام 2008 بإدخال آليات عمل جديدة تمثلت في الانتقال للمواطنين في المحافظات عبر المكاتب المتنقلة، وافتتاح مكتب للشكاوى بديوان عام محافظة سوهاج وإنشاء خط ساخن لتلقي شكاوي المواطنين بالمجان لتخفيف العبء عليهم، ولقد أثمر هذا التطوير عن تزايد أعداد الشكاوي لتصل إلى 14672 شكوى أى بنسبة تزيد عن ضعف العام الماضي

وقد عزز من فاعلية هذه الآليات قيام المكتب بتنظيم متابعات تتوازى مع زيارة المكاتب المتنقلة للأقاليم يشارك فيها مسئولو المحافظات، وقيادات العمل الاجتماعي والأحزاب السياسية والنقابات المهنية لتناقش أهم القضايا المثارة في المحافظة.

وتواكب مع ما سبق، زيادة معدلات تجاوب الأجهزة والمؤسسات التي خاطبها المكتب بشأن الشكاوى المقدمة له، وشهدت الفترة محل التقرير مبادرة للعديد من الجهات المعنية بنظر الشكاوى والتوصل لحلول وسبل انتصاف لأصحابها وموافاة المكتب بردود تفصيلية عنها.

وتابع المكتب استخلاص الظاهرات العامة التي أثارتها هذه الشكاوي ونظم ورش عمل وموائد مستديرة لدراسة هذه الظاهرات وإعداد دراسات عنها ودعوة الجهات المعنية لمحاولة الوصول إلى حلول و سبل لمعالجتها وإخطار الدولة وأجهزتها المعنية بما توصلت إليه من نتائج وتوصيات ، كذلك واصل المكتب جهوده بالتعريف بأنشطته وبدور المجلس القومي لحقوق الإنسان في دعم حقوق الإنسان ومساعدة المواطن المصري بأشكال متنوعة، خلال زيارة الوحدات المنتقلة للمحافظات وبحضور كبير للجمعيات الأهلية والإعلام وأعضاء المجالس الشعبية والأجهزة التنفيذية بالمحافظات.

ويتناول هذا الفصل عرض وتصنيف هذه الشكاوي وفقا للحقوق التي يدعي مقدموها المساس بها أو انتهاكها ويطلبون إنصافهم، وكذا تصنيف الشكاوى وفقاً للتوزيع الجغرافي علي المحافظات، وكذلك وفقا لطريقة وصول الشكوى للمكتب، وكذلك طبقاً لتوقيت وصولها للمكتب حسب الشهور، مع عقد مقارنة بنظيرتها في العام الماضي ليتضح أثر التطور في عمل المكتب.

تصنيف الشكاوى :

1- وفقاً للحقوق المنتهكة 2008 :

باستبعاد الشكاوي التي جاءت خارج اختصاص المكتب أو تعذر استكمال بياناتها من الشاكين وعددها (3506) ، بلغ عدد الشكاوي التي أحالها المكتب للجهات المعنية (11166) شكوى من بين مجمل الشكاوى التى تلقاها المجلس .

وقد جاءت الشكاوي المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المرتبة الأولي حيث وصل عددها إلى 10231 شكوى مثلت نسبة 69.6% من إجمالي الشكاوي من داخل وخارج اختصاص المكتب وتوزعت بين عدة حقوق فرعية من أبرزها الحق في العمل (مستحقات مالية – نقل تعسفي – اضطهاد وسوء معاملة- طلب نقل ....إلخ)، يلى ذلك شكاوى تتعلق بالحق في السكن، الحق في التعليم. الحق في الصحة، الحق في الضمان الاجتماعي (طلبات الحصول علي معاش ، طلبات مساعدة الدفعة الواحدة) ، والطلبات المتعلقة بالمرافق العامة ، الحق في العيش في بيئة نظيفة و خالية من التلوث .

وجاءت الشكاوى الخاصة بالحقوق المدنية و السياسية في المرتبة الثانية حيث وصل عددها 2320 شكوى مثلت حوالى 15.8% من إجمالي الشكاوي المقدمة إلى المكتب و تضمنت ادعاء أصحابها وقوع انتهاكات خطيرة بعدة حقوق تتعلق بالحق في الحياة، والحق في الحرية و الأمان الشخصي ، والحق في محاكمة عادلة، وعدم مراعاة حقوق السجناء، والحق فى السلامة البدنية ، و الحماية من الاختفاء القسري .

كما تناولت الشكاوي إدعاءات بانتهاك حرية الرأي و التعبير ، حرية الفكر والاعتقاد وحرية التجمع السلمي و الإضراب ، حرية التنظيم ، الحق في المشاركة ، واختص عدد من الشكاوي بحقوق المصريين بالخارج ووصل عددها 236 شكوى مثلت حوالى 1.8% من اجمالى الشكاوى المقدمه .

وتناولت الشكاوى عدداً من الأوضاع العامة يتضرر أصحابها من قضايا عديدة ومتفرقة تم تصنيفها في تصنيف مستقل خاص أطلق عليه القضايا العامة وقد وصل عددها إلى 232 شكوي مثلت حوالى 1.6% من اجمالي الشكاوي .

وجدير بالذكر أن المكتب لم يهمل الشكاوى التي تبين له أنها تقع خارج اختصاصه والتى يبلغ عددها 1650 شكوى مثلت 11.2% ، إذ أحالها للجهات المختصة، وأحاط الشاكين بذلك لمتابعتها.

ويوضح الجدول والشكل رقم (1) الملحق في نهاية التقرير الإحصاءات العامة للشكاوى وفقاً للحقوق المنتهكة.

2- تبعاً للتوزيع الجغرافي لمقدميها :

يكشف تحليل الشكاوى تبعا لتوزيعها الجغرافي ،استئثار محافظتي الشرقية والمنيا بنحو 20.7%من إجمالي الشكاوى، حيث بلغ مجموع الشكاوي المقدمة من هاتين المحافظتين 3038 شكوى، وبهذا تبلغ الزيادة عن العام الماضي بنسبة 2% ومرد ذلك تنفيذ نظام المكاتب المتنقلة في هاتين المحافظتين، وجاءت في المرتبة الثانية محافظة القاهرة حيث بلغ عدد الشكاوي الواردة منها 1111 شكوى مثلت نسبة 7.6 % من إجمالي الشكاوي، أي بزيادة 2.3% عن العام الماضي.

وجاءت محافظة الدقهلية في المرتبة الثالثة بعدد 1093 شكوى، شكلت نسبة 7.4% من إجمالي الشكاوى، أى بزيادة 2.7% عن العام الماضي.

تلاها في المرتبة الرابعة محافظة كفر الشيخ بعدد 1059 شكوى شكلت نسبة 7.2% من إجمالي الشكاوي، أى بزيادة 2.6% عن العام الماضي .

يلى ذلك في المرتبة الخامسة محافظة سوهاج بعدد 937 شكوى شكلت نسبة 6.4% من إجمالي الشكاوي، أى بزيادة 2% عن العام الماضي.

وتلاها في المرتبة السادسة محافظة أسيوط بعدد 915 شكوى شكلت نسبة 6.2% من إجمالي الشكاوي، أى بزيادة 1.9% عن العام الماضي .

ثم تأتي بعد ذلك بعض محافظات الوجه البحري مثل الإسكندرية 526 شكلت نسبة 3.6% من إجمالي الشكاوي، أى بزيادة 0.7% عن العام الماضي .

يليها مباشرة المحافظات النائية والحدودية والتي تضم كلاً من شمال سيناء، ومرسي مطروح، وجنوب سيناء بعدد 843 شكوى شكلت نسبة 5.7 % من إجمالي الشكاوي، أى بزيادة 4% عن العام الماضي ومرد ذلك تنفيذ نظام المكاتب المتنقلة في هذه المحافظات.

يليها بعض محافظات الصعيد مثل أسوان 127 شكوى شكلت نسبة 0.9% من إجمالي الشكاوي، أى بزيادة 0.4% عن العام الماضي .

تليها محافظات القناة (الإسماعيلية، السويس، بورسعيد) والتي لم تتعد نسبة الشكاوي المقدمة منهم الـ 1.6% من إجمالي الشكاوى، أى بزيادة 0.9% عن العام الماضي.

وأخيراً جاءت كل من محافظة الوادي الجديد والبحر الأحمر في المرتبة الأخيرة ولم تتعد الشكاوى الواردة منها 0.2% من إجمالي الشكاوى المقدمة للمكتب، بزيادة طفيفة عن

العام الماضي وسوف يتم وضع هذه المحافظات في قائمة أولويات خطة عمل المكاتب المتنقلة خلال الفترة المقبلة.

ويوضح الجدول رقم (2) الملحق في نهاية التقرير الإحصاءات العامة للشكاوى مصنفة طبقاً للتوزيع الجغرافي لمقدميها.

3- وفقاً لطرق وصولها :

مثلت وسيلة استقبال الشكاوى من خلال المكاتب المتنقلة الوسيلة الأكثر استخداما من قبل الإفراد والمنظمات، إذ وصل عددها 6721 شكوى بنسبة 45.8 % من إجمالي الشكاوي التي تلقاها المكتب حتى 31 ديسمبر 2008 .

وجاءت طريقة تقديم الشكاوى من خلال البريد في المرتبة الثانية إذ وصل عددها إلى 2685 شكوى مثلت نحو 18.3 % من إجمالي الشكاوي، وهذه النسبة مماثلة للعام الماضي.

أما وسيلة الفاكس فقد جاءت في المرتبة الثالثة إذ وصل عددها إلى 2492 شكوى مثلت نحو 17 % من إجمالي الشكاوي بزيادة 888 شكوى عن العام الماضي. وعلي الرغم مما تمتاز به هذه الوسيلة من سرعة وصولها للمكتب إلا أنها تعد وسيلة مكلفة ماديا للأفراد في ضوء ارتفاع تكلفة استخدام الفاكس مما يضطر بعضهم إلى تجاهل إرسال صور المستندات والوثائق الداعمة لجدية الشكوى مما يستتبع مراجعة أصحاب الشكاوي و تأخير إحالة الشكوى للجهات المعنية .

إما وسيلة الإبلاغ من خلال الحضور لمقر المكتب فقد جاءت في المرتبة الرابعة حيث وصل عدد الشكاوي المقدمة للمكتب بهذه الوسيلة إلي 1943 شكوى مثلت نحو13.9% من إجمالي الشكاوي، بزيادة 666 شكوى عن العام الماضي ، ويرجع ذلك إلى الحملة الدعائية الكبيرة التي قام بها المكتب للتعريف برسالة المكتب والمجلس ، وأدت إلى معرفة المواطنين أكثر بالمكتب ونشاطه ومدي فاعليته في مساعدتهم في الانتصاف لحقوقهم المنتهكة.

في حين جاءت وسيلة الإبلاغ من خلال التلغراف في المرتبة الخامسة حيث بلغ عدد الشكاوي المقدمة بهذه الطريقة 456 شكوى مثلت نحو 3.1 % من إجمالي الشكاوى وتراجعت بذلك عن العام الماضي بـ 39 شكوى تقريبا .

بينما جاءت وسائل الإبلاغ من خلال البريد الالكتروني ووحدة الإعلام بالمجلس والمجالس المماثلة الأخرى في المراتب السادسة والسابعة والثامنة بعدد(267)، (83) ،(25)،

شكوى علي التوالي وهو ما يكشف عن محدودية استخدامها، إذ لم تتجاوز نسبتها 1.8%، 0.5%، 0.2% ، من إجمالي الشكاوي المقدمة للمكتب.

ويوضح الجدول رقم (3) الملحق في نهاية التقرير الإحصاءات العامة لتصنيف الشكاوى وفقاً لطرق وصولها.

المخاطبات والردود :

أحال المكتب للجهات المعنية 9516 شكوى خلال الفترة من شهر يناير 2008 إلى ديسمبر 2008 وُجهت للوزارات والمحافظات والجامعات والشركات والبنوك والهيئات الحكومية وطلب من هذه الجهات موافاته بردود عما توصلت إليه من إجراءات بحث وتحقيق لموضوعات تلك الشكاوى وما اتخذ من سبل للانتصاف لأصحابها.

وبلغ إجمالي الردود الواردة للمكتب في الفترة نفسها 4332 رداً منها 2795 رداً من الوزارات ، و1383 رداً من المحافظات و 109 رداً من مصالح و هيئات حكومية و 33 رداً من البنوك و الشركات المساهمة ، و 18 رداً من جهات مختلفة .

ويوضح عدد الردود زيادة مستمرة في استجابة الجهات المعنية بالمقارنة بعدد الردود في العام الماضي حيث بلغ عدد الردود في العام الماضي إلى 3354 ردا بفارق796 رداً أى بنسبة (23 %) مما يدل علي تحسن استجابة هذه الجهات وتجاوبها مع جهد المكتب.

وقد تضمنت بعض هذه الردود جوانب تفصيلية حول إجراءات التحقيق التي أجرتها لفحص الادعاءات التي تقدم بها أصحاب الشكاوى، وأقرت في حالات كثيرة بحقوق أصحاب الشكاوي وتلبيتها. لكن في حالات أخرى أفادت هذه الجهات المكتب بردود مقتضبة تتضمن عدم قدرتها علي تلبية مطالب الشاكين. وفي حالات ثالثة لم تأخذ بعض الجهات شكاوى المواطنين بالعناية والاهتمام الواجبين واقتصرت ردودها علي مسائل إجرائية إلا أن المكتب مازال يأمل أن تقوم تلك الجهات بالنظر بجدية لهذه الشكاوى.

وقد اتسمت ردود الجهات المختصة بشأن الشكاوى المتعلقة بطلبات السكن والعمل والمستحقات المالية للمصريين بالخارج خاصة (الحوالات الصفراء)، والمرافق العامة بالعمومية والتي تحتاج إلى الكثير من الإجراءات والقرارات والوقت حتى يتم الاستجابة لها دون أن يكون هناك رد علي شكوى منفردة بذاتها .

ويوضح الجدول رقم (4) الملحق في نهاية التقرير الإحصاءات العامة للمخاطبات التي وجهها المكتب للجهات المعنية، وإجمالي الردود التي تلقاها خلال عام 2008.

تحليل الشكاوي الواردة عام 2008 بشأن الحقوق المدنية والسياسية :

تضمنت الشكاوى التي تلقاها المكتب خلال عام 2008 **ادعاءات وقوع انتهاكات للحق في الحياة** ، تعرض لها مواطنون تحت يد السلطة العامة أو خلال القبض عليهم أوخلال فض المظاهرات الاحتجاجية ، وقد تناول تقرير حال حقوق الإنسان بالباب الأول نماذج منها ، وفيما يلى عرض الحالات التى تلقاها المجلس فى هذا الشأن :

- قتل **المواطن "عبد الوهاب عبد الرزاق" الشهير باسم "كورة "** ببندر أسوان في 2008/11/21، خلال محاولة القبض على أحد المشتبه بهم. وقد رفض أهل القتيل استلام الجثة ولجأوا إلى السيد المستشار المحامي العام الذي أوفد مدير نيابة أسوان لمعاينة موقع الحادث، وقد تسبب الحادث في مظاهرات احتجاجية واعتقالات، وقد باشرت النيابة العامة التحقيق وانتهت إلى إحالة الضابط " محمد لبيب كامل " عبيد إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد وتحدد لنظرها جلسة 2009/5/9
- وفاة المواطن "**عصام عبد الرحمن رجب**" (47 سنة – ترزي) بمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية حيث اختفى إثر مشادة كلامية مع النقيب أحمد النجار معاون مباحث قسم شرطة ثاني المنصورة، وتقدمت أسرته ببلاغ إلى قسم شرطة ثاني المنصورة باختفائه يحمل رقم 2827 إداري ثاني المنصورة. وبتاريخ 2008/3/23 تلقت الأسرة اتصالاً هاتفياً من مستشفى طوارئ المنصورة يفيد بعثورهم على جثة غارقة في نيل المنصورة وتم تعرف الأسرة عليه. وعقب ذلك تم التحقيق في الواقعة بمعرفة النيابة وقيد التحقيق بالمحضر رقم 2795 لسنة 2008 إداري قسم ثاني المنصورة، حيث اتهمت أسرة المذكور ضابط الشرطة أحمد النجار بالتسبب في وفاة نجلهم بعد المشادة التي حدثت بينهما، وقد باشرت النيابة العامة تحقيقاتها وندبت لجنة ثلاثية من الطب الشرعى لتشريح جثة المتوفى ، وانتتهت إلى أن الوفاة نتيجة اسفيكسيا الغرق وتم استبعاد شبهة الجناية من الأوراق .
- وفاة اثنين من المحبوسين داخل حجز قسم شرطة الهرم في 14 سبتمبر 2008 نتيجة الاختناق وهبوط الدورة الدموية. وتبين أنهما مصابان بمرض في القلب وضيق في التنفس، ولم يستطيعا تحمل الحر والاختناق الشديدين داخل غرفة الحجز الضيقة مما أدى إلى وفاتهما. وانتقلت نيابة الهرم بإشراف المحامي العام

لنيابة الجيزة لمعاينة الحادث والاستماع إلى أقوال المسجونين داخل الحجز وصرحت بدفن الجثتين (الأهرام 2008/9/15).

- وفاة السجين "مهدي فضل محمد" في سجن برج العرب بالإسكندرية في ظروف غامضة، وأفادت الشكوى الواردة للمجلس بأن الطبيب المختص لم يصرح بالدفن إلا بعد ثلاثة أيام من تاريخ الوفاة. وقد أحال المجلس الشكوى إلى السيد النائب العام للتحقيق، حيث باشرت النيابة العامة تحقيقاتها وأمرت بتشريح الجثة، وانتهتى تقرير الطب الشرعى إلى أن الوفاة مرضية وتعزى إلى التهاب رئوى مزدوج وانتهت إلى حفظ الأوراق .
- وفاة السجين "يوسف شعبان محمد إبراهيم" في سجن القطا الذي توفي في ظروف غامضة. وقد أحال المجلس الشكوى التى تلقاها فى هذا الشأن إلى وزارة الداخلية ومكتب السيد النائب العام للتحقيق ، وقد أفادت وزارة الداخلية فى ردها بأن التحريات أكدت على أن المذكور كان يعانى من اكتئاب نفسى ولم يتضمن الرد أى تفصيلات أخرى .
- وفاة المجند علي ظريف علي الزعيطي بشبهه التعذيب علي أيدي ضباط وأمناء شرطة ومساجين في معسكر الأمن المركزي في قطاع النزهة بالإسكندرية حيث تناوب هؤلاء الأشخاص الاعتداء عليه وحبسه انفراديا مما نجم عنه تدهور حالته الصحية وتسبب في وفاته، وقد خاطب المجلس السيد المستشار النائب العام بشأنه ، وقد باشرت النيابة العامة التحقيق وانتهت إلى احالة أربع ضباط شرطة للمحاكمة التأديبية ، كما قدم 11 مجند للمحاكمة العسكرية وقضى بإدانة كل منهم بالحبس ثلاث سنوات عن تلك الواقعة .
- وفاة السجين غريب محمد علي حسين بشبهة التعذيب داخل محبسه بسجن طره و لم تقم ادارة السجن بإعلام والدته بواقعة وفاته ، وقد أفادت النيابة العامة يوم 2009/4/9 بأن القضية لازالت قيد التحقيق بالنيابة المختصة وقد ورد فيها تقرير الطب الشرعى الذى أفاد بأن الوفاة تُعزى لإسفكسيا الخنق لإنتحار المسجون حال تواجده داخل السجن .
- وفاة المحبوس صبحي مريد الذي حنا بقسم شرطة بلقاس بشبهة التعذيب ، وقد أفادت النيابة العامة أنه بسؤال المحبوسين المرافقين له أقروا بأنهم فوجئوا به فى

حالة اعياء شديد وعدم قدره على التنفس وأن مفتش صحة بلقاس أقر بأنه توفى ولا توجد شبهه جنائية فى الوفاة.

- وفاة المواطن محمد أبو زيد مهداوي صيام بشبهة التعذيب بقسم شرطة المرج ، وقد تم مخاطبة النيابة العامة والتى أفادت بأنه بتاريخ 2008/10/8 ، قررت المحكمة وقف السير فى الدعوة وإعادتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها نحو ما أثير بالأوراق من جناية ضرب أفضى إلى موت المجنى عليه المذكور لما كان من خلو الأوراق من اتهام لأى من ضباط قسم شرطة المرج ووفقاً لما ثبت بالتحقيقات تعين حفظ الأوراق .

كذلك ثار جدل كبير في المجتمع حول مسئولية الدولة عن ضحايا انهيارات صخور المقطم على سكان قرية بخيت، والمعروفة إعلامياً "بكارثة الدويقة" والتي راح ضحيتها أكثر من مائة قتيل بعد أن كشفت المصادر الإعلامية، والعديد من الخبراء، عن توافر دراسات لدى المسئولين عن مخاطر وقوع هذه الكارثة وعن قرارات لم تنفذ لنقل السكان. وقد فتح مكتب المستشار النائب العام تحقيقاً موسعاً حول هذه الوقائع، ورفعت نيابة غرب القاهرة قرار اتهام (تمهيدي) للنائب العام تطلب منه الموافقة على إحالة اللواء محمود ياسين نائب محافظ القاهرة وعدد من المسئولين بحي منشأة ناصر للمحاكمة الجنائية بتهمة القتل الخطأ، والإهمال في أداء وظائفهم مما ترتب عليه كارثة الدويقة .

وقد تكررت خلال العام وقائع سقوط قتلى من بين المتسللين الأفارقة الساعين لعبور الحدود بالطريق غير الشرعي طلباً للجوء إلى إسرائيل، والذين يقتلون بنيران قوات الأمن المصرية على الخط الحدودي لرفضهم الامتثال لتعليماتها بتسليم أنفسهم، وأشارت مصادر دولية إلى مقتل أكثر من 30 شخصاً.

ورغم ما تقوم به الجهات المعنية بالدولة من إجراءات قانونية تجاه القائمين بالتعدي علي المواطنين، إلا أن استمرار وقوع مثل هذه الحوادث يعبر عن نقص آليات مكافحة التعذيب وفي مقدمتها الثغرات القانونية التي تؤدي إلى الإفلات من العقوبة، وحتى لا تتحول هذه الممارسات إلى سلوك نمطي مع المتهمين والمحتجزين فيجب اتخاذ مزيد من الإجراءات والتدابير الصارمة لردع مقترفي هذه الجرائم فضلا عن التوجيه والتدريب المستمرين الذين تتابعهما وزارة الداخلية لإعلام المواطنين بالحق الدستوري في الأمان الشخصي والحق في الحياة.

وفى مجال **معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين** مثلت **الشكاوى المتعلقة بإساءة المعاملة والتعذيب** داخل أماكن الاحتجاز والسجون نسبه كبيرة من الشكاوي التى تلقاها المجلس وذلك رغم الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة :

* شكا "أشرف عبد الرسول محمد" السجين بسجن طنطا العمومي من تعرضه لإساءة المعاملة وانتهاكات أخرى بالغة داخل السجن وذلك عقب عودته للسجن بعد أداء الامتحانات الخاصة به هو ومجموعة من زملائه، وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت أن نتائج الفحص أسفرت عن عدم صحة ما ورد بالشكوى من إدعاءات .

*وشكا "حسن شحاتة عبد العزيز" السجين بسجن أبو زعبل أول من إساءة المعاملة والتعذيب والضرب المبرح مما أدى إلى حدوث كسر بفكه الأيمن كما شكا من حبسه تأديبياً ومنعه من الطعام والشراب لفترات طويلة مما أثر علي حالته الصحية نظرا لكونه مصاب ببعض المتاعب بالكلي، وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت بأنه لم يستدل علي صحة الادعاءات الواردة بها.

*وشكا " أحمد إسماعيل أحمد الشيخ " السجين بسجن دمنهور العمومي من تعرضه إلى إساءة المعاملة داخل محبسه مما أدى إلى إعلانه الإضراب عن الطعام، كما شكا من منع والدته من زيارته، و بإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت بعدم صحة الادعاءات الواردة بها.

*وشكا "محمود علي محمد فرج" السجين بسجن أبو زعبل من إساءة معاملته من قبل بعض المسئولين بالسجن مما أدى إلى تدهور حالته الصحية كما شكا من سوء الرعاية الصحية والتمس عرضه علي لجنة طبية متخصصة، وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت بعدم صحة الادعاءات المذكورة، وأنه تم توقيع الكشف الطبي عليه وأن حالته العامة مستقرة.

* وشكا "سيد محمد حسن" السجين بسجن " 440 وادي النطرون " من تعرضه للتعذيب بالضرب المبرح وحرقة بالسجائر المشتعلة بوجهه وصدره مما أدى إلى حدوث إصابات بالغة به (حروق بوجهه و كذلك كسر بقدمه اليسرى)، وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت بعدم صحة الادعاءات الواردة بها.

* وشكا المواطن "ميشيل سعيد لوقا" من تعرض نجله لإساءة المعاملة داخل محبسه (عدم السماح له بالخروج من الزنزانة المودع بها مطلقا سوى لقضاء حاجته وكذلك منعه من حضور جلسات الوعظ الديني والطقوس الدينية المسيحية)، بإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت بعدم صحة الادعاءات.

*وشكا "وليد سداد موسي أحمد" السجين " بسجن القطا " من تعرضه للتعذيب داخل محبسه بالتعدي عليه بالضرب والصعق بالكهرباء بإنحاء متفرقة بجسده، وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت بعدم صحة الادعاءات الواردة بها.

*وشكا عدد من الأشخاص قبض عليهم بتهمة ممارسة الفجور من تعرضهم لسوء المعاملة بمحبسهم وخضوعهم لاختبارات طبية شرجية رغما عنهم. وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت أنه بالفحص تبين الأتي ضبط عدد (12) شخص في ضوء توافر معلومات مؤكدة حول ممارستهم للفجور والرذيلة مع الشواذ من الصبية وقيامهم بتكوين شبكة لممارسة أفعالهم المؤثمة بنطاق مدينة الإسكندرية لاستقطاب الشواذ جنسيا وتحريضهم علي ممارسة تلك الأفعال، وبعرضهم علي النيابة العامة أصدرت عدة قرارات بحبسهم جميعا علي ذمة التحقيق، لم يستدل من الفحص علي تعرض المذكورين لأية إجراءات تعسفية أو تعرضهم للتعذيب بمحبسهم و أن كافة الإجراءات التي تم اتخاذها تجاههم تمت في الإطار القانوني و تحت إشراف الجهات القضائية المختصة ، بالنسبة لما يتعلق بإخضاع المذكورين للاختبارات الطبية الشرجية فان ذلك يعد من الإجراءات القانونية التي تضطلع النيابة العامة بممارستها لتحقيق الأدلة عن الواقعة.

*وشكا ياسر نجيب مهران وزوجته منى سعيد ثابت أحمد سالم من تعرضهما للتعذيب الذى وقع عليهم من قبل رئيس مباحث قسم ثان شبرا واثنان من معاونيه حيث قاموا بتعذيب الشاكى وضربه وتمزيق وجهه وتكسير أسنانه واحتجازه بدون وجه حق ولدى قيام زوجتة بتقديم شكوى قاموا باستدراجها إلى القسم بتاريخ 2009/1/19 ، وتم تعذيبها وإطفاء السجائر فى وجهها وتحطيم عظامها واحداث عاهة بقدمها وقص شعرها بطريقه غير أدمية وذلك فى اطار مسلسل من التعذيب والاضطهاد بشكل مستمر وأكد الشاكين على أن عملية التهديد بالقضاء عليهم مازالت حتى الأن علما بأن هذة الواقعة محل تحقيقات أمام النيابة العامة بشبرا الخيمة . ولقد تم مخاطبة النائب العام ووزارة الداخلية وقد تم تلقى رد من النائب العام والذى افاد بقيام النيابة العامة بتحقيق البلاغ تحقيقاً قضائياً فور تلقيها البلاغ وقامت بالإستماع تفصيلاً إلى السيدة / منى سيد بشأن كيفية وسبب حدوث الواقعة ومحدث إصابتها وقامت النيابة بسؤال الأشخاص الذين استشهد بهم وكذلك قامت بتحويل الشاكية لمصلحة الطب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى عليها وإثبات مابها من إصابات وكيفية حدوثها ، القضية مازالت متداولة بالتحقيقات لحين ورود تقرير الطب الشرعى وجارى إستعجال التقرير وإستكمال التحقيقات على ضوء مايرد بهذا التقرير .

*وشكت / سمية السيد المتولى محمد الحديدى ... من تعرضها لإساءة المعاملة والتعذيب من قبل بعض رجال الأمن بديوان مركز شرطة منية النصر بتاريخ 2008/3/20 (القيام بإحتجازها مدة 72 ساعة بالمركز والتعدى عليها بالضرب والسب بألفاظ نابية و تهديدها بالإحتجاز بحجز الرجال بالمركز لهتك عرضها) كما تضررت من السير بها بشوارع وأسواق المدينة (من سراى النيابة إلى ديوان المركز) وهى مقيده بالقيد الحديدى للإضرار بها وتم عمل مناظرة للشاكية ومعاينة أثار التعذيب بجسدها وقد تمت عمل المعاينة ولاحظنا وجود كدمة بزراعها الأيمن (ولم نرى ثمة أثار أخرى للتعذيب بجسدها) مع تأكيدها على وجود ألام مبرحة بالرأس وكذلك بعمودها الفقرى نتيجة التعذيب. وقد تم مخاطبة النائب العام والذى أفاد بمضون بأنه بمخاطبة نيابة شمال المنصورة الكلية أفادت بأنه بسؤال الشاكية أقرت بأنها لاتتهم أياً من السادة الضباط أوالشرطى السرى بتهم وأضافت بأنها تنازلت عن شكواها بمحض إرادتها دون إكراه وقع عليها .

والمجلس القومي لحقوق الإنسان إذ يري تباينا كبيرا بين النصوص التي تقرر الضمانات القانونية لحماية المواطنين من جريمة التعذيب، وبين واقع الممارسة اليومية التي تتناقض مع هذه الضمانات، فإنه يؤكد علي ضرورة التدخل التشريعي لتعديل بعض مواد قانون العقوبات والإجراءات الجنائية التي تتعلق بالتعذيب وإساءة المعاملة وحق المواطنين في السماح لهم بالادعاء المباشر علي مرتكبي جرائم التعذيب وغيرها من الإجراءات والعمل علي تفعيل إجراءات التفتيش الدوري علي أماكن الاحتجاز بمعرفة النيابة العامة.

كذلك تضمنت الشكاوى، شكوى عدد من السجناء من **سوء الأوضاع المعيشية داخل السجون**، واتفقت جميعها في التضرر من مساحة الزنزانة التي يقيمون فيها، وعدم توافر فتحات للتهوية تسمح بدخول أشعة الشمس مما ينذر بانتشار الأمراض، وعدم توافر المياه بصفة دائمة، مع الاعتماد علي المياه الجوفية وما تتسبب فيه من أمراض في الكلي، واضطرار بعض السجناء على الاعتماد علي الطعام الوارد إليهم من الخارج أو شراء الأطعمة من كانتين السجن.

كذلك تضمنت الشكاوى الواردة من المسجونين أو أسرهم الشكوى من **ضعف وسوء الرعاية الصحية** المقدمة للمسجونين، وأشارت إلى افتقار العيادات الطبية بالسجون للتجهيزات والأدوات اللازمة لتقديم خدمات صحية جيدة، وعدم تزويد مستشفيات وعيادات السجون بأطباء متخصصين، وانخفاض مستوي النظافة وتلوث مياه الشرب و الطعام مما نتج عنه العديد من الأمراض ومن نماذج هذه الشكاوى:

* شكا أهل السجين "سمير السيد موسى القليوبي" المودع " بمستشفى سجن برج العرب " من تدهور حالته المرضية والتمسوا سرعة نقله إلى إحدى المستشفيات المتخصصة بأمراض الصدر حيث أنه يعاني من متاعب صحية بالغة، وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت أنه تم توقيع الكشف الطبي عليه، ويتم توفير الرعاية الصحية اللازمة له بمستشفى الحميات كما تم مؤخرا حجزه بمستشفى السجن لمتابعة علاجه.

* شكا السجين "السيد وهب الله عبد الله" نزيل " سجن برج العرب الاحتياطي " من بعض الأوضاع المعيشية والصحية للسجناء والتمس عرضه على لجنة طبية متخصصة حيث أنه يعاني من بعض الأمراض المزمنة .

كما تضمنت الشكاوي الواردة للمكتب من أسر السجناء شكاوى من **منع الزيارة عن ذويهم من المعتقلين والمحكوم عليهم** مما يؤدي إلى سوء الحالة النفسية للسجناء وأسرهم، وعدم وصول الأدوية للسجناء المرضى وبالتالي تدهور حالتهم الصحية :

* ورد إلى المكتب شكوى من والدة السجين أحمد إسماعيل أحمد الشيخ تشكو من منعها من زيارة نجلها، وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت بعدم صحة هذا الادعاء.

* وشكت والدة السجين أحمد متولي حسن من منعها من زيارته، وبإرسال الشكوى لوزارة الداخلية أفادت عدم صحة هذا الادعاء.

* وشكا والد السجين أحمد صبري محمود البسطويسي نزيل سجن الحضرة من منعه من زيارة نجله، وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت عدم صحة هذا الادعاء.

كذلك تضمنت الشكاوى الواردة للمكتب **التماسات** تقدم بها السجناء أنفسهم أوذووهم بشأن نقلهم من السجن الذي يقيمون فيه إلى أقرب سجن من محل إقامتهم مراعاة للبعد الإنساني لظروف تلك الأسر، حتى يكون من السهل علي ذويهم زيارتهم في المواعيد المحددة، كما تضمنت التماسات أخرى طلب عدد من السجناء السماح بزيارة ذويهم لهم خلال الفترة الانتقالية التي تسمح بها لائحة السجون. وقد استجابت وزارة الداخلية لمعظم هذه الالتماسات.

كذلك تضمنت شكاوي السجناء أو ذويهم الشكوى من عدم تمتعهم **بحقهم في مواصلة التعليم**، أوعدم السماح لهم بحضور الامتحانات، أو عدم السماح بدخول الكتب الدراسية :

* شكوى السجين أسامة فكري درويش وآخرين(طلبة كلية الحقوق جامعة القاهرة) والمودعين بسجن أبو زعبل يلتمسون عقد لجنة امتحانات لهم بالسجن و ذلك بدلا من ترحيلهم لأداء الامتحانات بسجن طرة.

* شكوى السجين ممدوح عابدين غنيم نزيل " سجن شبين الكوم العمومي " من عدم تمكينه من أداء الامتحانات مما أدى إلى فصله من المدرسة، وبإرسال الشكوى إلى وزارة الداخلية أفادت أنه تم فصل المذكور من مديرية الشهيد يوسف عباس التعليمية لكثرة غيابه وتخلفه عن أداء الامتحانات عدة مرات وجاري إعادة إلحاقه بمدرسة التعليم الصناعي بسجن شبين الكوم وفقا لالتماسه.

وتضمنت العديد من شكاوى السجناء **التماسات بتطبيق نظام الإفراج الشرطي والصحى عليهم**، وجاءت معظم ردود وزارة الداخلية سلبية لعدم انطباق الشروط الخاصة بالإفراج الشرطي أو الصحى على أصحاب الشكاوى، وأفادت بأنه تم بالفعل الإفراج عن بعض ممن تنطبق عليهم الشروط أصحاب تلك الشكاوى.

وفى مجال **الحق فى الحرية والأمان الشخصى** ورد إلى المكتب عده شكاوى يتضرر أصحابها من احتجازهم دون سند قانوني وبإرسال هذه الشكاوى إلى وزارة الداخلية أفادت أن إجراءات الضبط تمت وفقا للقانون.

*شكا عاطف عبد الوهاب عبد القادر ... من إحتجاز شقيقته المدعوه / أحلام عبد الوهاب ... بديوان مركز شرطة مطاى (دون سبب قانونى لذلك) وذلك رغم إجباره على التوقيع على بعض الأوراق تفيد إستيلامه لها منذ تاريخ 2008/6/7 خلافاً للحقيقة ، وألتمس الإفراج عنها ، وتم مخاطبة وزارة الداخلية والتى أفادت بأنه بالفحص لم يستدل على صحة ماجاء بالشكوى من إحتجاز المدعوه أحلام عبد الوهاب ... دون سند من القانون حيث أنه تم حبسها إحتياطياً بناءً على قرار النيابة العامة وتم إخلاء سبيلها عقب صدور قرار محكمة مطاى وسدادها الضمان المالى .

*ورد إلى المكتب عدة شكاوي من أهالي مواطنين تم القبض عليهم واحتجازهم مكان غير معلوم لهم ويلتمسون المساعدة في إعطائهم أي معلومات عنهم لتمكنهم من زيارتهم والاطمئنان عليهم ومن أمثلة تلك الحالات :

*حالة المواطن محمود حسن يوسف (تم القبض عليه بتاريخ 2008/11/28) من منزله الكائن بشارع 23 وادي حوف – محافظة حلوان, وعدم توافر أي معلومات عن مكان

احتجازه أو أسباب القبض عليه, وتلتمس شقيقته أفادتها بأي معلومات عن مكان وجوده لتتمكن أسرته من زيارته .

*حالة المواطن عمر محمد تاج الدين حسانين تم القبض عليه بتاريخ 2008/11/10 وذلك من منزله وقد تم التحفظ على جهاز الحاسب الآلي الخاص به وبعض الاسطوانات , وعدم توافر أي معلومات عن مكان احتجازه أو أسباب القبض عليه, لذا تلتمس زوجته أفادتها بأي معلومات عن مكان وجوده لتتمكن أسرته من زيارته.

*حالة الطالب محمد عادل فهمي بالفرقة الثالثة كلية نظم ومعلومات، تم اختطافه أثناء تواجده على مقهى بوسط البلد بالقاهرة بمعرفة رجال من مباحث أمن الدولة بتاريخ 2008/11/2 .

*تم مخاطبة وزارة الداخلية بشأنه وأفادت بتاريخ 2009/1/25 أنه بالفحص عن سابقة ضبط الشاكي تبين انضمامه لجماعة قائمة على خلاف القانون والدستور تسعى للإخلال بأمن واستقرار البلاد وتم احتجازه على ذمة القضية رقم1414 لسنة 2008 حصر أمن دولة عليا بما يفيد أن إجراءات ضبطه تمت وفقا القانون.

*وتقدمت مواطنة بشكوى تشكو فيها من إلقاء القبض علي والدها وأشقائها واحتجازهم دون وجه حق، وخاطب المكتب وزارة الداخلية بشأن تلك الشكوى، ثم تابع هاتفياً مع مركز شرطة حتى تلقي اتصالاً من الشاكية لتقديم الشكر للاهتمام بشكواها وحلها مؤكده انه تم الإفراج عن والدها و أشقائها.

*شكا المواطن عبد الرؤوف عبد الفضيل عمر– من محافظة المنوفية من قيام الأجهزة الأمنية بمحافظة المنوفية بإلقاء القبض على كريمته عزة عبد الرؤوف وإصدار أمر باعتقالها جنائياً بموجب قرار من وزير الداخلية بتاريخ 2008/6/30 على أثر هروب زوجها السجين/ السيد السيد مصطفى حنفي .. من السجن المودع به والمحكوم عليه بالإعدام في إحدى القضايا الجنائية ، وقام الشاكي بعمل تظلم بالطعن على قرار الاعتقال رقم 3060 سنة 2008،وصدر حكم من المحكمة بالإفراج عنها وقامت وزارة الداخلية بالطعن عليه وحكمت المحكمة بتاريخ 11 يناير 2009 برفض الطعن وتأييد حكم البراءة و الإفراج وتم إحالة كريمة المواطن المذكور إلى مركز شرطة منوف يوم الخميس الموافق 2009/1/15 وظلت محتجزة به بدون أي سبب قانوني ، ثم صدر بشأنها قرار اعتقال للمرة الثانية بتاريخ 2009/1/19 وتم ترحيلها إلى سجن القناطر الخيرية، وتم مخاطبة وزارة الداخلية أكثر من مرة للاستعلام عن أسباب اعتقالها والتماس الإفراج عنها نظرا لأنها أم وتعول أطفالاً صغاراً

، مع قبيل إرسال التقرير للطبع ورد رد وزارة الداخلية يوم 2009/4/11 مفاده اشتراك نجلة الشاكى فى واقعة هروب زوجها والمتهم فى القضية رقم 6259 جنايات مركز منوف لسنة 2008 ، " قتل " بالتخطيط وتمرير الأدوات المستخدمة والمشاركة فى التستر على زوجها الهارب وتحرر عن ذلك المحضر رقم 3827 إدارى قسم شبين الكون برقم حصر 63 لسنة 2008 ، وبالعرض على النيابة العامة قررت ضبط واحضار المتهمين وعقب اخلاء سبيلهم تم اعتقالهم لخطورتهم على الأمن العام .

وورد إلى المجلس شكاوي عديدة تتعلق **بالاحتجاز الإدارى** من أهالي المعتقلين بشأن تضررهم من الاعتقال السياسي أو الجنائي لذويهم ، وبالبحث تبين وجود مخالفات للضمانات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الطوارئ، واحتجاز المعتقلين لفترات متباعدة في أماكن احتجاز غير قانونية وتعرض المعتقلين للتعذيب والضرب قبل صدور أوامر الاعتقال الكتابية، وجاءت غالبية الشكاوى لتؤكد أن الاعتقال يتم بشكل متكرر حيث يتم إصدار أحكام بالإفراج عن المعتقلين من محكمة أمن الدولة إلا أن وزارة الداخلية تقوم بالإفراج عن المعتقلين الحاصلين علي هذه الأحكام شكليا علي الورق وتستصدر قرارات اعتقال جديدة بما يؤدي إلى استمرار الاعتقال لفترات طويلة .

وفي إطار ممارسة المجلس لدوره في الإفراج عن المعتقلين ومطالبته المستمرة من المسئولين في وزارة الداخلية لتحسين أوضاع المعتقلين الصحية والمعيشية، يقوم المجلس بالمتابعة مع وزارة الداخلية باستمرار، ويدعو إلى اتباع معايير أكثر وضوحا واتفاقا مع المعايير الدولية حال قيام وزارة الداخلية ببحث حالات المعتقلين والإفراج عنهم.

– وفي هذا الصدد يكرر المجلس مطالبته بإنهاء العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق سراح المعتقلين الصادر بحقهم أحكام بالإفراج من المحاكم المختصة.

وقد تمت الاستجابة لبعض الطلبات التي يلتمس فيها أهالي المعتقلين الإفراج عنهم وتم الإفراج عنهم بالفعل .

أما عن معظم الردود الواردة عن أصحاب الشكاوى المتعلقة بالاعتقال (سياسي – جنائي) لبعض المواطنين،أفادت بأن كافة الإجراءات التي تم اتخاذها تجاه أصحاب تلك الشكاوى تمت في الإطار القانوني وتحت إشراف الجهات القضائية والمختصة.

– على صعيد آخر أفادت بعض الردود على شكاوى الاعتقال الجنائي أنه بالبحث تبين أن أصحاب تلك الشكاوى من العناصر الجنائية الخطيرة وأنه سبق اتهامهم في العديد من القضايا مثل (إحراز سلاح ناري بدون ترخيص، شروع في اغتصاب، بلطجة ومقاومة

سلطات، تهريب مسجونين...إلخ) ممن يشكلون خطرا علي الأمن العام وتم اتخاذ تدابير إحترازية تجاهم حماية للمجتمع .

كما ورد إلى المجلس شكاوي تتعلق **بحالات اختفاء قسري** خلال عام 2008، كما استمر مصير بعض الحالات التي سبق تسجيلها كمختفين قسريا دون إستجلاء مصيرهم وهو ما يتطلب مواصلة التحقيق لإستجلاء مصير هؤلاء، وإعلان النتائج التي سبق التوصل إليها بشأن أي من المختفين إن كانت قد أجريت. تشمل الحالات التي رصدها المجلس خلال عام 2008 ما يلي:

- **الحالة الأولى** : خطاب من رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (د. بندرى بن محمد حجار) عن طالب يمنى نجل أحد المقيمين في السعودية " أيمن أحمد سعيد نعمان" بالسنة الخامسة كلية طب الآسنان جامعة 6 أكتوبر – مفقود – تعرض لحادث اصطدام بسيط بسيارته الخاصة مع أحد المواطنين المصريين في شارع جامعة الدول العربية بتاريخ 2006/12/15.
- تم عرضه على شرطة العجوزة ثم شرطة الدقي حيث تم التصالح ، وقررت النيابة الإفراج عنه بعد دفع غرامة 200 جنيه.

قام الملازم جمال جرجس بتسليم والده المحفظة الشخصية الخاصة بنجله المفقود خارج قسم الشرطة .

- تم التأكد من قبل إدارة الجوازات والهجرة بأن نجله لم يغادر الأراضي المصرية.
- مازالت جهود البحث مستمرة وفق خطة لكشف غموض واقعة اختفاء اليمنى المذكور.

وبمخاطبة وزارة الداخلية بالواقعة أفادت بأن جهود البحث لم تتوصل إلى كشف ملابثات الحادث .

الحالة الثانية : المواطن "فوزى محمد إبراهيم" محافظة الدقهلية (تم خطفه منذ ثلاثة أشهر تقريباً) من شارع المحطة الدولية بالمنصورة، وحتى الآن لم يتم التوصل إلى مكانه، وتم تحرير محضر بذلك بقسم شرطة ثان المنصورة بمعرفة شقيقه.

وفى مجال **إعمال الحق فى المواطنة وما يتعلق بها** استمر وصول الشكاوى للمجلس من بعض المواطنين البهائيين بشأن **تجديد أواستخراج جوازات السفر** وقد تم التنسيق بين المجلس ووزارة الداخلية وتمكين أغلبهم من الحصول على جوازات السفر وتجديد الجوازات القديمة، وإن تعذر ذلك بالنسبة لبعضهم نظرا لعدم توافر الأوراق المطلوبة (الجواز القديم ، البطاقة الشخصية، أو عقود الزواج).

وتضمنت الشكاوى كذلك طلبات **باستخراج الرخص أو تجديد الرخص المنتهية،** وتم تلبية كل الطلبات باستخدام جوازات السفر سارية المفعول عوضا عن بطاقة الرقم القومي بعد التنسيق مع الجهات المعنية بالأمر.

وتضمنت الشكاوى كذلك طلبات استخراج **شهادات الميلاد،** وتم مخاطبة الجهات المعنية في هذا الشأن ولم يرد أي رد بشأنها ، وجاري المتابعة والتنسيق بشأنها مع الجهات المعنية.

وتضمنت شكاوى المواطنين البهائيين كذلك طلبات بالمساعدة في تمكين طالبة ملتحقة بجامعة كفر الشيخ من التحويل إلى جامعة الإسكندرية والسماح لطالبة أخرى بترك خانة الديانة خالية حتى تتمكن من الالتحاق بالجامعة.

أصدرت المحكمة الإدارية العليا بتاريخ 2009/3/16 ، فى الطعن رقم 10831 لسنة 54 قضائية حكمها النهائى بتأييد حق المواطنين البهائيين فى الحصول على بطاقات الرقم القومى وشهادات الميلاد دون ذكر أى ديانة . لتضع بذلك نهية للصراع القضائى الذى دام خمسة اعوام وحل لمشكلة البهائيين فى حصولهم على الأوراق الثبوتية اللازمة لهم . وعلى الفور سارعت وزارة الداخلية إلى غصدار قرار تم تعميمة على كافة مكاتب السجل المدنى على مستوى الجمهورية لتنفيذ حكم المحكمة بحصول المواطنين البهائيين على كافة الأوراق الثبوتية .

وتضمنت الشكاوى التي تلقاها المجلس، عدداً من الشكاوى التي يتعلق باحتكاكات بين مواطنين مصريين مسلمين وأقباط، وكان من أبرز نماذجها ما يلي:

– بتاريخ 2007/12/15 قام أحد المواطنين المسيحين ممن يمتلكون محل تجارى وسبق الحكم عليه في 17 قضية ، باستيقاف إحدى السيدات المنقبات أثناء سيرها بمركز إسنا بمحافظة أسوان مطالبا إياها بكشف النقاب بدعوي اشتباهه في قيامها بسابقة سرقة هاتف محمول من المحل الذي يمتلكه، مما أثار حفيظة بعض المواطنين المسلمين وقاموا بالتعدي علي المذكور وتحطيم بعض المحلات المملوكة له ولآخرين من المسيحين.

وقد أفاد رد وزارة الداخلية بأنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وتمت السيطرة علي الموقف أمنيا وعقد اجتماع مصالحة بمقر الحزب الوطني بمدينة إسنا تم خلاله الاتفاق علي تقديم التعويضات اللازمة للمضارين.

وشهدت عزبة " قصرهور " التابعة لمركز ملوى بمحافظة المنيا بتاريخ 2008/5/31 مصادمات بين مسلمين ومسيحيين وتحديداً لمنطقة **دير أبو فانا** وحدوث نزاع

على مساحة من الأرض تقع بين القرية (قصر هور) والتي يسكنها المسلمون وبين أرض تابعه للدير تم ضمها عن طريق وضع اليد. وقد بادر المجلس بإيفاد بعثة لتقصى الحقائق إلى المنطقة بتاريخ 2008/6/3 للوقوف على الأسباب المباشرة لتلك المصادمات.

وتوصلت البعثة بعد لقاءات مع رهبان الدير وقساوسة مطرانية ملوي من جانب، وبين أهالي قرية قصر هور والشخصيات المحورية في النزاع من جانب آخر إلى أن تلك المصادمات تبعد تماماً عن كونها فتنة طائفيه وإنها في الأساس نزاع على مساحه من الأرض السابق الإشارة إليها.

ونظرا لأهمية الموضوع وحساسيته وما له من تأثير على الرأي العام، أوفد المجلس بعثه تقصى حقائق ثانيه بتاريخ 2008/6/17 للوقوف على تطورات الموقف وسعت للتوصل إلى حلول من خلال عقد عدد من اللقاءات مع الرهبان وقد ساهم ذلك فى تقريب الآراء بين الجانبين والمساعدة في التوصل للصلح . وقد تمكن الطرفان في 2008/11/20 من الوصول إلى تسوية تقوم على أن يتنازل كل طرف على جزء من الأرض المتنازع عليها في حين تقف الجهات المعنية ضد أي محاولة لانتهاك ذلك الصلح و تضمن عدم تعدى أى طرف على الآخر و تم وضع شروط جزائيه مالية.

وشهدت **قرية النزلة** محافظة الفيوم مصادمات بين مسلمين ومسيحيين في يونيو 2008 وتتلخص المشكلة في أن المواطن/محمد السيد زكي متزوج من داليا محمد فرج (دميانه مكرم فرج) منذ قرابة العامين منذ عام 2006 عن قصة حب بينهما وكان أهل الفتاة على علم بها وتربطة علاقة طيبة بهم قبل زاوجه منها وقد قاموا بدعوته على خطوبتها من قبل(على أحد الشباب المسيحيين) و لكن لم يتم الزواج، وتزوجت هي والسيد/محمد السيد زكي في عام 2006 وأضاف أنه مورست عليه ضغوط كبيرة من الجهات الأمنية حتى لا يدلى بمعلومات لأحد .

وعلي إثر ذلك تم إيفاد بعثه لتقصى الحقائق يوم 2008/6/23 للوقوف على أحداث الشغب التى جرت يوم 2008/6/22 بين المسلمين والأقباط بالفيوم بسبب شائعة اختطاف زوجة وطفلها.

وبمحادثة الزوج أفاد أن زوجته بالفعل كانت مختطفة وهو لا يتهم أهلها بتدبير واقعة الاختطاف ويتهم الكنيسة بتدبير الواقعة مع أحد كبار المسيحيين بالقرية ويدعى/عزت لبيب وذلك باستخدام شقيقة الزوجة ، حيث قامت بالاتصال بزوجتة وأخبرتها أن والدهما

مريض ويود رؤيتها وتم اختطافها خلال الزيارة واحتجازها، ومساومتها بين العودة للمسيحية ومفارقة زوجها أو ذبح نجلها أمامها.

وبعد محادثة تليفونية جرت بين المدعو/عزت لبيب (كبير المسيحيين بالقرية) وبعض الأشخاص ظهرت داليا بالمعادى يوم 2008/6/20 واتصلت بزوجها .

وأفاد رجال الأمن بأن أجهزة الأمن استطاعت السيطرة على الموقف وأنه تحدد عقد جلسة صلح بين الطرفين لتدارك حدوث مثل تلك الوقائع مرة أخرى.

وشهدت منطقة **عين شمس (المطرية)** مصادمات بين مسلمين ومسيحيين بشارع متفرع من شارع الأربعين بمنطقة المطرية بعين شمس الغربية يوم 2008/11/23، وقد بادر المجلس بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في هذه الحالة أيضاً . وتبين لها أن السبب وراء حدوث النزاع بين أحد المواطنين المسلمين مصنع ملابس منذ ثلاث سنوات لأحد المواطنين الأقباط مشروطاً بأن يظل المصنع يزاول نفس النشاط إلا أن المشترى قام ببيعه إلى كنيسة السيدة العذراء مريم الكائنة بمنطقة عين شمس التى حولته إلى كنيسة مما أدى إلى توتر بين المسلمين والأقباط .

كما تبين أنه لم يتم استخراج التراخيص اللازمة لتحويل المصنع إلى كنيسة بسبب الصعوبات التي تواجههم في استخراج التصاريح الخاصة ببناء الكنائس.

وتضمنت بعض الشكاوي التي تلقاها المجلس ادعاءات مواطنين مسيحيين بتعرضهم للاضطهاد والمضايقات من قبل مسلمين وتم إرسال هذه الشكاوي إلي الجهات المختصة فأفادت بأن هؤلاء الأشخاص معروف عنهم تعصبهم الديني وإضفاء النزعة الطائفية (بصورة مغايرة للحقيقة) علي أية موضوعات تتعلق بالمعاملات بين المسلمين والمسيحيين .

ورد إلى المجلس عدة شكاوى **تتعلق بشكاوى الجنسية ومنح الإقامة** وكانت معظمها من الفلسطينيين (أبناء الأم المصرية المتزوجة من فلسطينى) يتضررون فيها من استثنائهم من قانون إعطاء الجنسية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبي.

وبمخاطبة الجهة المعنية أفادت في بعض الردود بالرفض حيث كان مضمون الردود أنه بناء علي القانون رقم 145 لسنة 2004 (المعدل لبعض أحكام الجنسية) قد منح للسيد وزير الداخلية سلطة رفض منح الجنسية لأبناء الأم المصرية من أب أجنبى لأسباب يقدرها سيادته.

على صعيد آخر كان الرفض بسبب أن أصحاب تلك الشكاوى المتقدمين للحصول علي الجنسية لا يحملون جوازات سفر أجنبية سارية ضمن المستندات المطلوبة للحصول علي الجنسية المصرية طبقا للفقرة السادسة من المادة الأولى من قرار السيد وزير الداخلية رقم 12025 لسنة 2004 المنظم لإحكام القانون رقم 154 لسنة 2004 .

– شكا وائل فضل محمود المولود لأم مصرية وأب فلسطينى الأصل يحمل الجنسية الأردنية يتضرر من عدم تمكنه من تجديد جواز سفره أو الحصول علىأوراق ثبوتيه مصرية فى ضوء رفض السفارة الأردنية بمصر تجديد جواز سفره ، وتم مخاطبة وزارة الداخلية والتى أفادت أن الشاكى لا يحمل جواز سفر سارى حتى يمكن النظر فى طلب حصولة على الجنسية المصرية وأنه طبقاً طبقا للفقرة السادسة من المادة الأولى من قرار السيد وزير الداخلية رقم 12025 لسنة 2004 المنظم لإحكام القانون رقم 154 لسنة 2004 .

وبالنسبة إلى طلبات منح الإقامة جاءت معظمها من حملة الجنسية الفلسطينية والبعض الآخر من جنسيات مختلفة و بمخاطبة الجهة المعنية تم الموافقة علي معظم الطلبات وخاصة بالنسبة للفلسطينيين المتزوجين من مصريات بشكل استثنائي للدواعي الإنسانية وفي إطار جمع شمل الأسرة .

الحق في التجمع السلمي والإضراب :

تابع المجلس العديد من حالات الإضراب والمسيرات الاحتجاجية وكان من أبرزها :

الأحداث التي شهدتها مدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية خلال يومي 6 ، 7 أبريل 2008 من إضراب عمال الغزل والنسيج مطالبين بزيادة أجورهم ومواجهة ارتفاع الأسعار المتصاعد، وبناء على ذلك تم إيفاد مجموعة من مكتب الشكاوى بتاريخ 2008/4/8 لتقصى الحقائق بشأن أحداث إضراب ومظاهرات بالمحلة الكبرى, وتأثيرات ذلك على الانتخابات المحلية.

كما تم مخاطبة وزارة الداخلية التي أفادت بأنه تم قيام أعداد تتراوح ما بين ألف إلى أربعة آلاف شخص بالتجمع بالميادين و الشوارع الرئيسية بمدينة المحلة الكبرى وامتداد تحركهم إلى الاعتداء علي قوات الشرطة والسيارات المصاحبة لها مما أسفر عن إصابة 13 ضابط و 51 شرطي ومجند، وإحداث تلفيات في 26 سيارة تابعة لقوات الأمن المركزي، وإصابة 62 مواطن توفي منهم شخصان لاحقا، كما أسفرت حصيلة الأحداث المشار إليها عن تلفيات وخسائر في عدد من البنوك و القطارات العاملة علي خط المنصورة/طنطا، مما اضطر قوات الأمن إلى ضبط عدد 259 شخص للسيطرة علي الموقف و تم عرض

المتورطين منهم علي النيابة العامة لاتهامهم بارتكاب أحداث الشغب والإتلاف المشار إليها، حيث أصدرت قرارات متوالية بحبس عدد 146 منهم لمدة 15 يوما علي ذمة التحقيقات وإخلاء سبيل عدد آخر.

وحيث تمت الإشارة إلى تلبية المطالب المتمثلة في صرف منحة، وإعداد برنامج لزيادة الأجور، وتحديث آلات الشركة، وتوفير السلع الغذائية المدعمة، ومضاعفة حصة الدقيق منخفض السعر لهم، وزيادة بدل الوجبة الغذائية، وتطوير مستشفى الشركة، وتطوير مرفق النقل الداخلي، وبناء مساكن لعمال الشركة، وإعداد برنامج تعيين أبناء العاملين بالشركة.

وشهدت محافظة القليوبية اعتصام أكثر من مائة عامل بالشركة الاقتصادية للتنمية الغذائية بمدينة قها وذهبت بعثة لتقصي الحقائق بموقع الشركة يوم 2008/9/1 التقت بالعاملين المعتصمين وبعض من الإداريين المسئولين، ومن واقع ما أفادنا به محامى الشركة أن لهذه الشركة طبيعة خاصة حيث إنها أنشئت عام 1981 وهى من شركات المساهمة وتتكون من عدة مساهمين ما بين أحد البنوك وعدد من النقابات وبها خطوط إنتاج ومجهزة لإنتاج بيض المائدة.

وقد تفقدت البعثة موقع الشركة وتحدثت مع العاملين المعتصمين ولاحظت قلة عدد المعتصمين (قرابة 30 فرد) عما سبق وورد في شكواهم بإضراب أكثر من 100 عامل وهم القوة الأساسية للعمل بالشركة وبالسؤال عن ذلك أفاد بعض العمال أن نسبة كبيرة منهم قد أنهى الإضراب بناء على تهديدات أمنية بالاعتقال، وأنه لم يتم تنفيذ أي من مطالبهم العمالية ولم يتقاضوا مرتباتهم منذ أكثر من ثلاثة أشهر مما ترتب عليه عدم استقرار أحوالهم المادية وعدم مقدرتهم على الوفاء بمتطلبات أسرهم والتي من بينها أطفال بمراحل التعليم المختلفة، وكذلك ترتب على هذا الوضع فرار معظمهم من منازلهم نظراً لملاحقتهم من قبل الدائنين.

وقد تضرر العمال من صدور قرار من وزارة القوى العاملة بمنحهم 75% من مرتباتهم من أول شهر سبتمبر الحالي (من صندوق الطوارئ) على أن تصرف لهم من مكتب القوى العاملة ببنها وهو ما اعترضوا عليه مؤكدين أن رواتبهم ضئيلة ولا تحتمل أية استقطاعات.

وبعد ذلك انتقلت البعثة لمقر مستشفى قها المركزي (حيث كان بعض العمال مضربين عن الطعام بها والتقت مع السيد الدكتور/أحمد الزيبق (مدير المستشفى) والذي أوضح خروج جميع الحالات في اليوم السابق 2008/8/31.

وانتقلت البعثة بعد ذلك لمقر مجلس مدينة قها حيث التقت والسيد المهندس/عماد سعد إبراهيم (رئيس مجلس المدينة) والذي أكد لها على استقرار الأوضاع وإنهاء الإضراب ومحاولة الوقوف على حل للمشكلة لعدم تكرارها مرة أخرى والعمل على إيجاد حل للعاملين لاستقرار أوضاعهم وأوضاع أسرهم.

وتابع المجلس أحداث إضراب عمال مصنع مصر العامرية للغزل والنسيج من يوم 2008/7/7 إلى 2008/7/13 حيث كان عمال شركة مصر للغزل و النسيج قد أضربوا عن العمل في الفترة من 2008/5/25 إلى 2008/6/3 ثم استأنفوا عملهم بالشركة في صباح يوم 2008/6/5 بعد وعد من الشركة واللجنة النقابية العامة بالقاهرة والإسكندرية بتلبية مطالبهم، وطلبت الشركة مهلة 25 يوما ثم استتبعها 25 يوما آخرين دون جدوى.

وعلي أثر الإضراب الأول تم فصل 6 من عمال الشركة وإقامة الدعوي الجنائية ضدهم، ومازالت متداولة أمام القضاء، بعد ذلك قامت الشركة بالرد بمنشور يوضح أن الشركة وأوضاعها المالية لن تستطيع الوفاء بمطالب العمال الموضحة في الشكوى الواردة إلى المجلس مما أدى إلى تحرك العمال للمرة الثانية بالإضراب والاعتصام داخل الشركة يوم 2008/7/7، وتوجه بعضهم إلى مديرية القوي العاملة والهجرة وعرض شكواهم علي اللجنة العامة للنقابات بالإسكندرية وإلى محافظة الإسكندرية أملين في الوصول إلى حلول.

وعلي أثر ذلك أوفد المجلس بعثة لتقصي الحقائق في الشركة في 2008/7/14، واتضح لها تخوف العمال من التحدث عن الإضراب بسبب تحذير الإدارة لهم كما كانت الإدارة صارمة في استقبالها للبعثة، حيث تم استقبالها في غرفة مغلقة واقتصرت مقابلتها على مدير العلاقات العامة، الذي أتسم حديثة بالدفاع عن الشركة في مواجهة العمال، وأكد أن الشركة سعت لتحقيق جزء من مطالب العمال وتم عودتهم للعمل وعندما طالب أفراد البعثة بالدخول للشركة ورؤية العمال والعمل رفضت إدارة الشركة بشدة بحجة الدواعي الأمنية.

الحق في المشاركة :

قامت المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان بالتنسيق مع المجلس القومي لحقوق الإنسان بمراقبة انتخابات المجالس الشعبية المحلية بمحافظة سوهاج يوم الثلاثاء

الموافق 8 أبريل 2008، وقد تم اختيار محافظة سوهاج لبعدها عن القاهرة وعدم الاهتمام الكافي بها من أجهزة الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان رغم أنها تضم عددا كبيرا من المواطنين.

ويلزم التنويه إلى الدور الذي قام به المجلس القومي لحقوق الإنسان في توفير المناخ الملائم لخوض هذه التجربة وتوفيره للاحتياجات المالية والإمكانيات الإدارية المطلوبة مما كان له أبلغ الأثر في إنجاز التجربة ونجاحها وقد تم تنظيم عملية المراقبة علي النحو التالي:

1- توفير شبكة من المراقبين الميدانيين موزعين علي لجان الاقتراع بجميع مراكز المحافظة وتم تزويدهم بوسائل الاتصال و الانتقال الكافية لقيامهم بدورهم.
2- أشرف علي شبكة المراقبين الميدانيين 16 منسقاً ميدانياً يتابع كل منهم عددا من المراقبين الميدانيين.
3- تابع المراقبون والمنسقون غرفة الانتخابات المحلية بمدينة سوهاج وتم تنظيم اتصال مباشر بين الغرفة المحلية بسوهاج وجميع المراقبين الميدانيين والمنسقين.
4- تم تشكيل غرفة عمليات مركزية بالقاهرة، بمقر المجلس القومي لحقوق الإنسان تضم 4 خبراء في الانتخابات والإدارة المحلية لمتابعة نشاط المراقبين من خلال غرفة العمليات المحلية بسوهاج وتتلقي منها بلاغات المراقبين.
5- هذا وقد تم تزويد المراقبين بالوثائق والأدوات والإرشادات الكافية لقيامهم بمسئولياتهم.

* وقد تلقت غرفة العمليات المركزية بالقاهرة 160 بلاغا من المشاهدات الميدانية للمراقبين أثناء سير الانتخابات في جميع مراكز المحافظة، بالإضافة إلى التقارير النوعية، وكشفت هذه البلاغات والتقارير وكذلك ما توفر لغرفة العمليات المركزية من معلومات عن عدد من الظاهرات، وقد تم إبلاغ رئيس اللجنة العليا للإشراف علي الانتخابات بهذه البلاغات أولاً بأول بمعرفة السيد الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان.

ويمكن إجمال الظاهرات التي كشفت عنها البلاغات فيما يلي:

1- غياب الشفافية والمعلومات الكافية حول الإجراءات التي تحكم الانتخابات .
2- ضعف الإقبال علي التصويت في الانتخابات حيث لم تتجاوز نسبه التصويت 5% .
3- التسديد الجماعي لأصوات الناخبين الغائبين، وإبعاد المراقبين من اللجان بالتزامن مع التصويت الجماعي لتفويت الفرصة عليهم في رصد هذه العملية .

4- احتجاز مراقبين بواسطة الشرطة ومنعهم من مواصلة المراقبة في مراكز الاقتراع .
5- تواجد رجال الشرطة و أنصار الحزب الوطني داخل بعض لجان الاقتراع والتصويت العلني .
6- غياب الحبر الفوسفورى والتصويت دون استخدام هذا الحبر .
7- بدء بعض أعمال لجان الاقتراع في غير مواعيدها حيث بدأت بعضها قبل الساعة الثامنة و البعض الآخر متأخرا عن هذا الموعد.
8- عدم تناسب البطاقات الانتخابية الموجودة مع عدد الناخبين.
9- وقوع بعض المشاجرات بين أنصار المرشحين في عدد محدود من مقار الانتخاب.
10- إلغاء الانتخابات في بندر سوهاج لتنازل المرشح " هاني الأشول" رغم انتهاء الموعد القانوني للتنازلات مساء 7 أبريل أي قبل ساعات قليلة من بدء التصويت ، وفوز المجلس المحلى للحزب الوطنى بالتزكية.

الحق في المحاكمة العادلة والمنصفة :

بلغ عدد الشكاوى المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة والمنصفة أو الحقوق القانونية في المرتبة الخامسة بين الشكاوى التي تلقاها المكتب ووصل عددها 550 شكوى بنسبة 3.7% من إجمالي الشكاوى. وجاءت أبرز جوانب الشكوى من بطء إجراءات التقاضي وبطء تحديد جلسات النقض، وطلبات إعادة النظر في القضايا.

تحليل الشكاوى الواردة عام 2008 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

احتلت الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المرتبة الأولى في عدد الشكاوى الواردة إلى المجلس خلال عام 2008 وكان أبرزها تلك المتعلقة بمستحقات المصريين بالخارج، والحقوق الصحية، والحق في السكن، والحق في العيش الكريم، والحق في توفير فرص العمل.

حقوق المصريين بالخارج :

لاقت شكاوى العمالة المصرية بالخارج اهتمام ورعاية خاصة من قبل مكتب الشكاوى بالمجلس والتى تضمنت موضوعاتها تضرر أصحابها من اساءة المعاملة وتلفيق

القضايا لهم وعدم حصولهم على مستحقاتهم المالية وعدد من الطلبات الأخرى وفيما يلى نماذج لبعض الحالات :

*كان لحكم المحكمة السعودية بتوقيع عقوبة السجن المشدد والجلد على طبيبين مصريين يعملان بالمملكة العربية السعودية وهما رؤوف محمد العربى ، شوقى عبد ربه ، حيث أصدرت المحكمة الجنائية السعودية حكم بالسجن المشدد للأول 15 عام وعلى الثانى السجن لمدة 20 عام والجلد 1500 جلدة لكل منهما على خلفية توجيه اتهامات لهم بالتسبب فى ادمان مريضة سعودية من الأسرة الحاكمة كانت تخضع لعلاجهما حيث جاء الحكم مضاعف للعقوبة الصادرة بحقهما من المحكمة الجزئية بعد تقدمهما باستئناف للأحكام الصادرة وما أبداه الطبيب الأول من تعرضة للتعذيب وعدم التحقيق فى الإدعاءات المقدمة منه وعدم سماع الشهود الذى طلب شهادتهما مما يستدعى النظر فى حكم المحكمة الصادر الذى يفتقد إلى قواعد المحاكمة العادلة والمنصفة وعدم تمشيه مع مبادئ العدالة الجنائية ، هذا وقد قام السيد رئيس المجلس بمخاطبة السيد رئيس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية[4] ، كما قام المجلس بمخاطبة السيد السفير رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية[5] .

*تلقى المجلس بيان صحفى من المنظمة المصرية لحقوق الانسان تضمن الاعراب عن بالغ القلق إزاء تطورات قضية السيدات العاملات بالمملكة العربية السعودية والتى تعود وقائعها لغضون عام 2005 على أثر سلفر هؤلاء السيدات للعمل بالسعودية للبحث عن فرص عمل حيث التحقن بالعمل بمحل كوافير بكفالة إحدى السيدات السعوديات بالرياض ،غير أنهن فوجئن بسوء معاملة من صاحبه المحل لهن وإخلالها ببنود التعاقد معهن بإجبارهن على العمل لساعات طويلة تصل لأكثر من 18 ساعة يوميا ، وتكليفهن بأعمال غير المنصوص عليها بالعقد والتهديد بتلفيق القضايا لهن من إجبارهن على التنازل عن حقوقهم الادبية، هذا وقد خاطب المجلس على الفور وزارة الخارجية المصرية للوقوف على أخر تطورات الموقف بشأن العاملات وطلب توفير الحماية القانونية اللازمة لهم .

*شكت منى فريد بدران من عدم تمكنها من الإتصال بنجلها محمد طارق سامى أنور حيث يتواجد حالياً رفق والده (وطليقها) السيد / طارق سامى أنور بولاية نيوجيرسى ، وبالرغم من حصولها على حكم قضائى من محكمة حنوب القاهرة بضم نجلها . وقد تم مخاطبة وزارة

---

[4] خطاب رئيس المجلس للسيد رئيس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية .

[5] خطاب المجلس للسيد السفير رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية .

الخارجية والتى أفادت بأن المشكو فى حقه قد حضر لمقر القنصلية فى 9يونيو 2008 بناءً على طلب حضور له من القنصلية لعرض موقفه من القضية ، حيث أفاد بأن الحكم الصادر لصالحه بالولايات المتحدة للحضانة عام 2004 شمل كل من نجله ونجلته إلا أن زوجته السيدة / منى بدران ، هربت بنجلتها من الولايات المتحدة وأضاف أن محكمة إستئناف القاهرة قد أصدرت حكماً لصالحه بتاريخ 2008/2/30 بإلغاء الحكم الصادر لصالح السيدة / منى بدران ، بحضانة الطفلين ، وكذلك اصر السيد / طارق ، على تنفيذ الأحكام القضائية الصادره لصالحة والتى تتضمن عدم إعطاء السيدة / منى بدران حقوق الزيارة إلا من خلال طلب يقدم للمحكمة المختصة بالولايات المتحدة مضيفاً عدم رغبته فى قيامها بالإتصال بنجله .

*تلقى المجلس شكوى من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول ورود أنباء تفيد بمنع النشط جمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان من دخول الأراضى الأردنية بتاريخ 2008/12/15 ، وذلك بقيام السلطات الأردنية بمنع دخوله واحتجازة لمدة 6 ساعات بمطار عمان وترحيلة اضطرارياً إلى مصر على أثر قدومة من بيروت إلى الأردن للمشاركة وحضور بعض الاجتماعات ، هذا وقام المجلس فور تلقى الشكوى بمخاطبة وزارة الخارجية المصرية التى أفادت بعد اجراءها الاتصالات اللازمة مع السفارة المصرية بعمان بأن المركز الوطنى لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية أفاد أنهم تابعوا هذا الموضوع مع الجهات المعنية بالاردن وتبين أن النشط المذكور لم يعرف نفسه بأنه مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وأن الجهات الأمنية الأردنية أكدت للمركز أنه لم تتم اساءت معاملته أو حجزة بالمطار وذلك لعدم وجود مكان احتجاز بالمطار ، كما لم يطلب منه أى رشوه وأضاف المركز أن السلطات الأردنية أوضحت أن منعه من الدخول لأراضيها جاء فى إطار ممارساتها لحقها السيادى فى السماح أو عدم السماح لرعايا الدول الأخرى بدخول أراضيها ، وقد تم مخاطبة المنظمة المصرية بالرد السابق فى إطار التواصل بين المجلس ومنظمات المجتمع المدنى .

المستحقات المالية الخاصة بالمواطنين المصريين المضارين من حرب الخليج :

جاءت الردود من وزارة القوي العاملة على الشكاوى المحالة من المكتب لها بشأن مستحقات المصريين المضارين من حرب الخليج بأن الوزارة أجرت اتصالات بسكرتارية الأمم المتحدة حرصا منها علي استرداد حقوق المصريين بشأن تعويضات حرب الخليج

وذلك منذ عام 2006 لإنهاء مشكلة الحوالات الصفراء لدي الأمم المتحدة والحكومة العراقية، كما قامت وزارة القوي العاملة والهجرة بمجهودات مع وزارة الخارجية والبنك المركزي المصري و الجانب العراقي و تم خلال هذه الاجتماعات الاتفاق علي الآتي:

1. إقرار الجانب العراقي بتسوية مستحقات المصريين من الحوالات الصفراء.
2. وعد الجانب العراقي بسرعة بحث الموضوع مع الحكومة العراقية لتحويل مستحقات المصريين في أسرع وقت ممكن .
3. تم تسليم الجانب العراقي عدد (4) CD بها كافة البيانات المتعلقة بالحوالات الصفراء و قد بلغ عدد المستحقين لهذه الحوالات (63700) حوالة، وقد نجحت الوزارة في مساعيها لدي الأمم المتحدة لاسترداد قيمة عدد 1801 حوالة بمبلغ(839811) .
4. تم التشاور مع وزير العمل العراقي علي هامش مؤتمر وزراء العرب عام 2008 والذي أكد تفهم الحكومة العراقية لعدالة المطلب المصري .
5. تم توجيه دعوة من السيد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية لوزير المالية العراقي لزيارة مصر لبحث هذا الموضوع.

ملاحظة :

لقد أفادتنا وزارة القوي العاملة والهجرة بأنها لا تألل جهدا في سبيل الحصول علي مستحقات العاملين المصريين العائدين من العراق والكويت.

الحقوق الصحية :

ركزت الشكاوي المتعلقة بالحقوق الصحية علي طلبات العلاج علي نفقة الدولة أو التضرر من الإهمال وعدم توفير الرعاية الطبية وخاصة في مستشفيات التأمين الصحي والمستشفيات العامة مما خلق نوعا من عزوف المواطنين في التعامل مع هذه الجهات رغم حاجتهم إلى الرعاية الصحية ، كذلك شكوى آلاف المواطنين بقرى ونجوع مصر التى تم تلقيها عن طريق الوحدات المتنقلة بالمحافظات والتى تضرر أصحابها من تحويل مستشفيات الرعاية المتكاملة إلى وحدات طب أسرة وذلك على أثر تطبيق قرار وزير الصحة لسنة 2005 ، بتحويل تلك المستشفيات إلى وحدات طب أسرة دون مراعاة لتكلفة إنشاؤها وتجهيزها بالمعدات الطبية المطلوبة التى كلفت ميزانية الدولة ملايين الجنيهات ، علماً بأن القرار كان يستهدف فى الأساس الوحدات الصحية الريفية القديمة وصغيرة الحجم وليس تلك المستشفيات المنشأة حديثاً .

وتقدم عدد من المواطنين بمحافظة دمياط، أثناء تواجد الوحدات المتنقلة بالمحافظة، بشكاوى تضرروا فيها من عدم قبول مرضاهم بالمستشفيات بدعوى عدم توافر أماكن لهم وكذلك عدم توقيع الكشف عليهم بالمستشفيات التي توجهوا إليها، وعدم تنفيذ قرارات علاجهم على نفقة الدولة، وقامت الوحدة المتنقلة فور تلقى الشكاوى بالاتصال بمستشفى معهد القلب ومستشفى عزبة البرج ، وتم قبول الحالات المرضية وتوفير أسرة بالمستشفيات وتوفير العلاج لهم.

الحق في توفير سكن ملائم:

تلقي المجلس خلال العام عددا من الشكاوى الخاصة بالحق في السكن تركزت معظمها على طلبات المواطنين للحصول علي وحدات سكنية بديلة لمساكنهم القديمة التي تم تنكيسها، أو من متضرري الكوارث اللذين لم يتمكن بعضهم من الحصول علي الوحدات السكنية البديلة حتى الآن، أو من مواطنين يلتمسون الحصول علي وحدات سكنية لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية القاسية.

– وجاءت معظم الردود من قبل عدد من المحافظات التي أحيلت إليها تلك الطلبات بأنه يجب على أصحاب الطلبات التقدم في مراحل الإسكان التي تقوم المحافظات ببنائها في حالة انطباق الشروط عليهم .

– على صعيد آخر جاء رد محافظة جنوب سيناء على أصحاب الشكاوى المتعلقة بطلبات الحصول على مساكن بأن المحافظة تقوم حاليا بالانتهاء من تشطيب 2472 وحدة سكنية (إسكان منخفض التكاليف بمشروع مبارك) علي مستوي مدن المحافظة وكذا عدد 204 وحدة سكنية من الوحدات السكنية الخاصة بالأسر الأولى بالرعاية و عدد 130 مسكن بدوي، وجاري طرح لعدد 1200 وحدة سكنية (إسكان منخفض التكاليف بمشروع مبارك – مرحلة ثانية) وأنه على كل من يرغب في تخصيص وحدة سكنية التقدم بطلب للحصول علي استمارة إسكان وذلك عند فتح لجنة الإسكان بالمدينة المراد التخصيص بها .

– على صعيد ثان كان رد محافظة القاهرة على أصحاب الشكاوى المتعلقة بطلبات الحالات القاسية للحصول على مسكن ، بأنه تم وقف قبول طلبات الحالات القاسية و ذلك بناء علي تعليمات من السيد المحافظ لحين بحث الحالات التي سبق تقديمها.

وكان للمتضررين من كارثة الدويقة النصيب الأكبر من شكوى الحصول علي سكن هذا العام.

ففي صباح يوم 2008/9/6 وقع انهيار بعض القطع الصخرية بمنطقة الدويقة وأفضى إلى وفاة العديد من المواطنين المقيمين بتلك المنطقة مما حدا بالمجلس ومكتب الشكاوى إلى الإسراع بإيفاد فريق من الباحثين إلى موقع الأحداث للوقوف على الآثار المترتبة عليها. وقد تضمن تقرير البعثة وصف الحادث والمعلومات الأولية عن أعداد الضحايا والمصابين ومقابلات البعثة مع بعض الناجين، وانتهت إلى الملاحظات التالية :

1 – وجود تخبط في أداء كافة الجهات المعنية بالأمر، وعدم وجود إدارة للأزمات والكوارث.

2 – عدم توافر الأجهزة والمعدات الخاصة بالإنقاذ بالدولة إلا في القوات المسلحة والكوادر المدربة على التعامل مع تلك المعدات والأزمات.

3 – ضرورة تعامل الجهات التابعة للدولة مع المواطنين القاطنين بالعشوائيات بقدر أكبر من الاهتمام مساواة بباقي المواطنين .

4 – تسعى الجهات المعنية إلى إعداد قانون للعشوائيات ويتم رفعه لمجلس الشعب .

5– ضرورة متابعة تسليم الوحدات السكنية للمتضررين الذين أصبحوا بدون مأوى وتنفيذ وعود المحافظة بشأن مساعدة تلك الأسر.

6– افتقار الدولة للأجهزة الحديثة التي تتعامل مع كوارث بمثل هذا الحجم، والحاجة لتنظيم دورات تدريبية في كيفية التعامل معها.

وقد تابع المجلس مستجدات الأزمة، وأوفد بعثة ثانية في 22 /2008/9 للدويقة وعزبة بخيت، وتبين أن المنطقة التي شهدت انهيار الصخور على المنازل قد تحولت إلى ساحة خالية لا يوجد بها سوى سيارات النقل وأجهزة الحفر فقط، وذلك بعد الإعلان عن انتهاء البحث عن ناجين من قبل الجهات القائمة على أعمال البحث و الإنقاذ .

وقد تلقى مكتب الشكاوى عدداً من الشكاوى من المواطنين الناجين من حادث الدويقة يشار من بين نماذجها إلى الآتي:

- شكوى تضمنت تضرر الموطنين من وجود عدد من التجاوزات من القائمين على منحهم مساكن بديلة، ولقد قام فريق البعثة بمقابلة عدد من المواطنين للتأكد من صحة وتكرار مثل تلك الشكاوى والتي أكدوا على وجود عديد من التجاوزات بالفعل حيث يتم الموافقة على حصول ا لمواطنين من خارج منطقة الحادثة على المساكن المخصصة للمتضررين من حادث الدويقة فقط و تم مخاطبة محافظة القاهرة بذلك للوقوف علي حقيقة تلك الشكاوى .

- أفادت أنه تم حصر المنازل الموجودة بالعزبة وتم إدراج منزلهم إلا أنه تم استبعاد منزل شقيقتهم وفرد أخر من العائلة وأكد الشاكي على أنه يلتمس إدراج اسم شقيقته وباقي أفراد العائلة في الحصر حتى يتم إعطائهم وحدات سكنيه بديله. وتم مخاطبة محافظة القاهرة بذلك للوقوف علي حقيقة تلك الشكوى .
- شكوى من أهالي منطقة الدويقة ومنشية ناصر تعبر عن قلقهم البالغ من عدم إعطائهم منازل بديلة إلى جانب كونهم بجوار جبل المقطم مما يهدد حياتهم في حال حدوث أي انهيارات جديدة . وتم مخاطبة محافظة القاهرة بذلك للوقوف علي حقيقة تلك الشكاوي.

وفي سياق مع ما كشفت عنه كارثة الدويقة ، شكل المجلس مجموعات عمل لزيارة بعض المناطق العشوائية التي تضم عدداً كبيراً من المواطنين والتي تنبئ عن وقوع كوارث مماثلة لكارثة الدويقة، لذلك تم وضع خطة عمل لفرق عمل مكتب الشكاوى لزيارة تلك المناطق وزارت أول تلك الفرق منطقة شبرا الخيمة في 2008/10/7 وتم زيارة المناطق التالية (منطقة منطاى – منطقة بيجام – منطقة إبراهيم بيه – عزبة السادة البكرية التابعة لقسم ثاني شبرا الخيمة – العزبة الخضراء التابعة لمنطقة بهتيم). وتعد هذه العشوائيات، وفقاً للتقارير الرسمية وغير الرسمية مناطق قابلة للتطوير، ووضح خلال الزيارة أنه توجد العديد من المرافق العامة كما وضح جهود الدولة والمواطنين أنفسهم في عملية تطوير تلك المناطق، وإن كانت عمليات البناء بتلك المناطق يصاحبها الشكل العشوائي وذلك في الشوارع والممرات الموجودة بين المنازل والتلاحم بينها بحيث لا تتوافر البيئة الصحية لإقامة الإنسان وخاصة عملية الإضاءة والتهوية إلى جانب صغر مساحة بعضها وإقامة العديد من الأسر في المنزل الواحد بحيث لوحظ إقامة أسرة في غرفة واحدة بمنزل مع أسرة أخرى، ووجود حمام مشترك لتلك الأسر مجتمعة.

أما بالنسبة للشوارع فهي ضيقة للغاية لا يتجاوز عرضها أكثر من متر واحد فقط ووجود تداخل بين مقابر المنطقة ومنازل المواطنين كما أن حالة المباني هناك قديمة ومتهالكة.

كذلك زارت فرق العمل منطقة البساتين (عزبة خير الله – اسطبل عنتر) يوم 2008/10/8 وذلك لتفقد تلك المناطق وحالة المواطنين والخدمات المقدمة لهم سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها.

ويقطن المواطنون منطقة عزبة خير الله منذ زمن بعيد، لكن ليس هناك أي أرقام دقيقة وموثقة عن مساحة المنطقة أو عدد السكان كما لوحظ امتداد العزبة بين عدة أحياء

هامة في مصر هي (مصر القديمة – الخليفة – البساتين) إلا أن هذه المنطقة محرومة تماماً من أي خدمات وحقوق للمواطنين. كما لا حظ فريق العمل أن أهم المشكلات التي تواجه المواطنين هناك هي مشكلات البنية التحتية في كافة المرافق والخدمات من صرف صحي ومياه الشرب ومواصلات ومدارس، على النحو التالي:

تبين عدم وجود مدارس سوى مدرسة وحيدة (مدرسة هدى شعراوي صباحاً – سوزان مبارك مساءً) تخدم أعداداً هائلةً لا يمكن لمدرسة واحدة استيعابها فهي لا تخدم منطقة عزبة خير الله فقط بل تخدم أيضا منطقة اسطبل عنتر التي هي امتداد لعزبة خير الله. وشكا الأهالي من أن عدد الطلاب في الفصل الواحد يصل إلى ستين طالباً وليس هناك أي اهتمام من قبل المدرسين بفهم الطالب من عدمه والطلاب مجبرون على الحصول على دروس خصوصية ، كما لوحظ أثناء خروج التلاميذ من المدرسة نشوب العديد من المشاجرات فيما بينهم مما يؤكد على مستوى تدنى دور المدرسة تجاه الطلاب وتأثيرها على مستوى أخلاقهم مع غياب دورها التربوي نتيجة التكدس داخل الفصول.

كذلك لاحظ فريق العمل عدم وجود صرف صحي بالعزبة مما نتج عنه طفح مستمر بالمجارى بالشوارع وما يسببه ذلك من أضرار على صحة المواطنين، ويعانى المواطنون كذلك من التكلفة المادية الكبيرة نتيجة قيام الأهالي بالاتفاق مع كاسحات مجارى خاصة لكسح المجارى من الشوارع.

ومن المشكلات الأخرى التي تضرر منها المواطنون أيضاً مشكلة الخبز سواء من ناحية مدى رداءته أوعدم توافره وذكر مواطنون أن سبب عدم توافر رغيف الخبز المدعم هو قيام بعض المسئولون عن المخابز باستخدام بعض من حصة الدقيق المدعم فقط والاتجار بالباقي.

أما عن مياه الشرب فهي غير متوفرة لجميع المواطنين حيث تنقطع المياه تماماً في المناطق المرتفعة بينما لا تتوافر بشكل منتظم، وبعض المساكن محروم تماماً منها في المناطق المستوية.

يعانى المواطنون أيضا من حرمانهم من أي وسيلة للمواصلات, وقد لجأوا إلى استخدام سيارات نصف نقل كوسيلة للانتقال داخل العزبة وما بين العزبة وخارجها بالرغم من كونها غير مخصصة أصلاً لنقل الركاب , ولا تصل إلى الأماكن المرتفعة بالعزبة.

وتعتبر مشكلة القمامة بالعزبة من المشكلات التي يعانى منها الأهالي رغم قيامهم بدفع الرسوم بشأن جمع القمامة مما ينتج عنه تكدس مخلفات أمام المنازل وفى الشوارع ويؤثر سلباً على صحة المواطنين .

كما تعد مشكلة هدم بيوت المواطنين بمنطقة المقلب بأعلى العزبة هي المشكلة الأهم لهؤلاء المواطنين حيث تضرر الأهالي هناك من قيام شركة المعادى للتنمية والتعمير بتجريف الأرض أسفل منازلهم مما يؤدى إلى هدم منازلهم وبالتالي تشريدهم حيث يصبحون بلا مأوى.

وتنعدم الخدمات الصحية للمواطنين بتلك المنطقة تماماً حيث لا يوجد أي مستشفى أووحدة صحية تخدم المنطقة, ويضطر المواطنون في حالة المرض الذهاب إلى منطقة دار السلام .

وقد تابع فريق العمل زيارته لمنطقة البساتين بزيارة منطقة اسطبل عنتر والتي تعد مثالاً واضحاً للعشوائيات بما تحويه من غياب لكل الخدمات الأساسية الواجب توافرها لوجود حياة لإقامة المواطنين، ولقد وضح ذلك في انعدام خدمات البنية التحتية تماما من (مياه شرب وصرف صحي والكهرباء والطرق والتعليم والصحة).

وتضمنت الزيارات فرق العمل كذلك زيارة عشوائيات محافظة حلوان وذلك يوم 10/9/ 2008، وشملت الزيارة مناطق (عرب كفر العلو – عرب كفر مساعد – عزبة صفيح – عزبة الوالدة – مساكن السكة الحديد بالمعصرة – عرب غنيم) ولاحظ فريق العمل عدم وجود مرافق مياه وكهرباء وصرف صحي واعتماد سكان تلك المناطق على خزانات المياه والتي تكفى بالكاد احتياجاتهم اليومية إلى جانب إنشاء شبكة صرف صحي بدائية بالجهود الذاتية وكذلك اعتمادهم في توصيل الكهرباء على الكابلات التي يتم مدها من المناطق التي تصل إليها الكهرباء إلى تلك العشوائيات والتي تعد تهديداً لحياة العديد من المواطنين, وكذلك تراكم القمامة داخل تلك العشوائيات وانتشار الملوثات بأنواعها . وبالمتابعة أشار المواطنون المقيمون داخل الملاثة بعرب عزبة الوالدة أن تلك الأراضي تخصيص جمعية وقد آلت إليهم عن طريق عقود بيع غير موثقة منذ سنوات بعيدة وقاموا بالبناء عليها إلا أنه لم يتم توصيل أي مرافق إليها نظراً لعدم وجود تصاريح بالبناء على تلك الأراضي, وتقوم المحافظة عن طريق مجلس المدينة بإزالة تلك المباني بصفة مستمرة ويقوم الأهالي بتوصيل الكهرباء إلى المباني والعشش عن طريق كابلات من المناطق القريبة كذلك لوحظ وجود ممر لمياه المصانع الموجود بها مواد كيماويه تمر أسفل تلك المباني العشوائية وأشار

المواطنون إلى أن تلك الممرات المائية في حالة انسدادها تغرق المباني الخاصة بهم وتسبب لهم أضراراً ماديه وصحية وبيئية.

وبالنسبة لمساكن السكة الحديد بالمعصرة فهي عبارة عن تجمع من حوالي 35 – 40 عشة خلف خط مترو الأنفاق وهى تقع ضمن أملاك السكة الحديد وتم تحرير عقود إيجار دائمة (غير محددة المدة) لتلك الأرض للعاملين بهيئة السكة الحديد إلا أنها تفتقد الكهرباء ومياه الشرب وتم توصيل الصرف الصحي لتلك العشش بالجهود الذاتية .

وتقع منطقة عرب كفر العلو في منطقه شبه جبليه بالقرب من مصانع الأسمنت وليس بها أي خدمات ولا يوجد بها مياه ويقوم الأهالي بالحصول على المياه عن طريق تخزينها في خزانات وتجميعها مساءً من أقرب مكان يتواجد به مياه كذلك لوحظ تواجد قضبان سكه حديد لقطار بضائع يمر وسط تلك المباني العشوائية مما يعتبر تهديداً لحياه قاطني تلك العشش والأطفال المتواجدين بتلك المنطقة وأيضاً تواجد كابلات الضغط العالي تمر بجوار وفوق تلك المباني والعشش وهو ما يؤثر على صحة المواطنين نتيجة الموجات الكهرومغناطيسية التي تنبعث من تلك الأبراج. وشكا مواطنون من أن قرب المنطقة من مصانع الأسمنت التي تلقى عليهم من الغبار المنبعث منها يؤثر على الصحة العامة ولاحظ الفريق وجود سحابه كثيفة من الغبار المنبعث من أحد المصانع الموجودة بالقرب من تلك المنطقة.

أما منطقة عرب كفر مساعد فتقع بالقرب من عرب كفر العلو ويقطنها عدد من العرب يقرب من حوالي (80) أسرة تقيم داخل عدد من العشش والخيام ولا يوجد بها أي مرافق أو أي من متطلبات الحياة الرئيسية , وقد آلت إليهم تلك الأراضي عن طريق وضع اليد عليها.

ولقد نوه مكتب الشكاوى في العديد من الشكاوى المرسلة للجهات المعنية على خطورة الوضع والآثار التي تنتج عن المناطق الخارجة عن التخطيط العمراني السليم (العشوائيات). كما وضع خطة لتغطية كل المناطق العشوائية علي مستوى البلاد.

الردود الواردة بشأن الحق في العيش الكريم: (طلبات معاش استثنائي، زيادة معاشات، مساعدات الدفعة الوحدة)

جاءت أغلبية الردود على أصحاب الشكاوى من ملتمسي زيادة معاشاتهم أومنحهم معاشات استثنائية بأن أصحاب تلك المعاشات المستحقة وفقا لقانون التأمين الاجتماعي

الشامل رقم 112لسنة 1980 وأنه سوف يتم معالجة أوضاع هذه الفئات في مشروع قانون التأمين الاجتماعي الذي يجرى إعداده حالياً . أما فئة أصحاب معاش الضمان الاجتماعي رقم 30لسنة 1977والذى تختص بتطبيقه وزارة التضامن الاجتماعي يتم سرد ما تقوم به وزارة التضامن الاجتماعي في هذا الخصوص.

– فيما يتعلق بالفئات التي تلتمس تقديم المساعدات المالية نظام الدفعة الواحدة أو الشهرية نظرا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية القاسية ردت وزارة التضامن الاجتماعي أنه تم بحث بعض الحالات والنزول الميداني لهم ولم يستدل على عناوينهم وطلب من مكتب الشكاوى التوصل لعناوينهم الجديدة وطلب أن تتم المتابعة لمحاولة تقديم المساعدة لهم.

وفى ردود أخرى أفادت الوزارة بأنه تم تنفيذ مشروع تنمية موارد للمواطنين بمبالغ مختلفة (مثال لذلك تنفيذ مشروع بمبلغ 2000 جنيه مشروع ملابس جاهزة) .

وأفادت وزارة التضامن في ردود أخرى بأنه تم إرسال الشكاوى لمديريات التضامن الاجتماعي بمختلف المحافظات لسرعة موافاة المكتب الفني للوزارة بالبحث الاجتماعي والطبي للمواطنين المقيمين بمحافظاتهم.

وتضمنت ردود أخرى لوزارة التضامن صرف مساعدات لحالات ملحة على دفعات كل وفق حالته وصرف منح مدارس للأسر .

الردود الواردة بشأن الحصول علي فرصة عمل، أو طلبات التثبيت :

أفادت أغلب الردود الواردة على الشكاوى إلى الجهات المختلفة بتوفير فرص عمل لأصحابها بأن التعيين يتم عن طريق التقدم لشغل الوظائف المعلن عنها في الصحف طبقا لنص المادة 18 من القانون 47 لسنة 1978.

أما بالنسبة إلى طلبات التثبيت فكان الرد علي معظمها أن التثبيت بالوظائف الحكومية يتم عن طريق البرنامج الحكومي للتشغيل بالوظائف الحكومية عن طريق وزارة الدولة للتنمية الإدارية.

الردود الواردة بشأن المرافق العامة :

– أفادت معظم الردود الواردة من المحافظات والجهات المعنية على شكاوى المواطنين بعدم توافر المرافق العامة (كهرباء ومياه – صرف صحي – بيئة نظيفة ....إلخ) على أنه تم بالفعل توصيل الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي لبعض القرى ، وتضمنت بعض

الردود الأخرى أنه جارى وضع بعض الجهات الأخرى في الخطط العاجلة للمحافظات وأنه سوف يتم البدء الفوري في تنفيذها.

– على صعيد آخر جاءت ردود من وزارة الصحة والسكان على الطلبات الخاصة بإنشاء وحدات إسعاف وتطوير الوحدات الصحية بأنه جارى إنشاء 36 نقطة إسعاف جديدة على مستوي الجمهورية وكذلك تطوير عدد من الوحدات الصحية ببعض القرى.

الأنشطة التي تم إنجازها خلال عام 2008

المكاتب المتنقلة بالمحافظات

استكمالاً لمسيرة التطوير التي بدأها مكتب الشكاوى تقرر أن يقوم بالانتقال إلى المحافظات عن طريق تلك المكاتب المتنقلة المجهزة بكافة الوسائل المتطورة والأجهزة الالكترونية لاستقبال الشكاوى من المواطنين وتسجيلها في البرنامج الالكتروني لمكتب الشكاوى لتضاف إلى قاعدة البيانات الشاملة للشكاوى، وإجراء الدراسات والبحوث المتخصصة للظواهر التي تكشف عنها.

جهز مكتب الشكاوى مكتبين متنقلين بين المراكز والقرى والعزب والنجوع بالمحافظات المختلفة واعتمد في عمله على ثلاثة محاور:

الأول: إعلامي تعريفي: من خلال حملة إعلامية مكثفة للتعريف بالمهمة وأهدافها في جميع وسائل الإعلام، وكذلك من خلال عقد ورشة عمل قبل بدء نشاط المكتب المتنقل داخل كل محافظة يحضرها ممثلون عن المحافظة ومديريات الشباب والتعليم والصحة وغيرها من الإدارات الحكومية بالمحافظة وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، بهدف التعريف بالخدمات القانونية المقدمة من مكتب الشكاوى وآليات عمل المكتب.

وأيضاً المحور الثاني: المحافظات المستهدفة وآلية التنفيذ: حيث تم وضع معايير اختيار المحافظات لتنطلق من طبيعة المشكلات التي تعانى منها وأولوياتها خلال تلك الفترة الزمنية.

وتشمل آليات التنفيذ تعزيز إستراتيجية مكتب الشكاوى في التعاون مع الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة للاستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة لتلك الهيئات، وقد تم توقيع برتوكول تعاون مع مكتب شكاوى المرأة، والمجلس القومي للمرأة، والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، بهدف تعظيم الاستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة لكل الأطراف.

وينصب **المحور الثالث على آليات ووسائل تطوير** مكتب الشكاوى ، وشمل ذلك فكرة الوحدات المتنقلة خارج القاهرة من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتسهيل على المواطنين وتحفيز هم على التقدم بالشكاوى.

ويعتزم المجلس دعم هذا التوجه بعقد ورشة عمل تقيميه داخل كل محافظة على حدة بعد انتهاء العمل التنفيذي للمكتب بالمحافظة، من أجل التوصل إلى المقترحات والتوصيات التي يجب مراعاتها في عمل المكتب بالمحافظات الأخرى.

ورش العمل والزيارات الميدانية على مستوى محافظات مصر:

انتقلت المكاتب المتنقلة إلى عدد (17) محافظة بالفعل طبقا للخطة، وأستمر العمل في بعض المحافظات لمدة تتراوح بين 5 أيام و 8 أيام طبقا للتوزيع الجغرافي والكثافة السكانية بالمحافظة. ويوضح الجدول التالي زيارات المكاتب المتنقلة للمحافظات.

جدول الوحدات المتنقلة في محافظات الجمهورية

م	المحافظة	توقيت الزيارة	عدد الشكاوى المتلقاة
1	محافظة بني سويف	2/17 إلى 2/22	(327) شكوى
2	محافظة سوهاج	3/11 إلى 3/16	(605) شكوى
3	محافظة الغربية	15/ 4إلى4/20	(201) شكوى
4	محافظة جنوب سيناء	4/29 إلى 5/4	(148) شكوى
5	محافظة المنيا	5/14 إلى 5/21	(828) شكوى
6	محافظة أسيوط	22 /5إلى 5/27	(626) شكوى
7	محافظة كفر الشيخ	6/9 إلى 6/13	(717) شكوى
8	محافظة الدقهلية	7/26 إلى 7/31	(625) شكوى
9	محافظة شمال سيناء	8/2 إلى 8/7	(460) شكوى
10	محافظة مرسى مطروح	9/7 إلى 9/9	(220) شكوى
11	محافظة البحيرة	9/25 إلى9/28	(418) شكوى
12	محافظة الشرقية	11/10إلى 11/15	(1225) شكوى
13	محافظة دمياط	11/29 إلى 12/3	(675) شكوى
14	محافظة 6 أكتوبر	12/3إلى 12/6	(515) شكوى
15	محافظة السويس	12/28إلى 12/31 / 2008	(540) شكوى
16	محافظة القليوبية	1/3 إلى 1/7 / 2009	(650) شكوى
17	محافظة الفيوم	1/4إلى 8/ 1/ 2009	(1000 شكوى)

بعثات تقصى الحقائق والزيارات الميدانية على مستوى محافظات مصر:

في إطار الاهتمام المتزايد من قبل المجلس ومكتب الشكاوى بالظواهر التي تكشف عنها الشكاوى التي يتلقاها، بادر المكتب بإيفاد العديد من بعثات تقصي الحقائق على مدار العام لبحث بعض هذه الظواهر مثل الإضرابات العمالية، والأحداث الطائفية المختلفة، والأحداث التي تحدث بالمناطق الحدودية، وكذلك زيارة المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى وخاصة منطقة الدويقة بعد انهيار الصخرة، والتدخل لدى الجهات المعنية بحلول مقترحة.

ويوضح الجدول التالي

البعثات التي قام بها المكتب والتوقيتات والمحافظات التي تم زيارتها

م	المحافظة	سبب البعثة	توقيت الزيارة
1	بني سويف	انهيار كنيسة مار مينا ببلدة وش الباب أثناء قيام أهالي البلدة بإجراء أعمال الترميم لها	شهر يناير
2	بني سويف	أحداث احتقان طائفى (عزبة ماركو) أثناء عمل المكاتب المتنقلة	شهر فبراير
3	القليوبية	قيام الشاكي بإرسال شكوى للحصول على مساعدة مالية نظرا لحالته الاقتصادية الصعبة	شهر مارس
4	الغربية	أحداث إضراب عمال المحلة (سمنود, المحلة)	شهر ابريل
5	الإسكندرية	أحداث إضرابات شهر أبريل	شهر ابريل
6	شمال سيناء	محاولة دخول الفلسطينيين إلى رفح	شهر مايو
7	الفيوم	أحداث احتقان طائفى على اثر خطف إحدى الفتيات التي أشهرت إسلامها	شهر يونيه
8	المنيا	أحداث دير أبو فانا (تم الزيارة مرتين إحداهما بمصاحبة عدد من أعضاء المجلس)	شهر يونيه
9	الإسكندرية	أحداث إضرابات عمال مصنع مصر العامرية للغزل والنسيج	شهر يوليو
10	القاهرة	اعتصام عدد من العاملين المحالين على المعاش بشركة ايديال	شهر أغسطس
11	القليوبية	اعتصام أكثر من مائة عامل بالشركة الاقتصادية للتنمية الغذائية بمدينة قها	شهر سبتمبر
12	القاهرة	أحداث مساكن الدويقة (انهيارات صخرية على المنازل)	شهر سبتمبر
13	القليوبية	زيارات ميدانية لمناطق عشوائية بمنطقة شبرا الخيمة	شهر أكتوبر
14	حلوان	زيارات ميدانية لمناطق عشوائية مناطق (المعصرة – حلوان – التبين)،	شهر أكتوبر
15	القاهرة	زيارات ميدانية لمناطق عشوائية ومنطقتى (البساتين– اسطبل عنتر)	شهر أكتوبر
16	القاهرة	زيارات ميدانية لمناطق عشوائية ومنطقة (منشية ناصر)	شهر أكتوبر
17	القاهرة	أحداث احتقان طائفى بمنطقة الزاوية الحمراء	شهر نوفمبر
18	6 أكتوبر	أنباء عن تجدد حدوث احتقان طائفى بقرية بمها بمنطقة العياط	شهر ديسمبر

ورش العمل والمؤتمرات:

وفي إطار اهتمام المجلس بقضايا المجتمع والسعي دائما نحو التعرف علي حالة كل حق من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية ومدي تمكين الدولة للمواطنين في الحصول علي هذه الحقوق، وطرح الحلول والمقترحات القابلة للتنفيذ لمواجهة أوجه القصور والمعوقات المانعة لهذه الحقوق عن الموطنين في مصر، وتدخل المجلس المباشر في تلك القضايا مما ساهم في دعمها واقتراح العديد من السبل لحلها تم عقد عدة ندوات ومؤتمرات للوقوف علي أهم القضايا على النحو التالي:

1- "مائدة مستديرة حول الحق في السكن":

نظم المكتب هذه المائدة المستديرة يوم 25 يونيو/ وناقش فيها مشكلات إسكان متوسطي ومحدودي الدخل في مصر، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ارتفاع أسعار مواد البناء وبالتالي أسعار الوحدات السكنية والمرافق المرتبطة بها، وكذلك على العاملين فى قطاع الإسكان والتشييد ، بالإضافة إلى عرض للشكاوى التي تقدم بها المواطنون للجلس بشأن طلب وحدات سكنية أو التظلم من قرارات بعض الأجهزة الرسمية بنزع ملكيتهم أو طردهم من وحداتهم السكنية أو منعهم لتوصيل مرافق المياه والكهرباء لها، وتحليل الردود الواردة من تلك الوزارات والمحافظات والهيئات على مخاطبات المكتب لها بشأن هذه الشكاوى ، مع طرح عدد من المقترحات والتوصيات والحلول العملية للتخفيف من مشكلة الإسكان في مصر، وتمكين المواطنين من الحصول على حقهم فى السكن والمرافق المرتبطة به.

دراسة عن قضية الإسكان في مصر :

ونظرا لخطورة مشكلة الإسكان وتداعياتها السلبية علي أوضاع الحق في السكن بمصر. فقد أعد مكتب الشكاوى دراسة عن كافة أبعاد مشكلة السكن وتحديد حجمها والتي تضمنت اقتراح لبعض الحلول والتوصيات العملية للتغلب عليها وهى :-

1. التراجع عن سياسات الخصخصة الخاصة بمواد البناء
2. حسن التصرف في أراضي الدولة
3. أهمية أن تتيح الدولة الإسكان للطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل .
4. ضرورة عودة التعاونيات مرة أخري حيث كانت تتيح للافراد من الطبقة الوسطي السكن بصورة تلائم دخولهم و مدخراتهم .
5. ضرورة استكمال المشروعات التنموية للمدن الجديدة .

6. ضرورة حل مشكلة المواصلات للمدن الجديدة و ربطها بباقي المدن المحيطة بها .

2- "ورشة عمل حول" العشوائيات"

نظم مكتب الشكاوى هذه الورشة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة من الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ورجال الإعمال يوم 2008/10/21 تناولت أوضاع العشوائيات وازديادها في المحافظات والمخاطر التي يتعرض لها سكانها من المواطنين، كما تناولت ما تلقاه المكتب من شكاوى وما أجراه من زيارات ميدانية إلى العديد من المحافظات وبحث السبل والإمكانيات التي يمكن أن تساعد في حل جذري للمشكلة مع الأخذ في الاعتبار الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخلصت الورشة إلى عدة توصيات تحث الدولة وكافة أجهزتها ومؤسساتها على توجيه كل الدعم لتطوير المناطق العشوائية لمنع حدوث كوارث جديدة.

دراسة عن "أزمة العشوائيات"

في ضوء ما كشفت عنه كارثة الدويقة في 2008/9/6 بادر مكتب الشكاوى بإعداد دراسة عن العشوائيات استند فيها على دراسات مركز البحوث الاجتماعية والزيارات الميدانية للعديد من المناطق العشوائية ومنها منطقة الدويقة، والشكاوى الواردة من خلال المكاتب المتنقلة. وتناولت الدراسة أبعاد الظاهرة وتأثيرها على كافة المستويات (الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية) وكذلك التحديات والمشاكل التي واجهت محاولات التصدي لها.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات تعلقت بمسئولية الحكومة ورجال الأعمال بالإضافة إلى مسئولية منظمات المجتمع المدني والأفراد أنفسهم لحث الجميع على مواجهة تفاقم ظاهرة العشوائيات والآثار الناجمة عن انتشارها وتزايدها.

- مائدة مستديرة حول "مناقشة التعديلات المقترحة لقانون الجمعيات الأهلية"

نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب الشكاوى " الأمبودسمان " مائدة مستديرة بتاريخ 2008/12/23 بمقر المجلس.

- دورة تدريبية حول قانون الهجرة الدولية"

نظم مكتب الشكاوى بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية دورة تدريبية حول " قانون الهجرة الدولية " وذلك بمقر المجلس خلال الفترة من 26 – 28 أغسطس 2008

والتي تضمنت موضوعات عن (استعراض لقانون الهجرة الدولية وحقوق المهاجرين (دولياً – داخلياً) – حقوق العمالة المهاجرة والهجرة غير الشرعية – حماية حقوق الانسان للمهاجرين) .

– "**دورة تدريبية حول مناهضة التعذيب**"

نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب بالدانمارك دورة تدريبية حول مناهضة التعذيب خلال الفترة من 2008/11/18 حتى 20 / 2008/11 ، استهدفت الدورة تدريب العاملين بمكتب الشكاوى " الأمبودسمان" على تعريف الباحثين بأهم المفاهيم المتعلقة بالتعذيب وكذلك تعليمها آليات الرصد والتوثيق في حالات التعذيب .

الدراسات النوعية التي أعدها مكتب الشكاوى عن بعض الظواهر من واقع الشكاوى التي تلقاها عام 2008:

*** دراسة عن " أزمة رغيف الخبز"**

كانت أزمة رغيف الخبز احدى المشكلات البارزة التي عبرت عنها شكاوى المواطنين وقد بادر مكتب الشكاوى بإعداد دراسة حول هذه الأزمة تناولت مختلف أبعادها، وطرحت عدداً من المقترحات أمام الأجهزة التنفيذية للدولة تضمنت ما يلي:

1. ضرورة تشديد الرقابة علي توزيع الدقيق حتى لا يتسرب إلى السوق السوداء .
2. ضرورة توحيد سعر الدقيق .
3. تشديد الرقابة علي توزيع رغيف الخبز حتى لا يتحول إلى أعلاف للحيوانات علي حساب غذاء الإنسان .
4. التحذير من وجود مافيا تستغل قوت الشعب لتحقيق أرباح خيالية و تكوين الثروات علي حساب معاناة المواطن البسيط من محدودي الدخل .
5. اقتراح أن تتولي الحكومة بنفسها تشغيل المخابز التي يرتكب أصحابها مخالفات.

دراسة ميدانية عن "أوضاع السجون المصرية"

في إطار الاهتمام بتطوير الجهاز العقابي المصري (السجون)، شرع مكتب الشكاوى في إعداد دراسة عن أوضاع السجون المصرية على خلفية الزيارات التي أجريت لبعض السجون والحوارات التي أجريت مع السجناء والمحتجزين والشكاوى الواردة لمكتب الشكاوى، وتناول الدراسة كافة النواحي التشريعية والاجتماعية والرقابية وتهدف إلى تقديم مقترحات محددة لتطوير.

وقد انتهى المكتب من إعداد استمارات الاستبيان الخاصة بجمع البيانات التي يحتاج إليها المحللون لإعداد الدراسة بمعاونة مجموعه من المتخصصين، وجارى التنسيق مع المعنيين بالأمر في وزارة الداخلية للقيام بعمل الزيارات الميدانية للسجون المختلفة في أنحاء القطر المصري.

ملحق الجداول رقم (1)

تصنيف الشكاوى وفقاً للحقوق المنتهكة

تصنيف الشكاوى	عدد الشكاوى عام 2007	النسبة المئوية %	عدد الشكاوى عام 2008	النسبة المئوية %	نسبة التغير بين عامي 2007 و2008
الحقوق الاقتصادية	1169	%17.5	5639	%38.4	%20.9
الحقوق الاجتماعية	976	%14.6	2713	%18.5	%3.9
عدم اختصاص	1570	%23.5	1650	%11.2	%13.0
الحقوق العماليه	782	%11.7	1329	%9.0	%2.7
الحقوق المدنية والسياسية	560	%8.3	1193	%8.0	%0.3
الحقوق الصحية	534	%8.0	551	%3.7	%4.0
حقوق سجناء	495	%7.4	577	%3.9	%3.5
الحق في المحاكمة العادلة والمنصفة	322	%4.8	550	%3.7	%1.1
قضايا عامه	206	%3.0	232	%1.6	%1.5
حماية حقوق المصريين بالخارج	132	%1.6	236	%1.8	%0.2
الحقوق الثقافية	1	%0.1	2	%0.1	%0.1
المجموع	6677	%100	14672	%100	%120

جدول رقم (1)

تصنيف الشكاوى تبعاً للتوزيع الجغرافي لمقدميها

المحافظة	عدد الشكاوى عام 2007	النسبة المئوية%	عدد الشكاوى عام 2008	النسبة المئوية%
الشرقية	385	5.7 %	1663	11.3 %
المنيا	390	5.8 %	1375	9.4 %
القاهرة	886	13.2 %	1111	7.6 %
الدقهلية	333	4.9 %	1093	7.4 %
كفر الشيخ	295	4.4 %	1059	7.2 %
سوهاج	154	2.4 %	937	6.4 %
أسيوط	241	3.6%	915	6.2 %
البحيرة	414	6.2 %	854	5.8 %
بنى سويف	263	3.9 %	551	3.8 %
الغربية	337	5.04 %	538	3.7 %
الإسكندرية	555	8.3 %	526	3.6 %
شمال سيناء	22	0.3 %	489	3.3 %
الجيزة	405	6.06 %	479	3.3 %
غير مبين	868	12.9 %	449	3.1 %
القليوبية	328	4.9 %	416	2.8 %
دمياط	31	0.4 %	385	2.6 %
6أكتوبر	0	0 %	362	2.5 %
المنوفية	274	4.1 %	278	1.9 %
قنا	185	2 .7%	239	1.6 %
مرسى مطروح	20	0.2 %	224	1.5 %
جنوب سيناء	5	0.07 %	196	1.5 %
أسوان	77	1.1 %	127	0.9 %
الإسماعيلية	89	1.3 %	112	0.8 %
الفيوم	143	2.1%	110	0.7 %
حلوان	0	0 %	70	0.5 %
بورسعيد	64	0.9 %	68	0.5 %
السويس	22	0.3 %	43	0.3 %

مدينة الأقصر	65	0.9 %	30	0.2 %
الوادى الجديد	18	0.2 %	22	0.1 %
البحر الأحمر	12	0.1 %	17	0.1 %
المجموع	6677	100 %	14672	100 %

جدول رقم (2)

تصنيف الشكاوى وفقاً لطرق وصولها

طرق وصول الشكاوى	عدد الشكاوى عام 2007	النسبة المئوية%	عدد الشكاوى عام 2008	النسبة المئوية%
مكاتب متنقلة	183[*]	2.7 %	6721	45.8 %
البريد	2753	41.2 %	2685	18.3 %
الفاكس	1604	24%	2492	17 %
الحضور	1277	19.1%	1943	13.9 %
التليغراف	495	7.4 %	456	3.1 %
بريد إلكترونى	29	0.4 %	83	0.5 %
وارد مجالس	49	0.7 %	267	1.8 %
وحدة الإعلام بالمجلس	287	4.3 %	25	0.2 %
المجموع	6677	100 %	14672	100 %

[*] عدد الشكاوى الواردة من مكتب الشكاوى بسوهاج التابع للمجلس .

جدول رقم (4)

حصر بأعداد المراسلات التي قام بها المكتب خلال عام 2008

م	الوزارة/الجهة المناظرة	عدد المخاطبات باختصاص الجهات	عدد المخاطبات الخاصة بعدم الاختصاص	عدد الردود الواردة للمكتب
1	الداخلية	1233	285	959
2	النائب العام	195	79	195
3	التضامن الاجتماعي	715	30	712
4	الصحة والسكان	392	28	66
5	التربية والتعليم	300	38	155
6	الخارجية	85	30	29
7	العدل	47	55	37
8	الدفاع	130	37	105
9	الزراعة	137	25	48
10	المالية	168	26	155
11	الكهرباء	102	27	76
12	محكمة النقض	86	89	86
13	القوى العاملة	86	50	68
14	التعليم العالي	57	30	28
15	الأوقاف	61	20	8
16	البترول	21	9	1
17	البيئة	14	–	–
18	الاستثمار	86	25	15
19	الإسكان	23	7	15
20	أمانة مجلس الوزراء	7	–	3
21	الموارد المائية والري	35	7	7
22	النقل	12		
23	التجارة والصناعة	14		7
24	الثقافة	5	15	5
25	الطيران المدني	4		1
26	مجلس الشباب	7		1
27	مجلس الرياضة	1		1
28	الإنتاج الحربي	5	4	4
29	التنمية المحلية	13		1
30	التنمية الإدارية	4		1
31	الاتصالات	12		4
33	وزارة السياحة	6		1

34	وزارة الإعلام	5		1

(ب) المحافظات والمدن

م	المحافظة أو المدينة	عدد المخاطبات باختصاص الجهات	عدد المخاطبات الخاصة بعدم الاختصاص	عدد الردود الواردة للمكتب
1	القاهرة	377	30	226
2	المنيا	397	30	85
3	كفر الشيخ	657	35	89
4	البحيرة	320	25	66
5	الغربية	145	21	50
6	بني سويف	184	30	101
7	الدقهلية	156	21	34
8	الجيزة	115	15	22
9	الإسكندرية	45	29	18
10	مطروح	78	25	25
11	الشرقية	611	30	152
12	القليوبية	80	25	38
13	قنا	43	28	15
14	أسيوط	366	24	44
15	المنوفية	68	26	7
16	الإسماعيلية	33	24	11
17	أسوان	22	27	5
18	سوهاج	438	30	96
19	الفيوم	38	28	17
20	مدينة الأقصر	14	–	–
21	السويس	29	–	–
22	البحر الأحمر	11	–	1
23	بورسعيد	14	–	5
24	شمال سيناء	189	23	57
25	دمياط	363	27	117
26	جنوب سيناء	115	–	61
27	الوادي الجديد	8	28	4
28	6 أكتوبر	227	30	37
29	حلوان	21	–	–

(ج) المصالح والهيئات الحكومية ذات الطبيعة الخاصة

م	المصلحة أو الهيئة	عدد المخاطبات باختصاص الجهات	عدد المخاطبات الخاصة بعدم الاختصاص	عدد الردود الواردة للمكتب

1	المجلس القومي للمرأة	5	12	–
2	التأمين الصحي	36	15	22
3	الهيئة القومية للبريد	15		2
4	مشيخة الأزهر	40	12	28
5	المؤسسة العلاجية	1	–	–
6	مصلحة الضرائب	15	–	7
7	الشركة المصرية للاتصالات	25	–	14
8	مكتب رئيس جامعة الزقازيق	3	–	3
9	المركز القومي للبحوث	1	–	–
10	نقابه التطبيقين	1	–	–
11	الضرائب العقارية	3	–	2
12	هيئه النقل العام	5	–	2
13	هيئه السكة الحديد	5	–	1
14	هيئه المطابع الأميرية	1	–	–
15	النيابة الإدارية	–	9	–
16	الشركة القابضة مصر للطيران	1	–	1
17	الهيئة العامة لتعليم الكبار	4	21	2
18	دار أخبار اليوم	1	–	1
19	الجهاز المركزي لتنظيم الإدارة	1	–	1
20	صندوق الاجتماعي	20	–	11
23	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	3	–	3
24	شركه العامرية للغزل و النسيج	1	–	1
25	هيئة تنمية الثروة السمكية	1	–	–
27	شركة المقاولات المصرية	1		1
28	الشركة المصرية للغاز الطبيعي	1		1
30	الهيئة العامة لميناء الإسكندرية	1		1
31	حزب التجمع الوطني	1		1

32	هيئة التأمين الأهلية	1		1
33	شركة حديد عز	1		1
34	الهيئة العامة للإصلاح الزراعي	1		
35	هيئة قناة السويس	2		
36	جمعية رسالة	8		
37	مجلس الطفولة	1		
38	شركة إيديال	2		
39	هيئة قضايا الدولة	2		2

(د) منظمات المجتمع المدني (النقابات المهنية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية)

م	النقابة أو الجمعية أو الحزب	عدد المخاطبات باختصاص الجهات	عدد المخاطبات الخاصة بعدم الاختصاص	عدد الردود الواردة للمكتب
1	نقابة المحامين	8	15	
2	مشروع فرص العمل بالهيئة القبطية الإنجيلية	52		
3	جمعية المساعدة القانونية		5	
4	اتحاد نقابات عمال مصر	8		
7	نقابة الأطباء	1		
8	جمعية شموع			
13	الحزب الوطني الديمقراطي	1		
14	نقابة الصيادلة	2		
	مجلس الشعب	3		
18	مؤسسة الأهرام	3		

(هـ)البنوك والشركات المساهمة والخاصة

م	البنوك والشركات المساهمة والخاصة	عدد المخاطبات باختصاص الجهات	عدد المخاطبات الخاصة بعدم الاختصاص	عدد الردود الواردة للمكتب
1	بنك التنمية والائتمان الزراعي	11		9
2	بنك مصر	1		1
3	بنك التعمير والإسكان	2		2
4	الشركة القابضة	1		1

	للصناعات الغذائية			
5	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي	1		
6	البنك الأهلي المصري	5		4
7	جامعة المنصورة	1		1
8	مستشفيات جامعة القاهرة	1		1
9	بنك ناصر الاجتماعي	2		2
10	البنك العربي الإفريقي الدولي	1		1
11	جامعة كفر الشيخ	1		1
12	شركة مصر للزيوت والصابون	1		1
15	شركة كوم أمبو للصناعات التكاملية والسكر	1		1
16	شركة الدلتا للسكر	2		2
17	الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية	1		1
18	نقابة المهن الزراعية	1		1
19	بنك القاهرة	1	6	1
20	بنك الإسكندرية	1		1
21	الشركة المصرية للدخان	1		1
22	شركة مصر للتأمين	1		1
23	شركة القاهرة لمياه الشرب و الصرف الصحي	4		
24	ميناء الإسكندرية	2		
25	جهاز حماية المستهلك	2		
26	مجلس الدولة	1		

(و) جهات متنوعة تم مخاطبتها

م	الجهة	عدد المخاطبات باختصاص الجهات	عدد المخاطبات الخاصة بعدم الاختصاص	عدد الردود الواردة للمكتب
1	شركه فودافون	1		

2	جمعية الشموع	1		
3	شركة مصر للتامين	3		3
4	جامعة الأزهر	1		
5	جامعة الإسكندرية	1		
6	شركة الجيزة العامة للمقاولات	1		1
7	الشركة العامة للتجارة وتوظيف الأموال	1		1
8	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	4		4
9	البنك المركزي	1		
10	شركة كير سيرفس	1		1
11	الشركة المصرية لصناعات المعدات التليفونية	1		1
12	الشركة الشرقية للغزل والنسيج	1		1
13	هيئة الطاقة الذرية	3		3
14	نقابة التطبيقيين	1		1
15	النيابة الإدارية	6		
16	شركة مصر للمستحضرات الطبية	1		1
17	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	1		1

جدول رقم (5)

حصر بأعداد المكالمات التليفونية التى

تلقاها المكتب خلال عام 2008

طبيعة المكالمات	العدد	النسبة المئوية
استعلام عن شكوى	7200	%60
استشارات قانونية	2300	%19
اتصالات خارج اختصاص المكتب	1100	%9
اتصالات الخط الساخن	1400	%11
الإجمالي	12000	%100

إجمالي عدد المخاطبات خلال عام 2008

المخاطبات	العدد	النسبة المئوية
اختصاص	9516	% 85.2

عدم اختصاص	1650	% 14.8
إجمالي	11166	%100

إجمالي عدد الردود خلال عام 2008

عدد الردود	النسبة إلى المخاطبات
4338	%45.6

الباب الثالث

دور المجلس في نشر ثقافة حقوق الإنسان

دور المجلس في نشر ثقافة حقوق الإنسان

يضع قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان على عاتق المجلس مهمة المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وهي مسألة مهمة في ذاتها، ومتممة لأي جهد يسعى للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز احترامها على مستوى الدولة والمجتمع.

وقد سعى المجلس منذ تأسيسه للإسهام في الجهود الرامية لإنجاز هذه المهمة من خلال ثلاثة محاور رئيسية، اتجه أولها إلى تدريب العناصر الوسيطة مثل الصحفيين والإعلاميين، ووسائل الإعلام الجماهيري واتجه ثانيها إلى تنقية المناهج التعليمية من القيم المجافية لحقوق الإنسان وبث قيم حقوق الإنسان والحريات العامة واتجه ثالثها إلى عقد الندوات والملتقيات حول القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

أولاً: المشروع القومي لنشر ثقافة حقوق الإنسان

أنجز المجلس خلال الفترة من 31 أكتوبر 2007 إلى 31 أكتوبر 2008 المرحلة الأولى من المشروع القومي لنشر ثقافة حقوق الإنسان الذي يهدف إلى توعية المواطنين بحقوقهم والتزاماتهم، وتعزيز قيم المساواة وعدم التمييز وصياغة التوجه الاجتماعي وتعديل السلوكيات على النحو الذي يعلى قيمة احترام حقوق الإنسان ورفع نسبة المشاركة السياسية وتعزيز حقوق المواطنة.

1- الأنشطة التدريبية للمشروع:

أ- تدريب المحامين

قام المشروع بتنظيم 3 دورات تدريبية للمحامين حول"تفعيل دور المحامين في الدفاع عن حقوق الإنسان" تم خلالها تدريب عدد 115 محام، بينهم (26) محامية من المقيدين بنقابة المحامين بالقاهرة والجيزة والشرقية والمنوفية والقليوبية وتتراوح أعمارهم بين 30 – 40 عاماً.

ب- تدريب الإعلاميين والصحفيين:

ونظم المشروع دورتين تدريبيتين في شهري يناير ويونيو 2008 شارك فيها 75 متدرب (منهم 36 إعلامي) من مخرجي ومعدي ومقدمي البرامج العاملين بالإذاعة المصرية ونظراتهم العاملين بالتليفزيون.

كما نظم المشروع دورتين تدريبيتين للصحفيين عقدت أولاهما في نوفمبر 2007 بالقاهرة وشارك فيها 16 مشاركاً ومشاركة من رؤساء أقسام الحوادث في الصحف القومية والحزبية والمستقلة وعقدت الثانية في يوليو 2008 وشارك فيها 18 مشاركاً ومشاركة من محرري أقسام البيئة بالصحف القومية والحزبية والمستقلة.

ج- تدريب مسئولي الأنشطة بمراكز الشباب:

ونظم المشروع 13 دورة تدريبية لمسئولي الأنشطة بمراكز الشباب في القاهرة والجيزة والقليوبية والدقهلية ومطروح والفيوم وبني سويف وأسيوط وسوهاج والوادي الجديد، شارك فيها 682 متدرباً من مديري ومساعدي مديري مراكز الشباب منهم 239 من السيدات.

هـ- تدريب موجهي الأنشطة والأخصائيين الاجتماعيين:

كذلك نظم المشروع بعقد 17 دورة تدريبية لموجهي الأنشطة والأخصائيين الاجتماعيين في محافظات القاهرة الكبرى والفيوم، تم خلالهم تدريب 947 متدرب منهم 397 متدربة.

و- تدريب أعضاء المجالس الشعبية المحلية:

كذلك قام المشروع بعقد 17 دورة تدريبية لأعضاء المجالس الشعبية المحلية في محافظات القليوبية والفيوم وأسوان ومطروح، تم خلالهم تدريب 292 متدرباً منهم 24 متدربة.

ح- تدريب الطلبة:

1- نظم المشروع 10 دورات تدريبية لطلبة كليات التربية بمختلف محافظات مصر، تم خلالها تدريب 613 طالباً وطالبة.

2- كما نظم المشروع 8 دورات تدريبية لطلاب كليات الإعلام وأقسام الإعلام بكليات الآداب واستفاد منها 495 طالب وطالبة في جامعات حلوان والزقازيق وسوهاج وعين شمس والقاهرة وبني سويف.

3- كما نظم المشروع 5 دورات تدريبية لطلبة كليات الحقوق، واستفاد منها 266 طالباً وطالبة من طلبة السنوات النهائية في جامعات أسيوط وعين شمس وبني سويف والزقازيق.

4- كذلك نظم المشروع 6 دورات تدريبية لطلبة كليات الاقتصاد والعلوم السياسية ومركز الديمقراطية وحقوق الإنسان بجامعة القاهرة، استفاد منها 397 طالباً وطالبة من القيادات الطلابية من مختلف الكليات بجامعة القاهرة. وقد أقيمت هذه الدورات في إطار بروتوكول التعاون الموقع بين المجلس القومي لحقوق الإنسان ومركز الديمقراطية وحقوق الإنسان بجامعة القاهرة.

2- نشاط المشروع في المعسكرات الصيفية:

في سياق برنامج المشروع القومي لنشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الفتيات والشباب والطلائع خلال المعسكرات الصيفية، واستكمالاً لما حققه نشاط المشروع من نتائج إيجابية خلال معسكرات عام 2007 قام المشروع خلال عام 2008 بتوسيع نطاق نشاطاته في تلك المعسكرات وذلك من خلال الاتفاق مع الجهات الرئيسية الثلاثة التي تنظم معسكرات صيفية للشباب والفتيات والطلائع وهي: المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس القومي للشباب، ووزارة التعليم.

وقد أتاحت هذه الاتفاقات قيام المشروع بأنشطته وفعالياته في عدد 23 معسكراً خلال شهري يوليو وأغسطس 2008 على النحو التالي:

أ- المعسكرات التابعة للمجلس الأعلى للجامعات:

تم العمل بهذه المعسكرات في إطار بروتوكول التعاون الموقع بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للجامعات في 2007/11/24 لنشر ثقافة حقوق الإنسان بين طلبة الجامعات، وقد تميزت المعسكرات التي نظمها المجلس الأعلى للجامعات بأنها معسكرات مختلطة تضم كل من الشباب والفتيات معاً وقد كان البرنامج الذي وضعه المشروع وقام بتنفيذه داخل هذه المعسكرات يدور حول المحاور التالية:

*** الجلسة الأولى:**

1- التعريف بحقوق الإنسان ومصادرها، وتصنيفاتها وإشكاليات تطبيقها على الصعيدين الوطني والدولي والتعريف بنشأة المجلس القومي لحقوق الإنسان ودوره في تعزيز حقوق الإنسان في مصر. وكذلك التعريف بمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ودورها في تعزيز حقوق الإنسان.

2- تنظيم ورش عمل حول ثلاث موضوعات يختار الشاب الانضمام إلى أي منها:

* **ورشة العمل الأولى:** الحفاظ على حقوق المواطنة وعدم التمييز، وتتناول المحاور التالية: تعريف المواطنة/عناصرها الرئيسية مثل "العنصر المدني الذي يكفله القضاء والعنصر السياسي الذي تتم ممارسته من خلال المجالس التمثيلية والعنصر الاجتماعي والاقتصادي والعناصر التي تستند عليها ثقافة المواطنة ونتائج تفعيل مبدأ المواطنة وأهميته.

* **ورشة العمل الثانية:** آليات تفعيل اهتمام الشباب بالمشاركة السياسية: وتتناول المحاور التالية : مفهوم المشاركة وأسباب عدم اهتمام الشباب بالممارسة السياسية والضمانات التي ينبغي توفيرها لتحقيق المشاركة السياسية والآثار والنتائج المترتبة على رفع معدلات المشاركة السياسية.

* **ورشة العمل الثالثة:** عصر العولمة وضرورات الحوار وقبول الآخر: ويتناول المحاور الثلاثة حول : طبيعة العولمة وما تفرضه من آليات في التعامل بين الأفراد والمجتمعات والشعوب والدول والحضارات والثقافات والديانات المختلفة ومنهجية فهم الآخر وأدواتها ومهارات التفاوض والحوار وترسيخ روح التسامح والتعايش وقبول الاختلاف.

وقد امتدت أنشطة المشروع في هذا السياق إلى 13 معسكرا شارك فيها 5275 طالباً وطالبة.

ب- المعسكرات التابعة للمجلس القومي للشباب:

تم العمل في هذه المعسكرات بناء على الاتفاق الذي تم بين المشروع والمجلس القومي للشباب، وقد اتصف تنظيم هذه المعسكرات بالفصل بين معسكرات الشباب ومعسكرات الفتيات، وشمل البرنامج الذي تم تنفيذه موضوعين رئيسيين **أولهما:** نظري يتناول نفس المحاور الرئيسية المشار إليها في البرنامج السابق مع إضافة بعض التفاصيل المتعلقة بالحفاظ على حقوق المواطنة وعدم التمييز وآليات تفعيل اهتمام الشباب بالمشاركة السياسية وعصر العولمة وضرورات الحوار وقبول الآخر. و**ثانيهما** : مناقشات وحوارات مع الشباب حول تفعيل ما ورد بذلك الجزء النظري، ومناقشة الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان وآليات تعزيزها من خلال تعزيز مشاركة الشباب في الشئون العامة سواء عن طريق الجماعات والأسر بالكليات والمعاهد العليا، أو الانخراط في أنشطة منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال، أو المشاركة السياسية.

وقد امتدت أنشطة المشروع في هذا السياق إلى 7 معسكرات وشارك فيها 1230 شاب وفتاة.

ج- المعسكرات التابعة لوزارة التعليم:

تـم العمـل فـي هـذه المعسـكرات بالاتفـاق بـين المشـروع والإدارة العامـة للتربيـة الاجتماعية بوزارة التعليم، وقد حرص المشروع على اختيار المعسكرات التي تضم أحد فئات المعاقين وهم فاقدو البصر، وضم كل معسكر عدد من المدربين المرافقين الذين ابدوا تقديرهم واستفادتهم من برنامج المشروع مؤكدين على أنه سيساعدهم في تطوير عملهم كمراقبين لفاقدي البصر، ومعينين لهم على الاندماج في المجتمع.

وقد شمل برنامج التدريب الإطار النظري لمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان بصفة عامة مع التركيز على حقوق المعاقين والوثائق الدولية والتشريعات المحلية التي تكفلها، ودور المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المتخصصة في تعزيز حقوق المعاقين في الاندماج داخل المجتمع. كما شمل تنظيم ورش عمل يتم خلالها مشاركة المتدربين في رصد وتحديد المعوقات التي تواجه حصولهم على الحقوق المكفولة لهم سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو المجتمع بصفة عامة خاصة ما يتعلق بحق العمل، وسبل تذليل هذه المعوقات، والمقترحات والآليات الخاصة بتفعيل الحق في اندماجهم داخل المجتمع.

وقد امتدت أنشطة المشروع في هذا السياق إلى ثلاث معسكرات شارك فيها 103 طالب.

وإجمالاً فقد تمكن المشروع خلال الفترة من 2008/7/19 إلى 2008/8/28 من العمل في 23 معسكر في مختلف أنحاء الجمهورية (بورسعيد – العريش – السويس – الإسماعيلية – رأس البر) وقد ضمت هذه المعسكرات عدد 6608 متلق.

2- ورش العمل المنبثقة عن المشروع:

عقد المشروع خلال الفترة موضع التقرير 10 ورش عمل بيانها كالتالى :

أ- دارت الورشة الأولى حول "**حقوق الإنسان في الإعلام المصري**"، وذلك يوم 31 أكتوبر 2007 بالقاهرة، وتناولت الموضوعات المتعلقة بالتناول الإعلامي لقضايا حقوق الإنسان، وشارك فيها نخبة من قيادات وكوادر وزارة الإعلام والصحافة ووكالات الأنباء وأساتذة الإعلام بالجامعات المصرية والمشتغلين بالمجال الإعلامي والصحافة والناشطين المهتمين بحقوق الإنسان، وخلصت الورشة إلى عدد من التوصيات المتعلقة بالموضوعات التي تم

مناقشتها، وتم في نهاية الورشة رفع هذه التوصيات إلى الجهات المختصة إضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة.

ب- ودارت الورشة الثانية حول "**دور الصحافة في تعزيز حقوق الإنسان**" وعقدت في يوم 10 نوفمبر 2007 بالقاهرة، وتم خلالها مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان في القوانين والتشريعات الخاصة بالصحافة في مصر وشارك فيها نخبة من قيادات العمل الصحفي ووكالات الأنباء وأساتذة الإعلام بالجامعات المصرية بالإضافة إلى الناشطين والمهتمين بحقوق الإنسان.

ج- ورشة "**الدعم الحكومي من منظور حقوق الإنسان**": وقد نظمها المجلس بالتعاون مع المشروع في 24 يناير 2008 وشارك فيها العديد من الخبراء والمتخصصين وأساتذة الجامعات وكبار المسئولين الاقتصاديين الحاليين والسابقين، وقد دارت الورشة حول عدة محاور أهمها:علاقة الدعم بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والدروس المستفادة من تجارب الدول التي سمحت نظمها القانونية بحق التقاضي في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى التزام الحكومة المصرية بالدعم باعتباره أحد أدوات تنفيذ التزاماتها في ضوء تصديق مصر على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د- ورشة عمل "حول **دور الإذاعة المصرية في نشر ثقافة حقوق الإنسان**" وقد نظمها المشروع في 6 مارس 2008 بالتنسيق والتعاون مع لجنة حقوق الإنسان باتحاد الإذاعة والتليفزيون وتناولت العديد من الموضوعات التي تستهدف تفعيل دور الإذاعة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في ظل تطور وسائل الإعلام والاتصال والدور المرتقب لها في إطار هذا التفعيل.

هـ – كذلك نظم المشروع ورشة عمل حول "**إدماج حقوق الأطفال المعاقين في الموروث الثقافي والوطنى** " في 9 أبريل 2008 بجامعة عين شمس، في إطار تفعيل بروتوكول التعاون بين المجلس، والمجلس الأعلى للجامعات ومركز رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

و – ونظم المشروع ورشة عمل حول"**دور الدراما التليفزيونية في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان**" في 4 مايو 2008 وشارك فيها أكثر من 120 من الإعلاميين والكتاب والمخرجين والنقاد بالإضافة على عدد كبير من الصحفيين والأساتذة والطلاب بكليات الإعلام والمعهد العالي للسينما والمهتمين بمجال حقوق الإنسان. وناقشت الورشة دراما التليفزيون بين حقوق

الملكية الفكرية، وتشريعات الإبداع الفكري، ودور الدراما التليفزيونية في نشر ثقافة حقوق المرأة والأسرة، والتأثير الاجتماعي للدراما في عصر العولمة وقضايا إنتاج الفيلم والمسلسل.

ز – نظم المشروع ورشة عمل حول"**مكافحة التمييز ضد المرأة**" في 2008/5/22 شارك فيها أكثر من مائة مشارك من مختلف الجمعيات الأهلية المهتمة بالمرأة، وأعضاء المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والأدباء والصحفيين والنقاد. وعدد كبير من الصحفيين والأساتذة والطلاب بكليات الإعلام والنشطاء الحقوقيين. وتناولت الندوة : الوضع القانوني للمرأة وجهود الدولة لمنع التمييز ضدها وصور الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة، والتقاليد الاجتماعية التي تعكس التمييز ضد المرأة والتحديات التي تواجه تفعيل حقوق المرأة في المجتمع.

ح–عقد المشروع ورشة عمل حول "**سياسات العدالة الاجتماعية ودور منظمات المجتمع المدني في إرسائها**" في 22 يونيو 2008 بالتعاون مع جمعية أنصار حقوق الإنسان واستهدفت الورشة: تحقيق الربط بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ووضع آليات لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتحقيق العدالة إلى جانب الدور الذي تقوم به الحكومة.

ط–عقد المشروع ورشة عمل حول "**الإعلان وحقوق الإنسان**" في 21 يونيو 2008، وشارك فيها 80 من الإعلاميين والصحفيين والكتاب والنقاد ومديري ورؤساء مجالس إدارات الشركات والوكالات الإعلامية، والأساتذة والطلاب بكليات الإعلام والحقوق، بالإضافة إلى المهتمين بمجال حقوق الإنسان وناشطي المجتمع المدني. وتناولت الورشة الجانب القانوني والتشريعي للإعلان والتأثير الاجتماعي للإعلان في عصر العولمة. والجانب الاقتصادي ، والبعد الاقتصادي للإعلان. وأخلاقيات الإعلان بين النظرية والتطبيق.

ك– وعقد المجلس بالتعاون مع المشروع يوم 19 أكتوبر 2008 ورشة عمل حول التوعية بخطورة ظاهرة أطفال الشوارع وأسبابها مع الإشارة إلى "**التسرب من التعليم**" كأحد المسببات. وشارك في الورشة ممثلو وزارات التربية والتعليم، والتضامن الاجتماعي، والداخلية، والخارجية، بالإضافة إلى المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والمنظمات الأهلية المختصة بحقوق الطفل. وناقشت الورشة: التوعية بخطورة الظاهرة، ودور الجهات الحكومية المعنية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص.

3– ورش العمل التقييمية:

استهدف البرنامج التدريبي الذي تضمنه المشروع إقامة علاقة شراكة مع الجهات التي تفاعل معها وتعزيز دورها في نقل رسالة حقوق الإنسان إلى قطاع أعرض من قطاعات المجتمع من خلال المتابعة والتقييم المستمر متعدد المراحل لضبط البرنامج من ناحية وقياس النتائج من ناحية أخرى وتنفيذاً ذلك فقد حرص المشروع على إجراء التقييم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تتم في نهاية الدورة التدريبية الأساسية من خلال جلسة التقييم التي يعقدها المدير التنفيذي للمشروع مع المتدربين ومن خلال تحليل نموذج الاستبيان الذي يقوم المتدربون بملئه، وبناء على نتائج تقييم المرحلة الأولى يتم بصورة مستمرة إجراء التعديلات اللازمة على البرنامج التدريبي.

المرحلة الثانية: هي عقد ورشة عمل تجمع المتدربين بعد فترة تتراوح بين 8 إلى 12 شهر من انتهاء الدورة لمراجعة وتقييم الآثار الناتجة عن البرنامج التدريبي وتقييم آثارها على ممارسة العمل المهني للمتدربين، وذلك على النحو الذي يسمح بتقييم مدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه وتحديد متطلبات المرحلة التالية من التدريب.

وفي هذا الإطار تم تنظيم ثلاث ورش عمل على النحو التالى :

– ورشتا عمل تقييميتان حول "**تفعيل دور موجهي الأنشطة والأخصائيين الاجتماعيين في نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمدارس**"، حيث تم بالتنسيق مع وزارة التعليم دعوة متدربي الدورات الستة التي عقدت من 10 –2007/12/12 إلى 2 –2008/12/4 للمشاركة في ورشة العمل التقييمية وذلك في 5/3 و2008/5/7، وتم تحديد محاور الورشة في ستة أسئلة طلب منهم إعداد ردود مكتوبة عليها تناول انعكاس الدورات التدريبية على الأداء المهني لدى المتدربين ومظاهره وتقييم للموضوعات التي وردت بالدورة وما إذا كانت تتطلب إضافة أوحذف، ورصد العقبات التي واجهت المتدربين إبان عملية تنفيذ ما اكتسبوه من مهارات ومقترحاتهم لتذليلها. وتصورهم للفعاليات المطلوبة خلال المرحلة المقبلة لاستكمال تحقيق الهدف من المشروع، ومقترحاتهم لتطوير التعاون في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان. وقد شارك في ورشة العمل 200 موجه وأخصائي اجتماعي يمثلون الإدارات التعليمية لمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، بالإضافة إلى قيام ممثل عن كل إدارة بعرض تجربة إدارته والرد على الأسئلة شفهياً خلال الورشة كما قدم كل من المشاركين عرضاً مكتوباً لهذه التجربة، وهي الأوراق التي تم تحليلها بمعرفة المشروع.

– ورشة عمل حول "**تفعيل دور مديري ومسئولي الأنشطة بمراكز الشباب في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال مراجعة وتقييم الآثار الناتجة عن البرنامج التدريبي**"، وذلك بمدينة بنها بمحافظة القليوبية في2008/6/19 وشارك فيها أكثر من 50 مشارك من متدربي الدورات الثلاث التي عقدت من قبل بمحافظة القليوبية في (24 – 26سبتمبر، 24 – 25 أكتوبر، 26 – 27 نوفمبر 2007، 16 – 18 يونيو 2008). وقد تناولت الورشة عدداً من المحاور الهامة، أبرزها: عرض تجربة المراكز الشبابية المختلفة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان. وتقييم المشاركين للموضوعات التي وردت بالدورات التدريبية. ومدى انعكاس الدورة التدريبية على الأداء المهني لمسئولي الأنشطة بمراكز الشباب. ورصد العقبات التي واجهتهم عند تفعيل ما ورد بالدورات التدريبية. والأنشطة المقترح تنظيمها بمراكز الشباب بالاستفادة من الدورة. والمقترحات العملية للمشاركين لتطوير التعاون مع المجلس في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان.

4– محور عمل الانتشار الجماهيري للمشروع(أسابيع حقوق الإنسان):

يستهدف المشروع من هذا النشاط نقل فعاليات المجلس إلى المحافظات، وتحقيق الاتصال المباشر بالمواطنين، وتعريفهم بالحقوق الأساسية لهم، وتعبئة القيادات المحلية نحو دعم هذه الحقوق. ويتم ذلك بتنظيم أسبوع حقوق الإنسان في كل محافظة من خلال قافلة تتجه إليهم وتضم أعضاء من المجلس وممثلي المشروع والمدربين، ويبدأ الأسبوع بمؤتمر عام يعقبه 6 دورات تدريبية للفئات المستهدفة. وقد حرص المشروع على البدء بمحافظات الصعيد التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام مقارنة ببقية المحافظات.

وخلال الفترة موضع التقرير، تم تنفيذ 8 أسابيع لحقوق الإنسان، بدأت جميعها بمؤتمر عام أعقبه 6 دورات تدريبية للفئات المستهدفة على النحو التالي:

- مؤتمر عام بجامعة أسيوط في 2008/2/9، وشارك فيه قرابة 400 مشارك.
- مؤتمر عام بجامعة سوهاج في 2008/2/23، وشارك فيه قرابة 300 مشارك.
- مؤتمر عام بأكاديمية البحث العلمي بمحافظة الوادي الجديد يوم الاثنين 10 مارس 2008، وشارك فيه قرابة 200 مشارك.
- مؤتمر عام بجامعة بني سويف في 2008/4/13، وشارك فيه قرابة 250 مشارك.
- مؤتمر عام بكلية التربية –جامعة جنوب الوادي في محافظة أسوان في 2008/5/15، وشارك فيه عدد يتجاوز 350 مشارك.

- مؤتمر عام بقصر ثقافة الفيوم في 2008/5/25، وقد تجاوز عدد المشاركين فيه 1200 مشارك.
- مؤتمر بالمجلس الشعبي المحلي بمحافظة القليوبية بمدينة بنها في 2008/6/15، وشارك فيه عدد يتجاوز 250 مشارك.
- مؤتمر بالمجلس الشعبي المحلي بمطروح في 2008/9/7، وشارك فيه قرابة 200 مشارك.

وقد شارك في هذه المؤتمرات السادة المحافظون والقيادات السياسية والتنفيذية والشعبية بالمحافظات ورؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ورؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة والمراكز والمدن التابعة لها ومديرو المناطق التعليمية ومديرو ومسئولو الأنشطة بمراكز الشباب وموجهي الأنشطة بوزارة التعليم والأخصائيون الاجتماعيون وطلاب الجامعة.

تقييم الدورات وورش العمل:

ارتأت إدارة المشروع أهمية إجراء تقييم للدورات التدريبية وورش العمل/الندوات التي نظمها المشروع. تم تشكيل لجنة تضم سبعة أعضاء من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجالات تغطي مختلف التخصصات التي تشملها الدورات التدريبية والندوات وورش العمل التي نظمها المشروع، بحيث تغطي عملية التقييم الفترة من 2007/4/16 – تاريخ بدء المشروع لتلك الأنشطة – إلى 2008/7/31، بما في ذلك أسابيع نشر ثقافة حقوق الإنسان التي نظمها المشروع في المحافظات.

تشكلت اللجنة من كل من السادة (مرتبين هجائياً):

الأستاذ الدكتور/سمير عبد الوهاب (مدير مركز دراسات وأبحاث الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة).

الأستاذ الدكتور/صلاح عامر (أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق–جامعة القاهرة، وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان).

الأستاذ الدكتور/فاروق أبو زيد (نائب رئيس جامعة مصر الدولية للعلوم والتكنولوجيا وأستاذ الإعلام).

الأستاذ/محسن عوض (أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان).

الأستاذة الدكتورة/منى الحديدي (أستاذ الإعلام بكلية الإعلام – جامعة القاهرة).
الأستاذة الدكتورة/مي شهاب (نائب مدير المركز القومي للبحوث التربوية).
الأستاذ/نور فهمي (نائب وزير الشباب سابقاً).

وقد بدأت اللجنة عملها في 2008/6/19، حيث وضعت مجموعة مفصلة من المعايير يتم على أساسها إجراء عملية التقييم، وعكفت على دراسة أوراق الدورات التدريبية وورش العمل/الندوات التي وفرتها لها إدارة المشروع: برامج وهياكل الدورات التدريبية والندوات وورش العمل، والمحاضرات، وأوراق العمل المتاحة التي تضمنتها تلك الأنشطة، ونماذج من استمارات التقييم، وتقارير المشروع.

انتهت اللجنة من عملها في 2008/9/17، حيث أعدت تقريراً مفصلاً عن عملها تعرضت فيه للعناصر الإيجابية التي تتسم بها تلك الأنشطة وكذلك ملاحظاتها عليها، وانتهت في تقريرها إلى استخلاصات وتوصيات. وقد تم رفع التقرير للأمانة العامة للمجلس القومي لحقوق الإنسان.

مسابقة الإنتاج الإعلامي والصحفي المتميز في معالجة قضايا حقوق الإنسان:

أ- جوائز المسابقات الإعلامية والصحفية (الدورة الأولى)

تم استحداث جائزة أوسكار جديدة خاصة بحقوق الإنسان تمنح سنوياً لأفضل الأعمال الإعلامية والصحفية، وذلك لتحفيز الإعلاميين والصحفيين على تقديم المزيد من الأعمال التي تخدم وتدعم نشر ثقافة حقوق الإنسان في مصر. وقد تقدم للمسابقتين اللتين نظمها المشروع (56) عمل إعلامي و(20) عمل صحفي.

قام المشروع يوم 28 نوفمبر 2007 بتنظيم حفل كبير لتوزيع الجوائز على الأعمال الإعلامية والصحفية، شارك فيه أكثر من 350 من الشخصيات العامة من الإعلاميين والصحفيين والممثلين ومخرجي ومقدمي البرامج وأعضاء مجلس إدارة إتحاد الإذاعة والتليفزيون ونقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة والمجلس القومي لحقوق الإنسان وعلى رأسهم الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان والسيد صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة. وقد حظي الحفل بتغطية إعلامية واسعة من القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية والصحف القومية والحزبية والمستقلة.

وبلغت عدد الجوائز التي تم توزيعها على الفائزين عدد (150) من بينها عدد (24) أوسكار للإنتاج الإعلامي المتميز وعدد (41) درع المجلس وذلك بخلاف عدد (85) شهادة تقدير للفائزين، كما تم تكريم أعضاء لجنة حقوق الإنسان باتحاد الإذاعة والتليفزيون لتعاونها مع المشروع وأعضاء لجنتي التحكيم في المسابقتين لما قاموا به من جهد في إنجاحهما.

ب- مسابقة الإنتاج الإعلامي المتميز (الدورة الثانية):

تم فتح باب الاشتراك في الدورة الثانية لمسابقة الإنتاج الإعلامي المتميز في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة من 1 يونيو إلى منتصف يوليو 2008. وقد تقدم للمسابقة (50) عمل من إنتاج : قطاع الإذاعة – قطاع التليفزيون – قطاع الإنتاج – قطاع قنوات النيل المتخصصة – قطاع القنوات الفضائية – الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي.

تم الاتفاق على المجالات التالية للمسابقة: البرنامج التليفزيوني – البرنامج الإذاعي – الدراما التليفزيونية – الدراما الإذاعية – الفيلم الوثائقي – البرنامج التسجيلي التليفزيوني – البرنامج التسجيلي الإذاعي. ثم تم فيما بعد استحداث مجال تحت مسمى: الأفلام القصيرة على أن يحصل أفضل عملين على جائزة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه للفائز الأول، وخمسه آلاف جنيه للفائز الثانى وذلك في كافة المجالات، عدا مجال الدراما التليفزيونية حيث بلغت الجائزة الأولى ثلاثين ألف جنيه والثانية عشرين ألف جنيه. بالإضافة إلى شهادات تقدير وجوائز تقديرية.

عكفت اللجنة على فحص وتقييم المواد المقدمة للمسابقة وذلك خلال الفترة من 4 يونيو على 5 أغسطس 2008، وتم إقامة احتفال في 28 سبتمبر 2008 لتوزيع الجوائز على أصحاب الأعمال الفائزة، وحضره السادة أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان وعدد كبير من الفنانين والإعلاميين والصحفيين والمهتمين بحقوق الإنسان.

7- المسابقات المفتوحة للجمهور في الإذاعة المصرية :

أ- مسابقة خد حقك بشبكة البرنامج العام

تم إعادة البث لمسابقة "خد حقك" بشبكة البرنامج العام في أكتوبر 2007 بعد أن كانت قد توقفت خلال شهر رمضان (سبتمبر 2007)، وكانت المسابقة قد تم البدء في بثها في يوليو 2007، وأخذت شكل أبيات شعرية زجلية يليها سؤال المسابقة، وكان يتم تلقي المشاركات عن طريق الهاتف. وتضمن برنامج المسابقة إذاعة أكثر من 80 حلقة خلال

الفترة من أكتوبر 2007 إلى نهاية سبتمبر 2008، وتم تطوير الحلقات في هذه الفترة إلى شكل موقف درامي يليه سؤال المسابقة، وأصبح تلقي المشاركات يتم عن طريق البريد. ويتم اختيار الفائزين شهرياً بموجب فائز واحد لكل حلقة يتم منحه مبلغ 100جنيه.

وتناولت المسابقة العديد من الحقوق الهامة والأساسية مثل: المساواة، حق الإنسان في الحياة والحرية وسلامة شخصه وعدم التعذيب، الحق في العمل والحقوق المتعلقة بذلك، الحق في التعليم، الحق في الصحة، الحق في الضمان الاجتماعي، حق التملك، الاشتراك في إدارة الشئون العامة للبلاد. واعتمدت أغلب الحلقات على مواد من الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان والدستور المصري، بالإضافة إلى وثائق أخرى ذات صلة. وقد تم إيقاف المسابقة في نهاية سبتمبر 2008 لفترة مؤقتة ليقيمها وتطويرها قبل إعادة استئنافها.

ب- مسابقة من أجل حقوق الإنسان بالإذاعة التعليمية:

في إطار التعاون المشترك بين المجلس القومي لحقوق الإنسان واتحاد الإذاعة والتليفزيون، وقام المشروع بالتعاون مع الإذاعة التعليمية بشبكة الإذاعات المتخصصة ببث برنامج يومي بعنوان "من أجل حقوق الإنسان"، يأخذ شكلاً درامياً يومياً تتراوح مدته من 4 إلى 5 دقائق. تنتهي كل حلقة درامية بسؤال يدور حول موضوع الحلقة.

بدأ بث البرنامج في شهر يناير 2008 وتوقف في سبتمبر 2008، وبث 245 حلقة. تضمنت مواد من الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان والدستور المصري، كما اهتم البرنامج أيضاً بعدد من الحقوق التي تشغل جميع فئات المجتمع مثل :المساواة، حق الإنسان في الحياة والحرية وعدم التعذيب، الحق في العمل والحقوق المتعلقة بذلك، الحق في التعليم، الحق في الصحة، حرية الرأي والتعبير، حرية المرأة.

تطرح الإذاعة أسئلة المسابقة يومياً بعد انتهاء الحلقة، ويتم إرسال الإجابات أسبوعياً بحيث يتم اختيار 4 فائزين شهرياً، يتم منح كل منهم مبلغ 100 جنيه، يتم اختيارهم عن طريق سحب يجرى شهرياً ويتم إعلان أسماء الفائزين من خلال البرنامج على الهواء بعد انتهاء الحلقة. كانت الإذاعة التعليمية مكلفة من قبل المجلس بإجراء السحب شهرياً للمتسابقين، لكن تم تغيير هذا البند ابتداء من شهر يوليو 2008 ليتولى المجلس عملية السحب.

ج- مسابقة بحوث حقوق الإنسان لطلبة الجامعات عام 2008:

نظم المشروع مسابقة بحثية حول حقوق الإنسان لطلاب الجامعات المصرية، وقد تم وضع شروط المسابقة والإعلان عنها ومخاطبة رؤساء الجامعات السبعة عشر على

مستوى الجمهورية عن تفاصيلها ومجالاتها. وقد شارك في المسابقة عشر جامعات هي جامعة بنها، الفيوم، الإسكندرية، المنوفية، قناة السويس، المنيا، الزقازيق، حلون، أسيوط، جنوب الوادي (قدمت جميعها 224 بحثاً) ويلاحظ أن جامعتي القاهرة وعين شمس ليستا من الجامعات المشاركة.

ثانياً: متابعة تعديل المناهج الدراسية بما يتفق وحقوق الإنسان

تنفيذاً لسياسة المجلس القومي لحقوق الإنسان في العمل على نشر الوعي بحقوق الإنسان على جميع الأصعدة فقد عمد في الأعوام السابقة إلى إجراء دراسات علمية للوقوف على ما تقدمه الروافد المسئولة عن تكوين وعي وقيم المواطن في المجتمع. ومن أهمها ما تقدمه المؤسسة التعليمية من قيم متضمنة في مناهجها المختلفة وعليه فقد تم إعداد دراسات علمية قامت بتحليل مضمون الكتب المدرسية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بشعبه المختلفة العام والفني وانتهت تلك الدراسات إلى نتائج كان أبرزها بإيجاز:

أن الكتب عبارة عن منتج جماعي يتميز بالطابع الذكوري والتمييز ضد المرأة على مستوى التأليف والمحتوى مما أفرز قدراً كبيراً من القيم السلبية، هذا إلى جانب غياب الاهتمام بالقيم المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان في كتب الدين الإسلامي والمسيحي مع غلبة التفاسير السلفية للنصوص.

ويرجع هذا إلى أن الموضوعات المقررة أغلبها كان مقتطعاً من كتب قديمه يرجع تأليفها لأكثر من أربعين عاماً وجاءت متأثرة بالسياقات الزمنية لعصرها وبعيده عن مقتضيات عصرنا الذي نعيشه الآن وما يتضمنه من اهتمام بقضايا حقوق الإنسان. كما أن المقدم من خلال الكتب يضيق عن موضوعات حقوق المرأة والطفل على الرغم من أن الطفل هو المتلقي الرئيسي لهذه المادة.

وقد عمد المجلس القومي لحقوق الإنسان على عرض نتائج دراساته على السيد وزير التربية والتعليم وعرض على سيادته التعاون مع الوزارة وتقديم خبراته من أجل إعادة صياغة المناهج الدراسية في صورة تحقق تعريف الطالب بما تتضمنه مبادئ حقوق الإنسان من قيم رفيعة. وقد أبدى السيد الوزير تعاوناً مشكوراً مع المجلس وأصدر قراراً بأن ينضم للعمل مع اللجنة المشكلة من الدكتورة "زينب رضوان" أمين اللجنة الثقافية والدكتور"فاروق أبو زيد" والدكتور "محمود خليل" أساتذة الإعلام والدكتور "يسري عفيفي" مدير عام إدارة

تطوير المناهج بالوزارة. والأستاذ "محمد الكرارتي" مسئول إعداد المناهج بمرحلة التعليم الابتدائي.

وقد طالبت اللجنة ممثلي الوزارة موافاتها بالمعايير التي تضعها للمؤلفين عند إعداد الكتب الدراسية وذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأن يتم التعاون بين اللجنة والوزارة عند إعداد الدليل الإرشادي للمعلم فيما يتعلق بتدريس موضوعات حقوق الإنسان. كما طالبت اللجنة بأن يكون المجلس ممثلاً في هيئة التحكيم التي تقيم الكتب وتختار أفضلها.

ولقد قدمت الوزارة نسخة من المواصفات التي حددتها للمؤلفين ووافقت عليها اللجنة التي راجعت الكتب المقررة للمراحل الثلاث الأولى الابتدائي ووافقت عليها. ثم قدمت ما انتهت أخيراً من تعديله وهي:

كتب اللغة العربية للفصل الدراسي الأول والثاني للصف الرابع الابتدائي، وكتاب الدراسات الاجتماعية للفصل الدراسي الأول. والثاني للصف الأول الإعدادي. والوزارة في سبيلها لتعديل باقي المراحل الدراسية خلال العامين الدراسيين القادمين على التوالي إن شاء الله وفي حال التزام الوزارة بما وضعته من خطة في سبيل ذلك يكون المجلس القومي لحقوق الإنسان قد ساهم مساهمة غير مسبوقة في استبدال قيم سلبية وإحلال قيم أخرى غيرها إيجابية سادت لفترات طويلة سابقة في مناهج التعليم وكان لها أثرها على المتعلمين ومما لا شك فيه أن تعاون الوزارة مع المجلس من أجل تحقيق هذا الهدف السامي لهو أمر جدير بالتقدير والاحترام وفيما يلي عرض مختصر للكتب الدراسية التي قدمتها الوزارة بعد التعديل.

2- كتاب اللغة العربية للصف الأول الإعدادي:

أعد الكتاب نخبة من أساتذة كليات التربية بالجامعات العربية، ويهدف بصفة أساسية إلى تعليم اللغة العربية الميسرة للتلاميذ وقد تضمن المحتوى آيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وكذلك نصوص من أدب الأطفال. وأكد على الهوية الوطنية وتنمية الإخاء ووحدة الوطن، والسلوكيات الايجابية الواجب التحلي بها، وأهمية التعليم والاستفادة كأساس للتنمية، وأهمية العمل المنتج القائم على العلم. والحفاظ على سلامة البيئة والتعاون من أجل إنجاز العمل، وقيم المساواة بين الإناث والذكور.

وقد خلص تقيم المجلس للكتاب إلى الاستخلاصات التالية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

– إن الكتاب أكد على قيمة المساواة بين الذكور والإناث وحق الأنثى في التعليم والوصول إلى أعلى مراحله.

– أكد على وحدة الجنس البشرى بصفة عامة، ووحدة الوطن من خلال الاستعراض الشامل لجميع ملامحه التي تضع تاريخه وذاتيته ابتداءً من العصر الفرعوني مرورا بالحقبة المسيحية والانتهاء بالإسلام.

– التأكيد على أهمية التعاون والترابط بين الأفراد بصرف النظر عن الاختلاف بينهم من حيث الجنس أو العقيدة من أجل تحقيق أهداف التنمية والنجاح في الحياة.

– التأكيد على أهمية العلم، وإعمال العقل ودور الشورى في سلامة القرار الذي يتخذه الأفراد.

2– كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادي:

وقد وضعه مجموعتان من الأساتذة، تتكون **المجموعة الأولى** من أساتذة متخصصين في علوم البصريات والتاريخ الحديث والجغرافيا بالجامعات المصرية واختص بإعداد الجانب العلمي للمادة الدراسية، وتتكون **المجموعة الثانية** من أساتذة متخصصين في علوم المناهج وطرق التدريس بالجامعات المصرية والمركز المصري للبحوث التربوية واختصت بالإعداد التربوي للمادة. وقد لاحظ المجلس أن الجزء الأول من الكتاب غلبت عليه المادة العلمية بحكم المادة المقدمة، وأن الجزء الثاني استغرقت المادة العلمية الوحدتين الأولى والثانية منه دون أي إشارة ذات صلة بحقوق الإنسان وذلك بحكم طبيعة المادة العلمية المقدمة أيضاً. بينما تضمنت ثلاث وحدات منه الكثير من القيم ذات الصلة بحقوق الإنسان، وأفردت أحداها كاملة لموضوع المواطنة.

وتضمنت القيم التي أبرزها الكتاب أن التقدم والرقي لا يتم إلا بالعمل الجاد والتعاون مع الآخرين، ودعم مكانة المرأة في وعي الطلاب وحقها في تولي أرفع المناصب في الدولة دون تفرقة بينها وبين الرجل، وكذلك إبراز قيم العدالة والمساواة أمام القانون بدون تمييز وأهمية العلم وأنه أساس الحضارة. وأهمية التعاون مع الآخر والاعتراف بفضله، وكانت أوضح القيم بروزاً وتأكيداً بين الدروس هي: وحدة الجنس البشري والتعاون الفعال بين الشعوب بحيث يمكن اعتبارها القيمة السائدة بصورة واضحة.

وتناولت قضية المواطنة مجموعة مهمة من القيم تدور حول معرفة الطالب بحقوقه التي يجب أن يحصل عليها، ومن بينها العديد من الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية

والاجتماعية وحرية الدين والعقيدة والتفكير، وكذا واجباته ومسئولياته التي يجب أن يؤديها نحو المجتمع ومنها الاعتزاز بانتمائه لوطنه، والمشاركة في حل مشكلات المجتمع، وإتقان العمل الموكل إليه وعدم الإخلال بالنظام العام والآداب.

ثالثاً: ندوات المجلس

واصل المجلس خلال العام جهوده من أجل تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان وجذب الاهتمام لانطباق المعايير الدولية في التشريعات والسياسات ذات الصلة، فضلاً عن تفاعله مع القضايا الإشكالية على الساحة المصرية على نحو عملي، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات بمشاركة ملموسة من الخبراء المتخصصين والوزارات والهيئات الرسمية المختصة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، بالإضافة إلى المجالس القومية المتخصصة.

وكان من أبرز هذه الأنشطة ذات الطابع الفكري، **المؤتمر الدولي الثالث لحقوق الإنسان** يومي 1 و 2 ديسمبر بالقاهرة، والذي يعقده المجلس سنوياً بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" وغيرها من الهيئات ذات الصلة، وتزامن عقد المؤتمر هذا العام مع الذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وافتتحت أعماله السيدة الفاضلة "سوزان مبارك" قرينة السيد رئيس الجمهورية، وشارك فيه ممثلون رفيعو المستوى عن هيئات الأمم المتحدة المعنية، وخاصة منظمة اليونسكو ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذا ممثلون عن العديد من الهيئات القارية والإقليمية ذات الصلة، وممثلو العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية والأجنبية، ومندوبو المنظمات غير الحكومية الدولية والعربية والمصرية. وحضر حشد كبير من الوزراء والبرلمانيين والدبلوماسيين افتتاح المؤتمر.

وعقد المجلس ورشة عمل حول **تقييم أعمال المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان** في يوم 4 ديسمبر بالقاهرة، وذلك في ضوء جهود مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لإجراء مراجعة دورية شاملة لالتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، خاصة وأنه يتوقع أن يراجع موقف مصر أمام المجلس خلال العام 2010،

وعرضت الورشة لأعمال المراجعة التي جرت بشأن الدول العربية والتي شملت كل من البحرين والمغرب والجزائر، وافتتح أعمالها رئيس المجلس وشارك فيها عدد من أعضائه وعدد من الخبراء والباحثين ذوي الصلة.

وعقد المجلس ورشة عمل حول **التجارب العربية في إدارة الانتخابات** في يوم 4 ديسمبر بالقاهرة، وشارك فيها رئيس المجلس وعدد من أعضائه وممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية وأساتذة الجامعات والخبراء ذوي الصلة.

وعقد المجلس ورشة عمل حول قضايا **الإعلان وحقوق الإنسان** في يوم 21 يونيو، تناولت الإشكاليات المتعلقة بحقوق الإنسان في أعمال الدعاية والإعلان، وشارك فيها خبراء
متخصصون في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وخبراء في مجال الدعاية والتسويق.

كما عقد المجلس في 19 أكتوبر ورشة عمل حول **الحد من ظاهرة أطفال الشوارع**، ناقش خلالها أبعاد الظاهرة وأسباب تفاقمها ومخاطرها الاجتماعية المتزايدة، وشارك في أعمالها الخبراء وممثلو المنظمات غير الحكومية المعنية وأساتذة الجامعات ذوي الصلة.

وعلى صلة بالجدل حول **التعديلات المقترحة لقانون الجمعيات الأهلية**، عقد المجلس مائدة مستديرة في 23 ديسمبر، شارك في أعمالها رئيس المجلس ورئيس اتحاد الجمعيات الأهلية ووزارة التضامن الاجتماعى ومجلس الدولة وممثلو الجمعيات الأهلية، وناقشت المقترحات الهادفة لتعديل القانون رقم 84 لسنة 2002 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

وحول إشكاليات **تنفيذ أحكام القضاء الإداري الخاصة بخانة الديانة**، عقد المجلس مائدة مستديرة حضرها أعضاء المجلس وممثلون عن المنظمات غير الحكومية المعنية ومجلس الدولة ووزارة الداخلية، وجرى خلالها مناقشة القضية من زاوية حقوق الإنسان وموقف وزارة الداخلية من الأحكام الصادرة ووضعها موضع التنفيذ.

وعلى صلة بالاهتمام المتزايد **بمكافحة ظاهرة الاتجار في البشر**، عقد المجلس ندوة متخصصة في يوم 10 نوفمبر، شارك فيها أعضاء المجلس وعدد من الخبراء الدوليين المتخصصين وممثلو هيئات إقليمية معنية وقضاة وممثلون عن وزارة العدل والمنظمات غير الحكومية المعنية وعدد من أساتذة الجامعات ذوي الصلة.

وعلى صلة بالتطورات المتعلقة بحريات الرأي والتعبير والمخاوف من التضييق على فضائيات الحريات الصحفية، فقد عقد المجلس **اجتماعاً مع المدونين المصريين** في يوم 22 يونيو، شارك فيه خبراء في العلوم الاجتماعية والنشر على شبكة الإنترنت.

عقد المجلس ورشة عمل حول التشريعات المصرية وحقوق الإنسان فى يوم 17 مارس 2009 فى إطار إنشاء وحدة جديدة بالمجلس لمراجعة التشريعات المصرية ، حيث تناولت الورشة ضرور النظر فى قانون العقوبات المصرى الذى يتضمن التمييز بين الرجل والمرأة فى جريمة الزنا وتطرقت إلى مدى الاعتداد بشهادة المرأة فى القانون المصرى .

عقد المجلس بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ورشة عمل حول " الاتجار بالاعضاء البشرية وحقوق الانسان " يوم 1 مارس 2009 ، شارك فيها عدد كبير من رجال القانون وعلم الاجتماع وممثلين لجنة الصحة فى كل من مجلسى الشعب والشورى . وأوصت الورشة بسرعة اصدار قانون تنظيم زراعة ونقل الاعضاء البشرية على ان يتضمن القانون وسائل مكافحة نزع الاعضاء والاتجار بها وذلك من خلال تشديد العقوبة على جميع اطراف هذه الجريمة خاصة بالنسبة للفئات المستهدفة تفعيل دور الجمعيات الاهلية للعمل ضمن منظومة التوعية وحماية الضحايا المحتملين خاصة فى المناطق الفقيرة والمهمشة وضرورة التوعية بخطورة ظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية خاصة فى المدارس.

عقد المجلس بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الاجتماع التحضيري العربي لمراجعة اعلان ديربان بالقاهرة يومي 28 و29 مارس/آذار 2009 بهدف بلورة رؤية مشتركة للمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العربي، في المؤتمر الدولي لمراجعة اعلان وبرنامج عمل ديربان الذي تنظمه الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 20 إلى 24 أبريل/نيسان 2009 [6].

---

[6] مرفق إعلان القاهرة .

عقد المجلس بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ورشة عمل حول الهجرة غير الشرعية وحقوق الانسان يوم الثلاثاء الموافق 31 مارس 2009 شارك فيها عدد كبير من اساتذة القانون وعلم الاجتماع وعلم النفس والممثل الاقليمى لمنظمة الهجرة الدولية ومدير مكتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين بمصر وممثل من امن الموانى وذلك لبحث و توضيح اسباب هذه الظاهرة حيث هدفت الورشة الى التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية واهمية زيادة الوعى بمخاطرها على المجتمع بصفة عامة وللشباب بصفة خاصة من خلال وسائل الاعلام وبتكاتف جميع الاجهزة المعنية بما فيها الاسرة والمؤسسات الدينية والثقافية ومؤسسات المجتمع المدنى .

الباب الرابع
التعاون مع المنظمات الوطنية والدولية

أولاً: التعاون مع منظمات المجتمع المدني

واصل المجلس استراتيجيته نحو توطيد التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك المعنية بحقوق الإنسان. **وشمل ذلك ثلاث مستويات:**

1- متابعة علاقاته المؤسسية بعدد من هذه المنظمات من خلال بروتوكولات التعاون، وفي هذا السياق:

وقع المجلس في 13 يوليو 2008 بروتوكول تعاون مع "مؤسسة ناس للاستثمارات والتدريب والتقييم للأفراد المعاقين". وينص البروتوكول على التعاون المشترك في مجال البحوث والدراسات والمؤتمرات المتعلقة بحقوق المعاقين، والتعاون في مشروع لإعداد المترجمين بالإشارة للصم الذين تبلغ نسبتهم في المجتمع نحو 3% من عدد السكان، وكذلك إصدار الكتيبات والمصطلحات للغة الإشارة.

كما وقع المجلس في 22 يوليو 2008 بروتوكول تعاون مع مركز بحوث ودراسات حقوق الإنسان بجامعة أسيوط يستهدف وضع آليات للتعاون بين الطرفين لنشر ثقافة حقوق الإنسان في قرى ومدن الصعيد وبين قطاعات الإدارة المحلية، وتنظيم الاستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة لديهما تفعيلاً لدورها في ترسيخ هذه الثقافة عن طريق إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية وورش العمل وغيرها من الأنشطة التي تشارك فيها القطاعات المستهدفة من المواطنين.

ووقع في 5 يناير 2009 بروتوكول تعاون مع "منظمة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان" يتضمن التعاون المشترك لإعادة دمج وتأهيل أسر السجناء والمحتجزين ونشر ثقافة السلام المجتمعي، وفتح قنوات الحوار بين المواطنين وأعضاء المجالس الشعبية المنتخبة وذلك من خلال تنظيم ندوات وورش عمل. وكذلك تنظيم دورات تدريبية للمحامين بهدف تقديم الدعم القانوني والقضائي للفئات المهمشة والمستضعفة أمام الجهات المختصة بدون مقابل.

كذلك وقع المجلس في10 يناير2009 بروتوكول تعاون مع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي يعتبر الجهة المعنية رسمياً طبقاً لقانون الجمعيات الأهلية رقم 84 لسنة 2002 بالعمل الأهلي في مصر والذي يضع سياسات التدريب للعاملين في هذا المجال على مستوى الجمهورية. وقد اتفق على التعاون بين الطرفين في المجالات التالية:

- إعداد قاعدة بيانات عن الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال اختصاص المجلس.
- المشاركة في حل المشكلات المتعلقة بعمل الجمعيات من خلال لجنة مشتركة من وحدات تلقي الشكاوى في كل من الجهتين.
- وتبادل المعلومات والخبرات. وعقد لقاءات دورية مع الجمعيات والاتحاد.
- المشاركة في تدريب العاملين في مجال العمل الأهلي فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ووقع المجلس في 13 يناير 2009 بروتوكول تعاون مع البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان الذي يهدف إلى حماية العاملين في مجال حقوق الإنسان والمدافعين عنها في العالم العربي وتطوير قدراتهم في مجال المعرفة بالحقوق والتقصي الميداني ويشمل البروتوكول التعاون في المجالات المتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان ورفع الوعي لدى المواطنين من خلال تنظيم الأنشطة المختلفة.

وتابع المجلس تفعيل البروتوكولات التي سبق له توقيعها لتعزيز التعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان **على النحو التالي:**

- تنفيذاً لبروتوكول التعاون مع "المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان" تم الاتفاق على مراقبة الانتخابات الشعبية المحلية بمحافظة سوهاج بهدف تحقيق مراقبة علمية ومهنية محايدة ونزيهة تقوم على الرصد الميداني للعملية الانتخابية على أن تخضع التجربة للتقييم وفي هذا الإطار تم تدريب 200 مراقب في أربع دورات تدريبية بمدينة سوهاج من ممثلي الجمعيات الأهلية على آليات مراقبة الانتخابات والظواهر المطلوب رصدها وكيفية المراقبة بحياد وموضوعية. وتم تشكيل غرفة عمليات محلية بمدينة سوهاج على اتصال مباشر مع المراقبين، وغرفة مركزية بالقاهرة لتزويدها ببلاغات المراقبين. كما قام المجلس بالتعاون مع المؤسسة بمراقبة أعمال الجمعية العمومية لحزب الوفد تلبية لدعوة من رئيس الحزب.
- كذلك تنفيذا لبرتوكول التعاون مع مؤسسة النقيب للتدريب ودعم الديمقراطية تم الاتفاق على مراقبة الانتخابات الشعبية المحلية مع المؤسسة باعتبارها ممثلة عن الائتلاف المصرى لدعم الديمقراطية ، بتارخ 8 أبريل 2008 ، قام المجلس بالإشراف وتقديم الدعم الفنى للمؤسسة والائتلاف بإعداد غرفة عمليات (قاعتين) مجهزة بوسائل اتصال واجهزة كمبيوتر ، كما تم ضم بعض باحثى المجلس ضمن فريق عمل غرفة عمليات الائتلاف .
- وتفعيلاً لبروتوكول التعاون الموقع بين المجلس و"المعهد الديمقراطي المصري"، و"الجمعية المصرية للمشاركة والتنمية المستدامة"، و"الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، و"جمعية شموع لرعاية المعاقين وحقوق الإنسان". تم تدريب

550 طالب، وأخصائي اجتماعي بإحدى عشرة مدرسة بمحافظة الجيزة بشأن العملية الانتخابية بالمدارس ويجرى التدريب على مدار ثلاثة أيام لمفاهيم التربية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتدريب العملي على مراحل العملية الانتخابية، وامتد التدريب وفق مراحل المشروع إلى محافظتي 6 أكتوبر وحلوان، ومن المقرر أن تكون المرحلة الثالثة في محافظة سوهاج.

- وتنفيذاً لبروتوكول التعاون بين المجلس و"اتحاد الصحفيين العرب" تم تنظيم دورة تدريبية للصحفيين العرب في الفترة من 12 – 2008/10/16 لصحفيين من 9 بلدان عربية.
- وتفعيلاً لبروتوكول التعاون بين المجلس و"جمعية شموع لرعاية الحقوق الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة"، يجرى الإعداد لإصدار التقرير الأول من نوعه في مصر. ويرتكز على التحليل الدقيق للواقع المصري بهدف الكشف عن الأسباب الجوهرية لحالة التهميش لدى المعاقين، وبناء استراتيجية للتأهيل والدمج.
- تابع المجلس تنفيذ مشروع " برنامج بريدج " للقائمين على العملية الانتخابية فى إطار الشراكة بين المجلس وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى بعقد دورات تدريبية حول الأنظمة الانتخابية بهدف اتاحة تدريب مهنى على مستوى عال شامل لمختلف الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية وهم " الإعلام – الدخلية – مجلسى الشعب والشورى – منظمات المجتمع المدنى – المجلس القومى لحقوق الإنسان " بالاستعانه بمدربين أكفاء معتمدين عالمياً لتدريب بردج ، هذا وتضمن البرنامج التدريبى لمشروع بريدج 23 وحدة تدريبية موزعة على ثلاث مجموعات هى : تصميم العمليات الانتخابية – العمل مع شركاء العملية الانتخابية – العملية الانتخابية ذاتها ، ومع نهاية البرنامج التدريبى يحصل المتدربين على شهادة بريدج العالمية .

2- مساندة المنظمات غير الحكومية التي تتعرض لإجراءات تعسفية، والتدخل لدى السلطات المختصة من أجل إنصافها:

وقد تابع المجلس في هذا الشأن جهوده في مساندة دار الخدمات النقابية بعد غلق مقارها في المحافظات، وتدخل لدى كافة الجهات المعنية من أجل تأكيد حقها في ممارسة عملها. كما رحب بقرار السيد الدكتور وزير التضامن الاجتماعى الصادر فى 25 يونيو2008 المتضمن تنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بأحقية مؤسسة دار الخدمات النقابية فى الاشهار والتى نفذت فعلياً وأشهرت تحت رقم 7573 والتى اعتبرها المجلس بمثابة بادرة ايجابية للتعاون بين وزارة التضامن الاجتماعى والجمعات ، هذا وقد

قام السيد رئيس المجلس بمخاطبة السيد رئيس مجلس الوزراء بما أسفر عنه اللقاء مع وفد دار الخدمات النقابية ووفود المجتمع المدنى الأخرى المشاركة[7] .

كما تابع المجلس جهوده من أجل تعديل قانون الجمعيات، وتم تنظيم لقاء مع اللجنة المعنية بإعداد القانون المقترح بمشاركة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في 2008/12/، شارك فيه عدد من منظمات حقوق الإنسان، وضعت تحت نظر اللجنة توصياتها بشأن القانون.

3- وعلى المستوى الثالث:

واصل المجلس جهوده لتعزيز التعاون مع المنظمات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان من خلال تنظيم فعاليات مشتركة مع هذه المنظمات، أو دعوتها للمشاركة في الفعاليات التي ينظمها المجلس، أو مشاركة المجلس في الفعاليات التي تنظمها هذه المنظمات.

---

[7] خطاب السيد رئيس المجلس إلى السيد رئيس مجلس الوزراء .

ثانياً: التعاون مع المؤسسات الوطنية

تابع المجلس **توثيق التعاون مع المؤسسات الوطنية ومؤسسات تلقي الشكاوى**، وقد شمل نشاط المجلس في هذا الشأن:

1- مشاركة المجلس في دور الانعقاد الرابع للمؤسسات الوطنية في **الجزائر** في الفترة من 18 – 20 مارس 2008، وقد رأس وفد المجلس رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان وضم الوفد الأستاذين "منى ذو الفقار" و"جلال عارف" عضوى المجلس.

2- مشاركة المجلس في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الموفقين والوسطاء والرقابيين الأفارقة واللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية بليبيا، الذي عقد في طرابلس من 7 – 12 أبريل 2008، من أجل "بحث سبل التعاون المشترك من أجل كرامة الإنسان الأفريقي"، وقد مثله في هذا الاجتماع السيد المستشار "جمال شومان" رئيس مكتب الشكاوى بالمجلس.

3- كما شارك المجلس في المؤتمر الدولي التاسع للمجالس القومية لحقوق الإنسان الذي عقد في نيروبي في الفترة من 21 – 2008/10/24 بوفد مكون من الأساتذة: "أ.محمد فائق" والسفير"أحمد حجاج" والدكتور"صلاح عامر".

4- وشارك المجلس في الحوار العربي – الأوروبي المشترك الثالث الذي أقيم بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية من 6 – 2008/5/8 ومثله الدكتور صلاح عامر عضو المجلس.

5- كما شارك المجلس في الاجتماع الثاني للشبكة المتوسطية للوسطاء والأمبودسمان بمارسيليا (فرنسا) يومي 18 – 19 ديسمبر 2008 ومثله فيها الأستاذ "منير فخري".

6- وفي سياق أعمال العنف التي شهدتها كينيا في أعقاب الانتخابات الرئاسية أوفد رئيس المجلس السفير "محمود قاسم" إلى نيروبي في الفترة من 25 – 29 فبراير 2008 لمقابلة اللجنة الكينية لحقوق الإنسان تأكيداً لدعم المجلس ومساندته لها وكان لهذه الخطوة صدى إيجابي، وتم التنسيق مع اللجنة الكينية للقيام بمشروعات مشتركة. وتمت مناقشة إدراج بحث الانتهاكات بين المؤسسات الوطنية والحكومات في أفريقيا لكافة الموضوعات العامة المطروحة على الساحة.

وعلى صعيد آخر مع انخراط المجلس في أنشطة المؤسسات الوطنية، ودعوتها للمشاركة في أنشطته، فقد سعى خلال العام من خلال وحدته المعنية بالشبكة الإقليمية لمكاتب الأمبودسمان التي يرأسها الأستاذ "محمد فائق" إلى تعاون مؤسسى بين مؤسسات تلقي الشكاوى في العالم العربي (الموفقين الإداريين، ووسطاء الجمهورية، ودواوين المظالم، والمؤسسات الوطنية التي تتضمن اختصاصاتها، اختصاص تلقي الشكاوى) ووضع نظام داخلي لها، وتوسيع عضويتها وتم إعداد هذا النظام الأساسي وينتظر أن تتم مناقشتة في أول اجتماع قادم لهذه المؤسسات.

كذلك واصل المجلس تعاونه مع **المركز النرويجي لحقوق الإنسان** الذي يدعم المجلس في إنشاء مكتبة إلكترونية لحقوق الإنسان ووحدة لمراقبة الانتخابات يكون مقرها المجلس, وفي هذا السياق استقبل أمين عام المجلس السيدة "ماهين ضفدتيد" مسئولة القسم العربي بالمركز النرويجي في 5 فبراير 2008، والسيدة "كرستين مسجنرهال" مسئولة بالمركز النرويجي في 11 أكتوبر 2008 في إطار مذكرة التفاهم المعقودة بين المؤسستين من أجل تفعيل الاتفاق الخاص بإنشاء المكتبة وتحديد البرنامج الزمني للانتهاء من المشروع وافتتاحها.

7- واستقبل المجلس وفداً من **الهيئة العليا لحقوق الإنسان الإثيوبية** خلال الفترة من 11 – 2008/10/16 بهدف الاستفادة من خبرة المجلس في نشر وحماية حقوق الإنسان. وقد التقى الوفد مع نائب رئيس المجلس وعدد من أعضاء المجلس، وأعضاء لجنة العلاقات الدولية ومديري الوحدات الخاصة المشرفين على مشروعات المجلس، ورتب المجلس للوفد لقاءات مع المسئولين المختصين بوزارة الخارجية، ومسئولي المجالس القومية، وعدد من مسئولي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

8- واستقبل أمين العام المجلس في 2008/12/3 وفداً من **المنظمات اليمنية لحقوق الإنسان** برئاسة السيد "شوقي عبد الرقيب القاضي"، والسيدة "أمل الباشا"، وشارك في اللقاء السيد "جورج عساف" المفوض من الاتحاد الأوروبي لتأهيل الوفد اليمني لإنشاء مؤسسة وطنية يمنية لحقوق الإنسان وقد تناول الاجتماع نشأة المجلس وطبيعته وفقاً لمبادئ باريس لعام 1993، وتمويله وأنشطته والصعوبات التي واجهها. وعلاقته بمنظمات المجتمع المدني، والجهات الحكومية ودوره في نشر

مبادئ حقوق الإنسان من خلال التربية، والإعلام والتدريب، ودوره في تطوير التشريعات. وقد عبر المشاركون عن استفادتهم من تجربة المجلس.

ثالثاً : التعاون مع الهيئات الدولية

واصل المجلس خلال العام 2008 جهوده من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية: الحكومية وغير الحكومية.

1- في مجال التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة المعنية:

أ- تابع المجلس تعاونه مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان فساهم في ورشة العمل التي نظمتها المفوضية السامية حول الارتقاء بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب خاصة في سياق المتغيرات الدولية التي تفتح أفقاً لتحقيق تقدم ملموس في مواجهة الانتهاكات الجسيمة في هذا الشأن، وتصويب الممارسات القائمة حيث شارك اثنان من أساتذة القانون الدولي من أعضاء المجلس هما الدكتور "صلاح عامر" والدكتور "محمد سعيد الدقاق" في المؤتمر، وقد ساهمت هذه الورشة في تحقيق ثلاثة أمور مهمة، **أولها:** تنسيق خطة الأمم المتحدة التي أقرتها الجمعية العامة في هذا الشأن، وتوجيه الانتباه لأثر التدابير المتخذة في مجال مكافحة الإرهاب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإشراك منظمات المجتمع المدني لأول مرة مع الحكومات في مناقشة أثر التدابير المتخذة في سياق مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان.

كما شارك المجلس في مؤتمر "حقوق الإنسان في عالم يتجه نحو العولمة" الذي نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع اليونسكو والذي عقد في باكو يومي 18 ،19 يونيو 2008 ومثله الأستاذ "محمد فائق".

ب- كذلك تابع المجلس تعاونه مع **منظمة اليونيسكو العالمية**، وكان من أبرز أنشطته عقد الندوة العالمية لحقوق الإنسان في إطار الاحتفال بمناسبة مرور ستين عاماً على إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقد شارك في هذا الاجتماع لفيف من الشخصيات العامة العالمية .

ج- كذلك تابع المجلس حواره المتصل مع **اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة** واستقبل في 22 يونيو 2008 أعضاء اللجنة التي يرأسها مندوب سيريلانكا في الأمم المتحدة والتي تمنعها إسرائيل من دخول الأراضي المحتلة، وشارك في الحوار نائب رئيس المجلس والأستاذ"محمد فائق" رئيس لجنة الحقوق المدنية والسياسية وأمين عام المجلس.

وشهد التعاون مع **مجلس حقوق الإنسان** التابع للأمم المتحدة تطوراً مهماً بانتخابه الأستاذة "منى ذو الفقار" عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان عضواً عن أفريقياً في اللجنة الاستشارية الدولية لمجلس حقوق الإنسان، وهي لجنة تضم في عضويتها 18 عضواً يمثلون قارات العالم وتختص بتقديم الاستشارات الفنية والدراسات الخاصة بسبل دعم وتعزيز مسيرة حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي والتي يطلبها المجلس الدولي لحقوق الإنسان ومقرها جنيف.

كذلك تابع المجلس **مشاركته في دورات انعقاد مجلس حقوق الإنسان**، وفى هذا الصدد :

- شارك السيد نائب رئيس المجلس بفاعلية فى الاجتماع الاستثنائى للمجلس الدولى لحقوق الإنسان لمناقشة الانتهاكات الاسرائيلية للفلسطينين ونجح بالتعاون مع الوفود العربية فى التوصل لقرار بإدانة اسرائيل لإنتهاكاتها لاتفاقية جنيف الدولية وللقانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى فضلاً عن استصدار قرار بإرسال بعثه تقصى حقائق للتحقيق فى الجرائم الاسرائيلية فى غزة .

  وكان السيد نائب رئيس المجلس قد قابل السيدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان وسلمها رسالة رئيس المجلس حول هذه الانتهاكات والذى يطالبها فيها بضرورة التحقيق فيها ، كما أعد خلال هذه الاجتماعات لنشاط مواز شارك فيه شخصيات سياسية وقانونية دولية للتأكيد على ما سبق .

  هذا علماً بأن المجلس القومى لحقوق الإنسان أنشأ بالتوازى مع ذلك وحدة لتوثيق الجرائم الاسرائيلية لإعداد ملف متكامل يقدم للمجلس الدولى لحقوق الإنسان .
- كما شارك وفد المجلس فى دورة انعقاد المجلس الدولى لحقوق الإنسان فى جنيف حول المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية ديربان حيث قدم إعلان القاهرة الصادر عن الاجتماع التحضيرى للمؤسسات والمنظمات العربية ليكون وثيقة رسمية ضمن وثائق المؤتمر العالمى .

وشارك المجلس مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في تنظيم ورشة عمل في 4 نوفمبر 2008 حول التجارب العربية في إدارة الانتخابات تناولت عرض ورقة مفاهيم حول هذه التجارب، والاستماع إلى شهادات حية عن تجارب الدول العربية حول إدارة الانتخابات وآليات التنسيق مع اللجان والهيئات المشرفة على الانتخابات والجهات التي تقوم بالمراقبة.

كذلك شارك المجلس في الجهود التحضيرية الإقليمية **للمؤتمر العالمي** الاستعراضي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ورهب الأجانب (Derbin Reuew) على المستوى الأفريقي الذي عقد في أبوجا من 24 – 26 أغسطس 2008.

واستقبل أمين عام المجلس بتاريخ :

- 2008/3/24 السيد "شهيد الحق" الممثل المقيم **لمنظمة الهجرة الدولية**، والسيدة "فيونا الاسيوطي" مسئول البرنامج الوطني للمنظمة. وقد قدم الأمين العام عرضاً مختصراً عن طبيعة عمل المجلس منذ إنشائه ومن جانبه استعرض الضيف دور منظمته في حماية حقوق المهاجرين، وتقديم الخدمات لحمايتهم وضبط الهجرة. كما اقترح التعاون مع المجلس لتنظيم ورشة عمل حول حقوق المهاجرين للعاملين بالمجلس وغيرهم من الشخصيات المعنية بهذا الموضوع.
- 2008/6/5 د."وسام البيه" مسئولة **برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز**، وقد عرضت د."وسام" ما يقوم به البرنامج من دراسات في إطار الاستراتيجية الوطنية للسيطرة على مرض الإيدز في مصر من خلال التوعية. وقد خلصت المناقشات لإمكانية تعاون المجلس مع البرنامج في سياق عدد من المشاريع القائمة بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي سياق التعاون بين المجلس وصندوق الأمم المتحدة (UNFPA).
- 16 يونيو 2008 د. "زياد الرفاعي" ممثل **صندوق الأمم المتحدة للسكان** . وقد قدم الأمين العام عرضاً مختصراً عن طبيعة عمل المجلس وأنشطته وبرامجه، ومن ناحيته أشار الضيف إلى أهمية دور المجلس في إيجاد طرق غير تقليدية لزيادة وعي المواطنين وبالأخص المرأة في الريف بحقها في تلقي الخدمة الصحية، وإعطاء الاهتمام الكافي للزيادة السكانية وما يترتب عليها من مشاكل. واتفق الطرفان على إعداد مقترح يتضمن نقاطاً موضوعية حول عمل المجلس والصندوق يمكن تحقيقها، كما أبدى استعداد منظمته للتعاون مع المجلس من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وزيادة وعي المواطنين بحقهم في تلقي الخدمة الصحية الجيدة التي تؤمن حياتهم وحياة أبنائهم ، واثمر التعاون بين المجلس والصندوق ووزارة الصحة ورجال الدين عن صدور " الدليل المرجعى " فى 11 أبريل 2009 ، وهو الأول من نوعة فى المنطقة العربية حول الحقوق الإنجابية حيث تناول

الحقوق والواجبات والأسباب التى تعيق الحصول على الخدمة الصحية الجيدة لمتلقيها ومقدمها ، كما تم الاتفاق على إعداد دورات تدريبية باستخدام الدليل المرجعى والتى ستعقد فى منتصف عام 2009 بمحافظتى الاسكندرية وسوهاج .

استقبل نائب رئيس المجلس، ممثلين عن **مجلس السكان الدولي** في 15 يناير 2008 برئاسة السيد "مارك والكر" رئيس المجلس، وشرح الضيف طبيعة المجلس باعتباره (مجلساً دولياً غير ربحى) يقوم بعمل أبحاث علمية عن الصحة الإنجابية والصحة العامة تأسس عام 1952 وأن هدفه زيادة وعي الأفراد الصحي ليؤثر إيجابياً على الصحة الإنجابية والنمو السكاني. كما أشار إلى أن المقر الرئيسي للمجلس في مدينة نيويورك ولدية 19 مكتباً حول العالم وأنه يعمل حالياً في مصر مع مشروع "إشراق" بمدينة بني سويف لزيادة الوعي الصحي ومحاربة ختان الإناث ومحو أمية الفتيات، والعمل على إنشاء مشروعات تنموية في المدينة. ومن ناحيته شرح د."أحمد كمال أبو المجد" طبيعة المجلس ونشأته وتطوره وبرامجه ومشروعاته وخلص الطرفان إلى استمرار التعاون بينهما.

2- وفي مجال التعاون مع الاتحاد الأوروبي:

استقبل رئيس المجلس في 24 نوفمبر 2008 بمقر المجلس وفد البرلمان الأوروبي برئاسة السيدة "بياتريس باتري" رئيسة وفد العلاقات مع دول المشرق في البرلمان الأوروبي. وقد استعرض رئيس المجلس نشأة وأنشطة المجلس على الصعيدين الداخلي والخارجي وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، كما تحدث تفصيلاً عن دور مكتب الشكاوى في فحص وتلقي الشكاوى ونشاطه على مستوى المحافظات. وقد أثار الوفد استفسارات حول حرية الصحافة، وحرية التجمع السلمي، والتعذيب في أقسام الشرطة والسجون وحالة الطوارئ وقانون الإرهاب، وعقوبة الإعدام. وفي رده أشار رئيس المجلس أن لدينا حرية صحافة في مصر مقارنة بما مضى لكن هناك بعض المشاكل التي تعوق حرية الرأي والتعبير مثل حبس الصحفيين، وأن هناك كذلك مشاكل في حرية التجمع السلمي نتيجة هواجس الحكومة من بعض الجماعات المتطرفة، وفيما يتعلق بالتعذيب فيتم حالياً محاسبة ومعاقبة من يقومون بهذه الانتهاكات. كما أشار إلى عدم صدور قانون مكافحة الإرهاب بعد، وأعرب عن مخاوفه من أن يتسبب تطبيقه في المزيد من الانتهاكات وكبت الحريات كما أوضح أن عقوبة الإعدام يصعب إلغاؤها في مصر حالياً حيث ترتبط بالثقافة الدينية التي تعتبرها عقوبة رادعة لوقف العديد من الجرائم.

كذلك استقبل السيد المستشار "جمال شومان" في 2008/4/16 وفداً يمثل الاتحاد الأوروبي يضم السيد "نيكولا بالومه"، و"جراتسيلا ليزا"، لمناقشة التقدم المحرز في مشروع

دعم الاتحاد الأوروبي لمكتب الشكاوى. وقد تناولت المناقشات بعض الجوانب التقنية المتعلقة بتنفيذ المشروع، ورحب الجانب الأوروبي باستمرار دعم المشروع.

واستقبل أمين عام المجلس في 2008/3/18، السيد "باولو كازاكا" **النائب البرتغالي بالبرلمان الأوروبي**، وقدم الأمين العام نبذة موجزة عن المجلس ودوره في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مصر وأوجه تعاونه مع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي. ودوره في المشاركة في الإصلاح السياسي. ومن جانبه أشاد الضيف بمجهود المجلس، وعبر عن رغبته في دعوة الأمين العام للقاء المسئولين في اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي مشيراً إلى إيمانه بأهمية الحوار، كما أعرب عن رفضه للقرار الذي أصدره البرلمان الأوروبي عن حالة حقوق الإنسان في مصر مفسراً إصداره بعدم الإطلاع الكامل على أوضاع حقوق الإنسان في مصر والجهود التي تبذل من أجل تعزيزها كما آثار قضية أيمن نور ورأيه أن العقوبة الموقعة بشأنه قاسية للغاية. وتساءل عن إمكانية العفو عنه ، وقد أجاب الأمين العام على تساؤلات الضيف وفقاً للمضمون الذي سبق تناوله في اللقاءات الأخرى والتي سبق تناولها.

3- فى مجال المشاركات الدولية والاقليمية :

إستمرارمن المجلس فى التواجد والمشاركة فى كافة المحافل الدولية والاقليمية ، فقد أوفد عدد من السادة أعضائه ورافقهم عدد من الأمانة الفنية لتمثيله فى المؤتمرات والندوات وورش العمل التى عقدت إقليميا ودوليا ، وتابع المجلس تقديم دعمه لرفع قدارت ومهارات العاملين به بايفادهم للمشاركة فى عدد من الدورات والبرامج التدريبية والدراسية بالمؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية للاستفادة من خبراتها ومتابعة ما يستجد على الساحة الدولية والاقليمية ونقل الخبرات والمهارات المكتسبة إلى المجلس حيث شارك فى تلك الدورات والبرامج التدريبية 15 باحث من الأمانة الفنية بالمجلس وفيما يلى عرض للمشاركات السادة الأعضاء والأمانة الفنية على المستويين الدولى والاقليمى :

أولا المشاركات الدولية :

مثل السادة الأعضاء المجلس فى :

- مؤتمر الرابطة العالمية للقانون الدولى يوليو 2008 – البرازيل
- المؤتمرالسنوى الواحدوالستون للمنظمات غير الحكومية أغسطس 2008 – باريس
- اللقاء الثانى للشبكة المتوسطية للوسطاءوالامبودسمان ديسمبر 2008 – مرسليا

- الدورة الثامنة لمجموعة عمل الخبراء المعنين بالأفراد المنحدرين من أصل أفريقى يناير 2009 – جنيف
- إجتماعات المجلس الدولى لحقوق الانسان يناير 2009 – جنيف
- الحوار العربى – الأوروبى الرابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان مارس 2009–هولندا

شاركت الأمانة الفنية بالمجلس فى :

- الدورة التدريبية للقانون الدولى للهجرة نوفمبر 2008 – إيطاليا
- البرنامج التدريبى بمعهد رؤاول والنبرج نوفمبر 2008 – السويد
- المعرض الدولى للمعرفة حول الهجرة من أجل التنمية ديسمبر 2008 – بروكسل
- تدريب بمنظمة الهجرة الدولية يناير – إبريل 2009 – جنيف

<u>ثانيا المشاركات الاقليمية:</u>

مثل السادة الأعضاءالمجلس فى :

- الندوة الدولية حول إصلاح القضاء يوليو2008 – المغرب
- المؤتمر التحضيرى لدربان أغسطس 2008 – أبوجا
- المؤتمر الدولى التاسع للمجالس القومية لحقوق الانسان أكتوبر 2008 – نيروبى
- ورشة عمل حقوق الانسان ومكافحة الارهاب أكتوبر 2008 – الاردن
- المؤتمر الدولى للشباب الاسلامى نوفمبر 2008 – تونس
- المؤتمر الثالث للرابطة الفرانكرفونية للمجالس القومية لحقوق الانسان يناير 2009 –توجو.
- الندوة عن إصلاح العقاب الجنائى فى الجزائر وتفعيل توصية الامم المتحدة لوقف تنفيذ عقوبة الاعدام يناير 2009 – الجزائر .

شاركت الأمانة الفنية بالمجلس فى :

- دورة تدريبية حول الآليات الدولية لحقوق الانسان يوليو 2008 –الادرن
- دورة منذر عنبتاوى الثامنة عشر التى يعقدها المعهد العربى لحقوق الانسان كل عام يوليو 2008 – تونس .
- دورة تدريبية حول آليات مراقبة الانتخابات للنشطاء فى مجال حقوق الانسان يوليو 2008 – اليمن .

- ملتقى منظمات المجتمع المدنى يناير 2009 – اليمن .
- البرنامج الدراسى حول العدالة الانتقالية وآليات الرصد والتوثيق لحقوق الانسان فبراير 2009– دولة جنوب أفريقيا

رابعاً : في مجال التعاون الثنائي مع الدول

1- استقبل المجلس عدة وفود من الولايات المتحدة الأمريكية ونوجزها فيما يلى :

أ- التقى السيد الدكتور رئيس المجلس في **6 ينـاير 2008** بوفد من كبار مساعدي الكونجرس وتناولت المناقشات طبيعة المجلس ودوره وصلاحياته وأهمية التعاون بين المجلس والمنظمات المماثلة بالولايات المتحدة المعنية بنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وأجاب ممثلو المجلس على استفسارات الوفد حول الصعوبات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان، والحرية الدينية، وكذلك أوضاع السجناء، ومسألة الشواذ في مصر.

ب- واستقبل السيد الدكتور رئيس المجلس في **5 فبراير 2008** وفداً أمريكياً يضم السيد "توني بوردستا" عضو الحزب الديمقراطي، و"روبرت ليفنجستون" من الحزب الجمهوري، و"تومي مونت" رئيس وفد PLM، والسيدة "دانا بور" المحلل السياسي بوزارة الدفاع، وهم أعضاء سابقين في الكونجرس. وقد تناولت المناقشات دور المجلس في تعزيز احترام حقوق الإنسان، وطبيعته المستقلة، التي أهلته للحصول على العضوية الكاملة في لجنة التنسيق الدولية، ودوره في دفع جهود تطوير التشريعات ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومعالجة شكاوى المواطنين، وأشار رئيس المجلس لأثر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والوضع المتردي في العراق وعدم الاستقرار فى المنطقة وانعكاسها السيئ على مسيرة حقوق الإنسان. وهو ما يلزم معه العمل على تحقيق الاستقرار والسلام. كما أجاب رئيس المجلس على استفسارات الوفد فيما يتعلق بوضع "أيمن نور"، وموقف المجلس من عقوبة الإعدام وهي التقييد وليس الإلغاء.

ج – واستقبل السيد الدكتور رئيس المجلس في **6 مارس 2008** وفداً من اللجنة اليهودية الأمريكية، وتناولت المناقشات دور المجلس في تعزيز احترام حقوق الإنسان في مصر والصعوبات التي تعترضه على مستوى الفكر والممارسة، وأشار رئيس المجلس إلى تفاوت المعايير وأثر التمييز الذي تعاني منه بعض الدول ومن بينها مصر من جانب بعض الدول الغربية ومجلس الأمن وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وما يتسبب فيه من سوء فهم بين أفراد المجتمع لحقوق الإنسان. كما أشار إلى أن الأحداث في العراق ولبنان فضلاً عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين تؤدي بالضرورة لحالة عدم الاستقرار في المنطقة وتؤثر سلباً على مسيرة حقوق الإنسان وهو ما يلزم معه العمل على تحقيق السلام والاستقرار.

2– واستقبل أمين عام المجلس في 2008/10/21 "وارن كفسكي" المسئول عن مصر بمكتب حرية الأديان بمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بوزارة الخارجية الأمريكية و"ادوارد وايت" سكرتير أول بسفارة الولايات المتحدة بالقاهرة. وقد استعرض أمين عام المجلس أنشطة المجلس المختلفة ودوره في تعزيز احترام حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان، كما أعرب عن تطلع المجلس إلى إنشاء وحدة للترجمة تتيح نقل الخبرات والدراسات الخاصة بمجال حقوق الإنسان بين الشمال والجنوب عندما يتاح للمجلس الموارد المالية المناسبة. وقد أثنى الزائر على جهد المجلس وما أتيح له الإطلاع عليه من موقف المجلس من جماعة البهائيين وأصحاب المعتقدات والمذاهب الأخرى.

3– كما استقبل الأمين العام للمجلس في 2008/8/11 السيدة "هيلدا ارلينو" مديرة بعثة المعونة الأمريكية بالقاهرة، والسيد "بروس إبرامز" من مكتب الشئون الديمقراطية. وقد تناولت المناقشات جهود المجلس والأنشطة التي يقوم بها على المستويين الوطني والإقليمي. وقد أثنت السيدة "هيلدا" على جهد المجلس في إطار مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان، وأنها على علم بأن التمويل يتوجه في مساراته الصحيحة، بينما طرح السيد "بروس" تساؤلاً عن إمكان تنفيذ أنشطة المشروع قبل إنتهاء مدته في سبتمبر 2008. وقد شرح أمين عام المجلس تفصيلاً مسار تنفيذ المشروع، وأوضح أنه يمكن استخدام المبلغ المتبقي من تمويل المشروع في تمويل المرحلة الثانية من المشروع. ورحبت المسئولة بالفكرة وأشارت إلى المرونة التامة لديهم والرغبة في التعاون في المرحلة الثانية.

4- واستقبل أمين عام المجلس في 2008/10/14 السيدة "كاي ماي" مديرة مكتب الشرق الأوسط وجنوب وسط آسيا بإدارة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بوزارة الخارجية الأمريكية والسيدة "كاثرين برجليذ" والسيدة "ادوارد وايت" سكرتير أول بالسفارة الأمريكية. وتناولت المناقشات جهود المجلس في تعزيز احترام حقوق الإنسان ونشر مبادئ حقوق الإنسان. وبرامجه في مختلف المجالات وأجاب أمين عام المجلس على استفسارات الوفد الأمريكي عن مسار عمليه الإصلاح السياسي، والصعوبات التي يواجهها المجلس في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وفي التعامل مع شكاوى المواطنين، وكذا جهود المجلس في التعامل مع قضايا التعذيب.

5- واستقبل السيد الدكتور رئيس المجلس في 2008/7/24 السفيرة الأمريكية "مرجريت سكوبي" وتناولت المناقشات طبيعة المجلس ودوره وعلاقاته بالدولة والمجتمع المدني ومشروعاته في سياق الخطة الوطنية لتعزيز احترام حقوق الإنسان وبرامجه لنشر ثقافة حقوق الإنسان وفي النهاية أكدت السفيرة الأمريكية رغبتها في استمرار دعم مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان باعتباره أحد مجالات التعاون التي تتفق وخطة المجلس لتعزيز حقوق الإنسان.

6- واستقبل السيد الدكتور رئيس المجلس في 2008/11/12 وفداً من أعضاء الكونجرس السابقين يضم السادة "تيلر ديريك" عضو ديمقراطي سابق و"لوفراي" عضو جمهوري سابق، و"بايربراكينلي" عضوة ديمقراطية سابقة، و"لاري لاروكو" عضو ديمقراطي سابق، و"بيل زيلف" عضو جمهوري سابق. وقد استعرض رئيس المجلس نشأة المجلس وأنشطته والصعوبات التي واجهته وقت إنشائه، ودوره في نشر ثقافة حقوق الإنسان. وأوضح أن دوره لا يقتصر على نشر ثقافة حقوق الإنسان بل وإعلاء مبادئ الديمقراطية. وقد أبدى الوفد قلقه بشأن حرية الصحافة ووجود عدد من الدعاوى القضائية ضد صحفيين مصريين، وقلة عدد السيدات في البرلمان المصري وفي المناصب السياسية.

وقد تناولت ردود رئيس المجلس على هذه الاستفسارات مضمون ما سبق طرحه في اللقاءات السابقة.

7- كذلك استقبل السيد الدكتور رئيس المجلس، والسيد الدكتور نائب الرئيس وفداً من الكونجرس الأمريكي في 2008/12/3. وقد استعرض مسئولاً المجلس نشأة المجلس وتطوره ومجالات نشاطه والصعوبات التي واجهها عند نشأته، ودوره في نشر مبادئ حقوق الإنسان. وتناولت ردودهما ما أثير من نقاط، كما ركزت على عدد من الجوانب منها : إنهاء حالة

الطوارئ وصدور قانون مكافحة الإرهاب وتعزيز نظام الرقابة القضائية، واستقلالية القضاء وضمان شفافية الأحكام القضائية وعدم وجود ضغوط قد تؤثر على الأحكام الصادرة، وحرية العقيدة الدينية وعدم التمييز.

وفي سياق **التعاون الثنائي مع الدول** أيضاً استقبل أمين عام المجلس وفداً من الدبلوماسيين الأوزبكستان في 2008/6/3، وقدم الأمين العام عرضاً مستفيضاً عن تشكيل المجلس وأنشطته ودوره في مجال تعزيز حقوق الإنسان في مصر، والصعوبات التي واجهها في بداية نشأته. كما أكد الأمين العام على أنه لا تعارض بين الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان رغم ما يردده الغرب على عكس ذلك. وقد أعرب الوفد عن تقديره لدور المجلس.

كذلك استقبل السيد الدكتور نائب رئيس المجلس **وفداً أوكرانيا**ً في 2008/6/30 يضم "يفحى مبكيتكونو" سفير أوكرانيا بمصر، والسيدة "ثينا كاربتشرف" رئيس مفوضية حقوق الإنسان، والسفير "تيراتسكي"، والسيد "ابلازيف" عضو جمعية حقوق الإنسان والأستاذ "عبد المنعم منصور" قنصل أوكرانيا بالإسكندرية. وقد رحب نائب رئيس المجلس بالضيوف وأكد على أهمية عقد هذه الاجتماعات لتعزيز التفاهم والتغلب على المشكلات التي تعتري حوار الثقافات. كما أكدت رئيس مفوضية حقوق الإنسان على اهتمام أوكرانيا بتعزيز حوار الثقافات خاصة أن لديها 5 – 7 مليون عامل من المهاجرين، وإن كان معظمهم غير شرعيين يفدون إلى البلاد من الدول المجاورة ومن الشرق الأوسط ، غير أن المؤسسة الوطنية في بلادها تعمل بجد على حماية حقوق المهاجرين حتى وأن كانوا غير شرعيين. وعبرت عن رغبة المؤسسة الأوكرانية في توقيع اتفاق تعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر وقد رحب نائب رئيس المجلس بذلك.

واستقبل السيد الدكتور رئيس المجلس في 18 نوفمبر 2008 **وفداً من مجلس النواب ومجلس الشورى الأفغاني** في إطار جولة دراسية يقوم بها الوفد نظراً للارتباط الوثيق بين النظام القانوني الأفغاني والمصري. وقد استعرض رئيس المجلس أنشطة المجلس على الصعيدين الوطني والإقليمي، ودوره في إعداد مشاريع القوانين التي من شأنها الحفاظ على حقوق المواطنين ورعايتها. كما أكد أن رعاية حقوق الإنسان لا تتم إلا بالسلام أولاً، وإحلال الديمقراطية وهذا التغير يتطلب الكثير من الوقت فلن يتغير الوضع بين ليلة وضحاها. كما أكد على ضرورة العمل على تطبيق ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد توجه أعضاء الوفد بعدد من الأسئلة إلى رئيس المجلس تتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام، ودور

المرأة في البرلمان، ودور المجلس في صياغة القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان. وقد أوضح رئيس المجلس أن القضاء المصري يطبق عقوبة الإعدام متى توفرت دواعيها ، وأن المجلس لا يتدخل في أحكام القضاء فهو هيئة مستقلة بذاتها، وأن وضع المرأة في مصر تطور كثيراً، وتشغل النساء المناصب العليا، ودورها في البرلمان في تطور مستمر. أما دور المجلس في إعداد القوانين فهو يعد مشاريع قوانين ويقترحها على البرلمان لكن مقترحاته غير ملزمة فهي ذات طبيعة استشارية.

واستقبل أمين عام المجلس في 2008/6/10 **وفداً من الدبلوماسيين السودانيين**، وقدم الأمين العام عرضاً موجزاً لنشأة المجلس وتشكيله وأنشطته، والصعوبات التي واجهته. وطرح الوفد أسئلة حول لماذا لم ينشأ المجلس بقرار من مجلس الشعب وحدود سلطات المجلس، وعلاقته بمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. ودوره في الشكاوى وموقفة من قانون الطوارئ. وفي رده أشار أمين عام المجلس إلى أن المجلس أنشئ بقانون وليس بقرار جمهوري أو وزاري كما أوضح أن المجلس استشاري وليس جهة تنفيذية. كما شرح أوجه التعاون بين المجلس ومؤسسات المجتمع المدني. كما استعرض دور المجلس في تلقي الشكاوى والسعي لدى الجهات المختصة لحلها. كما شرح جهود المجلس من أجل إنهاء حالة الطوارئ.

كذلك استقبل السيد الدكتور رئيس المجلس **وفداً إيرانياً** برئاسة الدكتورة "زهرة طبيب زادة بؤري" مستشارة رئيس الجمهورية لشئون المرأة ورئيسة مؤسسة المرأة والأسرة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية يوم 2008/11/25 وذلك في إطار زيارة رسمية تقوم بها للقاهرة. وقد تناولت الضيفة بعض المشاكل التي تواجهها بلادها في إطار تطبيق القوانين التي تحتاج إلى تعديل حتى تتماشى مع أحكام الإسلام التي تسعى بلادها إلى تطبيقها. وأكدت حرصها على التعاون مع باقي الدول الإسلامية لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة ونشر المبادئ الإسلامية لحقوق الإنسان التي تتفق عليها وتراعيها كافة الأديان التي تنبع من نفس المصدر. كما أوضحت أن بلادها توافق على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصفة عامة لكن الخلاف يكمن في بعض تفاصيل الإعلان التي لا تتوافق مع قوانين وأعراف البلاد. كما أعربت عن رغبتها في التعاون بين المؤسسة الوطنية الإيرانية لحقوق الإنسان مع المجلس القومي لحقوق الإنسان. وقد أكد الدكتور "بطرس غالي" على أن مبادئ حقوق الإنسان عالمية لا تخص دولة بعينها ولا تتدخل في القوانين الوطنية ، كما رحب بالتعاون

مع المؤسسة الوطنية الإيرانية المناظرة للمجلس على أسس حقوقية، على أن يتفق على عدد من الموضوعات التي يتم التعاون فيها.

خامساً: التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية

كذلك واصل المجلس تعاونه مع المنظمات العربية والأفريقية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

فاستقبل السيد الدكتور نائب رئيس المجلس في 2008/1/22 **وفداً من المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء** برئاسة الأستاذ "إبراهيم برغوثي" رئيس المركز، وتناول النقاش مسار القضية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية وعلى وجه الخصوص الآراء المثارة حول إجراء تعديلات على القانون الأساسي الفلسطيني، وهل هناك حاجة لتضمين القانون الأساسي حالة الطوارئ، والعديد من المسائل القانونية، وقد أشار الدكتور أبو المجد إلى أن الوضع الحالي على الساحة الفلسطينية غير مناسب لوضع دستور جديد واقترح أن يكتفي بإجراء تعديلات تعالج القضايا الحالية مع الأخذ في الاعتبار الاستعانة بالخبراء الذين لديهم المعرفة التشريعية والواقع السياسي الفلسطيني، وضرورة وجود حوار سياسي في المسائل الخلافية، والعمل العلمي للمشاركة في تعديل النصوص بمزيد من التعاون وأبدى نائب رئيس المجلس اهتمامه بالتعاون بين الطرفين.

واستقبل أمين عام المجلس في 14 يناير 2008 السيد محسن مرزوق مدير **البرنامج الإقليمي للمجتمع المدني بشمال أفريقيا**، والسيدة وفاء بن الحاج عمر مسئولة برنامج الجبل الجديد – الجزائر. وقد قدم أمين عام المجلس نبذه موجزة عن المجلس ونشأته واستقلاليته وأنشطته. وردود فعل الحكومة تجاه توصياته وتقاريره والشكاوى التي يحيلها إليها. ومن ناحيته قام الأستاذ مرزوق بالتعريف ببرنامج الجبل الجديد التابع لمنظمة "فريد وم هاوس" في إعداد كوادر تقنية شبابية حسب الحاجة التي يتم تحديدها من قبل هؤلاء الشباب. وبعد ذلك يتم إعداد ورش عمل تأهيلية ثم دورات تدريبية وشبكات إدارة معرفة لتبادل الخبرات. وطلب من المجلس ترشيح شباب للاشتراك في الدورات التدريبية التأهيلية تبعاً لتخصصاتهم. وأكد الجانبان على أهمية التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمة فريد وم هاوس.

واستقبل أمين عام المجلس في 13 مايو 2008 السيد "توماس انجولو" مسئول **برامج المنظمة الأفريقية لذوي الاحتياجات الخاصة** ، والسيدة "نيكوس كاوندا" مساعد مسئول برامج المنظمة، وقدم الوفد نبذه عن أهداف المنظمة وأنشطتها وأمله في أن يتم إدماج قانون حق المعاقين ضمن السياسات والخطط، ومحاولة إيجاد قناة تفاعل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الدول الأفريقية لدمج حق المعاقين ضمن برامجهم. كما أبدى رغبته في التعاون مع المجلس والاستفادة من خبراته في هذا المجال. ومن جانبه رحب الأمين العام بالوفد، وقدم بدورة نبذه عن المجلس وأنشطته وبرامجه، خاصة في مجال دعم حقوق المعاقين، واقترح تنظيم ورشة تدريبية لمتحدي الإعاقة في نهاية العام.

كذلك واصل المجلس حواره مع المنظمات الدولية غير الحكومية فاستقبل أمين عام المجلس، السيد "بيل فان ايسفلد" ممثل **منظمة "هيومان رايتس ووتش"** يوم 17 مارس 2008، واستفسر ممثل المنظمة عن حادث مقتل بعض اللاجئين عند محاولتهم عبور الحدود مع إسرائيل، وإعادة لاجئين متسللين من إسرائيل إلى مصر، والظروف المعيشية للاجئين وما يتعرضون له في مراكز الاحتجاز، وفي رده أوضح الأمين العام طبيعة الدور الاستشاري للمجلس، وقيامه بالتحقيق في أية ادعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان عند تلقي شكاوى بذلك، وأن أي مصاعب أو معاناة للاجئين في أماكن الاحتجاز ترجع لظروف هذه الأماكن المكدسة أصلا والتي تقوم الدولة حالياً بتطويرها، كما أن النائب العام يقوم بزيارة مفاجئة للسجون وأماكن الاحتجاز وتقديم تقارير تساعد في التعرف على هذه الحالات، كما يجرى تدريب للشرطة حول حقوق السجناء ، وشدد الأمين العام على أهمية أن يقوم مكتب شئون اللاجئين بدوره ودعمه مادياً وأدبياً للقيام بواجباته خاصة أن مصر تعد دولة معبر.

وفي لقاء آخر مع المنظمة نفسها، استقبل أمين عام المجلس وفداً برئاسة السيد "جو ستورك" نائب رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2008/11/27 وقد أشار ستورك أن منظمته ستنشر تقريراً حول اللاجئين الإريتريين، وركز على نفس الأمور السابقة، وأضاف أن المنظمة أجرت مقابلات مع 70 شخصاً ممن حاولوا التسلل عبر الحدود المصرية وأصيبوا، وأكدوا أنهم لم يكونوا يحملون أسلحة أو يشكلون خطورة على أحد ، ورداً على ذلك أوضح السفير "قطب" أن الحدود مع إسرائيل هي منطقة عسكرية غير مصرح بالاقتراب منها لمصري أو إسرائيلي أو أجنبي. وأن هناك منافذ محددة للعبور كما في كل دول العالم، وأن حرس الحدود المصريين يقومون بتحذير المتسللين قبل إطلاق النار،

ويتعرضون لمخاطر وتهديدات كبيرة من عصابات تهريب المخدرات أو الاتجار بالبشر أو غير ذلك، ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار. وأضاف أنه يمكن مساعدة مصر في حل هذه المشكلة بتوضيح هذه الحقائق، ودعم مكتب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالقاهرة، وهذا يحتاج لتعاون دولي والكثير من الوقت لتحققه.

كذلك استقبل أمين عام المجلس وفداً من **منظمة شهود يهوه** في 2008/4/21، وذكر الوفد أن هدف اجتماعهم هو استطلاع الرأي حول إيجاد حل وطريقة رسمية لإشهار فرع لمؤسستهم من أجل إدارة حوار هادئ مع من يرغب من منظمات المجتمع المدني. وأنهم يلجأون للمجلس نظراً لمصداقيته في تعزيز مسيرة حقوق الإنسان، وأنهم رغم المشاكل التي يتعرضون لها في الدول المختلفة، وتشويه صورتهم يؤكدون حرصهم على احترام كافة المجتمعات والعقائد والأديان، وعدم التصادم معها. وأشاروا إلى أن هناك تفهم من جانب وزارة الداخلية، وأنهم لا يتعرضون لأية مضايقات خلال اجتماعاتهم في منازلهم الخاصة بالقاهرة، لكن الأمر مختلف في الإسكندرية حيث جرى التنبيه عليهم من قبل أمن الدولة بألا تزيد المجموعة في أي منزل من منازل أتباعهم عن 5 – 6 أفراد وألا يصدر عنهم أي شئ يعكر صفو الأمن.

وقد أوضح الأمين العام، أن ما يتعرض له شهود يهوه ليس قاصراً على مصر فحسب، بل في جميع دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا، وأن مشاكلهم ليست مع المجتمعات الإسلامية بل جراء شكوك الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية حولهم، وقد ختم الوفد حديثه بالإشارة إلى عزمهم الاجتماع مع مسئولي وزارة الخارجية للاستفسار عن الإجراءات اللازمة لإنشاء فرع لهم في مصر. كما أبدوا رغبتهم في مقابلة أحد المسئولين بوزارة الداخلية لعرض المشاكل التي يواجهونها.

كذلك استقبل أمين عام المجلس وفداً من **المركز الدولي لحقوق الإنسان والديمقراطية الكندي** في 2008/11/20 برئاسة السيد "ريمي برجارو" رئيس المركز، وقدم الأمين العام عرضاً موجزاً عن المجلس وأنشطته وبرامجه، ودوره في تعزيز مسيرة الإصلاح السياسي لتأثيره على الحقوق والحريات، وهي مهام لا تتعرض لها المؤسسات المماثلة في الدول المتقدمة التي يقتصر دورها على حماية حقوق الإنسان. كما أشار رئيس الوفد أن هدف الزيارة هو بحث أوجه التعاون بين المركز والمجلس، وذكر أن المركز مؤسسة كندية مستقلة أنشئت بموجب قانون أصدره البرلمان الكندي وأن هدفها هو الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وأن له مشروعات عديدة في المنطقة العربية وشمال أفريقيا هدفها ترسيخ

مبادئ الديمقراطية ونشر ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان، وقد رحب أمين عام المجلس بالتعاون، والتواصل مستقبلاً من أجل النظر في مجالات الاهتمام المشترك.

كذلك استقبل أمين عام المجلس أيضاً السفير "توماس هووف" **سفير النرويج** والسكرتير الثاني بالسفارة يوم 24 فبراير 2008. وقدم الأمين العام عرضاً مختصراً عن طبيعة عمل المجلس منذ إنشائه والصعوبات التي واجهته. وقد تناولت استفسارات الضيف، مسألة المثليين وحالة د."أيمن نور"، وعقوبة الإعدام، وفي رده أشار أمين عام المجلس إلى أنه لا يوجد قانون يجرم الشذوذ الجنسي، ولكن المجتمع المصري . شأن مجتمعات أخرى – لا يقبل هذه الممارسة، ولا يقر زواج المثليين. كما أشار إلى أن المجلس زار " د. أيمن نور" عدة مرات في السجن وتأكد أن معاملته تتم وفقاً للقوانين واللوائح. ويتابع حالته إلى أن صدر قرار السيد رئيس الجمهورية فى فبراير 2009 بالافراج الصحى عنه . وبخصوص عقوبة الإعدام، أظهرت حلقة نقاشية أجراها المجلس أن الآراء تتوافق على تقييد عقوبة الإعدام والحد منها وليس إلغاؤها فهى مطلوبة للردع متى توفرت دواعيها. وفي نهاية اللقاء أكد الضيف رغبة بلاده في التعاون مع المجلس في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

استقبل أمين عام المجلس في 17 يناير 2008 **وفداً سويدياً من لجنة الشئون الثقافية** برئاسة السيدة "سيشليا ويكستروم" نائب رئيس اللجنة. وقد قدم أمين عام المجلس عرضاً مختصراً عن طبيعة عمل المجلس منذ إنشائه والصعوبات التي واجهته ومجالات التعاون الدولي التي انخرط فيها. وقد أثار الوفد قلقه حول بعض أوضاع حقوق الإنسان في مصر، وفي رده أكد الأمين العام أن ما يحدث في مصر من حراك سياسي وتطور ديمقراطي ينعكس إيجابياً على قضايا حقوق الإنسان، موضحاً أن تحقيق الاستقرار اللازم لدفع مسيرة التنمية الشاملة يتأثر بمدى استقرار الأوضاع في المنطقة، وضرورة العمل على تحقيق السلام من أجل الاستقرار، وفي رده عن دور المجلس حيال الفئات المهمشة تناول ما يقوم به المجلس في هذا الشأن، وبالنسبة لمسألة المثليين أكد أنه لا يوجد قانون يجرم الشذوذ الجنسي ولكن المجتمع المصري مثله مثل كثير من المجتمعات لا يقبل هذه الممارسة ولا يقر زواج المثليين.

ومن السويد أيضاً استقبل أمين عام المجلس في 14 أبريل 2008 كلا من الدكتور "كليس ساندجرى" والدكتور"ديفيد فيشر" أستاذاً القانون الدولي **بجامعة ستوكهولم في السويد**، وأوضح الضيفان أن هدف الزيارة التعرف على دور وأنشطة المجلس، إضافة إلى حقوق

الإنسان داخل المناهج الدراسية بالجامعات حيث أنشأت جامعة ستوكهولم، بالتعاون مع عدد من الجامعات والمنظمات الدولية برنامجاً لبناء قدرات حقوق الإنسان في الجامعات. وقد عرض أمين عام المجلس طبيعة المجلس وظروف نشأته وتطوراته وأنشطته وبرامجه ومجالات عمله. كما فصل في جهود المجلس في دفع مسألة التربية على حقوق الإنسان وإنشائه لجنة خبراء تشرف على دراسة المناهج الدراسية، واتصالاته بوزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى . وفي نهاية اللقاء أكد الوفد رغبته في التعاون مع المجلس في مجالات يتفق عليها مستقبلاً .

الباب الخامس
الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان

الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان

واصل المجلس خلال عام 2008 متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان التي كان قد انتهى من إعداد مشروعها وفقاً للمعايير الدولية وطرحها للنقاش مع أجهزة الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني من أجل دمجها في الخطة الخمسية للدولة 2007 -2012.

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للخطة، والتي سبق نشرها في مطبوعات المجلس ومتابعتها في التقرير السنوي السابق، في أربعة أهداف رئيسية هي:

1- تحسين أوضاع حقوق الإنسان في مصر من خلال تعزيز وحماية الحقوق الأساسية الواردة في المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومراجعة مواد الدستور والتشريعات والقوانين الصادرة لتلائم الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان مع كفالة الحريات الأساسية.
2- نشر وتعليم وترويج مبادئ حقوق الإنسان من خلال استخدام أدوات ووسائل الإعلام الجماهيري من ناحية والبرامج الخاصة بالتدريب والتوعية والتثقيف من ناحية أخرى.
3- دعم آليات الحماية الوطنية لحقوق الإنسان، وأهمها الحق في الحماية القضائية، والتحقيق في الشكاوى الواردة للمجلس، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنشاء كيان يقارب ديوان المظالم.
4- بلوغ غايات الألفية الثالثة ، وتتمثل في القضاء على الفقر والجوع، وتعميم التعليم الإلزامي، والمساواة بين الجنسين، وخفض معدل الوفيات من الأطفال، وتحسين الصحة الإنجابية، وكفالة بيئة صحية، وإقامة أنظمة شراكة عالمية لخدمة التنمية.

وقد بادر المجلس بإنشاء وحدة لمتابعة وتقييم تنفيذ الخطة مع الجهات المعنية منذ بداية شهر مارس 2007 برئاسة الأستاذ الدكتور"نبيل حلمي" وتعمل هذه الوحدة على اقتراح آليات العمل الملائمة لتنفيذ أهداف الخطة، والتنسيق بين المجلس والجهات الحكومية، وغير الحكومية من أجل تحقيق هذه الأهداف، والتنسيق بين المجلس والمؤسسات الوطنية المماثلة وتبادل الخبرات في متابعة وتنفيذ الخطط الوطنية. وقد نظمت هذه الوحدة ورشة عمل موسعة في 26 يونيو 2007 للتوعية بالخطة وأهدافها، شارك فيها ممثلون للعديد من أجهزة

الدولة في مقدمتهم الدكتور "عثمان محمد عثمان" وزير الدولة للتنمية الاقتصادية ، والعديد من منظمات المجتمع المدني والإعلاميين.

وناقشت الورشة موضوعها عبر ثلاثة محاور تناولت حقوق الإنسان والخطة القومية للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والخطة الوطنية للمجلس لدعم حقوق الإنسان في مصر، وسبل تفعيل الخطة الوطنية. وخرجت ورشة العمل بتوصيات تفصيلية تناولها التقرير السنوي السابق.

وقد طلب المجلس من الوزارات المعنية موافاته ببرامجها من أجل تعزيز أوضاع حقوق الإنسان وفقاً لمجال عمل كل وزارة، والبرنامج الزمني لتنفيذ تلك البرامج من أجل تحقيق أهداف الخطة الوطنية. وشرع منذ نوفمبر 2007 في عقد اجتماعات تنسيق مع الوزارات المختصة تناولت استعراض برامجها في مجال تعزيز حقوق الإنسان، واقتراح التعديلات اللازمة لهذه الخطط لتتوافق مع أهداف الخطة الوطنية ووضع مؤشرات أداء لقياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف تلك البرامج وسبل تخطي الصعوبات وتعزيز الانجازات.

وقد عقد المجلس في هذا السياق (وحتى نهاية ديسمبر 2008) تسعة عشر اجتماعاً مع وزارات الدولة للتنمية الإدارية، والدولة لشئون البيئة، والإعلام، والدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية، والعدل، والداخلية، والتربية والتعليم، والتعليم العالي والدولة للبحث العلمي، والتعاون الدولي، والكهرباء والطاقة، والموارد المائية والري، والإسكان، والتضامن الاجتماعي، والصحة والسكان، والقوى العاملة والهجرة، والتجارة والصناعة، والنقل والمواصلات،والخارجية.

وقد شارك في تمثيل هذه الوزارات ممثلون رفيعو المستوى، يشغلون مواقع قيادية في وزاراتهم، كما شارك في هذا التمثيل رؤساء قطاعات رئيسية في الوزارات وتعددت اللقاءات أحياناً مع ممثلي الوزارة الواحدة، وتمت المناقشات بقدر كبير من التفاهم والشفافية.

أولاً: التنسيق مع الوزارات وأجهزة الدولة

وزارة التنمية الإدارية

تناولت الاجتماعات التي عقدت مع الوزارة في 11/6 و2007/12/2، 2008/1/13 رؤية ومقترحات وزارة الدولة للتنمية الإدارية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي تركز على حقوق المواطنين كالحق في العمل، وعدم التمييز في شغل الوظائف، والتأكد من الشروط والإعلانات لشغل الوظائف العامة، ومقترح قانون الوظيفة العامة لإدخال آليات عمل جديدة تهدف إلى مكافحة الفساد والانحرافات واستغلال الوظيفة، وتضارب المصالح العامة والخاصة مع تعزيز آليات المحاسبة والتدقيق، وضرورة تعديل المادة (14) من القانون رقم (47) لسنة 78 الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ليكون نظام التعيين بالتعاقد بنفس آليات التعيين الدائم، والمضي في تطبيق اللامركزية الإدارية على مستوى المحافظات.

كما ركزت الوزارة على النهوض بمستوى كفاءة الخدمات الحكومية، وميكنتها لتبسيط الإجراءات، وتوفير منافذ أخرى للحصول على الخدمات، والتوسع في إنشاء مراكز الخدمات الجماهيرية للمواطنين لأداء الخدمات الحكومية على مستوى الجمهورية مقابل أتعاب بسيطة.

وقد أشير من جانب المجلس إلى ضرورة توازن علاقات العمل في المجتمع، وعدم التمييز بين العاملين بالقطاع العام والقطاع الخاص، خاصة وأن قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 هو الذي يحدد نظام العمل وحقوق العاملين بالقطاع الخاص، ولا يوجد قانون موحد لكافة العاملين بالدولة.

وتواصل الحوار بين الجانبين في جلسة تنسيقية أخرى في2007/12/2، واستعرضت الأستاذة ممثلة الوزارة خطة الوزارة بعد تطويرها وفقاً لما تم الاتفاق عليه، وقد اثني المجلس على التعديلات التي أجريت، ودعا إلى التعريف ببعض الخدمات التي يتم تقديمها من خلال الوزارة وقنوات تقديمها وربط الأهداف بالخدمات المقدمة، والفئات المستهدفة، مع ذكر مؤشرات الأداء والتقدم المحرز من منظور حقوق الإنسان.

وتناول الاجتماع التنسيقي الثاني في 2008/1/13، الخطة المعدلة التي ركزت على عدة نقاط أهمها: تنفيذ برنامج لتطوير خدمات للمتعاملين مع الجهات الإدارية بالسرعة والكفاءة المطلوبة، والعمل على الفصل بين مقدمي الخدمة ومتلقيها للحد من عمليات الفساد

خلال المعاملات، وتنفيذ آلية يستطيع من خلالها أحد الأفراد أن ينوب عن طالب الخدمة دون عناء أو مشقة. كما أوردت الخطة المعدلة بعض مؤشرات الأداء التي تؤكد فاعلية دور الوزارة في الارتقاء بالخدمات المقدمة للجمهور. وفي تنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد الرئيس لإتاحة 4.5 مليون فرصة عمل حتى عام 2012/2011. وبناء على استفسارات ممثل المجلس أكد ممثل الوزارة أن شغل الوظائف يتم على أساس بطاقات وصف الوظيفة وهي تخلو تماماً من أي بيان تميز من أي نوع، وأن معيار التفضيل يتم على أساس الأعلى مؤهلاً، فالأعلى تقديراً، فالأقدم تخرجاً، فالأكبر سناً، كما أن نسبة الإناث في الجهاز الإداري تبلغ 29%، وتصل في الوظائف القيادية إلى 33%.

وزارة الدولة لشئون البيئة

وتناولت الاجتماعات التنسيقية مع وزارة الدولة لشئون البيئة، والتي عقدت في 2007/11/6، 2007/12/2 استعراض أهم النقاط الواردة بخطة الوزارة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في مجال البيئة، والتي تتمثل في تنفيذ البرامج القومية كبرنامج الإدارة الآمنة للمخلفات، وبرنامج تحسين نوعية الهواء، وبرنامج تحسين نوعية المياه، وبرنامج الحد من التلوث الصناعي، وبرنامج حماية الطبيعة، وبرنامج التدريب والإعلام والوعي البيئي والتفتيش البيئي، وبرنامج تحقيق لامركزية الإدارة البيئية. وأكد ممثل الوزارة على عدم وجود تناقض بين مشروعات التنمية والاستثمار والحفاظ على البيئة.

وعرضت ممثلة الوزارة في الاجتماع التنسيقي الثاني في 2007/12/2 خطة الوزارة بعد تطويرها في ضوء ما تم الاتفاق عليه، وأبرزت أهم انجازات الوزارة في مجال الحفاظ على الحقوق البيئية للمواطنين، والمؤشرات الخاصة ببرنامج تحسين نوعية الهواء ومؤشرات أداء الخطة الخمسية الخاصة بالإدارة العامة للحماية من الضوضاء وقد أثنى المجلس على هذه الإضافات، ودعا إلى إضافة عدة مؤشرات أخرى للقياس (مثل رصد المخالفات البيئية، وتجاوزات المداخن..الخ) لمعرفة التقدم المحرز. ومدى الاستجابة لتنفيذ القرارات واللوائح القانونية المتعلقة بحماية البيئة، لإبراز جهود الوزارة في حماية حقوق المواطن البيئية.

وزارة الإعلام

وتناولت الاجتماعات التنسيقية مع وزارة الإعلام، التي جرت في 2007/11/6، و2007/12/2 الملامح الرئيسية لخطة الوزارة لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان، والتي تؤكد

دور الإعلام ورسالته في دعم حقوق الإنسان، والكشف عن حالات انتهاك هذه الحقوق والتصدي لها. وتم الاتفاق على تعزيز تقرير الوزارة بالمزيد من البيانات المفصلة حول برامج حقوق الإنسان التي يتم بثها عبر التليفزيون المصري وأوقات عرضها، والموضوعات التي تتناولها والمعوقات الخاصة بجودة الإنتاج، والبرنامج الزمني لتنفيذ خطة الوزارة ومؤشرات القياس.

وقامت الأستاذة رئيسة الإدارة المركزية للتخطيط باتحاد الإذاعة والتلفزيون في لقاء تنسيقي آخر في 2 ديسمبر 2007 بعرض الخطة المقترحة لوزارة الإعلام في مجال حقوق الإنسان طبقاً للأسس التي تم الاتفاق عليها لإدراجها بالخطة الخمسية للدولة. وذكرت أن هناك أولوية لحقوق الإنسان في الطرح الإعلامي منذ إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، وتوصيات السيد رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي. وهناك اهتمام برفع سقف البرامج لإتاحة حرية الرأي والتعبير، وأن أهداف خطة الوزارة تدعمها عدة برامج.

كما أضاف السيد ممثل الهيئة العامة للاستعلامات أن حقوق المواطنة التي كفلها الدستور المصري تتضمن حزمة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمدنية والسياسية وأن الهيئة العامة للاستعلامات تركز على التوعية بتلك الحقوق، وهناك حملة إعلامية سنوية خاصة بحقوق الإنسان وتحتل حقوق الإنسان حوالي 25% من حجم النشاط الإعلامي.

وقد دعا المجلس إلى إضافة بعض البيانات للخطة توضح جهد الوزارة مع ذكر مؤشرات الأداء لقياس مدى التقدم في تطبيق الخطة، لتقييم الجهد الذي يتم في مجال تعزيز حقوق الإنسان وكذا الحملات الإعلامية التي تتم في إطار مناسبات تتعلق بحقوق الإنسان مثل الحملات الانتخابية.

وزارة الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية

وتناول الاجتماع مع وزارة الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية والذي جرى في 2007/11/12 استعراض المبادئ الأساسية لخطة الوزارة في مجال حقوق الإنسان وأهمها: إعداد مقترح ببرنامج زمني لدراسة التشريعات والقوانين ومدى انسجامها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان واقتراح التعديلات اللازمة لنصوص التشريعات الوطنية، وتقديم المقترحات بشأن التقارير الدورية التي تقدمها الحكومة للآليات التعاهدية، والتنسيق بين كافة الأجهزة الحكومية بشأن جمع المعلومات الرئيسية.

وتناولت المناقشات أهمية وجود نظام لقياس تكلفة إصدار أو تعديل أي تشريع، كما دعا المجلس الوزارة لتحليل الملاحظات والتوصيات التي يصدرها المجلس في تقاريره السنوية، ووضعها مباشرة تحت نظر أصحاب القرار، وأهمية موافاة المجلس بردود الوزارات على تقاريره، وكذا دور الوزارة في تقديم المشورة بشأن القوانين التي تؤثر على وضعية حقوق الإنسان واقتراح التعديلات الملائمة، كقانون الطفل، وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخاصة رقم 84 لسنة 2002، والقانون 100 لسنة 1993 بشأن ضمانات النقابات المهنية.

وزارة العدل

وتناولت الاجتماعات مع ممثلي وزارة العدل، والتي جرت في 2007/11/12، و2008/12/19 استعراض الملامح الأساسية لخطة وزارة العدل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وركزت على تطوير العمل بالإدارة المركزية لشئون حقوق الإنسان بالوزارة من خلال إنشاء قاعدة بيانات للقوانين وتعديلاتها بشكل دوري بغرض تجميعها وتبويبها في ضوء مبادئ حقوق الإنسان التي شملها الدستور المصري وتعديلاته الأخيرة. وكذلك ترجمة وتجميع بعض القوانين الهامة والمعلومات ذات الصلة بحقوق الإنسان للاستعانة بها في الردود على اللجان الدولية، وكذا تعزيز التعاون مع لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب، وكذلك تفعيل خطط التدريب الخاصة بمشروع دعم قدرات رجال النيابة والقضاء في مجال حقوق الإنسان.

وقد استفسر المجلس عن حجم الموارد المالية المخصصة لتنفيذ هذه الخطة والبرنامج الزمني لها، وأهم المعوقات التي تعوق تنفيذها، وأنواع القوانين التي يتم ترجمتها واللغات التى تترجم إليها ، وردود وزارة العدل على اللجان التعاهدية في مجال التقارير الدورية، ومدى تعاون الجهات الحكومية مع وزارة العدل في إعداد تلك التقارير، وأوجه التعاون بين وزارة العدل ولجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب. وتقييم الوزارة للدورات التدريبية الموجهة للقضاء وأعضاء النيابة. ومدى أثرها وانعكاسها على خدمة المواطن، وعلى الأحكام القضائية. كما تم التأكيد على ضرورة إعداد قاعدة بيانات خاصة بالأحكام القضائية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقد أوضح ممثل وزارة العدل أنه تم إعداد موسوعة تتضمن الأحكام القضائية المتعلقة بحقوق الإنسان بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتم تخصص عام 2008 لتنفيذ برنامج تدريبي كامل للقضاة ووكلاء النيابة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أيضاً كما يجرى إنشاء قاعدة بيانات للشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بالتعاون مع مركز المعلومات القضائي.

وقدم ممثلو الوزارة في الاجتماع التنسيقي الثانى في 2008/12/19 التقرير السنوي لمصر بشأن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما قدموا بياناً بالقوانين المترجمة بمكتبة وزارة العدل، وبياناً بالدورات التدريبية التي نظمت لأعضاء الهيئات القضائية وخبراء محاكم الأسرة التي عقدتها الإدارة العامة لشئون حقوق الإنسان بالتعاون مع مشروع دعم القدرات والمجلس القومي للأمومة والطفولة، إضافة إلى صور الأحكام المتعلقة بتغيير الديانة وهي البيانات التي طلبها المجلس.

وأبدى أمين عام المجلس –الذي شارك في الاجتماع– رغبته في تعميق التنسيق مع وزارة العدل، كما اقترح تنظيم ورشة عمل بحضور ممثلي الوزارات بعد إصدار التقرير السنوي، لإتاحة الفرصة للجهات الحكومية وممثلي المجتمع المدني لمناقشة ما ورد في التقرير من انتقادات أو توصيات للجهات الحكومية بشأن أوضاع حقوق الإنسان.

وزارة التعاون الدولي:

وتناولت الاجتماعات التنسيقية مع ممثلي وزارة التعاون الدولي، والتي جرت في 2008/1/21، و2008/6/2، و2008/9/24 أهم أنشطة الوزارة التي تتصل بتعزيز حقوق الإنسان والممولة من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات عن طريق الوزارة، وأسفر الاجتماع عن أن معظم موضوعات الاتفاقيات التي وقعتها الوزارة تتركز على أنشطة تنمية الديمقراطية والإدارة الحكومية الرشيدة، ومراعاة حقوق الإنسان، والمساواة في النوع الاجتماعي، وجودة التعليم في المحافظات، والحد من الفقر، وتحسين أوضاع المرأة. كما تناولت دور الوزارة في التعامل مع مشكلة الألغام في الصحراء الغربية والتأكيد على ضرورة تكاتف الجهود المصرية والدولية للقضاء على المشكلة وإزالتها لتنمية تلك المنطقة، وتأهيل ومساعدة ضحايا الألغام.

وتم الاتفاق على إرسال تقرير آخر للمجلس، يدقق بعض البيانات، ويفصل في عمل الوزارة في مجال حقوق الإنسان، واستمرار التنسيق لربط خطة الوزارة بالخطة القومية للمجلس لتحقيق الأهداف المشتركة.

وخلال الاجتماعين التنسيقين التاليين في 6/2، 2008/9/24، جدد المجلس تطلعه لإعداد الوزارة لخطة في مجال حقوق الإنسان تركز بالأساس على الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وأن تتضمن مؤشرات الأداء لقياس مدى تحقيق

الأهداف الواردة في الخطة إضافة إلى أثر تحقيق تلك الأهداف على الفئات المستهدفة وفقاً للبرنامج الزمني للوزارة كما تمت مناقشة فكرة إنشاء وحدة رصد ومتابعة لحركة التعاون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان بين الدول والهيئات المانحة ومنظمات المجتمع المدني لتمكين الوزارة من الإشراف على التعاون بين الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وزارة الخارجية:

وتناول الاجتماع التنسيقي مع وزارة الخارجية، والذي جرى في 2008/9/24 أنه سبق تقديم خطة وزارة الخارجية من أجل تعزيز أوضاع حقوق الإنسان في بداية العام وتشمل المستويين الداخلي والخارجي وتؤكد أنه **على الصعيد المؤسسي بالوزارة** تم إنشاء وحدة متخصصة تختص بإعداد الردود والتقارير الدورية للرد على تقارير الآليات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في الأفراد وتضم في عضويتها 16 جهة وطنية معنية، ومن ضمن إنجازاتها وضع مشروع قانون موحد لمكافحة الاتجار في الأفراد. وفيما **يتعلق بالتأهيل والتدريب** تنفذ وزارة الخارجية – بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مشروع لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للعاملين في مجال إنفاذ القانون والعدالة، والبرلمانيين والمحامين ورجال الإعلام وممثلي المجتمع المدني، كما تشارك في البرامج التدريبية التي تنظمها وزارة الداخلية. كما تعتزم الاستمرار في تدريب كوادرها, **وعلى الصعيد الدولي** دار النقاش حول آلية الاستعراض الدوري الشامل والذي يتم من خلال المجلس الدولي لحقوق الإنسان، وضرورة العمل على الوفاء بالتزامات مصر الدولية قبل موعد الاستعراض الدولي الشامل في 2010.

وزارة التعليم العالي:

وتعددت اللقاءات التنسيقية بين المجلس ووزارة التعليم العالي، في 5/12، 6/2 و2008/7/16. واستعرض ممثل الوزارة أهم ملامح العمل المستقبلي فيما يتعلق بحقوق الإنسان في مختلف الجهات والوحدات التابعة للوزارة، ويشمل إصلاح منظومة التعليم العالي، ووضع تشريع موحد لمؤسسات التعليم العالي، وإدماج ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، والنهوض بالمستوى الاجتماعي والمادي لأعضاء هيئة التدريس، وتشجيع الأنشطة الطلابية ورعاية الطلاب، وإدماج ثقافة حقوق الإنسان في مناهج التعليم العالي وتنظيم دورات تدريبية للعاملين بقطاع التعليم العالي، ودعم الاهتمام الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة. والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان.

وقد دعا المجلس لتطوير الخطة لتتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية للمجلس والالتزام ببرنامج زمني للتنفيذ، ووضع مؤشرات لقياس الأداء لمتابعة تنفيذ الأهداف والأنشطة والبرامج الواردة بالخطة لتوضح الجهد الفعلي للوزارة والتعرف على معوقات العمل من أجل تعزيز أوضاع حقوق الإنسان في مصر.

وقد استعرض الاجتماع التنسيقي في 7/16 خطة الوزارة بعد إضافة المؤشرات الكمية والفئات المستفيدة من تنفيذ الخطة، والآثار المترتبة على التنفيذ، وأكدت على الأهداف التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها. بينما تناولت المناقشات الحاجة إلى توضيح بعض المفاهيم الواردة بخطة الوزارة مثل "مظلة التعليم العالي"، و"ثقافة الجودة"، وتوضيح آليات تنفيذ الأهداف الموضحة، والاستفسار عن كيفية تقدير أعداد المستفيدين من أهداف الخطة من أجل تدقيقها.

وزارة النقل :

استهلت وزارة النقل تعاونها مع المجلس بإيفاد ممثل عنها إلى المجلس في 2008/4/9 للإطلاع على طريقة إعداد مقترح خطة الوزارة لتعزيز حقوق الإنسان ومعرفة مطالب المجلس من التقارير والمعلومات والبيانات الخاصة بالوزارة لكي يقوم بإعدادها وفقاً لسياسة الوزارة. وقد أطلعه المجلس على متطلبات إعداد الخطة في الإطار الذي سبق إيضاحه في اللقاءات السابقة مع ممثلي الوزارات.

وخلال الاجتماع التنسيقي مع وزارة النقل، والذي جرى في 28 مايو 2008، سلمت ممثلة الوزارة خطة وزارة النقل والجهات التابعة لها لتعزيز حقوق الإنسان، وتتضمن بياناً بإنجازات وجهود ديوان الوزارة والجهات التابعة لها، وهي: الهيئة القومية لسكك حديد مصر، والهيئة العامة للطرق والكباري والشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البري، والهيئة العامة للموانى البرية والجافة، والهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية، والهيئة العامة للنقل البحري، والهيئة القومية للأنفاق والهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل، وقد اتفق على بحث الخطة المقدمة ودراستها توطئة لعقد اجتماع لاحق لمناقشتها.

وزارة الموارد المائية والري:

وخلال الاجتماع التنسيقي مع وزارة الموارد المائية والري في 2008/4/9، عرض ممثل الوزارة برامج وإنجازات الوزارة لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان مع ذكر مؤشرات الأداء ويتمثل أبرزها في: حماية حقوق الإنسان في توفير مياه نقية، وتنفيذ الخطة القومية المائية للاستفادة من الموارد المائية المتاحة وإدارتها بصورة متكاملة، والحفاظ على نوعية المياه، وتنمية الموارد المائية مع دول حوض النيل عن طريق التعاون المتبادل في تنمية ورفع كفاءة استخدام النهر، وإنشاء الشبكة القومية لرصد ومراقبة حالة نوعية المياه السطحية والجوفية،

ومراقبة الجودة، وإنشاء الوحدة المركزية لنوعية المياه لتقديم المشورة الفنية والرأي العلمي لدعم اتخاذ القرار. وتنفيذ مشروعات الصرف الصحي الزراعي المغطى، وتنفيذ خطة تغطية بعض الترع والمصارف المارة داخل الكتل السكنية، وحماية حق الإنسان في بيئة نظيفة ورفع كفاءة الموارد البشرية والعاملين بالوزارة وتوعيتهم بحقوق الإنسان.

وقد أشار المجلس إلى أهمية تنفيذ هذه الخطط والبرامج والتي تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية لخطة المجلس، ودعا إلى مراعاة التزام هذه الخطط بجدول زمني للتنفيذ ومؤشرات لقياس الأداء والتعرف على معوقات التنفيذ.

وزارة التضامن الاجتماعي:

وتضمنت الاجتماعات التنسيقية مع وزارة التضامن الاجتماعي، والتي جرت في 2008/2/19 و2008/5/12، استعراض الأنشطة التي تقوم بها الوزارة في إطار تعزيز حقوق الإنسان مثل مشروعات الأسر المنتجة لزيادة دخول المنتجين، ومراكز التكوين المهني لتنمية قدرات المتسربين والمتخلفين من التعليم الأساسي، ورعاية أسر المعتقلين وغيرها، إضافة إلى خدمات الأسرة والطفولة وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وطلب المجلس موافاته بمشروع قانون الضمان الاجتماعي الجديد ومشروع قانون الجمعيات الأهلية المزمع إحالته إلى مجلسى الشعب والشورى وكذا بعض التفصيلات في خطة الوزارة مثل أعداد الفئات المستفيدة من مشروعات الوزارة وأنشطتها.

وقد قدم ممثلو الوزارة في الاجتماع التالي تقريراً مفصلاً مدعماً بالأرقام والنسب حول الأنشطة التي تقوم بها الوزارة، وأبرزوا على وجه الخصوص: حماية حقوق الأفراد في تكوين الجمعيات الأهلية والاستفادة من المزايا التي تقدمها الوزارة وفقاً للقانون المنظم لذلك، والضمان الاجتماعي الذي يهدف إلى حماية الأسر محدودة الدخل نتيجة ظروف صحية أواجتماعية أو اقتصادية أو حالات الكوارث. وقد دعا المجلس إلى أهمية توزيع أهداف الوزارة المتوقع تنفيذها في الخطة على مراحل سنوية ليتم متابعة التنفيذ وفقاً لمؤشرات الأداء والبرنامج الزمني، كما أكد على ضرورة إدراج حقوق كبار السن في خطة الوزارة، وتأهيل الشباب، وتوفير فرص عمل جديدة لهم.

وزارة القوى العاملة والهجرة:

وتضمنت الاجتماعات التنسيقية مع وزارة القوى العاملة والهجرة، والتي جرت يومي 2008/3/19، و2008/7/16، الملامح الأساسية لخطة الوزارة في مجال حقوق الإنسان، وتتضمن إيجاد بيئة مناسبة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والحوار الاجتماعي في إطار إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، وتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والتشغيل. وتحسين ظروف وشروط العمل. وتنمية الوعي الوقائي لدى العاملين وأصحاب الأعمال. والحرص على التطبيق السليم للقوانين، وسرعة إنجاز الخدمات الجماهيرية في سهولة ويسر، وتوفير البيانات والمعلومات لمتخذي القرار للاستفادة بها في وضع الخطط ورسم السياسات لحماية حقوق العاملين بالداخل والخارج.

وقد أوضح المجلس أن خطة الوزارة تتفق مع الأهداف الواردة بخطة المجلس، ولكنها تتطلب وضع مؤشرات لقياس الأداء وفقاً لبرنامج زمني لمتابعة تنفيذ الأهداف والأنشطة الواردة بالخطة ومعرفة الجهد الفعلي للوزارة في تعزيز حقوق الإنسان، وتدعيم الخطة ببعض التفاصيل اللازمة كإعداد الأفراد والمستفيدين من أنشطة الوزارة والتأثير المتوقع من تلك الأنشطة.

وقد أرسلت الوزارة إلى المجلس خطة عمل معدلة من واقع المناقشات، تمت مناقشتها في الاجتماع التنسيقي الثاني في 2008/7/16، لكن ظلت تحتاج – كما رأى المجلس – لمؤشرات الأداء الكمية والنوعية للتمكن من قياس النتائج المحققة، وإيضاح آليات تنفيذ الأهداف والفئات المستهدفة لمعرفة التأثير المتوقع على المواطنين، فيما أوصت السيدة ممثلة الوزارة بمخاطبة الوزارة المختصة بصورة مباشرة ليتم موافاة المجلس بكافة المعلومات المطلوبة بناء على توجيهات الوزير المختص حيث يحتاج الأمر لمزيد من الوقت لجمع المعلومات التي يطلبها المجلس من الجهات التابعة للوزارات، وسيسهل هذا الإجراء جمع تلك المعلومات.

وزارة الصحة والسكان:

وتضمنت الاجتماعات التنسيقية التي جرت مع وزارة الصحة والسكان، في 3/19، 4/19، 2008/7/16 السياسات التي تطبق من قبل الوزارة لحماية حقوق المريض وحقوق الطبيب، وأوضحت ممثلة الوزارة أن هناك اهتماماً بالطب الوقائي والعلاجي، حيث يتم تجهيز المستشفيات ومراكز طب الأسرة لخدمة المواطنين مع توفير العلاج على نفقة الدولة، وأشارت إلى ضرورة حماية حقوق الأطباء والعاملين بالقطاع الصحي، وتوفير المناخ الملائم

للقيام بمهامهم الوظيفية. وذكرت أنها ستقوم بإعداد خطة لإبراز سياسات الوزارة في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وأشار المجلس إلى أهمية أن تراعي خطة الوزارة العناصر الأساسية في الخطة الوطنية التي أعدها المجلس.

وأضاف مدير عام صحة المرأة بالوزارة في اجتماع لاحق في 4/9 أن الوزارة تقوم بتقديم الخدمات الطبية على مستوى الجمهورية من خلال العيادات المتنقلة والقوافل الطبية، كما يتعاون قطاع السكان بالوزارة مع المجلس فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية للمرأة وأوضح أن مؤشرات الأداء تؤكد أن الوزارة تقوم بواجباتها تجاه حماية الحقوق الصحية للمواطنين حيث انخفض معدل الوفيات بنسبة 50% خلال السنوات العشر الأخيرة. وأكد على أهمية العمل على تغيير الثقافة السائدة الخاطئة التي تؤدي إلى سلوكيات تؤثر سلباً على صحة المواطنين.

وحيث لم يتم تخصيص خطة متخصصة تفصيلية، قبل الاجتماع التالي في 7/16 فقد قام ممثل الوزارة بعرض أهم الأهداف التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها، خاصة أن مبدأ الوزارة هو أن الرعاية الصحية هي حق لكل مواطن وليست مجرد خدمة، وذكر أنه سيتم إعداد خطة الوزارة استناداً لأهداف الخطة الوطنية.

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية :

وتضمنت الاجتماعات التنسيقية مع وزارة الإسكان، والتي جرت في 2/19 استعراض الجهود التي تقوم بها الوزارة التي تهدف إلى تعزيز حق السكن للمواطن المصري، وذلك عن طريق الاستثمارات التي تقوم بها الوزارة لتنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد الرئيس، وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين بأسعار مقبولة، وتطوير المناطق العشوائية، إضافة إلى تطوير المرافق والخدمات السكنية، وتوفير مساكن للأسر الأولى بالرعاية، وقدمت ممثلة الوزارة عرضاً لأهداف الخطة الخمسية للوزارة والتي تتضمن تحسين مستوى خدمات المياه والصرف الصحي، ووضع حلول جذرية لمشكلات البنية الأساسية بالقاهرة الكبرى والإسكندرية، واستكمال المشروع القومي للإسكان بإنشاء 58 ألف وحدة سكنية سنوياً على مستوى الوزارة والمحافظات، واستكمال المشروع القومي لقرى الظهير الصحراوي.

وزارة التربية والتعليم:

وتضمنت الاجتماعات التنسيقية مع وزارة التربية والتعليم، والتي تمت في 3/19، تصور الوزارة لمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان التي يجب دمجها في المناهج الدراسية من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية. حيث تعتبر هذه المبادرة ركيزة أساسية للمقومات الأساسية لبناء مجتمع سليم. **ويشمل هذا التصور ثلاثة مكونات:**

***مكون معرفي:** يتضمن المعارف السياسية – الاجتماعية – الثقافية – العلمية ذات الصلة بحقوق الإنسان. ***ومكون مهاري:** يتضمن مهارات التفكير التنفيذي – التحليلي – والبحثى . ***ومكون وجداني:** يتضمن كافة الجوانب الروحية والأخلاقية التي تؤكد على القيم والاتجاهات مثل المساواة والحرية .

وقد أكد المجلس على أهمية تطوير المناهج التعليمية في كافة المراحل والاستناد إلى معايير الجودة العالمية وتأهيل المعلمين. والاستفادة من خبرات الدول المختلفة التي استطاعت تحقيق التنمية من خلال تطوير قطاع التعليم. كما أكد على أهمية ربط التعليم بحقوق الإنسان، وتنفيذ السياسات والآليات اللازمة لذلك. والاستفادة من خطة المجلس لإعداد خطة متخصصة للوزارة في مجال حقوق الإنسان، وتتضمن مؤشرات لقياس مدى تنفيذ أهداف الخطة وفقاً لبرنامج زمني مع ذكر النتائج المتوقعة.

وزارة التجارة والصناعة:

وفي الاجتماع التنسيقي بين المجلس ووزارة التجارة والصناعة، والذي جرى في 2008/4/9 أكد ممثل الوزارة على اهتمام الوزارة بحماية حقوق المواطن، وعرض خطة الوزارة من أجل تحسين وتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وأبرزها حماية الحق في الغذاء الكافي الآمن، وحماية حقوق المستهلك، والحق في العمل، والارتقاء بمهارات قوى العمل، وحماية الحق في مستوى معيشي ملائم، والحق في بيئة نظيفة من خلال التنمية المستدامة ومعالجة الآثار السلبية للعولمة والتكيف الهيكلي، واتباع سياسة زيادة إنتاجية القطاع الخاص، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في التمتع بكافة الحقوق، وحماية الحق في الإنصاف.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى :

وتضمنت الاجتماع التنسيقي مع وزارة الزراعة، والذي جرى في 2008/12/22 الملامح الرئيسية لعمل الوزارة في مجال حقوق الإنسان، وقد نوه ممثل الوزارة أن هناك

انتقادات كثيرة توجه لعمل الوزارة لارتباط عملها مباشرة بالمواطن. وأشار إلى الانتقادات التي توجه لها بالنسبة لمشكلة القمح والمبيدات المسرطنة. وذكر أن المشكلة ليست في إنتاج القمح، ولكن في نسبة الفاقد، ونظام الدعم، والحاجة إلى قرار جريء بتحويله إلى دعم عيني، كما نفى الاتهامات المتعلقة بإدخال مبيدات مسرطنة، وأكد على الحاجة لدعم الجهد الإعلامي للوزارة للرد على هذه الانتقادات. كما أشار من ناحية أخرى إلى تخفيض الدول الصناعية الكبرى لصادراتها من القمح والذرة وقصب السكر والبنجر لاستخدامها كبدائل للطاقة، وضرورة مواجهة ما يترتب على ذلك من أزمات باستخدام الدول العربية كافة الطرق العلمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

ونوه ممثل الوزارة إلى أنه سيقوم بتقديم تقرير عن جهود الوزارة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لتخصص الوزارة، فيما دعا ممثل المجلس إلى أهمية التواؤم بين خطة الوزارة والأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية للمجلس، وتحديد نقاط العمل المشتركة وفقاً لبرنامج زمني والتعرف على معوقات العمل للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان.

وزارة الكهرباء والطاقة:

وتضمن الاجتماع التنسيقي مع وزارة الكهرباء، والذي جرى في 2008/1/8، مناقشة رؤية ومقترحات الوزارة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي تضمنت إعداد البرامج لتنمية القدرات الإنتاجية للكهرباء، وبناء محطات الكهرباء من المصادر النظيفة كالطاقة المائية، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية الصديقة للبيئة ، والطاقة المتجددة، إضافة إلى صيانة وإحلال وتجديد شبكات الكهرباء بصفة دورية، وإنشاء جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بهدف تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجاً ونقلاً وتوزيعاً واستهلاكاً بما يعني توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات الاستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع الحفاظ على البيئة، ومراعاة مصالح المستهلكين والمنتجين والموزعين مع ضمان جودة الخدمات الفنية والإدارية.

وقد دعا المجلس إلى تطلعه بأن تراعي خطة الوزارة المبادئ التي سبق تناولها مع الوزارات الأخرى، وتم الاتفاق على أن تتضمن خطة الوزارة؛ الأهداف التي أدرجت في الخطة الوطنية لتعزيز وتحسين حقوق الإنسان، والخطط المستقبلية الموضوعة من جانب الوزارة، وإيراد البيانات المهمة على نحو من التفصيل حتى تكون مفهومة للمواطن العادي.

وزارة الدولة للبحث العلمي:

وتضمن الاجتماع التنسيقي مع وزارة الدولة للبحث العلمي، والذي جرى في 2007/12/2 أهمية ربط منظومة البحث العلمي بحقوق الإنسان، وأكد ممثلو الوزارة على ضرورة توفير الموارد للباحثين ليتمكنوا من إعداد الأبحاث العلمية، مشيرين إلى أنه لم ترد شكاوى تتعلق بالبحث العلمي بوحدة تكافؤ الفرص بالمجلس القومي للمرأة منذ العام 2003، وذلك لانضباط القانون المتعلق بالبحث العلمي.

واستفسر المجلس عن دور أكاديمية البحث العلمي في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وعن إمكانية تنظيم دورات توعية بحقوق الإنسان، كما استفسر عن المعوقات التي تواجه العمل في هذا المجال، ومدى التنسيق مع الجهات الأخرى، وأبدى رغبته في الحصول على بيانات وإحصائيات أكثر تحديداً، وكذلك التقديم الذي تم إنجازه كمياً وكيفياً، ومدى تأثير ذلك على المواطنين والبيانات الرقمية، ومؤشرات الأداء لقياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وخطة الوزارة.

وزارة الداخلية:

وتضمنت الاجتماعات التنسيقية التي جرت مع وزارة الداخلية في 2007/11/19 و2008/1/13 عرض ومناقشة الملامح الأساسية لخطة وزارة الداخلية لدعم حماية حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال استمرار تطوير آليات العمل الشرطي، ومواصلة تحديث الخطط الأمنية، وتعميق البرامج التدريبية.

وفي مجال دعم حماية حقوق الإنسان أشير إلى القرار رقم 1603 لعام 2004 والخاص بتشكيل لجنة عليا بالوزارة يمثل فيها كافة قيادات الأجهزة الأمنية والشرطية بالوزارة تضطلع بعدة مهام يأتي في مقدمتها بحث الوسائل الكفيلة بالحفاظ على حقوق الإنسان في تعامل أجهزة الوزارة مع المواطنين، ورصد أساليب وجوب المحافظة على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لدى جميع العاملين بالوزارة، ودراسة المعوقات التي قد تعترض تمتع الإنسان بكافة حقوقه ووضع الحلول المناسبة لإزالتها، وبحث ما يثار بشأن حقوق الإنسان، وتنظيم ندوات ودورات تدريبية لتعميق مفهوم حقوق الإنسان لدى ضباط وأفراد الوزارة.

كما تمت الإشارة إلى أوجه التعاون والتنسيق بين الوزارة، والنيابة العامة، ووزارة العدل ووزارة الخارجية على المستوى الداخلي، وبين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المستوى الدولي.

وبيّن ممثل الوزارة أن المحاور الرئيسية لجهد الوزارة لتعزيز احترام حقوق الإنسان في مجال الأمن الجنائي ترتكز على حسن معاملة المواطن بأقسام ومراكز الشرطة، ومداومة المستويات الإشرافية على المرور على غرف الحجز للتأكد من قانونية الحجز وملاءمته للمودعين، وقبول الشكاوى وإحالتها للنيابة العامة للتحقيق فيها، والالتزام بالقواعد القانونية للترحيلات، وتطوير النظم الأمنية الخاصة بتأمين الطرق والمنافذ بين المحافظات وتوظيف الوسائل العلمية للكشف عن الجرائم وضبط الجناة، وتطوير المؤسسات العقابية لتتفق مع المعايير الدولية.

وفي مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان ذكر ممثل الوزارة أن الوزارة تقوم بتدريس مادة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لطلبة كليات ومعاهد الشرطة، كما تدرجها في مسابقات الأبحاث الأمنية كما تقوم بإعداد دراسات وبحوث علمية وتطبيقية في موضوعات حقوق الإنسان مع المؤسسات العلمية المتخصصة، وتوفد رجال الشرطة في بعثات تدريبية متقدمة بمراكز التدريب الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وقد أبدى المجلس رغبته في تضمين الخطة بيانات أكثر تحديداً، وما تم إنجازه من تقدم كماً وكيفاً، ومدى تأثير ذلك على المواطن، ومؤشرات الأداء لقياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وخطة الوزارة في مجال حماية حقوق الإنسان، والمعوقات التي واجهت الوزارة في تحقيق الأهداف المنشودة.

وتناول الاجتماع التنسيقي التالي في 2008/1/13، مناقشة التقارير التكميلية التي أعدتها الوزارة، والدلالات والمؤشرات الإحصائية التي تعكس جهود الوزارة في مجال حقوق الإنسان، وأطر ترسيخ المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان وبناء القدرات الذاتية لرجال الأمن، وتناول الحديث إبراز جهد الوزارة في الرد على الشكاوى المرسلة من المجلس التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وحلها، والتي تعكس اهتمام وزارة الداخلية بحماية وصون حريات المواطنين وقد شكر المجلس ممثل الوزارة على موافاته بالبيانات الإضافية، واتفق الجانبان على استمرار التنسيق والتعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

ثانياً: التعاون مع منظمات المجتمع المدني

وفي السياق نفسه عقد المجلس عدة لقاءات تشاورية مع بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان من أجل مساهمتها في تحقيق أهداف الخطة.

كذلك دعا المجلس بعض هذه المنظمات إلى مائدة مستديرة في 2008/10/26 من أجل وضع إطار عمل للتعاون معها لتنفيذ أهداف الخطة الوطنية، وأوضح الدكتور نبيل حلمي أن هذا الاجتماع سوف تليه اجتماعات أخرى تتيح أوسع نطاق للمشاركة. وقد أشارت آراء المشاركين إلى أهمية الدخول في القضايا التي يعاني منها الناس في حياتهم اليومية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأن البعد الديمقراطي في الخطة غير واضح، وأن ثقافة حقوق الإنسان ليست مجرد نشر معرفة وإنما ممارسة أيضاً، وأن هناك بعدين يحتاجان إلى تقوية في الخطة وهما: وضع إطار زمنى للخطة وتنفيذها، ووضع مؤشرات والتزامات لها.

وأشارت آراء أخرى إلى أهمية مناقشة الخطة الوطنية في المجتمع المصري، وإبراز دور الوزارات والجهات الحكومية المعنية في التعاون مع المجلس لإنجاز أهدافها. كما تطرقت الآراء إلى ظاهرة التحرش الجنسي والسبل المتاحة لوضع حلول جذرية لمواجهتها.

وتطرقت آراء أخرى للبيئة التي تعمل من خلالها منظمات المجتمع المدني ومدى ملاءمتها لعمل الجمعيات، واقترحت مناقشة قانون الجمعيات بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ووزارة التضامن الاجتماعى حتى يتسنى لمنظمات المجتمع المدني أن تمارس دورها في المجتمع على نحو فعال.

واقترح أحد المشاركين إرسال ردود الوزارات لمنظمات المجتمع المدني من أجل توسيع الحوار حولها، ومن أجل وضع تصور لكيفية تفعيلها.

وأشار مشارك آخر إلى أن فكرة تقديم مداخلات مكتوبة وتعليقات تعد جيدة من أجل تطوير عمل المنظمات لكنه أوضح أنه لا ينبغي النظر إلى الجمعيات وكأنها كيان واحد بل أن ينظر لكل جمعية ككيان مستقل بذاته. فميزة الخطة أنها شاملة لكل المجالات وتتيح مساحة للمنظمات لأن تختار مجال التعاون فيها. وأوصى بالتعاون مع المنظمات ذات الخبرة من الناحية القانونية.

وأشارت آراء أخرى إلى ميزانية الوزارات وعدم إضافة مخصصات جديدة لتنفيذ أهداف الخطة ، مؤكدة أنه لا يمكن عمل خطط ومشروعات دون ميزانيات.

كما دعا رأي آخر إلى أهمية أن يتم تحديد محاور رئيسية للجمعيات، ونقاط اتصال بين تلك الجمعيات تتلقى الشكاوى والمقترحات وتضع آليات لإزالة أسباب الشكاوى وتنفيذ المقترحات الإيجابية الميسوره .

التوصـيات

التوصيات

إن المجلس القومي لحقوق الإنسان إذ يصدر تقريره السنوي إعمالاً لصلاحياته المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم 4 لسنة 2004 الصادر بإنشاء المجلس. وإذ يسجل أن العام 2008 وإن شهد بعض الإيجابيات في مجال حماية حقوق الإنسان فهو لم يخل رغم ذلك من العديد من السلبيات والتجاوزات. **وإذ يدرك المجلس** مثلما عبر في تقاريره السابقة دقة وصعوبة الظروف الإقليمية والمحلية واستمرار المخاطر الإرهابية قائمة بما يقتضيه ذلك من ضرورة الحفاظ على أمن الوطن واستقرار المجتمع. **وإذ يؤمن المجلس** بأن مقتضيات الحفاظ على أمن الوطن لا تتناقض مع اعتبارات حماية حقوق المواطن، وأن التوازن بينهما يظل دائماً ممكناً بل وواجباً مثلما تبرهن على ذلك تجربة المجتمعات المتقدمة.

وإذ يرى المجلس من واقع 14674 شكوى تلقاها خلال العام الماضي أن المعاناة الاقتصايدة والاجتماعية لأكثرية الشعب المصري تمثل اهتماماً لا يمكن تجاهله أو التقليل من أولويته في ظل أزمات مالية واقتصادية طاحنة عالمية ومحلية. **وإذ يعبر المجلس** عن قلقه من ظواهر مجتمعية سلوكية ناشئة عن تواضع ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، وتراجع قيم التسامح والاحترام وقبول الاختلاف، مثل تنامي العنف حتى داخل الأسرة والمدرسة، واستمرار حالة الاحتقان الطائفي، وانتشار دعاوي الحسبة السياسية **وإذ يخلص المجلس** إلى أنه رغم تعقيد وصعوبة المسألة الحقوقية **فإن الأمن مفتوح لحماية وإعلاء حقوق الإنسان** دون الإخلال بمصحلة الوطن واستقرار المجتمع، **فإنه يوصى بما يلي:**

أولاً: على صعيد المنظومة التشريعية للحقوق والحريات:

1- لا يملك المجلس إلا أن يكرر توصياته السابقة بضرورة إنهاء إعلان حالة الطوارئ وما يترتب على ذلك من وقف العمل بأحكام قانون الطوارئ، كما يرى المجلس أهمية إجراء حوار مجتمعى حول مشروع قانون مكافحة الإرهاب المزمع صدوره حتى يخرج هذا القانون ملبياً لآمال وتطلعات المجتمع المصري. كما يناشد المجلس لجنة إعداد مشروع قانون مكافحة الإرهاب الأخذ في الاعتبار بما سبق أن أبداه أعضاء المجلس من آراء ومقترحات أثناء لقائهم مع الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير الشؤون النيابية والقانونية في شهر مايو 2007. ويطالب المجلس في حالة التأخير في إصدار قانون مكافحة الإرهاب وبديلاً عن

الوضع الحالى بأن يقتصر إعلان حالة الطوارئ على أماكن ذات نطاق جغرافى محدد ولفترة زمنية معينة وفقاً لما يبرره وبحق منطق الضرورة.

2- يناشد المجلس السلطة التشريعية السعي الحثيث لتعديل نص المادتين 126 و129 من قانون العقوبات المصري بشأن جريمتي التعذيب واستعمال القسوة مع الناس, وهو التعديل الذي سبق للمجلس القومي لحقوق الإنسان أن أعد مقترحاً مفصلاً بشأنه يكفل توسيع نطاق التجريم، وتشديد العقوبة، وإجازة الإدعاء بالحق المدني المباشر في مواجهة المتهمين بارتكاب هذه الجرائم.

3- استكمال الخطوات الضرورية لوضع وعد السيد رئيس الجمهورية بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم الرأي والنشر كافة موضع التنفيذ كاملاً .

4- تطوير القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية بما يكفل رفع القيود والمعوقات المنصوص عليها حالياً في القانون رقم 100 لسنة 1993 والقانون رقم 84 لسنة 2002على نحو يضمن لمؤسسات المجتمع المدني النهوض بدورها في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، في عصر تؤكد فيه أدبيات التنمية الحديثة ضرورة تكامل أدوار الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي في الاضطلاع بمسؤولياتها. كما يرى المجلس أهمية بحث إمكانية الفصل بين الحق فى مزاولة المهنة وبين مسألة الانضمام الى النقابة المهنية بحيث لا تكون الثانية بالضرورة شرطاً للأولى.

5- العمل على إصدار قانون لتعزيز قيم المواطنة وتكافؤ الفرص وحظر التمييز بين المواطنين بحسب الجنس أو الدين أو العرق أو الثروة أو الانتماء السياسي، في ضوء ما سبق للمجلس أن أعده واقترحه في هذا الخصوص. كما يدعو المجلس الى دعم وكفالة حق التقاضى بما يقتضيه ذلك من عدم فرض رسوم قضائية إضافية على المتقاضين تثقل كاهلهم وتحول – عملياً – دون استخدام حقهم الدستورى فى طلب الانتصاف أمام المحاكم .

ثانياً: على صعيد معاملة السجناء والمعتقلين والمحتجزين:

6- العمل على تحسين الظروف المعيشية والصحية فوراً للسجناء والمعتقلين والمحتجزين، واحترام كرامتهم الآدمية، والكشف عن مكان احتجاز كل من تم

اعتقاله أو القبض عليه، وتيسير الاتصال بذويهم والمدافعين عنهم ، والنظر إلى ذلك كله على أنه حق دستورى وليس منّه .

7- تفعيل الإشراف القضائي وإشراف أعضاء النيابة العامة على السجون وأقسام الشرطة، ومختلف أماكن الاحتجاز والاعتقال.

8- الأخذ بنظام قاضي الإشراف على تنفيذ العقوبات، والاستفادة من النماذج الناجحة للدول التي أخذت بهذا النظام. ويناشد المجلس السلطة التشريعية بالعمل على إصدار قانون يتبنى هذا النظام بما يلائم طبيعة النظام القضائي المصري.

9- العمل على سرعة معالجة ملف المعتقلين والإفراج عن الأشخاص الذين صدرت لصالحهم أحكام قضائية.

ثالثاً: على صعيد دعم وتحفيز المشاركة السياسية للمجتمع:

10- العمل على سرعة إصدار تشريع جديد لتنظيم الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية على أساس نظام القائمة النسبية اتساقاً مع التعديلات الدستورية الأخيرة، ودعماً للتعددية السياسية، وتعزيزاً للممارسة الديمقراطية.

11- تفعيل الإشراف القضائي على العملية الانتخابية، والعمل على تنقية الجداول الانتخابية، واعتبار القضاء هو مرجعية الفصل في الطعون الانتخابية.

12- تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بوسيلة التمييز الإيجابي، والمضي قدماً في المشروع الذي أعلن عنه بتخصيص عدد كاف من المقاعد النيابية للمرأة . دون انتقاص من عدد المقاعد التى يشترك فى التنافس عليها الرجال والنساء معاً .

13- رفع القيود الواردة في قانون الأحزاب على الترخيص بإنشاء أحزاب جديدة، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب فيما لا يتعارض مع النظام العام للدولة.

رابعاً: على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين:

14- ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة الارتفاع غير المبرر في الأسعار، لا سيما فيما يتعلق بعدم تناسب انخفاض أسعار المواد الغذائية مع الانخفاض الملحوظ لها في الأسواق العالمية.

15- اقتراح سياسات علمية وعملية واتخاذ تدابير جديدة وجريئة لمكافحة ظاهرة الفقر، والحد من التفاوت الصارخ بين الفقراء والأغنياء والذي تصاعد في السنوات الأخيرة منذراً بالقلق والمخاوف.

16- توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل مختلف فئات المواطنين، وضرورة اتخاذ الحكومة ما يلزم من إجراءات وتدابير لوضع الدعوة الدائمة للسيد رئيس الجمهورية بمراعاة البعد الاجتماعي في تقدير الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات موضع التنفيذ.

17- أهمية دعم وزارة الخارجية وغيرها من المؤسسات المعنية في الدولة بما يساعد فى تحقيق مزيد من العناية والاهتمام بمشكلات العاملين المصريين في الخارج أسوة بما تبديه الجهات الأجنبية من اهتمام برعاياها. وتطوير واستحداث ما يلزم من آليات وأساليب عمل في سفارات مصر بالخارج لتحقيق ذلك. وذلك فى ضوء ارتفاع الشكوى من انتهاك السلطات فى عدد من الدول العربية بصفة خاصة لحقوق العاملين المصريين بها .. وفى ضوء نظام الكفيل المناقض لكرامة العاملين ويهدر كثيراً من حقوقهم ، ويمثل مظهراً سلبياً آن الآوان لإنهائه .

18- وضع استراتيجية متكاملة متعددة المحاور تشترك في إعدادها مختلف الجهات المعنية لمكافحة ظاهرة استغلال الشباب المصري في مجال الهجرة غير المشروعة والقضاء على آثارها المروعة بالموت غرقاً في البحر, وقيام وزارة التعاون الدولي بإجراء مفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي لأجل إيجاد حلول تنموية بديلاً عن المعالجة الأمنية لظاهرة الهجرة غير المشروعة.

19- العمل على سد النقص التشريعي في مواجهة ظاهرتي الهجرة غير المشروعة والإتجار بالبشر، باستحداث ما يلزم من نصوص تشريعية لتجريم مثل هذه الأفعال.

20- اتخاذ ما يلزم من تدابير قانونية واجتماعية وغير ذلك من التدابير الأخرى لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، وظاهرة الإتجار بالأعضاء البشرية، بما في ذلك إصدار قانون لتنظيم عملية نقل الأعضاء البشرية وزرعها وإحاطة هذه العملية بكافة الشروط والضمانات التي تكفل عدم انحرافها عن غايتها وتحولها إلى صورة من صور الاستغلال البشري المخالف لكرامة الإنسان.

21- العمل على مكافحة الفساد من خلال إصدار تشريعات تحرم بعض صور الفساد المراوغ وتحظر حالات تضارب المصالح، وتأخذ بسياسة جنائية للتفريد الجزائي، وتضع نظاماً فعالاً لحماية الشهود وتشجيعهم على الإبلاغ عن جرائم الفساد. والعمل على تشجيع ودعم جمعيات حماية المستهلك وضبط الأسواق، ومنع الاحتكارات.

22- العمل على نشر وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، واستنهاض رجال الأعمال والقطاع الخاص للمساهمة في حركة التنمية الإنسانية الشاملة، وتشجيع العمل الخيري والمبادرات الطوعية في صفوف الشباب.

خامساً: على صعيد الحقوق الثقافية:

23- السعي الجاد والحثيث لوضع حد لمشكلة الأمية لا سيما في ضوء ما أعلن من تخفيض حاد لميزانية محو الأمية العام الماضي، والعمل على وضع حلول مبتكرة للقضاء على هذه المشكلة بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي استطاعت في عدة عقود التخلص نهائياً منها.

24- مكافحة الدروس الخصوصية التي أصبحت تشكل تعليماً موازياً يهدد الدور التربوي والوطني للمؤسسة التعليمية، وعبئاً اقتصادياً يرهق ميزانية الفئات الاجتماعية الفقيرة، وظاهرة لا تليق بالمجتمع المصري الذي يكاد ينفرد بها عن سائر الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

25- مواصلة الجهود الدورية المنظمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري، وتشجيع المبادرات الهادفة إلى نشر قيم الاحترام والتسامح وقبول الاختلاف، وإطلاق حوار مجتمعي من أجل تطوير الخطاب الديني واستظهار القيم الإيجابية والنماذج المضيئة في تراثنا الديني، وإعلاء روح الانتماء الوطني المتصالحة مع قيم التقدم الإنساني المعاصر.

المصادر التى استند إليها تقرير حالة حقوق الإنسان

فى مصر عام 2008

يتوجة المجلس القومى لحقوق الإنسان بداية بالشكر لمنظمات المجتمع المدنى لموافاتها بتقاريرها والتى شكلت مصدراً خصباً من معلومات وتحليلات تم الاستعانة بها فى إعداد هذا التقرير ، بالاضافة إلى ما ورد فى تقارير بعض المنظمات الدولية والاقليمية :

القسم الأول : الحقوق المدنية والسياسية :

- الشكاوى الواردة للمجلس من الأفراد والمنظمات غير الحكومية والمجالس القومية .
- المصادر الإعلامية : بعض الصحف القومية والمستقلة وبعض الفضائيات (صحفية الأهرام ، المصرى اليوم) .
- بعثات تقصى الحقائق التى أوردها المجلس فى بعض الموضوعات .
- تصريحات المسئولين الرسمين .
- تصريحات ناشطين حقوقيين .
- تقارير المنظمات غير الحكومية المصرية :
    - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .
    - مركز هشام مبارك للقانون .
    - جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء .
    - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان .
    - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية .
    - مركز سواسية لحقوق الإنسان .
    - المنظمة العربية لحقوق الإنسان .
- تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية :
    - منظمة مراقبة حقوق الإسنان .
    - منظمة العفو الدولية .
- تقارير دولية حكومية :

- وقاع تناولها تقرير الخارجية الأمريكية الصادر فى مطلع العام 2009
- بيان صادر عن مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان (حول إبعاد اللاجئين الإريتريين) .

القسم الثانى : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

- تصريحات صادرة عن وزارات وهيئات حكومية :
  - وزارة التخطيط والتعاون الدولى .
  - وزارة التجارة والصناعة .
  - وزارة القوى العاملة .
  - وزارة التنمية الإدارية .
  - وزارة الصحة .
  - وزارة البيئة .
  - وزارة الخارجية .
  - وزارة المالية .
  - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .
  - مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء .
- أوراق عمل ومناقشات ندوات نظمها المجلس حول أهم قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الدعم – الإسكان – العشوائيات – السياسات الاجتماعية الخ ...)
- تقارير بعثات المجلس لتقصى الحقائق حول اعتصامات عمالية وكارثة الدويقة وغيرها .
- بيانات وتقارير منظمات غير حكومية ومؤسسات بحثية (مركز الأرض لحقوق الإنسان – المبادرة امصرية للحقوق الشخصية – مركز هشام مبارك للقانون – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ...)
- تقرير التنمية البشرية فى مصر الصادر فى مايو 2008 حول العقد الاجتماعى فى مصر ودور المجتمع المدنى للتنمية بالتعاون بين وزارة التعاون الدولى ومكتب الأمم المتحدة الإنمائى فى مصر .
- تقارير دولية :

- تقرير التنمية البشرية الدولى الصادر فى عام 2008
- تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر فى عام 2008
- تقارير ودراسات البنك الدولى المتخصصة عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

- مصادر صحفية وإعلامية (الأهرام – المصرى اليوم – الأسبوع)
- المناقشات البرلمانية حول الموضوعات ذات الصلة (سيناء – الهجرة غير الشرعية – مناقشة تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات) .

الملاحـق

1- ملاحق بيانات صحفية :

أ. مقابلات .

ب. ورش – مؤتمرات – صالونات .

ج. اتصالات دولية .

د. أحداث محلية .

هـ اجتماعات .

و. دورات تدريبية .

س. بروتوكولات .

ح. نشر ثقافة .

2- ملاحق خطابات :

أ. خطاب إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء من السيد الدكتور رئيس المجلس بشأن شكوى بعض المزارعين .

ب. خطاب إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء من السيد الدكتور رئيس المجلس بشأن مشكلة أشهار جمعية دار الخدمات النقابية والعمالية .

ج. خطاب رئيس المجلس للسيد لرئيس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية بشأن الطبيبين المصريين .

د. خطاب المجلس للسيد السفير رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية بشأن الطبيبين المصريين .

هـ.إيميل استغاثة طالب ابتدائى يمثل شكوى 1200 تلميذ من كارثة إنشاء محطة صرف صحى بجوار مدرستهم وفى وسط مساكنهم .

و. إعلان القاهرة لمكافحة العنصرية فى السياقين العربى والدولى " الاجتماع التحضيرى العربى لمراجعة إعلان وبرنامج عمل ديربان " .

3- ملحق وزارة الداخلية :

4- ملحق ميزانية المجلس :

أ. مقابلات :

معا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

استقبل الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس القومى لحقوق الانسان وفد التحالف المصرى لحرية المجتمعات الاهلية وذلك يوم الخميس ٢٩-٥-٢٠٠٨. لمناقشة تطورات قضية دار الخدمات النقابية والتى وقفت اوضاعها تماما وفقا للقانون ومازالت تواجة العقبات فى سبيل إشهارها .

وقد حرص الدكتور غالى فى بداية هذا اللقاء على التأكيد على استمرار المجلس فى التعاون مع الجمعيات الاهلية وتقديم كافة المساعدات لتيسير عمل هذة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية داخل مصر وخارجها كما شرح دور المجلس فى التواصل والتعاون معها من اجل تعزيز مسيرة حقوق الانسان والارتقاء بها .

واكد ان المجلس تابع عن كثب مساندة مطلب دار الخدمات النقابية وإشهارها,وقد عرض السيد/ كمال عباس ممثل جمعية دار الخدمات النقابية مشكلة عدم إشهار الجمعية رغم استيفاءة لكافة الاوراق ورغم الحصول على حكم قضائى واجب التنفيذ بحق اشهار الجمعية – واستعرض تطورات هذة القضية منوها بالدور الذى لعبة المجلس والاتصالات التى اجراها مع المسؤلين والجهات المعنية خاصة مع وزارة التضامن الاجتماعى

وقد طالب المشاركون على ضرورة تنفيذ حكم القضاء بالقيام بالاتصالات المباشرة مع الجهات المعنية مرة اخرى من اجل تنفيذ حكم القضاء وناشد المشاركون الدكتور بطرس غالى التدخل الشخصى من اجل العمل على حل هذة المشكلة

وقد انتهى الاجتماع الى الاتفاق على عقد لقاءا اخر خلال الايام القادمة لمتابعة نتائج هذة الاتصالات التى سيجريها المجلس مع المسئولين

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ – ٥٧٤٥٢٣٢ – ٥٧٤٥٢٣٣ – ٥٧٤٥٣٨٢ – ٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

قام السفير الهولندي لدى مصر بزيارة لمقر المجلس القومي لحقوق الإنسان يوم ٢١مايو الجاري، حيث التقى مع نائب رئيس المجلس الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد والسفير/ مخلص قطب أمين عام المجلس.

وقد دار النقاش حول برامج التعاون المشترك حيث أبدى الجانب الهولندي خلال اللقاء استعداده للمساعدة في تمويل عدد من مشروعات المجلس التي يعتزم تنفيذها خلال العام الجاري من خلال التعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، وكذلك المساهمة في دعم نشاط المجلس وفق خطته، وإمكانية توسيع التعاون الثنائي للأعوام القادمة.

وقام أمين عام المجلس خلال اللقاء بعرض مجمل الأنشطة والبرامج التي يسعى المجلس في تنفيذها وتتمثل في متابعة تنفيذ الخطة القومية لتعزيز حقوق الإنسان بالتعاون مع الوزارات المختلفة ومنظمات المجتمع المدني المعنية وتفعيل التعاون والتنسيق مع هذه المنظمات وإعداد قاعدة معلومات لحصر المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر.

ومن المقرر أن يواصل السفير الهولندي مباحثاته حول مشروعات التعاون مع المجلس خلال لقائه مع الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس المجلس خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو المقبل.

صادر في : ٢٠٠٨/٥/٢٢

بيان صحفي

التقى السفير/ مخلص قطب أمين عام المجلس القومي لحقوق الانسان يوم الاحد الموافق ٢٥ مايو ٢٠٠٨ الاستاذ/ حسن الشامي رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للتنمية العلمية والتكنولوجيا والاستاذ/ أشرف دعدع من مؤسسة الانتماء الوطني لحقوق الانسان .

وفي هذا اللقاء رحب الضيوف بالتعاون مع المجلس من خلال توقيع بروتوكول يتضمنه أنشطة مشتركة بين الطرفين ، بالاضافة الى المشاركة في البرنامج التدريبي الذي ينظمه المجلس مع المنظمة الدولية للهجرة حول حقوق المهاجرين ضمن الاتفاقيات الدولية لسابق خبراتهم في هذا المجال .

وفي هذا الاطار تم الاتفاق على بحث تدريب العاملين بالمكتبات أو مرتديها في إطار أنشطة المجلس والتعرف علية ودوره في تعزيز مسيرة حقوق الانسان.

تحريرا في ٢٠٠٨/٥/٢٥

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ – ٥٧٤٥٢٣٢ – ٥٧٤٥٢٣٣ – ٥٧٤٥٣٨٢ – ٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيان صحفي

قام وفد من هيئة حقوق الإنسان في المملكه العربيه السعوديه اليوم ٢-٧-٢٠٠٨ بزياره لمقر المجلس القومى لحقوق الإنسان ... حيث إلتقى الوفد مع السفير مخلص قطب الأمين العام للمجلس .

وجرى خلال هذا اللقاء بحث مجالات التعاون الثنائي وتبادل الخبرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان .

وقد أبلغ الأمين العام دعوة من الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس المجلس إلي السيد تركى خالد السديري رئيس هيئه حقوق الإنسان لحضور المؤتمر الدولي الكبير الذى ينظمه المجلس بالتعاون مع اليونسكو في ختام الإحتفالات العالميه بالذكرى الستين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذى حضرته وفود عربيه ودوليه

وقد شرح الأمين العام خلال اللقاء دور ونشاط المجلس والأنشطة التى يقوم بها ومجالات التعاون المشترك مع المجالس العربيه لحقوق الإنسان وأيضاً منظمات المجتمع المدنى سواء المحليه أو الإقليميه أو الدوليه .

وقال الأمين العام أن هناك ترابط بين ماهو شأن داخلي وشأن دولي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان .

وقد تسلم وفد هيئة حقوق الإنسان بالسعوديه نسخه من التقارير السنويه التى أصدرها المجلس والإمدادات والتقارير النوعيه التى يصدرها .

بيان صحفي

قامت السفيره مارجريت سكوبي سفيره الولايات المتحده الأمريكيه لدى مصر بزياره اليوم ٢٤ يوليو الجارى لمقر المجلس القومى لحقوق الإنسان حيث إلتقت مع الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس المجلس .

وقد قدم الدكتور غالي خلال اللقاء شرحاً مستفيضاً لدور ونشاط المجلس من أجل تعزيز حقوق الإنسان مركزاً علي اهمية التعاون الذى يوليه المجلس مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى سواء علي المستوى المحلي أو الإقليمى أو الدولي وخاصاً مع المجالس المناظره .

وأشار الدكتور غالي إلي أهمية المؤتمرات والملتقيات الدوليه التى يعقدها المجلس سواء علي المستوى الإقليمى أو الدولي ، منوهاً بالمؤتمر الهام الذى سينظمه المجلس القومى في القاهرة خلال شهر ديسمبر القادم والذى تحضره منظمات ومجالس حقوق الإنسان في الدول الإفريقيه والعربيه بمناسبه مرور ٦٠ عاماً علي الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

وقد أكدت السفيره الامريكيه خلال اللقاء علي اهمية توسيع نطاق التعاون مع المجلس في ضوء أنشطته وبرامجه المختلفة .

وقد أهدى الدكتور غالي السفيره الأمريكيه في ختام هذا اللقاء نسخه من التقرير السنوى الرابع للمجلس والصادر باللغه الإنجليزيه .

المجلس القومي لحقوق الانسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

استقبل الامين العام للمجلس القومى لحقوق الانسان السيد الدكتور / شهيد الحق - مدير المكتب الاقليمى لمنظمة الهجرة الدولية بالقاهرة صباح اليوم الموافق/ ١٣ اكتوبر الجارى بمقر المجلس حيث تم بحث سبل التعاون بين الجانبين فى الفترة القادمة و وضع اجندة للاعمال حيث تم الاتفاق على عقد دورة تدريبية فى بداية العام المقبل تتناول عدد من التطبيقات العملية لما تم تناولة فى الدورة السابقة ، و تم بحث اشكالية الهجرة فى مصر و ابعادها على الساحة المحلية و الدولية .

تحريرا فى ١٣/ ٢٠٠٨/١٠

بيان صحفى

قام وفد من وزارة الخارجية الأمريكية بزيارة اليوم ٢٠ أكتوبر الجارى لمقر المجلس القومى لحقوق الإنسان ، حيث التقى مع السفير مخلص قطب الأمين العام للمجلس الذى أكد الوفد أن قضايا حقوق الإنسان هى قضايا تهم العالم أجمع وضرورة أن تكون الأمم المتحدة هى الغطاء والوعاء الذى يرعى هذه القضايا من خلال تبادل الآراء والخبرات والمعلومات من أجل النهوض والرقى بحركة حقوق الإنسان على المستوى الدولى .

وأوضح الأمين العام أن المجلس القومى يهتم بالتعاون مع المنظمات الدولية لايمانه بأن قضايا حقوق الإنسان أصبحت فى ظل العولمة وفى ظل تشابك العلاقات والتبادل بين الدول هى قضايا دولية .

وأكد أنه يجب عدم اختزال القضايا الدينية وأوضاع الأقليات فى دولة ما حيث أن العولمة والترابط والتبادل الدولى الحالى يؤكد هذه الحقيقة موضحاً أنه على سبيل المثال لا يمكن اختزال الديانة اليهودية فى اسرائيل وحدها ويتم الخلط بين الدين والدولة وهو نفس الأمر الذى ينطبق على إيران فلا يمكن اختزال الشيعة فيها وحدها ، كما أنه لا يمكن اختزال الديانات أو المعتقدات فى دولة أو دول بعينها حيث يختلط سمو رسالات الديانات بمفاهيم ومصالح أو طموحات وهيمنة دول وأنه منه الأوفق مناقشة كل هذه القضايا تحت مظلة الأمم المتحدة .

وأعرب عن تخوفة من أن تتحول الأزمة المالية الدولية الحالة إلى أزمة اقتصادية حادة تصيب أول ما تصيب حقوق الإنسان ليس فى مصر وحدها بل فى أرجاء العالم ..

تحريراً فى ٢٠٠٨/١٠/٢٠

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيان صحفى

-أستقبل السيد السفير مخلص قطب السيد مايك سميث رئيس لجنة مكافحة الأرهاب بالأمم المتحدة و السيد /هوارد ستوفر نائب الرئيس بمقر المجلس وذلك يوم الأحد الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨، حيث تم عرض دور المجلس و أنشطته و فقا لقانون أنشائه .و أكد السيد السفير أهمية الدفاع عن الحريات و الحقوق عارضا للصعاب التى تواجة الحركة الحقوقية ليس فقط فى مصر و لكن فى العالم الثالث بأثرة وذلك نتيجة للظروف الأقتصادية و الأجتماعية و نقص ثقافة حقوق الأنسان .

-و فى ردوده فيما يخص قانون مكافحة الأرهاب أكد السفير على سياسة المجلس منذ نشأته على ضرورة أنهاء حالة الطوارئ مؤكدا على أن أى قانون يصدر لمكافحة الأرهاب يجب تحقيق توازن بين أستقرار أوضاع الوطن و حماية حقوق و حريات الأفراد و أن المجلس ينتظر مشروع القانون حتى يبدى رأيه فيه .

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

استقبل السفير/ مخلص قطب أمين عام المجلس القومي لحقوق الانسان يوم الثلاثاء الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ السفيرة/ سوزان بلانكهارت سفيرة دولة هولندا والسيدة/ باربرا فان هلموند مسئول البرامج السياسية والتكين بالسفاره.

وفي حديثه أشار الأمين العام الى أنشطة المجلس لتعزيز حقوق الانسان في مصر موضحاً نشأه المجلس بناء على توصية منظمة الأمم المتحدة لحكومات العالم بانشاء مجلس قومي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، على أن تعمل تلك المجالس وفقاً لمبادىء باريس مما أعطى المجلس الصالحية للحصول على العضوية في لجنة التنسيق الدولية كما أكد على اهمية نشر ثقافة حقوق الانسان والتي يعمل المجلس في عدد من الإتجاهات لتعزيزها وتنميتها ،بالاضافة الى دوره في تعزيز مسيرة حقوق الانسان والدفاع عن هذه الحقوق كما هو الحال لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في أوروبا وأمريكا.

– أبدت السفيره استعدادها الكامل لاستمرار التعاون مع المجلس والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة وفقا لما تابعته في تقاريره التي اشارت الي مجهوده الدائم في مجال حقوق الانسان وانه من المتوقع ان يبدأ التعاون على مشارف العام المقبل.

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

إستقبل السفير/ مخلص قطب أمين عام المجلس القومى لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 5 نوفمبر السيدة فادية نصيف المسئولة عن الوحدة المعنية بالمساواة بين النوع بالمنظمة الدولية للفرانكونية.

تناول السفير مخلص دور المجلس ونشاطة فيما يتعلق بتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان والعقبات التى واجهت المجلس منذ إنشائة قبل أكثر من ثلاث سنوات.

وأشار السفير للخطة القومية التى أعدها المجلس لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان على مدار السنوات الخمس القادمة فى اطار طموحات وخطط المجلس ومراجعة المناهج الدراسية وتطوير عمل الشكاوى.

وقد تم الأتفاق على أهمية توسيع التعاون بين المجلس المؤسسات الوطنية الفرانكونية وأشادت الضيفة بالمجلس ودورة فى دعم وتعزيز مسيرة حقوق الإنسان فى المنطقة وأنه يمثل نموذج للتعاون فى المنطقة.

2008/11/6

المجلس القومي لحقوق الإنسان

بيان صحفي

استقبل الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان السفير/ مخلص قطب يوم الأحد الموافق٩ نوفمبر الجاري، وفد من منظمة هيومان رايتس وتش برئاسة السيد/جو ستورك (نائب مدير قسم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا). و دار اللقاء حول موضوع المهاجرين الأفارقة و عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية و التسلل عبر الحدود الشرقية لإسرائيل.

و أوضح الضيف أن المنظمة أعدت تقريراً بهذا الشأن تركز على شهادات لبعض من هؤلاء، فضلاً عن تضمينه توصيات و اقتراحات للحكومة الإسرائيلية و المصرية و المكتب الإقليمي للأمم المتحدة في القاهرة و تل أبيب. و أشاد بدور المجلس في مسيرته لتعزيز حقوق الإنسان.

تحريراً في: ٢٠٠٨/١١/١٠

بيان صحفى

أستقبل السيد السفير مخلص قطب أمين عام المجلس القومى لحقوق الأنسان السيدة السفيرة مايلن كاري السفيرة السويدية بمقر المجلس بحضور السيد الدكتور كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس و تم خلال المقابلة عرض ملخص لأنشاء المجلس والصعوبات التى واجها فى بداية عملة و دورة فى نشر ثقافة حقوق الأنسان بحيث يتم التعاون مع الجهات الأدارية و منظمات المجتمع المدنى . و أشار الأمين العام إلى قيام المجلس بتنظيم مؤتمر فى ١ و ٢ ديسمبر فى أحتفالية بمرور ٦٠ عام على الأعلان العالمى لحقوق الأنسان و تم دعوتها لهذا المؤتمر .و من جانبها رحبت السفيرة بهذا المؤتمر و ابدت دعمها لمشروع (sida) الخاص بالمعاقين .

١٢/١١

٧/١١/٢٠٠٠

بيان صحفى

أستقبل الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان ظهر أمس الموافق 12 نوفمبر الجارى وفداً من أعضاء الكونجرس الأمريكى وذلك لبحث سبل التعاون ودعم حقوق الإنسان.

قدم الدكتور غالى عرض موجز لتجربة ودور المجلس فى تعزيز مسيرة حقوق الإنسان ومعالجة الشكاوى من خلال الوحدات المتنقلة التى يرسلها المجلس إلى مختلف المحافظات للتيسير على المواطنين مؤكداً على أن الحكومة تأخذ بعين الإعتبار وتستجيب لحل بعض من هذه الشكاوى. أشار رئيس المجلس إلى أن حرية الصحافة فى مصر مكفولة لجميع الصحف والصحفيين وأن الصحف تنتقد الحكومة وأنه مطلوب مراجعة لبعض القوانين وإلغاء ما قد تضمنته من مواد مقيدة.

وأكد على أن تعزيز مسيرة حقوق الإنسان هى عملية مستمرة لا تتوقف وأن نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة تحتاج إلى وقت .

وأكد على أهمية تحقيق ديمقراطية النظام الدولى وضرورة تطبيق الإعلان العالمى مركزاً على أهمية دور المجتمع المدنى لتعاظم دوره فى السنوات القادمة ودعى إلى إعداد جيل من الكوادر الجديدة للتعامل مع مشكلات العالم فى السنوات القادمة لأنها ستكون مشاكل ذو طابع مختلف وجديد.

وأنه سوف يكون هناك نوع جديد من المنظمات الدولية من الممكن تسميته بالجيل الثالث من المنظمات.

وقد أبدى الوفد إهتمام بأنشطة المجلس مشيدين بدوره فى تعزيز مسيرة حقوق الإنسان ونشر ثقافته.

١٢/١١

المجلس القومى لحقوق الانسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الانسان

بيان صحفى

أستقبل الأمين العام للمجلس القومى لحقوق الإنسان يوم الخميس الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨ وفد من" منظمة الحقوق والديمقراطيه" الكنديه برئاسة السيد/ ريمى برجراد رئيس المنظمه .

عرض الأمين العام دور المجلس فى تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان على المستويين الداخلى والخارجى كما أستعرض الدور التى تقوم به اللجان الداخليه بالمجلس ومايتم تنسيقه للأستعداد للمؤتمر القادم والذى سيقام فى الفتره من ١ إلى ٢ ديسمبر ٢٠٠٨ بعنوان " دور المنظمات غير الحكوميه فى مجتمع ينمو ".

وعلى الجانب الأخر قد اشاد رئيس الوفد بدور المجلس الذى يقوم به فى تعزيز مسيرة حقوق الأنسان وأستعرض جهود المنظمه فى نشر ثقافة حقوق الأنسان فى العديد من الدول العربيه .

تحريراً فى ٢٠٠٨/١١/٢٠

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

إستقبل الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان وفد البرلمان الاوروبى يوم الإثنين الموافق٢٤ نوفمبر الجارى برئاسة السيدة بياتريس باترى رئيسة وفد العلاقات مع دول المشرق فى البرلمان الاوروبى .

فى بداية اللقاء تحدث دكتور بطرس عن أنشطة المجلس وتكوينة ودورة فى تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، ودوره فى مجال إستقبال شكاوى المواطنين وزياراته الدورية للمحافظات والقرى لتسهيل وصول شكاوى المواطنين في هذه المناطق ، والندوات وورش العمل التى يعقدها المجلس لمناقشة أهم قضايا المجتمع ، ثم أشار دكتور بطرس إلى علاقات المجلس مع المؤسسات العربية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ، وأكد على ضرورة تعاون المجلس مع تلك المؤسسات والمنظمات .

ثم تحدث دكتور بطرس بعد ذلك عن عدة موضوعات أبرزها حرية الصحافة والإعلام و حرية التجمع السلمي ، وقضية التعذيب في الأقسام و السجون وعقوبة الإعدام ، كما أكد إلى ضرورة إنتهاء حالة الطوارئ والعمل بقانون مكافحة الإرهاب .

وأخيراً أشار إلى المؤتمر الدولى الذى ينظمه المجلس بالتعاون مع منظمة اليونسكو للإحتفال بمرور٦٠ عاماً على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان تحت عنوان "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية فى مجتمع ينمو" وذلك خلال الفترة من ١ إلى ٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

بيان صحفى

أستقبل الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان السفير الكندي بالقاهرة فرى د كركوف يوم الأربعاء ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨ بمقر المجلس.

حيث أستعرض الدكتور غالى المهام والأنشطة التى يقوم بها المجلس فى سبيل نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان كما أستعرض سيادته أوجه التعاون بين المجلس ومختلف المنظمات والهيئات على الصعيد الإقليمى والدولى.

وتطرق الجانبان إلى التطورات التى طرأت على نشاطات وعمل المجلس فيما يتعلق بمراجعة المناهج الدراسية والتطور الملموس فى مكتب الشكاوى خاصة المكاتب المتنقلة التى تجوب القرى مما رفع من عدد الشكاوى وزاد ثقة المواطنين فى المجلس.

وأوضح الدكتور غالى الدور الذى يقوم به المجلس من مساندة وحماية منظمات الغير حكومية المختصة بمجالات حقوق الإنسان وأكد أن التغيير يحتاج إلى وقت وأنه "يجب إعطاء وقت للوقت" لكى يحدث تغيير فى المجتمع كله.

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

خبر صحفى

إستقبل اليوم ٣ الجارى السفير/ مخلص قطب الأمين العام للمجلس الوفد اليمنى المشارك فى إحتفالات المجلس بذكرى الإحتفال بمرور ستون عاماً على إقرار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان حيث عرض سيادته على الوفد تجربة إنشاء المجلس بداية من مشاورات إعداد القانون والتى تحقق للمجلس الإستقلالية فى الأداء مروراً بما مثلة التنوع فى إختيار أعضاء المجلس من مراعاة التمثيل لكافة أطياف المجتمع ونهاية بما حققة المجلس من مصداقية منذ إنشائة إعتمدت على الشفافية التى تبنى على المراجعة والتقييم وبناء قدرات العاملين بة ، كما عرض أيضا الجهود فى مجال التعاون مع منظمات المجتمع المدنى وفى النهاية تناول الصعوبات التى تواجة عمل المجلس والتى تتمثل فى غياب ثقافة حقوق الإنسان والحلول التى بدأ تنفيذها لإحداث تغيير فى هذة الثقافة على كافة المستويات

Press release

On December 15th 2008, H.E ambassador Mokhles Kotb, secretary general of the National Council for Human Rights received a Swiss delegation headed by the Swiss ambassador to Egypt, H.E Charles-Edouard Held so as to discuss certain topical human rights issues in Egypt.

المجلس القومي لحقوق الإنسان
معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

استقبل أمين عام المجلس القومي لحقوق الإنسان السيد/ **Pierre Lucas** مستشار الإغاثة والمساعدات الإنسانية المقدمة من فرنسا، والسيدة/ **Anne -Charlotte** من مكتب السفير الفرنسي بالقاهرة، والسيد/ **Farid Elias** نائب المستشار الثقافي بالسفارة الفرنسية بالقاهرة. وذلك يوم الثلاثاء ١٣ يناير ٢٠٠٩ بمقر المجلس.

تناول اللقاء ما عرضة الأمين العام مما يعانيه الفلسطينين فى غزة من عدوان وانتهاكات لحقوق الإنسان وما قام به المجلس من اجراءات فى هذا الشأن .

وقد أبدى الجانب الفرنسي استعداده تقديم المساعدات الإنسانية لأبناء قطاع غزه. وتم مناقشة فكرة تأسيس ميدان طبي في رفح المصرية لتقوم بخدمة الفلسطينيين المصابين حيث يمكن لهذا المستشفى اجراء ٣٠ عملية فى اليوم الواحد فضلاً عن سعتها لـ ٨٠ سرير من جراء الاعتداء الإسرائيلي، وأكد المجلس دعمه لهذا المشروع والمساعدة فى اجراء اتصالات مع الجهات المعنية والحكومية بإيمانه بأهمية وضرورة حماية حقوق الفلسطينيين خاصة وأن الكاتب الفرنسى سبق وأن أجرى اتصالات وحصل على الموافقات من هذه الجهات .

المجلس القومي لحقوق الإنسان
معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

استقبل أمين عام المجلس القومي لحقوق الإنسان السيد/ **Pierre Lucas** مستشار الإغاثة والمساعدات الإنسانية المقدمة من فرنسا، والسيدة/ **Anne -Charlotte** من مكتب السفير الفرنسي بالقاهرة، والسيد/ **Farid Elias** نائب المستشار الثقافي بالسفارة الفرنسية بالقاهرة. وذلك يوم الثلاثاء ١٣ يناير ٢٠٠٩ بمقر المجلس.

تناول اللقاء ما عرضة الأمين العام مما يعانيه الفلسطينين فى غزة من عدوان وانتهاكات لحقوق الإنسان وما قام به المجلس من اجراءات فى هذا الشأن .

وقد أبدى الجانب الفرنسي استعداده تقديم المساعدات الإنسانية لأبناء قطاع غزه. وتم مناقشة فكرة تأسيس ميدان طبي في رفح المصرية لتقوم بخدمة الفلسطينيين المصابين حيث يمكن لهذا المستشفى اجراء ٣٠ عملية فى اليوم الواحد فضلاً عن سعتها لـ ٨٠ سرير من جراء الاعتداء الإسرائيلي، وأكد المجلس دعمه لهذا المشروع والمساعدة فى اجراء اتصالات مع الجهات المعنية والحكومية بإيمانه بأهمية وضرورة حماية حقوق الفلسطينيين خاصة وأن الكاتب الفرنسى سبق وأن أجرى اتصالات وحصل على الموافقات من هذه الجهات .

NCHR Egypt

بيان صحفي

قام وفد من منظمة العفو الدولية برئاسة السيدة/ حسيبة صحراوي نائبة مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة بزيارة اليوم الخميس الموافق ١٢ فبراير ٢٠٠٩ لمقر المجلس حيث التقى الوفد مع الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس وبحضور الأمين العام السفير/ مخلص قطب.

وقد دار الحديث خلال هذا اللقاء حول عدد من القضايا حيث أكد الكدتور/ أبو المجد للوفد أهمية عملية النهوض بحقوق الانسان في العالم هي عملية صعبة خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط والتي هي محاطة بمشاكل عديدة قمز الأمن والاستقرار والسلام بها. وقال اننا رغم هذه الصعبات فان المجلس القومي لحقوق الانسان عازم على المضي في خططه وبرامجه من أجل تعزيز مسيرة حقوق الانسان والدفاع عنها خاصة فيما يتعلق بالحالة المصرية.وشرح أبو المجد للوفد ان مصر مطالبة في أوائل العام القادم بتقديم تقرير شامل عن حالة حقوق الانسان في إطار المراجعة الدورية الشاملة للدول الأعضاء في مجلس حقوق الانسان الدولي بجنيف وبالتالي فانه يجري الان إعداد التقرير المصري.وقد أشار وفد منظمة العفو الدولية قضايا حالة الطوارئ وقانون الطوارئ وفي حديثه أكد ابو المجد ان المجلس له موقف ثابت اعلنه في تقاريره الرسمية التي أصدرها بخصوص انهاء حالة الطوارئ وقد تم تسليم الوفد نسخة من هذه التقارير باللغتين العربية والانجليزية.واضاف سيادته ان المجلس يتفهم الرغبة بإنهاء حالة الطوارئ التي هي مطلب شعبي وإدخال أي تعديلات تشريعية ضرورية لضمان الأمن والاستقرار للوطن دون وضع قيود لا تحتمها الضرورة على ممارسة الانسان المصري لحقوقه وحرياته.كما أشار الى ان المجلس عينه مركزة الان على قانون مكافحة الارهاب الذي يجري إعداده حالياً للاطمئنان على انه لايضع قيوداً غير مقبولة على حرية الانسان المصري وفقاً للدستور والمواثيق والمعايير الدولية التي التزمت باحترامها مصر وفيما تصدره من تشريعات وممارسات من سياسات.

كما دار الحديث حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للانسان وخصوصاً الحالة الخاصة بالمناطق العشوائية التي قام الوفد الدولي بزيارتها وخصوصاً في منطقة الدويقة وقد أتفق الجانبان على وجود تلازم وارتباط بين الحريات السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تزويد الوفد بكافة الوثائق الخاصة بورش العمل التي نظمها المجلس حول مشاكل العشوائيات متضمنة المقترحات والتوصيات التي أحالها المجلس للجهات المعنية.وقد أشار الدكتور/ أبو المجد الى ان المجلس قام بتيسير وتسهيل زيارة وفد منظمة العفو الدولية مع العديد من الجهات في مصر.

أبدى الوفد في نهاية اللقاء تفهمه لدور وبرامج المجلس وعبر عن حرصه على مداومة الاتصال بالمجلس كمصدر يعتمد عليه في شرح أوضاع حقوق الانسان في مصر وأولويات عمله في إطار من السياق المجتمعي الخاص في مصر.

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ – ٥٧٤٥٢٣٤ – ٥٧٤٥٢٣٣ – ٥٧٤٥٣٨٢ – ٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

استقبل الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان يوم الخميس ٢٠٠٩/٣/١٢ ، وفد من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان يتكون الوفد من السيد عثمان حميدة باحث وعضو مجلس النواب بالمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والسيدة جاين ألوا عضو مركز الخرطوم لحقوق الإنسان والتنمية البيئية ، والسيد حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، والسيدة استيفانى ديفيد مديرة مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والأستاذ حسين عنبى المحامى من الأردن .

وقد عرض الوفد للوضع المتدهور فى دارفور لاسيما بعد قرار الحكومة السودانية بسحب عدد من المنظمات الدولية التى تقدم المساعدات الإنسانية للنازحين فى دارفور .

وقد أعرب الدكتور بطرس غالى عن قلقة الشديد لتدهور الأوضاع الإنسانيه فى دارفور لاسيما وأن مئات الآلاف يحتاجون إلى المساعدات المقدمه من المنظمات الدولية .

وأكد سيادته أن الأولوية الآن إلى وقف التدهور الشديد فى الأوضاع الإنسانية فى دارفور.

كما طالب المجتمع الدولى والمنظمات الدولية والاقليمية بالعمل بشكل جاد على تقديم المساعدات للنازحين فى دارفور وتمكين المنظمات الدولية والمحلية من العمل دون قيود وتوفير الحمايه لأطقم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية والجمله العاملة فى دارفور .

فبراير ٢٠٠٩/٣/١٢

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

خلال استقبال الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان يوم الخميس ٢٠٠٩/٣/١٢ ، وفد من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، حيث عرض الوفد للوضع المتدهور فى دارفور .

وقرر غالى قلقه الشديد لتدهور الأوضاع الإنسانية فى دارفور خاصة بعد قرار حكومة السودان بوقف عمل العديد من المنظمات الأهلية والدولية والتى كانت تقوم بأعمال الإغاثة وتقديم المعونات للمواطنين هناك وبدونها تعجز الحكومة وحتى أجهزة الأمم المتحدة على الوفاء بهذه الاحتياجات .

ويطالب رئيس المجلس الحكومة السودانية باحترام التزاماتها الدولية حتى ينعم السودان بالاستقرار المطلوب كخطوة رئيسية ومطلوبة للوفاء بحقوق المواطنين هناك وعلى أن تكون مبدأ المواطنه هو الحل المنشود لكافة المواطنين .

تحريراً ٢٠٠٩/٣/١٥

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

المجلس القومى لحقوق الانسان يحظى باهتمام الألمان

القاهرة، ٦فبراير ٢٠٠٨ – استقبل السيد الدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس القومى لحقوق الانسان كل من الدكتورة هيرتا دويلر وزيرة العدل الالمانية السابقة وعضو البرلمان لجمهورية ألمانيا الاتحادية ورافقها الوزير المفوض السيد هانز ويرنر نائب رئيس البعثة الدبلوماسية لجمهورية ألمانيا الاتحادية وذلك فى مقر المجلس لمناقشة أوضاع حقوق الانسان .

دار الحديث خلال هذا اللقاء مفصلاً حول قضايا حقوق الانسان فى البلدين ومنها حرية الصحافة ، أوضاع السجون ، والتعديلات التشريعية التى تقدم بها المجلس لبعض نصوص قانون العقوبات والتى أشرت تعديلاً لنظام الحبس الاحتياطى بالاضافة إلى مشروع قانون أخر خاص بجريمة التعذيب ومشروع قانون بتوحيد نظام التصريح باقامة دور العبادة .

عرض أيضاً الدكتور أحمد كمال أبو المجد خلاصة لتقارير المجلس المختلفة وتصوره لضمانات تعاون فعال بين منظمات حقوق الانسان فى كل من البلدين (مصر- المانيا) وأهمية الاعتماد على التواصل بين المجلس القومى ونظيره فى ألمانيا .

أبدى الوفد الألمانى خلال اللقاء اهتماماً بالجوانب الايجابية فى مجال حقوق الانسان بمصر، كما دار حوار طويل حول الجوانب السلبية فى الصورة المصرية.

نبذة عن المجلس القومى لحقوق الانسان : انشيء المجلس بناءً على اتفاقية باريس وهو هيئة مستقلة انشيء بقرار من مجلس الشورى ويسعى إلى حماية وتعزيز قيم حقوق الانسان فى مصر وله صفته الاستشارية للحكومة وللمنظمات غير الحكومية .

لمزيد من المعلومات :

Email : media@nchr.org.eg

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة

1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.

٥٧٤٥٢٣٠ – ٥٧٤٥٢٣٢ – ٥٧٤٥٢٣٣ – ٥٧٤٥٣٨٢ – ٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٥٧٤٧٤٩٧

Email : NCHR@NCHR.org.eg

Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيان صحفى

أستقبل الدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان والدكتور/ سعيد الدقاق عضو المجلس يوم السبت الموافق ٧ فبراير ٢٠٠٩ وفد اللجنة الاوروبية لشهود يهوه بمقر المجلس.

أستعرض الوفد مبادئ مذهب شهود يهوه وان وضعهم الحالي في مصر يواجه العديد من المشاكل من حيث عدم تقبل المجتمع لهم خاصة الكنيسة الارثوزوكسية وينظر لهم المجتمع باعتبارهم صهيونيين ينتهكون مبادئ حقوق الانسان وهذا مما يؤدي الى عرقلة ممارسة حقوقهم الاساسية.

ومن جانبه أكد الدكتور أبو المجد أن المجلس القومى لحقوق الإنسان على إستعداد لبذل جهوده لتغير الصورة لدي السلطات الحكومية ، واننا نحترم الديانات السماوية وحرية الاعتقاد كما ان المجلس يتفق مع الوفد حول أهمية تصحيح صورة جماعة شهود يهوه و توكيد عدم ارتباطها بأى وجه بالصهيونية العالمية أو دولة إسرائيل و ذالك في اطار ما نرجو أن يتقدم به الوفد لإثبات عدم صحة هذا الأتهام الذى يسىء اليهم.

ومن الجدير بالذكر ان الدكتور/ سعيد الدقاق أوضح للوفد انه تم بالفعل مراسلة الجهات المعنية في هذا الشان مما نتج عنه قلة الضغوط التي تمارسها السلطات على طائفة شهود يهوه خاصة في محافظة الاسكندرية.

٢٠٠٩/٢/٧

تحريرا فى ٢٠٠٩/٢/٧

بيان صحفي

استقبل الدكتور/ بطرس بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان يوم الاحد الموافق ٢ مارس ٢٠٠٨ السفير/ توماس هووف سفير النرويج والسكرتير ثاني بالسفارة.

وفي حديثه أشار د.غالي الى أنشطة المجلس لتعزيز حقوق الانسان في مصر موضحاً نشأه المجلس بناء على توصية منظمة الأمم المتحدة لحكومات العالم بإنشاء مجلس قومي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، على أن تعمل تلك المجالس وفقاً لمبادىء باريس لسنة ١٩٩٣ كما أكد على ان نقص ثقافة حقوق الانسان التي يعمل المجلس في عدد من الإتجاهات لتعزيز وتنمية هذه الثقافة،بالاضافة الى دوره في تعزيز مسيرة حقوق الانسان والدفاع عن هذه الحقوق كما هو الحال لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في أوروبا وأمريكا الا انه مفروض عليه ان لا يظل خارج منظومة الاصلاحات السياسية التي تجري في مصر بما يلقي عليه عبئا آخر للعمل على ان يواكب هذه الاصلاحات والتشريعات مع المسار الديمقراطي والحقوقي لتعزيز مسيرة حقوق الانسان ليس كمثل المجالس الاوروبية التي تختص بحماية حقوق الانسان فقط.

- وفي حديثه عن الأوضاع المنطقة العربية والإصلاح السياسي بداخلها، فقد أوضح سيادته الى ان اي إضطراب في المنطقة خاصة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، والإضطرابات التى قد حدثت في لبنان وإستمرار الوضع المتردى في العراق يشكل أوضاعا تؤثر سلباً على كافة مصالح الدول المجاورة ودول المنطقة إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وتؤثر على إستقرارها، وتنعكس سلباً على مسيرة حقوق الإنسان بها.

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ – ٥٧٤٥٢٣٢ – ٥٧٤٥٢٣٣ – ٥٧٤٥٣٨٢ – ٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيان صحفى

استقبل الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان أمس ٤ مارس وفدا أمريكيا يضم عدد من أعضاء الكونجرس السابقين ومستشارى الأدارة الأمريكية السابقين يزور القاهرة حاليا،حيث قدم عرضا عن نشأة المجلس ونشاطة.

وقد أكد الدكتور غالى أنه بعد أنشاء المجلس تم تحقيق تقدم وذلك من خلال آلاف الشكاوى التى يتلقاها المجلس ويتم التحقيق فيها وأتخاذ قرارات بشأنها لصالح المواطن المصرى وكذلك من خلال تقديم بعض المقترحات من المجلس خصوصا فى مجال التشريعات والتعديلات الدستورية.

كما أشار إلى المؤتمرات التى عقدها المجلس بالتعاون مع منظمة اليونسكو حيث تم عقد مؤتمر فى العام الماضى حول الديمقراطية وحقوق الإنسان فى أفريقيا. كما يشارك المجلس فى الملتقى الرابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى الدول العربية والمقرر فى الجزائر يوم ١٨ مارس الحالى، وإلى المؤتمر الدولى الذى سينعقد بالقاهرة فى أول ديسمبر القادم بمناسبه الذكرى الستين للأعلان العالمى لحقوق الإنسان.

وركز الدكتور غالى على ان اجندة نشر ثقافة حقوق الإنسان فى مصر بأعتبارها ركيزة أساسية للنهوض بحقوق الإنسان والذى يحتاج الأمر فيه إلى وقت طويل الا انه قد تحقق تقدما فى هذا المجال من خلال العديد من الأتجاهات التى يعمل المجلس فى أطارها .

وشدد على أن الأضطرابات فى المنطقة وتعثر عمليات السلام وتردى الأوضاع فى المنطقة يؤثر بالسلب على مسيرة حقوق الإنسان فى مصر و المنطقة كلها.

وقد أستسفر الوفد خلال هذا اللقاء حول بعض الأوضاع المتعلقة بحقوق الإنسان فى مصر. كما دار حوار حول الصورة المصرية فى أمريكا خاصة فى الأوساط البرلمانية وفى مجلس الشيخ والنواب.

وقد أبدى الوفد الأمريكى استعدادة لتوضيح وجهة النظر المصرية المتعلقة بحقوق الإنسان فى الكونجرس الأمريكى ، وكذلك استعدادة لترتيب زيارات متبادلة بين كل من أعضاء الكونجرس وأعضاء المجلس القومى لحقوق الإنسان لتوضيح والتعريف بالأوضاع فى صورتها الصحيحة وأزالة ما يثار من مغالطات وادعاءات.

بيان صحفي

أستقبل السفير/ مخلص قطب أمين عام المجلس القومي لحقوق الانسان بمقر المجلس صباح اليوم الاثنين ٢٤ مارس الجاري وفد منظمة الهجرة الدولية برئاسة السيد/ شهيد الله الحق الممثل المقيم للمنظمة بمصر.

وقد أستعرض الامين العام في بداية اللقاء دور ونشاط المجلس في مجال الدفاع والارتقاء بحقوق الانسان بمصر.

وأشار الى تعاون المجلس مع كافة المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية من أجل النهوض بحالة حقوق الانسان. وقال انه على المستوى العربي يعقد سنوياً اجتماع للمؤسسات العربية الوطنية لحقوق الانسان في الدول العربية بمبادرة من المجلس المصري للتشاور والتنسيق حول أفضل الوسائل التي تكفل الدفاع عن قضايا حقوق الانسان العربية انطلاقاًمن ان قضايا حقوق الانسان أصبحت قضايا دولية ويتطلب الامر المزيد من التعاون والتنسيق.

أشار سيادته الى وضعية ومكانة المجلس القومي على المستوى الدولي رغم حداثه نشأته، حيث تم اختيار المجلس في عضوية اللجنة الدولية بالمجلس الدولي لحقوق الانسان باعتباره من المجالس الوطنية التي تلبي المعايير الدولية وتعمل في إطارها.

وقد عرض الممثل المقيم لمنظمة الهجرة الدولية إمكانية التعاون مع المجلس معرباً عن شكره لهذه الزيارة حيث اتاحت له الوقوف على ما يقوم به المجلس من اجل النهوض بحالة حقوق الانسان في مصر.

وأقترح تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع المجلس حول حقوق المهاجرين وأيضاً تنظيم دورة تدريبية لبناء القدرات فيما يتعلق بحقوق المهاجرين ومهارات التعامل معهم.

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ – ٥٧٤٥٢٣٢ – ٥٧٤٥٢٣٣ – ٥٧٤٥٣٨٢ – ٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

ب. ورش – مؤتمرات – صالونات :

مغنيه الحفناوي
معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

عقد مكتب الشكاوى بالمجلس القومى لحقوق الإنسان مائدة مستديرة فى يوم الأربعاء ٢٥ يونيو الجارى تحت عنوان (الحق فى السكن : المشكلات والحلول). بحضور مسئولون من الوزارات والهيئات المعنية بهذه القضية ، ومسئولون من المحافظات التى تشهد مشكلات فى تلبية طلب المواطنين على الوحدات السكنية فيها، علاوة على مشاركة مسئولين من الاتحادات والغرف المهنية المعنية بقضايا الإسكان والتعمير والعديد من الخبراء والأكاديميين المهتمين بهذه القضية فى الجامعات المصرية والبنوك . حيث ناقش مشكلات إسكان متوسطى ومحدودى الدخل فى مصر فى ظل مرحلة الإصلاح الاقتصادى وإتباع آليات اقتصاد السوق الحر، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ارتفاع أسعار مواد البناء و أسعار الوحدات السكنية والمرافق المرتبطة بها ، وكذلك على العاملين فى قطاع الإسكان والتشييد ، بالإضافة إلى عرض للشكاوى التى تقدم بها المواطنون والجمعيات الاهلية لمكتب الشكاوى بالمجلس بشأن طلب وحدات سكنية أو التظلم من قرارات بعض الأجهزة الرسمية بنزع ملكيتهم أو طردتهم من وحداتهم السكنية أو منعها لتوصيل مرافق المياه والكهرباء لوحداتهم السكنية، وقراءة فى الردود الواردة من تلك الوزارات والمحافظات والهيئات على مخاطبات المكتب لها بشأن هذه الشكاوى .

وطرحت المائدة عددا من المقترحات والتوصيات والحلول العملية للتخفيف من مشكلة الإسكان فى مصر وتمكين المواطنين من الحصول على حقهم فى السكن والمرافق المرتبطة به، والذى أقرته العديد من المواثيق والعهود الدولية المعنية بحقوق الإنسان تمثلت فيما يلى :-

إنطلاقاً من قرار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهد الدولى للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية لحق الإنسان فى مستوى معيشى كاف له ولاسرته بما يوفى بإحتياجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى ، وإنطلاقاً مما نص عليه الدستور المصرى فى المادة ١٦ بمسئولية الدولة عن كفالة الخدمات الثقافية والإجتماعية للوفاء بالحق فى السكن ، وإنطلاقاً بما طرحته الورقة البحثية المقدمة فى الندوة وما تم من مداخلات وتعقيبات حول واقع قضية الإسكان فى مصر، وما وضعته الدولة من أطر تشريعية ومؤسسية وسياسات وخطط ومشروعات للتعامل مع تلك القضية ، يود المشاركون فى الندوة تقديم التوصيات التالية من أجل الإرتقاء بمستوى الوفاء بالحق فى السكن .

أولاً : فى مجال تطوير البناء المؤسسى للإسكان :-

ضرورة العمل على تحديث الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن رسم وتنفيذ سياسات الإسكان ، وإعادة تأهيلها ورفع كفائتها ، ويدخل فى ذلك مراعاة دور المؤسسات الوسيطة (إتحاد الملاك ، وإتحاد الشاغلين) والأفراد (الملاك والمستأجرون) عند التعامل مع مشاكل المبانى السكنية .

ثانياً : في مجال التمويل العقارى

مراجعة قانون التمويل العقارى لتسهيل شروط التمويل وربط القانون بالسياسة الإسكانية ووضع إجراءات ميسرة بجهة مركزية واحدة وبما يؤدى إلى تقريب سعر المعروض من الوحدات السكنية مع قدرة المشترى أو طالب السكن .

ثالثاً : فى مجال سياسات إستخدام الأراضى

العمل على تخصيص أراضى لإسكان محدودى الدخل وتوفير نظم ميسرة لتملكها ، وكذلك توفير الأرض لمن يريد البناء دون جور على الأراضى الزراعية لاسيما فى المناطق التى ليس لها ظهير صحراوى وتعديل الشروط البنائية خاص المتعلقة بالارتفاعات فى المناطق التى ليس لها ظهير صحراوى ، ورفع النسبة البنائية فى المناطق العمرانية الجديدة من ٢٥ ٪ إلى ٤٠٪ للمساحات الكبيرة .

رابعاً : فى مجال تنمية العشوائيات

بذل المزيد من الجهود لتطوير المناطق العشوائيه إجتماعياً وإقتصادياً من خلال تقنين حيازات الأراضى لحائزيها فى تلك المناطق ، ووضع نماذج سكنية تلائم الموقع والإحتياجات ، وتعظيم دور المشاركه الشعبية ومساهمات المنظمات غير الحكوميه والجمعيات الأهلية فى عمليات التنميه والتطوير الشامل للعشوائيات على أن ينطلق ذلك كله من رؤية قومية شاملة تشارك فى صياغتها وبلورتها كافة القوى والقيادات السياسية والفكرية الرسمية وغير الرسمية .

خامساً : في مجال الجوانب الفنية بمشروعات الإسكان

بناء وتوفير نظم المعلومات للمستثمرين والإقرار بتطوير وتبسيط القوانين والتشريعات الحاكمه لأعمال التشييد والبناء والإهتمام بتطبيق نظم الجوده فى تنفيذ مشروعات الإسكان ، وضرورة الإسراع فى إستكمال بقية مقررات المنظومه التشريعيه للإسكان .

سادساً : فى مجال البعد البيئى للحق فى السكن

يجب مراعاة البعد البيئى لسياسة الإسكان عن طريق إعداد مجموعه من كودات المبانى الصديقه للبيئه والتى تساعد فى رفع الوعى البيئى ودعم الممارسات البيئيه السليمه .

سابعاً:- فى مجال توفير المرافق الأساسية للوحدات السكنية

سرعة تغطية خدمات مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء للمواطنين فى الريف والمدن وذلك من الموازنة العامة للدولة .

ثامناً:- ضرورة العمل على زيادة تفاعل المحافظات والوزارات والهيئات مع مخاطبات مكتب الشكاوى بشأن تمكين أصحاب الشكاوى من الحصول على حقوقهم فى السكن والمرافق المرتبطة به .

بيان صحفي

ينظم المجلس القومي لحقوق الانسان ووزارة الصحة بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان مؤتمراً حول الحقوق الانجابية من النظرية الى التطبيق وذلك يوم السبت الموافق ١١ ابريل ٢٠٠٩ بفندق سميراميس انتركونتنتال.

وسيعلن خلال هذا المؤتمر عن الاصدار الرسمي للطبعة الاولى لأول دليل مرجعي للصحة الانجابية في مصر والعالم العربي والذي يتناول فيه المعلومات المتعلقة بالخدمات المعنية في هذا المجال وخدمات التوعية والتثقيف الصحي للفئات المستهدفة.

وصرح الدكتور/ بطرس بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان ان الهدف الرئيسي من إصدار هذا الدليل هو زيادة المعرفة بالحقوق الانجابية كأحد حقوق الانسان وفي إطار المفهوم الشامل لهذه الحقوق من خلال المواثيق الدولية والرؤى الدينية من أجل الوصول الى مجتمع أفضل من الاصحاء بدنياً وثقافياً واجتماعياً.

وقال انه على الرغم من عدم تعارض الحقوق الانجابية مع القانون أو الشرع فقد أقتصر الاهتمام داخل مصر على الصحة الانجابية ومعوقاتها وليس الحقوق الانجابية وهو قصور لا تنفرد به مصر دون غيرها من الدول ولذا فانه كان من المهم وجود دليل مرجعي قومي يتناول مفهوم الحقوق الانجابية.

ويشارك في المؤتمر ممثلون عن مختلف القطاعات في الدولة مثل القطاع الحكومي ممثلاً في كل الوزارات المعنية بالمشكلة السكانية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الاهلية وغير الحكومية والتجمعات والاتحادات النسائية والمعنية بالنهوض بالمرأة المصرية وخدمات الصحة الانجابية وأساتذة الجامعات ووزارة الصحة.

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ – ٥٧٤٥٢٣٢ – ٥٧٤٥٢٣٣ – ٥٧٤٥٣٨٢ – ٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
NCHR-EGYPT@NCHR-INSAN.org.eg

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

في إطار نشاط الصالون الثقافي للمجلس القومي لحقوق الإنسان ، يستضيف المجلس السيد الأستاذ الشاعر والكاتب/ فاروق جويدة يوم الثلاثاء الموافق الأول من أبريل الجاري الساعة السادسة والنصف مساءاً للتحدث عن "الشعر وحقوق الإنسان" ،وذلك بالنادي الدبلوماسي.

بيان صحفى

عقد المجلس القومى لحقوق الإنسان ورشة عمل ظهر الأربعاء ٢٣ أبريل ٢٠٠٨، ناقش فيها موضوع مساواة المرأة بالرجل فى الشهادة وحق الزوجة الكتابية فى التوارث.

وقد افتتح ورشة العمل الأستاذ الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس، وأكد فى كلمته على أهمية الاجتهاد وإعمال العقل وعدم تعطيله وهو ما ميز به الله سبحانه الإنسان على سائر مخلوقاته. فالعقل نعمة من الله والعقل رحمة من الله ولا يمكن أن تتعارض نعمة الله مع رحمته. وإن البحث عن العلل فى الأحكام جاء من أجل فهم مراد التكليف الإلهى وهو يعمل على أن يكون الإسلام صالحاً للتطبيق على مر الزمان. وهذا هو ما نشأ من أجله علم أصول الفقه. وذكر أن جمود الفكر آفه يجب التخلص منها ولقد وصف القرآن من عطلوا عقولهم بأنهم كالأنعام أو أضل سبيلاً. وأن من لا يقتنع بأهمية إعمال العقل عليه أن يلزم داره حتى لا يخرج على الناس بما يضرهم فى فكرهم ودينهم.

كذلك تحدث الأستاذ الدكتور/ عبد الله النجار أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية واتفق فيما ذهب إليه الرأى بشأن مساواة المرأة بالرجل فى الشهادة وأن عدل الإسلام لا يرتضى ضياع الحقوق إذا كان الشاهد عليها إمرأة واحدة أو إمرأتان بل أنه يأخذ بشهادة الصبيان وهم غير مكلفون صيانة للحق وضمان له. وذكر ما جاء فى القرآن الكريم.

ويجسد ما يدعو إليه من بر ورحمة تشمل أصحاب الديانات الأخرى التى لا يكفل إيمان المسلم إلا بالإقرار بالرسالات السماوية

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان مؤتمر
" تداعيات استخدام الشبكة الالكترونية وحرية مستخدميها "
الأحد ٢٢ يونيو ٢٠٠٨

بمبادرة من المجلس القومى لحقوق الإنسان ، إلتقى عدد من المدونيين المصريين وأصحاب المدونات المستخدمين للشبكة الالكترونية لمناقشة حال استخدام شبكة المعلومات الالكترونية فى مصر سبل تطويرها وضمان حرية المدونيين ،وهذا بمشاركة مسئولون من الجهات المعنيه كما شارك فى المؤتمر عدد من خبراء العلوم الاجتماعية المهتمين بقضايا المعلومات وشبكة المعلومات الالكترونية .

تضمن المؤتمر كلمات وشهادات ومناقشات مقترحة على مدار ثلاث جلسات تناولت قضايا واقع ظاهرة التدوين عالمياً ومصرياً وشهادات حيه من المدونين وعرض لمشكلات المدونين المصريين من واقع تجربتهم فى العمل على شبكة الأنترنت منذ بداية القرن الحالى وحتى الأن .

واتفق المشاركون فى المؤتمر على ان مجتمع المعلومات فى أى مكان فى العالم لا يتحقق بدون ثلاثة شروط هم " الديمقراطية ، الشفافية ، وتداول المعلومات مجاناً لكل مواطن " ومن ثم فإن الحريات الديمقراطية هى شرط ضرورى للنمو وتطور المدونات والتشجيع على الابداع فى مجالات الحياة المختلفة .

ولاحظ المشاركون أن العالم العربى فى موقع متأخر مقارنه بدول كثيره فى ميادين الإبداع على الانترنت بما فيها المدونات وأن اللغة العربية لم تتمكن حتى الآن من الوصول إلى مكانة مرتفعة كلغة كتابة للمدونات وذلك على العكس من لغات آخرى مثل اليابانية التى تحتل المكانة الأولى واللغة الفارسية التى تحتل المكانة العاشرة بين اللغات العالمية المستخدمة فى كتابة المدونات .

كما لاحظ المشاركون فى المؤتمر أن عدد المدونات فى اللغة العربية فى مصر على وجه الخصوص ارتفع ارتفاعاً كبيراً مع زيادة حالة الحراك السياسى والاجتماعى فى مصر وأن استمرار هذا الحراك من شأنة أن يسهم بدرجة كبيرة فى زيادة عدد المدونات وزيادة نشاط المدونين على الانترنت وفتح مزيد من المجالات للحوار بين المدونين والرأى العام .

عبر المشاركون عن تقديرهم للدور الذى يقوم به المدونون فى إشاعة حرية التعبير وزيادة مساحة المشاركة من خلال التعبير الحر بدون قيود كما أكدوا على أهمية التخلص من القيود التى تهدف إلى تضييق حرية التعبير فى المجتمع ، وضرورة الإفراج عن المعتقلين فى قضايا الرأى والتعبير.

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

وناقش المشاركون فى المؤتمر أفكاراً تتعلق بإنشاء نظام للالتزام الأخلاقى بواسطة المدونين أنفسهم وأهمية مراعاة قواعد الذوق العام فى الكتابات المنشورة على الانترنت ، غير أن أغلبية المتحدثين ذهبوا إلى ضرورة إطلاق حرية التعبير فى المدونات واالتأكيد على حق المدونين فى التعبير عن مشاعرهم وآرائهم بدون قيود وتشجيع الحوار وإنشاء المزيد من المدونات المصرية على شاشات الانترنت.

ودعا المشاركون فى المؤتمر إلى :

١. وقف محاولات حجب المواقع الالكترونية والمدونات على ان يقوم الجهاز الفنى بوزارة الاتصالات بمتابعة التزام المواقع الالكترونية بقواعد القانون الدولى ومبادئ حقوق الإنسان ومنها حماية الطفل ومنع المتاجرة بالبشر فى أى صورة من الصور.
٢. اعتبار ان العمل بوثيقة وزراء الإعلام العرب الأخيرة لا تتفق مع المعايير الخاصه بحرية التعبير وتفرض قيوداً على إعلام الفضائيات والمدونات واحترام حقوق النشر للمدونين.
٣. ضمان حرية تداول المعلومات وإصدار قانون ينص على ذلك ويمنع إخفاء المعلومات أوحجبها.
٤. مطالبة المجلس القومى لحقوق الإنسان بإدراج فصل خاص عن حرية المدونين والمدونات ضمن التقرير السنوى للمجلس يبين حال الحريات فى هذا المجال كل سنة.
٥. مطالبة المجلس القومى لحقوق الإنسان بالسعى للتأكد من حرية المدونات والمدونين وحرية استخدام الانترنت كمساهمه فى تصحيح الأخطاء والممارسات وضمان حرية التعبير والرأى على شبكة المعلومات الدولية.

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

يفتتح الدكتور / بطرس غالى رئيس المجلس يوم ١٦ الجارى أولى فاعليات وحدة دعم مراقبة الإنتخابات بالمجلس بورشة عمل حول تجربة الرقابة على الإنتحابات فى مصر ما لها وما عليها ويأتى إنعقاد هذة الورشة فى إطار بلورة رؤية موضوعية للرقابة على الإنتخابات خلال المرحلة المقبلة لما يمثلة ذلك من أهمية فى دعم جهود المجتمع المدنى بإعتبارة داعم للتنمية فى مصر.

يشارك فى الورشة ممثلى الجمعيات والإئتلافات التى قامت بعمليات مراقبة وخبراء و مدربون متخصصون فى نفس المجال وتتناول الورشة ثلاث محاور:-

يتناول المحور الأول خريطة الجهات التى تراقب الإنتخابات ومجالات إهتمامها ويركز على تطور عمليات المراقبة و يعرض المحور الثانى للمعطيات القانونية والعملية لها ومنهجية المراقبة ويركز على المنهج والوسائل ومصادر البيانات للمراقبين ومناهج إعداد التقارير وتدريب المراقبين وأخيراً يعرض المحور الثالث لمراقبة الإنتخابات ما لها وما عليها ويركز على الإنتقادات الموجهه للمراقبين ومقترحات تطوير عملهم فى المستقبل

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

البيان الختامى

المؤسسات الوطنية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية العربية المشاركة فى ورشة عمل المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر والتى تعقد بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بالقاهرة اليوم 4 ديسمبر الجارى حول " **إدارة الإنتخابات فى الدول العربية** " على هامش فعاليات المؤتمر الدولي " **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد 60 عاماً ، بين الشعار والحقيقة** " ، وبعد إستعراض بعض التجارب العربية ، إتفق المشاركون على أهمية هذا المؤتمر وضرورة التشاور المستمر بشأنه وصولاً إلى صيغ عمليه للإرتقاء بأسلوب ومستوى المراقبين ، وبما يحقق المصداقية لعملية المراقبة بإعتبارها مكون هام فى منظومة المشاركة السياسية ، هذا وأكدوا على :

- **بالنسبة للتدريب :**

- إقتراح برامج / مشروعات لإعداد الكوادر المتخصصة فى أنشطة الإدارات الإنتخابية .
- أهمية المكون التدريبى المقدم للمراقبين .
- الإتفاق على أن يكون هناك دليل تدريبى موحد لكل الدول العربية .

- **بالنسبة للبحوث والدراسات :**

- عمل شبكة معلومات داخلية بين الإدارات الإنتخابية ، ودراسة طرق جعلها أو جعل بعض خدماتها متاحه للجمهور .
- إعداد مخطط لنشرة دورية عربية عن إدارة الإنتخابات ، مطبوعه وإلكترونية ، وتشجيع الإدارات الإنتخابية العربية على الإشتراك فيها وتحديث بياناتها ، وتخصيص مسئول عن إعداد النشرة بالبيانات والأخبار ذات الصلة .
- دراسة فرص التعاون مع مؤسسات دولية متخصصة وداعمه وبلورة مقترحات التعاون وجعلها مفتوحة أمام الدول الراغبة .

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

- **بالنسبة لتبادل الخبرات :**
- دعوة مجالس وهيئات حقوق الإنسان العربية للإهتمام بتعزيز قدرات الإدارة الإنتخابية الوطنية .
- العمل على تبادل الخبرات ومتابعة العملية الإنتخابية ميدانياً بالتنسيق مع الإدارات الإنتخابية فى مختلف الأقطار العربية .
- دراسة أشكال التعاون بين الإدارات الإنتخابية العربية ومؤسسات المجتمع المدنى الوطنية والدولية ، وطرحها على المشاركين (الإدارات الإنتخابية العربية ، والمجتمع المدنى) لتبادل الخبرات فى هذا المجال .

ويأمل المشاركون فى هذه الورشة أن تحظى تلك التوصيات بالإهتمام اللازم من كافة الجهات المعنية ، كما أكدوا على أهمية إنعقاد ورشة عمل سنوية دورية على هامش أعمال المؤتمر الدولى الإفريقى العربى للمؤسسات والجمعيات الأهلية لإستمرار تبادل الخبرات ، بما يساعد فى تدعيم العملية الديمقراطية .

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان ختامى

عن أعمال المائدة المستديرة حول التعديلات المقترحة على قانون الجمعيات ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان (لجنة الحقوق المدنية والسياسية) بالإشتراك مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مائدة مستديرة يوم ٢٣ الجارى ، لمناقشة التعديلات المقترحة لقانون الجمعيات الأهلية ، وذلك بحضور أ. منى ذوالفقار عضو المجلس ، وا.حافظ أبو سعده الأمين العام للمنظمة المصرية وعضو المجلس ، وأ.د عبد العزيز حجازي رئيس الاتحاد العام للجمعيات ، و محمد الدمرداش المستشار القانوني لوزارة التضامن الاجتماعي ، وعدد من ممثلي الجمعيات الأهلية .

وأكد المشاركون ضرورة تذليل العقبات الإدارية والمالية التي تواجه عمل الجمعيات والمنظمات الأهلية من أجل بناء علاقة شراكة ناجحة وفعالة بين الحكومة والمنظمات باعتبارها شريك أساسي في عملية التنمية والاصلاح ، وتعزيز ثقافة العمل المدني في مصر ، وتأكيد استقلالية الجمعيات الأهلية من خلال تبني فلسفة تحريرية للنشاط والإشهار والإدارة ، وضرورة العمل الجماعي والتشبيك بين الجمعيات لمنع تكرار النشاط وحسن استخدام الموارد، وكذلك أهمية تعزيز مبادىء الشفافية والمحاسبة والحوكمة داخل الجمعيات الأهلية .

وخلصت المناقشات إلى جملة من التوصيات :

- التأسيس :-

- أن يكون تسجيل الجمعيات والمؤسسات الخاصة فقط بإخطار الجهة الإدارية دون الحاجة للحصول على ترخيص مسبق ، فالجمعيات تتأسس بمجرد اتفاق إرادة مؤسيسها ، ولايجوز أن تشكل إجراءات التأسيس عوائق أمام تأسيس الجمعيات .

- إقرار حق المنظمات الأهلية في إصدار النشرات الدورية والمجلات دون ترخيص مسبق ودون إخضاعها لأية قيود مالية .

العمل على إعلاء شأن واعتبار الجمعية العمومية باعتبارها صاحبة السلطة الوحيدة داخل الجمعية وتحديد أوجه نشاطها وأنظمتها وتعديلها وتكون قراراتها نافذة ، ولا يجوز الاعتراض عليها أو على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من جانب الجهة الإدارية .

- مجالات العمل :-

إطلاق حرية الجمعيات في العمل في كافة الميادين والمجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية والفكرية والسياسية العامة غير الحزبية، على أن يتضمن تعديل القانون تفسير معنى النشاط السياسي والنقابي المحظور بدلاً من اللائحة التنفيذية.

- الرقابة :-

إلغاء سلطة الجهة الإدارية في التفتيش على الوثائق والمستندات ودخول المقار من قبل موظفيها دون إخطار المنظمات الأهلية.

الأخذ بمبدأ تناسب الجزاءات مع المخالفات ، ولا يجوز توقيع عقوبات جنائية على العمل المدني للجمعيات أو على أعضائها ، وفي جميع الأحوال لا يمكن أن يقرر أو يحكم بتلك الجزاءات إلا من قبل القضاء، بعد ضمان حق الدفاع في محاكمة علنية وعادلة.

إلزام المنظمات الأهلية بأن تكون حسابات هذه المؤسسات خاضعة لإجراءات مراجع حسابات معتمدة الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والتقارير والمستندات ، وأن تخضع حسابات هذه المنظمات لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات أو هيئة مالية مستقلة ، و إلزام كافة المنظمات الأهلية و المؤسسات التي تتلقى تمويلاً خارجياً أو دعما من الحكومة بنشر هذه الميزانيات على الكافة موضحا بها كافة الأصول و الخصوم و كافة البيانات اللازمة لإطلاع المواطنين على الحقيقة التزاما منها بالشفافية و المساءلة.

إلغاء لجان تسوية المنازعات

- الحل :-

حظر حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو إيقاف نشاطها بيد الجهة الإدارية ، وأن يجعل هذا الأمر من اختصاص القضاء ويحكم استنفذ كافة طرق الطعن عليه.

- التمويل :-

حرية المنظمات الأهلية في تلقي التمويل اللازم لأنشطتها بشرط الإخطار والإعلان عن مصادر هذا التمويل وأوجه إنفاقه، مع كفالة حق المنظمات في اللجوء إلى القضاء في حالة اعتراض الجهة الإدارية على تلقيها هذه الأموال، وفي حالة عدم قيام الجهة الإدارية بالرد بالموافقة على تلقي الجمعية التمويل وذلك خلال شهر من تاريخ الإبلاغ يعتبر التمويل ساريًا.

للجمعيات الحق في تنمية مواردها المالية بما في ذلك رسوم وتبرعات الأعضاء وقبول الهبات والمنح والمساعدات من أي شخص طبيعي أو معنوي محلي أو خارجي، والقيام بأنشطة من شأنها أن تحقق لها دخلا وتدر عليها ربحاً يستخدم في أنشتطها شرط ألا توزع هذه الأرباح على الأعضاء.

- مجالات العمل :-

إقرار حق المنظمات الأهلية في عقد الاجتماعات العامة سواء بمقرها أو في أية قاعات خارجية دون أن تخضع للقيود المفروضة في قوانين التجمهر والاجتماعات العامة والمظاهرات

وفي الختام أوصى المشاركون بعقد مائدة مستديرة مع وزارة التضامن الاجتماعي لمناقشة أعمق للتعديلات المقترحة -من قبل لجنة الصياغة التي شكلتها الوزارة- للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وذلك وسط حضورالجمعيات الأهلية سواء التي قامت باعداد تعديلات بشأن القانون أوالجمعيات التي أعدت مشروع قانون بديل .

٢٠٠٨/١٢/٢٤

ج. اتصالات دولية :

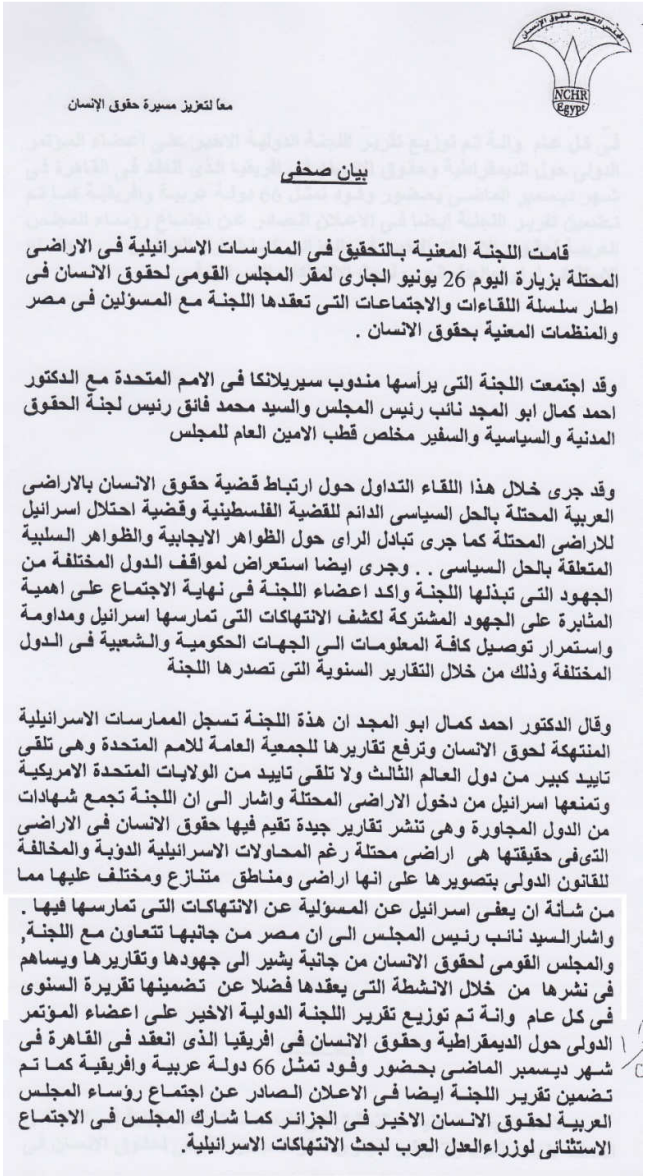

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

قامت اللجنة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة بزيارة اليوم 26 يونيو الجارى لمقر المجلس القومى لحقوق الانسان فى اطار سلسلة اللقاءات والاجتماعات التى تعقدها اللجنة مع المسؤلين فى مصر والمنظمات المعنية بحقوق الانسان .

وقد اجتمعت اللجنة التى يرأسها مندوب سيريلانكا فى الامم المتحدة مع الدكتور احمد كمال ابو المجد نائب رئيس المجلس والسيد محمد فائق رئيس لجنة الحقوق المدنية والسياسية والسفير مخلص قطب الامين العام للمجلس

وقد جرى خلال هذا اللقاء التداول حول ارتباط قضية حقوق الانسان بالاراضى العربية المحتلة بالحل السياسى الدائم للقضية الفلسطينية وقضية احتلال اسرائيل للاراضى المحتلة كما جرى تبادل الراى حول الظواهر الايجابية والظواهر السلبية المتعلقة بالحل السياسى . . وجرى ايضا استعراض لمواقف الدول المختلفة من الجهود التى تبذلها اللجنة واكد اعضاء اللجنة فى نهاية الاجتماع على اهمية المثابرة على الجهود المشتركة لكشف الانتهاكات التى تمارسها اسرائيل ومداومة واستمرار توصيل كافة المعلومات الى الجهات الحكومية والشعبية فى الدول المختلفة وذلك من خلال التقارير السنوية التى تصدرها اللجنة

وقال الدكتور احمد كمال ابو المجد ان هذة اللجنة تسجل الممارسات الاسرائيلية المنتهكة لحوق الانسان وترفع تقاريرها للجمعية العامة للامم المتحدة وهى تلقى تاييد كبير من دول العالم الثالث ولا تلقى تاييد من الولايات المتحدة الامريكية وتمنعها اسرائيل من دخول الاراضى المحتلة واشار الى ان اللجنة تجمع شهادات من الدول المجاورة وهى تنشر تقارير جيدة تقيم فيها حقوق الانسان فى الاراضى التىفى حقيقتها هى اراضى محتلة رغم المحاولات الاسرائيلية الدؤبة والمخالفة للقانون الدولى بتصويرها على انها اراضى ومناطق متنازع ومختلف عليها مما من شأنة ان يعفى اسرائيل عن المسؤلية عن الانتهاكات التى تمارسها فيها . واشارالسيد نائب رئيس المجلس الى ان مصر من جانبها تتعاون مع اللجنة, والمجلس القومى لحقوق الانسان من جانبة يشير الى جهودها وتقاريرها ويساهم فى نشرها من خلال الانشطة التى يعقدها فضلا عن تضمينها تقريرة السنوى فى كل عام وانة تم توزيع تقرير اللجنة الدولية الاخير على اعضاء المؤتمر الدولى حول الديمقراطية وحقوق الانسان فى افريقيا الذى انعقد فى القاهرة فى شهر ديسمبر الماضى بحضور وفود تمثل 66 دولة عربية وافريقية كما تم تضمين تقرير اللجنة ايضا فى الاعلان الصادر عن اجتماع رؤساء المجلس العربية لحقوق الانسان الاخير فى الجزائر كما شارك المجلس فى الاجتماع الاستثنائى لوزراءالعدل العرب لبحث الانتهاكات الاسرائيلية.

زيارة السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالي

لمدريد ١٤-٢٠٠٨/١٠/١٧

١- يقوم السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالي بزيارة لمدريد في الفترة من ١٤-١٧ الجاري تلبية لدعوة موجهة من "مؤسسة معهد ثقافة الجنوب Fundacion Instituto Cultura del Sur" للمشاركة في ندوتها بمناسبة الاحتفال بالذكري الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي يشارك في افتتاح فعالياتها كل من سيادته بصفته الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وزيرة المساواة الإسبانية بيبيانو أيدو Bibiana Aido، ورئيس بلدية Leganes السيد/ رافائيل جوميز مونتويا Rafael Gomez Montoya بصفته راعياً للمؤسسة المذكورة.

٢- يشارك في الندوة أكثر من أربعين شخصية من ممثلي الوكالات الإسبانية والدولية المشهود بدورهم البارز في الدفاع عن حقوق الإنسان وتشجيع السلام ومحاربة التهميش الاجتماعي. تنعقد الندوة في ست جلسات رئيسية تناقش حقوق الإنسان في العولمة، والتعليم والتضامن الاجتماعي والكراهية الأجانب، وأهمية التوفيق بين حقوق الإنسان وظاهرة الهجرة ومساعدات التنمية، والعلاقة التاريخية بين القيم الأوليمبية وحقوق الإنسان، والموجة الثانية للعولمة

٣- يقوم السيد الدكتور/ بطرس غالي خلال زيارته بافتتاح قسم "بطرس غالي للدراسات الحرة حول حقوق الإنسان" بالمعهد، كما يلتقي برئيس اللجنة الأوليمبية الإسبانية السيد/ أليخاندرو بلانكو في حضور عدد من الرياضيين الإسبان الحاصلين علي ميداليات خلال دورات الألعاب الأوليمبية الأخيرة لمناقشة العلاقة بين النشطة الأوليمبية الرياضية وحقوق الإنسان.

٤- يلتقي السيد الدكتور/ بطرس غالي مع السيد/ أنريكي موخيكا هيرتزج محامي الشعب الإسباني (ديوان المظالم) علي هامش مشاركته بالندوة، وذلك لتوقيع اتفاق للتعاون والعمل المشترك بين المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية وجهاز محامي الشعب الإسباني.

٥- نظمت جريدة البايس، أكثر الصحف الإسبانية توزيعاً، لقاءاً للدكتور/ بطرس غالي مع قرائها علي شبكة الانترنت للرد علي استفساراتهم وأسئلتهم التي تمحورت حور الأمم المتحدة، والوضع في دارفور، والأزمة المالية العالمية، وفيما يلي أهم ما تضمنته تصريحات سيادته :-

أ- أعرب عن تقديره للجهود التي تقوم بها الدول الغربية في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، مشيراً إلي ضرورة البحث عن قواعد جديدة لإدارة العلاقات المالية الدولية تتيح الاستفادة من الأزمة حتي يمكن تجنب حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

ب- ذكّر بالدور الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة طوال ١٥ عاماً منذ مؤتمر فيينا في ١٩٩٣، الذي تجدد فيه الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي تمخض عنه هدفان جديدان للمنظمة هما نشر للديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

ج- رداً علي سؤال عن جرائم الإبادة التي ترتكب في دارفور، لم يتردد سيادته في تحميل المجتمع الدولي مسئولية تفاقم الأوضاع بالإقليم، مؤكداً علي أنه كان من الممكن تجنب ذلك لو انه قد تم التعامل مع هذا الموضوع بقدر أكبر من الجدية قبل ثلاث سنوات.

د- فيما يتعلق بمدي صلاحية منظومة الأمم المتحدة، أشار الدكتور/ غالي إلي ضرورة إيجاد منظمة جديدة وأهمية الاستعداد لجيل ثالث من المنظمات الدولية، شارحاً أن عصبة الأمم كانت تمثل الجيل الأول من هذه المنظمات الدولية، ثم تلاها الجيل الثاني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأنه لذلك يجب التفكير في الجيل الثالث الذي يأتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد حذر سيادته من أن الفكرة "رابطة الديمقراطيات" التي يطرحها المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية ماكين تعد فكرة سيئة ولا يجب أن تمثل ذلك الجيل الثالث من المنظمات الدولية. وأكد سيادته في هذا الصدد علي أنه يجب دائماً ربط المنظمات الدولية بمفهوم العالمية لأنه إذا تمت علي نحو مقيد، أي إذا اقتصرت علي عدد من دول العالم، فانه لن يمكن نشر السلام ولا التنمية بشكل متسق، معرباً عن أمله في ألا يولد هذا الجيل الثالث من رحم كارثة عالمية كما هو الحال بالنسبة لعصبة الأمم والأمم المتحدة عقب الحربين العالميتين الأولي والثانية. واستطرد محدداً ضرورة تغيير اللاعبين الدوليين الرئيسيين، لأن هذا الجيل الجديد من المنظمات الدولية يجب ان يضع نصب عينيه أطراف فاعلة كالمنظمات غير الحكومية والبرلمانات والأحزاب السياسية والشركات متعددة الجنسيات وذلك بإشراكها إلي جانب الدول.

ه- أنهي السيد الدكتور/ بطرس غالي لقاءه مع قراء الصحيفة المذكورة بالتأكيد علي أنه بمقدور إسبانيا، بما لها من تاريخ وماض، أن تسهم إما علي الصعيد السياسي أو الاقتصادي في إيجاد حل المشكلة الاقتصادية العالمية الراهنة وفي تحقيق السلام والأمن الدوليين، وفي التوصل إلي حل للانقسام الذي يعاني منه العالم بين دول فقيرة وأخري غنية.

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

يعقد المجلس القومى لحقوق الانسان الاول من ديسمبر القادم مؤتمرا دوليا للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان العربية والافريقية بالتعاون مع اليونسكو، وذلك فى ختام الاحتفالات بالذكرى الستين للاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ويشارك فى أعمال المؤتمر أكثر من مائتى مشارك من مصر والعالم تمثل هذة المؤسسات فضلا عن مشاركات دولية ومسئولين وممثلين عن المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة ويشارك فى مقدمتها الرئيس السنغالى الاسبق ورئيس المنظمة الدولية للفرانكوفونية "عبده ضيوف " .. ورئيسى البرلمان العربى والافريقى وكذلك نائب رئيس مفوضية حقوق الانسان فى جنيف ووفد على مستوى عالى من منظمة اليونسكو والبرنامج الانمائى للامم المتحدة وعدد من المنظمات ووكالات الامم المتحدة المتخصصة .

ويركز المشاركون خلال يومى انعقاد المؤتمر على استعراض عام على حالة حقوق الانسان فى الدول العربية والافريقية والتحديات التى تواجهها ودور المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية فى هذا الشأن.

كما يلى هذا المؤتمر ورشتى عمل فى اليومين التاليين يخصص اليوم الاول لبحث موضوع (تقييم ومتابعة عملية المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الانسان)

واليوم الثانى (للبحث المقارن عن الرقابة الانتخابية فى الدول العربية).

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ _ ٥٧٤٥٢٣٢ _ ٥٧٤٥٢٣٣ _ ٥٧٤٥٣٨٢ _ ٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيان صحفى

طالب الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان ، مجلس حقوق الإنسان الدولى فى جنيف بضرورة اتخاذ موقف واضح وصريح إزاء الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان بما فيه حق الحياه الآمنة والعيش والذى تقوم به اسرائيل ضد الشعب الفلسطينى الأعزل فى قطاع غزة والأراضى الفلسطينية ، وما تقوم به من اجراءات يعاقب عليها القانون الدولى الإنسانى .

وأكد غالى على ضرورة عقد اجتماع طارئ للمجلس للنظر فى هذه الممارسات التى راح ضحيتها المئات من أبناء الشعب الفلسطينى .. حيث أصبح الأطفال والشيوخ والنساء غير آمنين على حياتهم وهو حق أساسى من حقوق الإنسان فضلاً عن عقاب جماعى من خلال حصار كامل ظالم على كل الأراضى الفلسطينية .

وقال غالى أن ريتشارد فولك مدير وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فى غزة وصف ما يتعرض له الشعب الفلسطينى ازاء هذه الممارسات بأنه جريمة ضد الإنسانية وأن اسرائيل بصفتها دولة احتلال عليها مسئولية حماية الشعب الفلسطينى وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة .

مما يذكر أن الدكتور غالى وفور إندلاع العدوان الإسرائيلى الغاشم أمس على غزة قد استهجن وأدان بأشد العبارات العدوان الوحشى الذى يحجب الحق فى الحياة الذى هو أسمى حقوق الإنسان التى شرعها الله .

وأكد غالى أن العدوان الإسرائيلى لا تجرمه الشرائع السماوية وحسب وإنما تجرمه كل القوانين والمواثيق الدولية ويجرمه أيضاً النظام الدولى بأكمله .

تحريراً فى ٢٠٠٨/١٢/٢٨

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيـــان

عقد المجلس القومى لحقوق الإنسان جلسة خاصة لمناقشة العدوان الإسرائيلى الوحشى على قطاع غزة والذى راح ضحيته ومئات من المدنيين الفلسطينين الأبرياء ومئات عديده من الجرحى الذين وصفت حالات معظمهم بأنها حرجه ، فضلاً عن التدمير الشامل والمتعمد للبنية الأساسية والمرافق الحيوية فى القطاع .

والمجلس وهو يدين هذا العدوان الأثم والذى ليس له سابقة فى التاريخ الحديث يتوجه إلى المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان كى تنهض بإلتزاماتها القانونية والإنسانية والأخلاقية لوضع نهاية فورية لهذه المجزرة التى تجرى لدم بارد على مرأى ومسمع من العالم بأسره .

ويتوجه المجلس بصفة خاصة إلى المجلس الدولى لحقوق الإنسان بعقد جلسة طارئة لمناقشة الأوضاع المأساوية فى قطاع غزة ، ويذكر فى هذا الصدد بالمسئوليات القانونية للأمم المتحدة تجاه الشعب الفلسطينى .

وإذ يؤكد المجلس ثقته فى أن الضمير العام العالمى لا يمكن أن يلتزم الصمت إزاء هذه الجرائم الإسرائيلية الوحشية ضد المدنيين الفلسطينين ، وإنه يناشد المنظمات الدولية غير الحكومية ومؤسسات وهيئات المجتمع المدنى التحرك الفورى لإدانه العدوان وتوثيق وقائمة توطئة لمحاكمة مجرمى الحرب من المسئولين الإسرائيلين الذين خططوا ويقومون بتنفيذ جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التى ترتكبها إسرائيل .

ويذكر المجلس بأن الحصار الخانق الذى فرضته إسرائيل بهدف تجويع الشعب الفلسطينى هو عقوبة جماعية تشكل إنتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وللمبادئ الأساسية للقانون الدولى الإنسانى . فضلاً عن أن الزعم الإسرائيلى أن جرائمها ضد المدنيين العزل هى بمثابة نوع من الدفاع الشرعى ضد الصواريخ البدائية التى تطلقها فصائل المقاومة الفلسطينية مردود بإنتفاء التناسب كلية بين الفعل ورد الفعل الإسرائيلى الذى استهدف المدنيين بمن فيهم أفراد الشرطة الفلسطينية .

إن العدوان الإسرائيلى البشع هو جريمة يتحمل المجتمع الدولى بأسرة مسئولية التصدى العاجل لها وعقاب مرتكبيها ، والعمل على توفير الحماية الضرورية العاجلة للشعب الفلسطينى .

تحريراً فى ٢٠٠٨/١٢/٢٨

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيان صحفي

اتفاقاً وقرارات مؤتمر" دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني في مجتمع ينمو " خلال فترة ١-٢ ديسمبر ٢٠٠٨ بالقاهرة وما تضمنه من قرار بإنشاء الملتقى الحوار العربي الافريقي الدائم وتفويض لجنة تنفيذية بذلك.

انعقدت اللجنة يوم ٣ الجاري بباريس بمقر اليونيسكو وتقرر إسناد رئاسة هذا الملتقى الى السيد/ عبده ضيوف أمين عام المنظمة الدولية الفركفونية وعلى أن يكون الدكتور/ بطرس بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان نائباً للرئيس.

تم الاتفاق على على ان يتم توجيه الدعوات لكافة المؤسسات الوطنية العربية والافريقية والى المنظمات غير الحكومية الافريقية والعربية مع دعوة منظمات دولية معنية بالدفاع عن حقوق الانسان ونشر ثقافتها لعقد اللجنة التحضيرية لهذا الملتقى وذلك في مقر اليونيسكو بباريس لوضع آليات هذا الملتقى وبرامج عمله المستقبلية خلال الاسبوع الاول من شهر إبريل القادم.

ومن الجدير بالذكر ان فكرة هذا الملتقى الحوار العربي الافريقي والتي سبق اقترحها الدكتور/ بطرس بطرس غالي باعتبارها أداه مهمة بالتوازي مع الأليات الاخرى حكومية أو غير حكومية والتي تعني بالحوار العربي الافريقي بحيث تكون أداه فعالة لتبادل الخبرات العربية والافريقية في مجال تعزيز حقوق الانسان بما يعود بالفائدة على عمل هذه المؤسسات وعلى قضايا حقوق الانسان افريقياً وعربياً، كما يشكل أيضاً هذا الملتقى وسيلة فعالة للحوار ليس فقط العربي الافريقي ولكن لإيجاد آلية مستمرة لعقد حوار بناء مع التجمعات الدولية والاقليمية الاخرى.

NCHR
Egypt

بيان صحفي

يعبر المجلس القومي لحقوق الانسان عن قلقه البالغ إزاء الممارسات الاسرائيلية الوحشية في الاراضي المحتلة لانتهاكاتها المنهجية لكل حقوق الانسان الفلسطيني بدءاً من حقه في الحياة الى انتهاك كافة حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية مروراً بممارسات حكومة تل أبيب للعقاب الجماعي لشعب باكمله وفرض الحصار عليه.

كما يؤكد المجلس ادانتة الشديدة لهذه الممارسات داعياً المنظمة الدولية بكافة مؤسساتها لوقف هذه الممارسات والتحقيق فيها باعتبارها جرائم حرب تتناقض مع القانون الدولي الانساني ومع الإتفاقيات الدولية التي تحمي المدنيين الواقعين تحت الإحتلال و في حالات الصراع المسلح.

واذا كان المجلس الدولي لحقوق الانسان المنعقد حالياً في جينف عليه واجب أساسي في هذا الشأن فان المجلس القومي المصري من جانبه طالب بإدراج بوضع هذا الموضوع في جدول أعمال الاجتماع القادم للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الانسان والمقرر عقده في الجزائر في ١٨ الجاري لاتخاذ موقف جماعي عربي يطرح على القمة العربية القادمة وعلى المؤسسات الدولية ذات الصلة

لقد بات واضحاً فوق كل شك ان إسرائيل تمارس إنتهاكاً منهجياً صارخاً للحقوق الأساسية لأبناء فلسطين يقترب من جريمة الإبادة الكاملة لشعب تحتل جزء من اراضيه خروجا علي إلتزامتها الدولية والوطنية ومبادئ القانون الدولية وإتفاقية جينيف الرابعة والبروتكول الإضافي الأول لها الخاص بحماية المدنيين الفلسطنيين في الأراضي المحتله

المجلس القومى لحقوق الانسان

معا لتعزيز مسيرة حقوق الانسان

خبر صحفي

مناقشة دكتواره بالعربيه لطالب ياباني

القاهرة ١٠-مارس٢٠٠٨، في تجربة فريدة من نوعها يناقش الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان أول رسالة دكتواره في القانون الدولى باللغه العربيه لدبلوماسي يابانى بسفارة اليابان يدعى السيد/كينى هاماساكى تحت عنوان "نظرية الأمن الإنسانى في القانون الدولى المعاصر".

وذلك بكلية الحقو ق جامعة القاهرة يوم الثلاثاء الموافق ١١ مارس ٢٠٠٨ في تمام الساعه السابعه مساءاً .

وسوف يشاركه في المناقشه ولجنه الحكم كلاّ من الدكتور مفيدشهاب وزيرالشئون القانونيه والمجالس النيابيه والدكتور صلاح الدين عامر أستاذ القانون الدولي العام بجامعة القاهرة والمشرف علي الرساله .

١٠-٣-٢٠٠٨

NCHR Egypt

بيان صحفى

تم انتخاب السيدة منى ذو الفقار وعضو المجلس القومى لحقوق الإنسان عضواً عن أفريقيا فى اللجنة الاستشارية الدولية لمجلس حقوق الإنسان الدولى التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ويرحب المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر بتعيين السيدة منى ذو الفقار ذات الخبره الواسعة فى المجال الحقوقى فى هذا الموقع الدولى الهام والذى تم اثر انتخاب واسع لعديد من الشخصيات الدولية الناشطة فى مجال حقوق الإنسان .

ويعتبر المجلس القومى لحقوق الإنسان وجود السيدة منى ذو الفقار فى هذا الموقع مشاركة مصرية جديدة تستحق كل الترحيب والدعم تعزيزا لمسيرة حقوق الإنسان .

ويذكر أن اللجنة الاستشارية الدولية تضم فى عضويتها ١٨ عضواً يمثلون قارات العالم وسف تحل هذه اللجنة محل اللجنة السابقة وهى تختص بتقديم الاستشارات الفنية والدراسات الخاصة المتعلقة بسبل دعم وتعزيز مسيرة حقوق الإنسان على المستوى الدولى والاقليمى والتى يطلبها المجلس الدولى لحقوق الإنسان ومقره جنيف .. ويشترط المجلس فى انتخاب أعضاء هذه اللجنة ضرورة التمتع بالخبره الواسعة والنشاط الدولى والوطنى والحيده والاستقلالية فى التعامل مع قضايا حقوق الإنسان .

٢١

تحريراً فى ٢٠٠٨/٣/٣١

د. أحداث محلية :

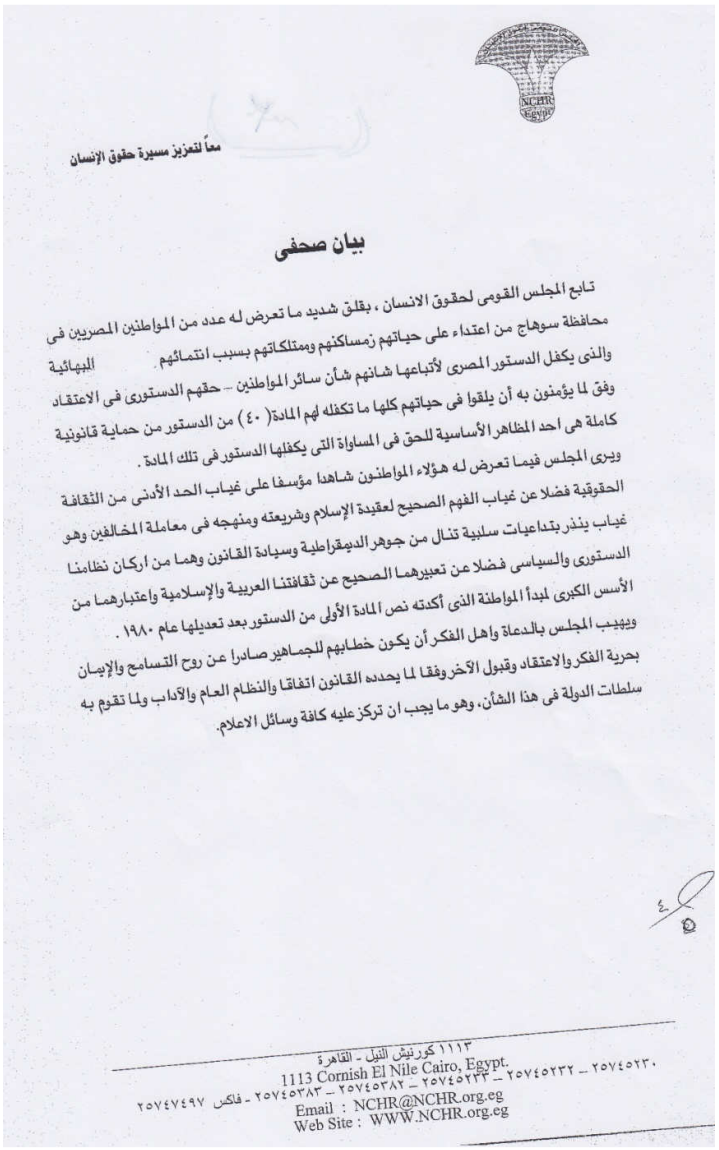

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

تابع المجلس القومى لحقوق الانسان ، بقلق شديد ما تعرض له عدد من المواطنين المصريين فى محافظة سوهاج من اعتداء على حياتهم زمساكنهم وممتلكاتهم بسبب انتمائهم البهائية والذى يكفل الدستور المصرى لأتباعها شانهم شأن سائر المواطنين – حقهم الدستورى فى الاعتقاد وفق لما يؤمنون به أن يلقوا فى حياتهم كلها ما تكفله لهم المادة(٤٠) من الدستور من حماية قانونية كاملة هى احد المظاهر الأساسية للحق فى المساواة التى يكفلها الدستور فى تلك المادة .

ويرى المجلس فيما تعرض له هؤلاء المواطنون شاهدا مؤسفا على غياب الحد الأدنى من الثقافة الحقوقية فضلا عن غياب الفهم الصحيح لعقيدة الإسلام وشريعته ومنهجه فى معاملة المخالفين وهو غياب ينذر بتداعيات سلبية تنال من جوهر الديمقراطية وسيادة القانون وهما من اركان نظامنا الدستورى والسياسى فضلا عن تعبيرهما الصحيح عن ثقافتنا العربية والإسلامية واعتبارهما من الأسس الكبرى لمبدأ المواطنة الذى أكدته نص المادة الأولى من الدستور بعد تعديلها عام ١٩٨٠ .

ويهيب المجلس بالدعاة واهل الفكر أن يكون خطابهم للجماهير صادرا عن روح التسامح والإيمان بحرية الفكر والاعتقاد وقبول الآخر وفقا لما يحدده القانون اتفاقا والنظام العام والآداب ولما تقوم به سلطات الدولة فى هذا الشأن، وهو ما يجب ان تركز عليه كافة وسائل الاعلام.

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيان صحفى

تابع المجلس القومى لحقوق الانسان بكل العناية و بقلق شديد وقائع الاعتصام و التظاهر التى جرت فى المحلة الكبرى يوم 6 ابريل كما توقف بصفة خاصة عند بعض ظواهر العنف و التخريب التى صاحبت هذا الأضراب الذى اعلن عنه مسبقاً و الذى سعى به عمال النسيج بالمحلة الى التعبير امام مؤسسات الدولة عن الاحتجاج على عدم تنفيذ ما وُعدوا به من تنفيذ مطالبهم حول حقوقهم المتعلقة بالعمل و قد ارسل المجلس بعثة خاصة لتقصى الحقائق و جمع البيانات الموثقة عن تفاصيل ما جرى فى ذلك اليوم .

و أداءً من المجلس القومى لدوره فى تعزيز حقوق المصريين و حرياتهم التى كفلها لهم الدستور و القانون فقد عكف على دراسة و تحليل ما تلقاة من بعثة تقصى الحقائق و كذلك البيانات و المعلومات الواردة للمجلس من منظمات المجتمع المدنى المعنية بحقوق الانسان ووجد من واجبه ان يضع الملاحظات التالية امام مؤسسات الدولة وأمام الرأى العام .

وبمشاركة من جانبه فى وضع حد لحالة الاحتقان و العنف التى صارت تسيطر على كثير من الناس و أملاً فى إستعادة روح التوحد و الترابط التى لا غنى عنها من اجل بناء مستقبل يتمتع فيه المصريون بالحياة الكريمة فى ظل أجواء من الحرية والأمن و سيادة القانون :

اولا- يرى المجلس ان الازمة الاقتصادية و الاجتماعية التى يواجهها شعب مصر هى المحرك الحقيقى لظواهر الغضب و الاحتجاج . و رغم ان المؤشرات والاحصائيات التى تتضمنها البيانات الرسمية حول الإصلاح الاقتصادى و معدلات النمو لها دلالاتها الايجابية الا ان تأخر وصول تأثير العائد العملى لهذا

الاصلاح على حياة القطاعات الواسعة من الشعب قد قدم لكثير من الناس مبرراً للإحتجاج و الإعتصام و التظاهر بعد ان بلغت معاناة الفئات محدودة الدخل مبلغا تجاوز حدود الصبر . و لعل فيما أعلنه رئيس الجمهورية من رفع نسبة العلاوة الإجتماعية للعاملين إلى 30% من المرتب ما يعد توجها رشيداً فى التعامل مع المشاكل الحقيقية للمواطنين و هى خطوة أولى فيما نتمناه من برامج متكاملة لرفع المعاناه و كفالة الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية لجميع المواطنين

ثانيا – انه مما اسهم فى تفاقم هذة الازمة خلال الشهور الاخيرة ما طرأ من مؤشرات توحى بتباطؤ عملية الاصلاح السياسى و من بينها الظواهر السلبية التى صاحبت انتخابات المجالس المحلية الاخيرة مما صور للبعض ان الاصلاح السياسى الحقيقى قد صار امرا بعيد المنال او مشكوكا فى تحققه خصوصا فى ظل غياب اى دور فعال للاحزاب السياسية جميعا .

ثالثا – فى ضوء ما تقدم و فى اطار ما أعلناه مرارا من ان الحق فى التعبير الفردى و الجماعى هو حق دستورى يحميه القانون و لا يضع اصحابه فى موقف الاتهام او المساءلة ، و انطلاقا من موقف الرفض لجميع اشكال العنف ايا كانت اسبابه و دوافعه فاننا نؤكد ان التعامل مع اي صورة من صور التعبير عن الرأى ينبغى ان تتم فى اطار الالتزام الكامل بسيادة القانون و احترام احكام القضاء و فى هذا السياق فان المجلس يرى عدم جواز استخدام قانون الطوارئ باعتقال افراد مارسوا حقهم فى التعبير بطرق سلمية و اصدرت النيابة العامة بعد التحقيق قرارها بالافراج عنهم كما يطالب المجلس بضرورة التحقيق السريع فيما وقع من اطلاق الرصاص على جموع المتظاهرين مما ادى الى وفاة اثنين من المواطنين .

رابعا - يجدد المجلس ما طالب به عدة مرات من اهمية المبادرة الى تصفية اوضاع المعتقليين السياسين الذين تجاوزت مدة اعتقالهم سنوات طويلة و العمل على ادماجهم فى المجتمع من جديد كما يؤكد المجلس ما طالب به من قبل من انهاء حالة الطوارئ فى الموعد الذى حدده رئيس الجمهورية و هو نهاية شهر مايو الحالى او صدور قانون مكافحة الارهاب الذى يحل محله أيهما اقرب و فى انفاذ هذا الوعد فى موعده ما يعزز الثقة و يفتح ابواب الإستقرار و الإطمئنان اللذين لا غنى عنهما لمشاركة أفراد المجتمع جميعاً فى جهود الإصلاح و التنمية .

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

خبر صحفى

المجلس القومى لحقوق الانسان والإئتلاف المصرى لدعم الديمقراطية يتلقى شكاوى انتخابات المحليات

بدأت غرفة عمليات تلقى الشكاوى الخاصة بانتخابات المجالس المحلية عملها بمقر المجلس القومى لحقوق الانسان ١١١٣ كورنيش النيل فى ٦ الجارى ٢٠٠٨، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الإئتلاف المصرى لدعم الديمقراطية المكون من ١٥ من منظمات المجتمع المدنى المعنية بحقوق الانسان .

وفى هذا السياق تعمل غرفة العمليات على الرد على استفسارات الناخبين واسئلتهم المتكررة فيما يخص الإجراءات الصحيحة للإنتخاب ، وفقاً للدستور والقانون .

وتلقى ما يقوم مراقبى الانتخابات برصده من مخالفات وانتهاكات ومشكلات تقع خلال سير العملية الانتخابية ، مع اتخاذ الإجراءت اللازمة نحو التدخل الفورى لدى الجهات المختصة .

وذلك على الارقام الأتية :-

أرقام تليفونات غرفة العمليات : ٢٥٧٤٨٥١٧/ ٢٥٧٤٦٢٤٩ /٢٥٧٤٥٧٤٧ / ٣٥٧٤٥٧٣٧ / ٢٥٧٤٧٤٢٥ /٢٥٧٤٨٥١٦

أرقام فاكسات غرفة العمليات : ٢٥٧٤٥٣٨٢ /٢٥٧٤٧٦٧٠/٢٥٧٤٥٧٧٦

معا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

غرفة عمليات المجلس

بيان صحفى

١٦ الجارى

- استمرت غرفة عمليات المجلس اليوم/فى تلقى طلبات منظما ت المجتمع المدنى المختلفة بشان استخراج تصاريح لمراقبى تلك المنظمات لمراقبة الانتخابات المحلية القادمة و قد بلغ عددهم ٨٠١٥ طلب استخراج تصريحات حتى تاريخة سعت ١٩٠٠ فقد استقبل بالامس عدد ٧٧٨ تصريح من المنظمات المختلفة ،واليوم استقبل من كل من (مؤسسة النقيب للتدريب و دعم الديمقراطية ، الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق و الحريات ، الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطى ، المعهد الديمقراطى المصرى ، مركز الارض لحقوق الانسان ، الجمعية القومية للخدمات الاجتماعية و حماية البيئة ، الجمعية المصرية للمشاركة و التنمية المستدامة ، مركز الدراسات الانمائية لخدمة المجتمع) حيث بلغ اجمالى الجمعيات الى ١٢ منظمة مختلفة وتم ارسال الطلبات الى اللجنة المشرفة على الانتخابات المحلية بوزارة الدولة للتنمية المحلية ، والذى سبق وان قام المجلس بالتنسيق معها لتسهيل استخراج تلك التصاريح ،و جارى المتابعة مع اللجنة المشرفة لتسهيل استلام مندوبى الجمعيات للتصاريح الخاصة بهم

١٦/٤/٢٠٠٨

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

غرفة عمليات المجلس

بيان صحفى

- تلقت غرفة عمليات المجلس القومى لحقوق الانسان عدد من طلبات منظمات المجتمع المدنى (المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الانسان – جمعية المساعدة القانونية لحقوق الانسان المنصورة – مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية – المركز العربى للديمقراطية وحقوق الانسان) بشأن استخراج تصاريح لمراقبى تلك المنظمات لمراقبة الانتخابات المحلية القادمة ، وتم ارسال الطلبات صباح اليوم الى اللجنة المشرفة على الانتخابات المحلية بوزارة الدولة للتنمية المحلية ، والذى سبق وان قام المجلس بالتنسيق معها لتسهيل استخراج تلك التصاريح ، وبلغ اجمالى عدد التصاريح التى تلقت غرفة العمليات من المنظمات ٧٧٨ تصريح.

- جارى تلقى طلبات الجمعيات الاخرى وموافاة اللجنة المشرفة على الانتخابات بها .

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

مكتب الشكاوى

بيان صحفى

فى اطار تنفيذ مكتب الشكاوى لخطة عمل المكاتب المتنقلة فى محافظات الجمهورية المختلفة بدأ المكتب اليوم 15 الجارى الانتقال الى محافظة الغربية فى محطتة الثالثة بتوجهه الى مركز و مدينة طنطا اليوم كاولى محطاتة داخل مراكز و مدن محافظة الغربية و التى تستمر حتى 18 ابريل الجارى و قد وقع الاختيار على مركز و مدينة طنطا حتى يتمكن مسئولو المكتب من حضور جلسات تجديد الحبس مع المتهمين باحداث المحلة الكبرى الاخيرة بمجمع المحاكم بمدينة طنطا و التى قررت اخلاء سبيلهم جميعا صباح اليوم و أكد مسئولو المكتب ان المتهمين المقبوض عليهم من مدينة طنطا – ومراكز السنطة – زفتى – المحلة – سمنود – قطور – كفر الزيات يوم 2008/4/2 فى المحضر رقم 6928 لسنة 2008 جنح اول طنطا و و الذى بلغ عددهم 38 متهم تم اخلاء سبيل 17 متهم منهم و استمرار حبس الباقيين لمدة 15 يوم و سوف يواصل المكتب اليوم تلقية لشكاوى المواطنين بمركز و مدينة طنطا على ان يستأنف عملة صباح باكر بمركز و مدينة المحلة الكبرى لمتابعة الاحداث الاخيرة ثم مركز و مدينة كفر الزيات و يختتم نهاية عملة بمركز و مدينة زفتى .

2008/4/15

بيان من

المجلس القومي لحقوق الانسان

تابع المجلس القومى لحقوق الإنسان تطور الأزمة العالمية التى أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من السلع الغذائية الأساسية .. كما تابع امتداد آثار هذه الأزمة إلى كثير من الدول ومن بينها مصر .. ولم يكن هذا التطور المقلق مفاجأة للمجلس بعد أن لاحظ خلال السنة الماضية زيادة عدد شكاوى المواطنين المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة بالشكاوى المتعلقة بالحقوق الشخصية والسياسية .. مما يكشف عن معاناة حقيقيه تواجهها أكثر شرائح المجتمع المصرى .

وخلال الشهور الثلاثة الأخيرة تزايدت الشكوى من اختلال التوازن بين دخول المواطنين القليلة والأعباء التى فرضها عليهم ارتفاع الأسعار .. وشهدت الساحة السياسية موجة غير مسبوقة من التظاهرات ، والوقفات الاحتجاجية ، والاعتصامات ، وبدا واضحاً أن المجتمع كله يواجه تحدياً جديداً يهدد مسيرة الاصلاح الاقتصادى ومن ورائها مسيرة الاصلاح السياسى ...

وقد استجابت الحكومة فى حالات غير قليلة لمطالب الشاكين حين بدا أن أوضاعهم تحتاج حقيقةً إلى علاج سريع .. كما بدأت فى الإعداد لاتخاذ اجراءات عامة برفع الأجور والمرتبات مراعاة لاتساع الهوة بين دخول أكثر المواطنين ، والأعباء التى يحملونها .. وتدخل الرئيس حسنى مبارك فأعلن عن قراره برفع الأجور والمرتبات بنسبة ٣٠٪ ، ثم لم تلبث الحكومة أن قررت توفير الموارد اللازمة لمواجهة هذا الارتفاع فى الأجور عن طريق إلغاء عدد من الاعفاءات التى كانت تتمتع بها جهات وطنية وأجنبية ، ورفع سعر بعض الضرائب القائمة وتم ذلك كله فى سرعة كبيرة على نحو أدى إلى عجز أكثر المواطنين عن أدراك النتيجة الاجمالية المتوقعه من هذه الاجراءات .. وإلى شعورهم بأن العلاوة التى تقررت قد تم استغراقها تماماً بالارتفاع الذى بدأ ولايزال يتواصل فى أسعار عدد من السلع والخدمات الأساسية ..

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٦ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

وعقد المجلس القومي لحقوق الإنسان اجتماعاً طارئاً للجنته التنفيذية تدارس خلاله البيانات والمعلومات الواردة من الحكومة ، وتلك التي جرت مناقشتها داخل الحزب البرلماني ، كما تدارس التقارير التي صدرت عن الأحزاب السياسية الأخرى وعدد من الجمعيات الأهلية .. مركزاً عنايته على أثر هذا التحدي الجديد على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، وبصفة خاصة على الفئات محدودة الدخل .. التي يثقل كاهلها أي عبء جديد ، ويؤدي إلى حرمانها من بعض العناصر الأساسية التي لاغنى لها " للحياة الكريمة " في حدها الأدنى ..

وانتهت اللجنة إلى تخصيص الجلسة القادمة للمجلس يوم ٢٨ من هذا الشهر لمناقشة هذه المشكلة بجوانبها المختلفة .

كما سجلت اللجنة عدداً من الملاحظات الأساسية المتعلقة بكيفية مواجهة الموقف الصعب الذي يواجه المجتمع بكل مؤسساته وفئاته وأفراده أهمها :

أولاً : أن التعامل الفعال مع هذا التحدي الطارئ يقتضي تعبئة كل الجهود ، وتوحيد اتجاهها ، والتوقف عن تبادل اللوم أو الشك ، والتوجه – بدلا من ذلك – إلى التعاون الهادئ والصبور بين الحكومة والشعب من خلال مشاركة المواطنين في تقرير أصلح الاجراءات التي تصدر وفقاً لها القوانين والقرارات سعياً إلى احتواء المشكلة وتخفيف آثارها .

ثانياً : أن المشكلة ليست خاصة بنا وحدنا ، وإنما هي – حقيقة – أزمة عالمية تشغل الدول الغنية والمتقدمة كما تشغل الدول الفقيرة والنامية ويكشف عن " عالمية " هذه الأزمة ، وآثارها السلبية المحتمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في كل مكان أن المجلس الدولي لحقوق الإنسان في جنيف سيعقد جلسة استثنائيه في جنيف يوم ٢٣ مايو لمناقشة تداعيات هذه الأزمة وأثرها المتوقع على حقوق الإنسان ، كما أن هناك اتجاهاً لعقد جلسة استثنائيه للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة هذه الأزمة .

ويظل صحيحاً مع ذلك أن أثر هذه الأزمة على أكثر المواطنين في مصر أشد قسوة من أثره على المواطنين في دول أخرى حقق اقتصادها نمواً كبيراً ، بحيث صار مواطنوها قادرين على تحمل جانب كبير من الأعباء الجديدة .. وهو ما يقتضي في إطار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر حلولاً استثنائيه لمواجهة مشكلة استثنائيه ، كذلك ينبغي أن تتم اجراءات تخفيف المعاناة

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

عن المواطنين فى إطار خطة شاملة ومتكاملة .. قد تقتضى بعض المراجعة والتعديل فى مكونات حزمة التنمية وبرنامج الاصلاح الاقتصادى القائم ، وفى الأبعاد الزمنية التى كانت مقررة لتنفيذ تلك المكونات ، كما يحتاج الأمر إلى تنظيم حملة إعلامية وتوجيهيه تهدف إلى تزويد المواطنين بالمعلومات والبيانات التى تمكنهم من المشاركة فى احتواء الأزمة ..

ثالثاً : أهمية التدخل الحكومى السريع والحاسم لوقف أى ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات لا يكون له مبرر مشروع ، أو يكون متجاوزاً لحدود الضرورة ... أو مخالفاً للحدود القصوى التى حددها المشرع لارتفاع أسعار السلع والخدمات إن اتباع سياسة اقتصادية ليبرالية، تعتمد بصفة أساسية على قواعد السوق التجارى لا يعنى – مطلقاً وتحت أى ظروف – أن تتخلى الحكومة عن دورها فى ضبط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية حماية للمستهلكين ومستخدمى مرافق الدولة ، وصغار التجار وجمهور الموظفين والعاملين فى الحكومة وفى الأدارات المحلية .

رابعاً : ألا تكون مواجهة الأزمة عن طريق معادلات حسابية تقوم على فروض غير ممكنة التحقيق ، أو تتجاهل الفوارق الاجتماعية بين الفئات التى تخاطبها .. وإذا كان صحيحاً أن آثار هذه الأزمة العالمية تطول جميع فئات المجتمع ، فلا يزال صحيحاً أن حدة هذه الأثار تقع على عاتق الفئات محدودة الدخل ، وقد تصل إلى ما يفوق حد الاحتمال . ومن ثم فإن الموارد اللازمة لإجراءات تخفيف المعاناة ينبغى أن تؤخذ من الفئات الغنية من أصحاب الفوائض التى يمكنهم التضحية بجزء منها أداً لمسئوليتهم الاجتماعية تجاه الفئات الفقيرة محدودة الدخل ..

خامساً : أنه مع أهمية المحافظة على جوهر برنامج الاصلاح الاقتصادى القائم بحسبانه فى المدى المتوسط والطويل ضماناً لتحقيق النمو الاقتضادى إلا أن طبيعة مرحلة التحدى تقتضى الدقة والصرامه فى ضبط الانفاق العام وفى استخدام الموارد المتاحة .. كما تقتضى تخلى المواطنين عن بعض العادات السلوكية التى تبدد مصادر الانفاق أو تستخدمها فى إسراف لا يمكن قبوله ..

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٠٢٣ - ٢٥٧٤٥٢٣٢ - ٢٥٧٤٥٢٣٣ - ٢٥٧٤٥٣٨٢ - ٢٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

سادساً : من الضروري أن يصاحب الاجراءات والقرارات الأسياسية التى يواجه بها المجتمع هذه الأزمة العالمية وآثارها الطارئة على الاقتصاد المصرى وعلى جميع المواطنين عدد من القرارات الجريئة التى تكفل استمرار تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة متزايدة ، حتى يشعر المواطنون أن المجتمع قدم لهم معونة ملموسة للحصول على الخدمات الأساسية .. وبصفة خاصة خدمات الرعاية الصحية والرعاية التعليمية ، وتوفير المسكن المناسب ، ووسائل النقل وتوفير عدد كبير من الوظائف الجديدة ..

هذا ويعمل المجلس حالياً على تنظيم ورشة عمل موسعة يشارك فيها مسئولون من الحكومة ومن ممثلى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى وقادة الفكر الاقتصادى والاجتماعى .. لدراسة العناصر السابقه ووسائل حشد طاقات المجتمع ومؤسساته الحكومية والشعبية وراء نشاط متكامل يصدر عن رؤية موحدة للاصلاح السياسى والاقتصادى .

ويهيب المجلس بالمواطنين جميعاً أن يؤدى كل واحد دوره وأن يجعل من نشاطه وعطائه جزءاً فعالاً من أجزاء سياسة التعامل مع الأزمة وليس جزءاً من المشكلة التى صارت عناصرها معروفة لجميع المواطنين ولمؤسسات المجتمع .

إن المجلس القومى لحقوق الإنسان ، يدرك تمام الإدراك – أن آثار هذه الأزمة العالمية ستظل تلقى ظلالها على أوضاعنا المحلية لفترة طويلة ، كما يقدر الجهد الكبير الذى تبذله الحكومة لاستعادة التوازن بين دخول المواطنين وأعبائهم المالية .. وهو يعرف أن الحلول المثالية والتوقعات العالية قد لا تكون متاحة فى المدى القريب . وأن الجهد المبذول معرض – فى نهاية الأمر – لأن يدخله القصور أو التقصير .. ولكن علينا جميعاً – كل فى موقعه – وفى حدود الأمانة التى يحملها أن نعمل على توحيد الأهداف ، وتكامل الأدوار ، والمتابعة الدقيقة لجهود العاملين ... حتى لا تضيع على المجتمع ذرة من طاقة أو ساعة من زمان ..

تحريراً فى ٢٠٠٨/٥/١٢

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيـــــان

إن المجلس القومى لحقوق الإنسان وقد تابع ببالغ القلق والإهتمام الأحداث المؤسفة التى وقعت بمحافظة المنيا ، وبعد أن إستمع إلى التقرير المبدئى للجنة تقصى الحقائق التى أوفدها المجلس إلى موقع هذه الأحداث يؤكد مجدداً على أن مبدأ المواطنة الذى نص عليه الدستور يجب أن يكون أساساً ومنطلقاً للتعامل مع مثل هذه الأحداث ومواجهة تداعياتها .

وإنطلاقاً من هذا المبدأ الدستورى يشدد المجلس على ما يلى :

أولاً : وجوب إحاطة أماكن العبادة كافة بما ينبغى لها من قداسه ومهابة وإعتبار ، حتى تكون فى جميع الأحوال بمنأى عن أى محاولة للمساس بها أو بسلامة القائمين على شعائرها أو المترددين عليها بأى شكل من الأشكال .

ثانياً : يدعو المجلس إلى وجوب تسوية ما قد ينشأ من منازعات بشأن ملكية أو حيازة أرض وأبنيه من خلال الالتزام الحازم بأحكام القانون واللجوء إلى الآليات القائمة على تطبيقة وإنفاذه دون تباطؤ .

ثالثاً : يناشد المجلس الجميع بوجوب الإحتكام إلى صوت العقل وموجبات المسئولية الوطنية خاصة إزاء تناول بعض الصحف لمثل هذه الموضوعات بما لا يؤدى إلى إلهاب المشاعر وزيادة الإحتقان ، وبلا تهوين أو تهويل .

وإذ يدعو المجلس إلى وجوب أن تتكاتف جميع القوى للنهوض بالمسئولية المجتمعية لتجفيف منابع مثل هذه الأحداث المؤسفة وضمان وسرعة إيقاع العقاب الرادع بالفاعلين لها أياً كانت صفاتهم ومواقعهم ، ويذكر بما سبق للمجلس أن أطلقه من مبادرات وتقدم به مقترحات لتعميق مفهوم المواطنة وعدم التمييز بجميع أشكاله ، وتبصير المواطنين بحقوقهم وواجباتهم فى ظل احترام الدستور ، والقانون . ويدعو الحكومة إلى سرعة اتخاذ موقف محدد بشأنها .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٦/٥

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

خبر صحفى

يرحب المجلس القومى لحقوق الإنسان بقرار السيد الدكتور / على المصيلحى وزير التضامن الإجتماعى الصادر اليوم ٢٥ الجارى والمتضمن تنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى الدعوى رقم ٣٨٣٨١ لسنة ٦١ ق والذى يقضى بأحقية مؤسسة دار الخدمات النقابية فى الإشهار والذى نفذ فعلياً حيث أشهرت الدار تحت رقم ٧٥٧٣

وصرح الدكتور بطرس بطرس غالى بأن هذا الإجراء يعتبر بمثابة بادرة إيجابية ومثال للتعاون بين وزارة التضامن الإجتماعى من جهه وبين الجمعيات من جهة أخرى حيث يعتبر تنفيذ الحكم تأكيداً لسيادة القانون ، كما يعد دعماً لدور منظمات المجتمع المدنى للقيام بدورها ومهامها فى مجال حقوق الإنسان والتنمية .

كما أكد الدكتور غالى أنة فى كل هذا المناخ الإيجابى والذى جسدة قرار الدكتور المصيلحى فإنة يأمل أن يتم الأخذ بتلك الرؤية الداعمة للعمل الاهلى فى التعديلات التى تجرى على القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢بما يسهل ويدعم عمل الجمعيات خلال المرحلة المقبلة

يذكر أن المجلس ومنذ أن ظهرت تداعيات غلق مقار دار الخدمات النقابية بالمحافظات قد إستقبل وفدا من العديد من المنظمات وممثلى الدار وداوم على المتابعة عن قرب والتدخل المباشر لدى كافة الجهات المعنية تأكيداً للحق فى التنظيم .

٢٠٠٨/٧/٢٥

بدعوة من رئيس حزب الوفد السيد / محمود اباظة ، وبالتعاون بين المجلس القومي لحقوق الانسان وبرعايته، وبين المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الانسان وبواسطتها، قام فريق حقوقي ، مكون من ثلاثة عشر عضوا بمراقبة اعمال الجمعية العمومية لحزب الوفد المنعقدة بالمقر الرئيسي للحزب يوم الاربعاء الموافق ٣٠ يوليو عام ٢٠٠٨ ، والتي صوت اعضائها على جملة من القرارات ذات الصلة بالنزاع السياسي والقانوني الدائر حول شرعية قيادة حزب الوفد.

وقد جاء الانعقاد وسط اجواء بالغة التعقيد من الناحية القانونية ، وشديدة الاحتقان من الجوانب السياسية بين اطراف النزاع المختلفة.

ومن الضروري الاشارة الى وقائع تلك الاجواء وهي ذات دلالات محددة يصعب تجاهلها ...

- قبل ساعات قليلة من انعقاد الجمعية العمومية لحزب الوفد .. رفضت محكمة الجيزة للامور المستعجلة دعوي قضائية اقامها الرئيس الاسبق للحزب الدكتور نعمان جمعه طالب فيها بوقف انعقاد الجمعية العمومية لعدم شرعية الداعين لها.
- بعد ساعات قليلة من بدء الجمعية العمومية ، وخلال ممارسة اعمالها ، قررت محكمة استئناف القاهرة مد اجل النطق بالحكم في دعوى استئنافية اقامها رئيس الحزب السيد محمود اباظة ضد حكم قضائي سابق الغي قرار فصل رئيس الحزب الاسبق الدكتور نعمان جمعة من عضوية الوفد .
- قبل يوم من انعقاد الجمعية العمومية تقدم ١٣ صحفيا بجريدة الوفد لسان حال الحزب ببلاغ الى السيد المستشار النائب العام يطلبون فيه توفير الحماية لهم من اعمال عنف تهدد امنهم الشخصي ، وتؤدى الى الاخلال به، وعزوا ذلك الى الخشية من تجدد اعمال العنف التي سبق وتعرضوا لها قبل عامين جراء اقتحام مقر الحزب للاستيلاء عليه في اطار النزاع علي رئاسته.
- وترتب على المعطيات السابقة ، تواجد شرطي وامني مكثف وسيارة اطفاء، حول المقر الرئيسي للحزب منذ الصباح الباكر، لتوفير الحماية الامنية المطلوبة ، وهو مؤشر على طبيعة الاجواء التي انعقدت فيها الجمعية العمومية لحزب الوفد.

وفي ما يتعلق بانعقاد الجمعية العمومية لحزب الوفد واجراءات الدعوة لها ، والمناقشات التي دارت فيها ، وعملية التصويت التي تمت على القرارات المطروحة عليها .. نود التاكيد على ان عملية المراقبة تمت بعيدا عن النزاع القانوني الدائر في ساحات القضاء ، وانصبت على الاجراءات التي قامت بها قيادة الحزب وفقا للائحته الداخلية، وطبقا للمعايير الدولية المستقرة في شأن نزاهة العملية الانتخابية وحيادتها ، وضمانات حرية التعبير عن الرأى.

ووفقا لمتابعات فريق المراقبة،وتقاريرالمراقبين عن وقائع الجمعية العمومية التي بدات من العاشرة صباحا وانتهت في الرابعة ظهرا، وحسب محضر نقاش اجرى مع قيادة الحزب قبل الانعقاد، ومطابقته مع اللائحة الداخلية للحزب ، فانه يمكن القول ان الاطار العام للجمعية العمومية واجراءات انعقادها وما تم فيها من وقائع جاءت اجمالا وفقا للاجراءات اللائحية، وأن ما انتهت اليه من نتائج تمت في اطار التعبيرعن ارادة المشاركين فيها من اعضاء الحزب ، رغم ما تم رصده من ملاحظات وخروقات وغياب لبعض قواعد وضمانات النزاهة والحياد في عملية التصويت .

وسوف يستعرض المجلس في اجتماعه المقبل تقريرا تفصيليا عن وقائع اعمال الجمعية العمومية لحزب الوفد ، متضمنا كافة الملاحظات التي اوردتها تقارير المراقبين الميدانيين ، في اطار القواعد المنظمة لاعمال المراقبة.

الخميس ٣١ يوليو ٢٠٠٨

بيان صحفى

أكد الأستاذ/ مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين أن العفو الرئاسى عن الصحفى إبراهيم عيسى يفتح الباب أمام إلغاء عقوبة حبس الصحفيين وذلك فى لقاءة بالصحفيين العرب فى ختام الدورة التدريبية التى نظمها المجلس بالإشتراك مع إتحاد الصحفيين العرب .

كما طالب فى الوقت ذاته بتفعيل مواثيق الشرف الصحفية فى كافة الأقطار العربية والتى تتضمن عقوبات تصل لحد الحرمان من الكتابة لمدة عام فى حال خرق هذة المواثيق .

ودعى روساء التحرير لفتح مناقشة موسعة لإصدار مدونة سلوك تحكم عمل الصحفيين وأبدى ترحيبة لما تشهدة مصر من حراكاً سياسياً ألقى بظلال إيجابية على حرية الرأى والتعبير وشدد فى ختام كلمتة من تخوفة لعودة دعاوى الحسبة فى المجتمع المصرى بإعتبارها تمثل مساساً وتهديداً لحرية الرأى والتعبير .

يذكر أن فاعليات الدورة إستمرت لمدة خمسة أيام وقد شارك فيها صحفيين من السودان – سلطنة عمان – سوريا – الصومال – الأردن – العراق – مصر – اليمن – موريتانيا – الإمارات – ليبيا – المغرب – فلسطين – البحرين – تونس – الكويت

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

خبر صحفى

وجة الدكتور/ بطرس غالى – رئيس المجلس أمس ٢٦ الجارى رسالة للمشاركين فى الإحتفالية التى نظمتها جمعية حقوق الإنسان بالقناطر الخيرية لتكريم أبطال حرب أكتوبر أكد فيها على ضرورة إستلهام روح نصر أكتوبر العظيم لتشكل دافعاً فى بناء تنمية حقيقية تشارك فيها كافة أطراف المجتمع بما فيها المجتمع المدنى الذى يجب أن يطلع بدورة خلال المرحلة المقبلة فى تعزيز حقوق الإنسان .

شارك فى الإحتفالية وكيل وزارة التربية والتعليم بالقليوبية وممثل وزارة التضامن الإجتماعى وممثلى الجمعيات العاملة بمجال التنمية بالمحافظة .

هـ. اجتماعات :

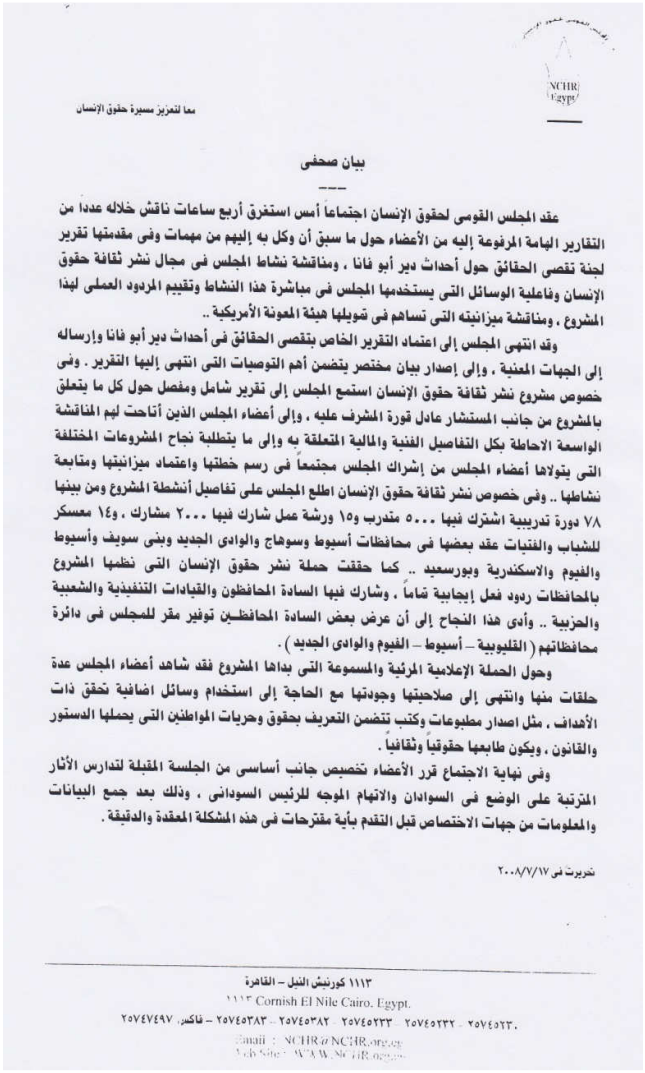

NCHR
Egypt

معا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

عقد المجلس القومى لحقوق الإنسان اجتماعاً أمس استغرق أربع ساعات ناقش خلاله عدداً من التقارير الهامة المرفوعة إليه من الأعضاء حول ما سبق أن وكل به إليهم من مهمات وفى مقدمتها تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث دير أبو فانا ، ومناقشة نشاط المجلس فى مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وفاعلية الوسائل التى يستخدمها المجلس فى مباشرة هذا النشاط وتقييم المردود العملى لهذا المشروع ، ومناقشة ميزانيته التى تساهم فى تمويلها هيئة المعونة الأمريكية ..

وقد انتهى المجلس إلى اعتماد التقرير الخاص بتقصى الحقائق فى أحداث دير أبو فانا وإرساله إلى الجهات المعنية ، وإلى إصدار بيان مختصر يتضمن أهم التوصيات التى انتهى إليها التقرير . وفى خصوص مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان استمع المجلس إلى تقرير شامل ومفصل حول كل ما يتعلق بالمشروع من جانب المستشار عادل قورة المشرف عليه ، وإلى أعضاء المجلس الذين أتاحت لهم المناقشة الواسعة الاحاطة بكل التفاصيل الفنية والمالية المتعلقة به وإلى ما يتطلبة نجاح المشروعات المختلفة التى يتولاها أعضاء المجلس من إشراك المجلس مجتمعاً فى رسم خطتها واعتماد ميزانيتها ومتابعة نشاطها .. وفى خصوص نشر ثقافة حقوق الإنسان اطلع المجلس على تفاصيل أنشطة المشروع ومن بينها ٧٨ دورة تدريبية اشترك فيها ٥٠٠ متدرب و١٥ ورشة عمل شارك فيها ٢٠٠ مشارك ، و١٤ معسكر للشباب والفتيات عقد بعضها فى محافظات أسيوط وسوهاج والوادى الجديد وبنى سويف وأسيوط والفيوم والاسكندرية وبورسعيد .. كما حققت حملة نشر حقوق الإنسان التى نظمها المشروع بالمحافظات ردود فعل إيجابية تماماً ، وشارك فيها السادة المحافظون والقيادات التنفيذية والشعبية والحزبية .. وأدى هذا النجاح إلى أن عرض بعض السادة المحافظين توفير مقر للمجلس فى دائرة محافظاتهم (القليوبية – أسيوط – الفيوم والوادى الجديد) .

وحول الحملة الإعلامية المرئية والمسموعة التى بداها المشروع فقد شاهد أعضاء المجلس عدة حلقات منها وانتهى إلى صلاحيتها وجودتها مع الحاجة إلى استخدام وسائل اضافية تحقق ذات الأهداف ، مثل اصدار مطبوعات وكتب تتضمن التعريف بحقوق وحريات المواطنين التى يحملها الدستور والقانون ، ويكون طابعها حقوقياً وثقافياً .

وفى نهاية الاجتماع قرر الأعضاء تخصيص جانب أساسى من الجلسة المقبلة لتدارس الآثار المترتبة على الوضع فى السودان والاتهام الموجه للرئيس السودانى ، وذلك بعد جمع البيانات والمعلومات من جهات الاختصاص قبل التقدم بأية مقترحات فى هذه المشكلة المعقدة والدقيقة .

تحريرا فى ٢٠٠٨/٧/١٧

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
١١١٣ Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ - ٢٥٧٤٥٢٣٢ - ٢٥٧٤٥٢٣٣ - ٢٥٧٤٥٣٨٢ - ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس: ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

المجلس القومي لحقوق الإنسان
وحدة الخطة والمتابعة

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

التنسيق مع الهيئات الحكومية

دعماً لتنفيذ الخطة القومية لتعزيز حقوق الإنسان بمشاركة المؤسسات الحكومية ، عقدت وحدة متابعة تنفيذ الخطة القومية يوم الثلاثاء الموافق ١٠ الجاري بالمجلس اجتماعا تنسيقا برئاسة الأستاذ الدكتور/ نبيل أحمد حلمي عضو المجلس (مدير الوحدة) مع السيدة الأستاذة / فتحية فتوح "الخبير القانوني لوزارة الثقافة " بهدف مناقشة أهم الأهداف الواردة في الخطة المبدئية المقدمة من الوزارة.

حيث عرضت ممثلة وزارة الثقافة أوجه نشاطات بعض الهيئات التابعة للوزارة في الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢ في مجال تعزيز ونشر الوعي بالحقوق الثقافية لدى الإنسان المصري وهى كالأتي :-

- **فيما يخص الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي "دار الاوبرا المصرية "** :- يهدف المركز إلى المشاركة وتقديم ونشر الفنون الرفيعة من أجل الارتقاء بالقيم الانسانية و تقديم تلك الفنون مجاناً أو بثمن رمزي للشباب وتعتمد الخطة الإستراتيجية للمركز على مبدأ الثقافة حق للجميع .

- **فيما يخص قطاع الفنون التشكيلية** :- القطاع يعمل على نشر الوعي بالحقوق الثقافية لدى جميع فئات وشرائح المجتمع " الأطفال ، الشباب ، المرأة ، ذوى الحالات الخاصة " حيث يحرص القطاع على مشاركة الأطفال والشباب في ورش عمل فنية ، و وضع برامج من شأنها تدريب الشباب على إدارة العمل الثقافي ، وانطلاقاً من تقدير دور المرأة المبدعة أقام لها القطاع مهرجانات وعارض داخل مصر و خارجها لإبراز إبداعاتها و يضاف إلى هذا اهتمام القطاع بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تأسيس صالون يعنى بفن هذه الفئة و الاعتراف بأعمال المبدعين منهم وهذا ضمن فعاليات مهرجان الإبداع التشكيلي.

- **فيما يخص المركز القومي للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية** :- المركز الأن بصدد إعداد عدة ندوات تناقش حقوق الرجل والمرأة وكيفية تناولها فى وسائل الإعلام والإبداع وندوات أخرى عن المرأة في التراث الشعبي مع بيان حقوقها سواء المسلوبة أو المنوحة .

- **فيما يخص صندوق إنقاذ آثار النوبة** :- يكمن دور متحف النوبة في تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين من خلال النشاط المسرحى والموسيقى الصيفي بالتعاون مع إدارات المدارس ، و تنظيم معارض خاصة بالحرف والنشاط اليدوى وتعريف زوار المتحف بهذه الحرف وتنظيم المعارض الفنية للأطفال والشباب ، و انطلاقاً من احترام حقوق العمال فإن الصندوق النوبة يحرص دائماً على إعطاء العاملين دورات تدريبية لحفظ وصيانة الأثار بمتحف النوبة، و دورات تدريبية أخرى بعضها بالمجان والأخرى بثمن رمزي مثل " الحاسب الألي ، اللغات الأجنبية، وصيانة الكاميرات ، برنامج بناء وإدارة فريق العمل" و أشارت سيادتها انه جارى الأن عمل ميكنة و أرشفة الوثائق والكتب النادرة ومستندات التراث النوبى بالتعاون مع اليونسكو.

وقد أتفق على ضرورة تضمين الخطة المقدمة من الوزارة بمؤشرات الأداء و الإحصائيات والايجابيات والبرامج الزمنية .

صادر في: ١٤ مارس ٢٠٠٩

المجلس القومي لحقوق الإنسان
وحدة الخطة والمتابعة

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

تفعيل تنفيذ الخطة القومية لتعزيز حقوق الإنسان مع الهيئات الحكومية

دعماً لتنفيذ الخطة القومية لتعزيز حقوق الإنسان بمشاركة المؤسسات الحكومية، عقدت وحدة متابعة تنفيذ الخطة القومية يوم الأحد الموافق ٢٩ الجاري بمقر المجلس اجتماعا تنسيقياً برئاسة الأستاذ الدكتور/ نبيل أحمد حلمي عضو المجلس (مدير الوحدة) ، بحضور السادة ممثلي وزارات " الاستثمار ، التربية والتعليم ، والتعليم العالي والبحث العلمي ".

حيث تناول الاجتماع متابعة ومناقشة الخطط التي تقدمت بها الوزارات بهدف العمل للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان المصري .

وتم مناقشة أهم ملامح العمل المستقبلي لوزارة التربية التعليم و تتمثل في الآتي:-

- التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجاني فى مختلف مراحله .
- إدماج مفاهيم حقوق الإنسان فى المناهج الدراسية لمراحل التعليم المختلفة.
- الوزارة الآن بصدد الإعداد لإنشاء وحدة مركزية لمكافحة العنف لدى الطلاب وتنبثق عن هذه الوحدة عدة وحدات بجميع محافظات الجمهورية وتعمل هذه الوحدات على رصد ودراسة سلوك الطفل فى نطاق "الأسرة ، المدرسة ، الشارع" بهدف الوصول إلى التهذيب الايجابي لسلوك الأطفال .

وكذلك تم مناقشة أهم أهداف وزارة التعليم العالي لتعزيز حقوق الإنسان تتمثل في : -

- إصلاح منظومة التعليم الجامعي من خلال نشر مظلة التعليم العالي في شتى أنحاء الجمهورية، وإدماج ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية، والعمل على توفير اكبر قدر من الاهتمام والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- إدراج ثقافة حقوق الإنسان في مناهج التعليم العالي و تنظيم دورات تدريبية للطلاب والعاملين بالوزارة حول حقوق الإنسان بهدف الوصول الى سلوك جماعى يؤمن بحقوق الإنسان ويدافع عنها.

وتم مناقشة التقرير السنوي الرابع عن أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن عام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ :-

حيث يتناول التقرير ثلاثة محاور وهى :- " تيسير وتشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والاجنبية ، أدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة ، وقطاع المالي غير المصرفي" .
و يعرض التقرير أهم المؤشرات والبيانات التى تعكس مدى تطور تلك المحاور واهم الإجراءات والسياسات التى تم اتخاذها لدعم وتنشيط العمل بتلك المحاور لخدمة المواطن المصري .

وقد أتفق على أهمية التنسيق بين وزارت الدولة نظرا للتشابك الوثيق في مجالات عملهم حيث تعمل جميع وزارات لخدمة المواطن المصري.

صادر في: ٢٩ مارس ٢٠

و. دورات تدريبية :

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

خبر صحفى

إفتتح اليوم ٢ الجارى السفير مخلص قطب - الأمين العام للمجلس والدكتور منير ثابت المدير الإقليمى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبحضور ممثلى وزارة الشئون القانونية والمجالس النيابية ومجلس الشعب الدورة التدريبية التى تتم فى إطار التعاون مع وزارة الداخلية وبرنامج بريدج الدولى وتستهدف تدريب أكثر من عشرين مسئول ممن لهم صلة بإجراء العملية الإنتخابية من محافظات مختلفة والتى تستمر لمدة خمسة أيام وتتناول التدريب على طرق تسجيل الناخبين والأنظمة الإنتخابية على مستوى العالم وكيفية الإعداد لحدث إنتخابى .

وأثنى الأمين العام للمجلس فى كلمتة على تعاون وزارة الداخلية فى تنظيم وتنفيذ الدورة والذى يعتبر بمثابة خطوة إيجابية تدعم جهود القائمين على العملية الإنتخابية من خلال إطلاعهم على تجارب متنوعة على مستوى العالم تدعم بلا شك التنمية فى مصر.

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

قام صباح اليوم ١٣ الجارى الدكتور / بطرس غالى رئيس المجلس يرافقة المستشار / جمال شومان مدير مكتب الشكاوى بزيارة لمدرسة الحومداية الثانوية بنات بمحافظة حلوان حيث إلتقى بالطلاب الذين يتم تدريبهم ضمن مشروع المدارس الديمقراطية والذى ينفذة المجلس للعام الثانى على التوالى مع أربعة منظمات غير حكومية هى المعهد الديمقراطي المصري والجمعية المصرية للمشاركة والتنمية المستدامة والجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجمعية شموع لرعاية المعاقين وحقوق الإنسان ويهدف إلى تعريف الطلاب بمفاهيم حقوق الإنسان و تدريب طلاب على قيم المشاركة - آليات المشاركة - حرية التنظيم – التعدية – الشفافية – النزاهة – الحياد وكذلك تدريبهم عملياً على مراحل يوم الإنتخاب

وقد أكد الدكتور غالى فى حوار مفتوح مع طلاب المدرسة على أهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية كما أوضح أهمية الممارسة الديمقراطية الحقيقة لهم بإعتبارهم الجيل الذى سيتولى الدفاع عن حرية وكرامة الإنسان التى تشكل جوهر وأسس المبادئ السامية ، كما أشار إلى أن حقوق الإنسان فى مصر تحتاج لتضافر كل الجهود ليس فقط القيادات وإنما كل شرائح المجتمع ، وأثنى على الجهود المصرية والعربية فى صياغة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى نحتفل بمرور ستون عاماً على إقرارة

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

انتهت مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/١٧/٢٠ أعمال الدورة التدريبية التى عقدها المجلس القومى لحقوق الانسان بالتعاون مع المجلس الدولى لتأهيل ضحايا والتعذيب بالدنمارك والتى استمرت على مدار ثلاثة أيام حول " التحرر من التعذيب فى اطار سياسات مكافحة الإرهاب" بمشاركة ممثلين عن وزارتى (الصحة والسكان- العدل) وممثلين عن عدد من منظمات المجتمع المدنى المعنية بالأمر (المنظمة المصرية لحقوق الأنسان، المنظمة العربية لحقوق الأنسان، المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الأنسان، مؤسسة النقيب) وممثلين عن المجالس المختلفة (مجلس الشعب، المجلس القومى للأمومة والطفولة، مكتب الشكاوى بالمجلس القومى للمرأة) وعدد من الباحثين العاملين بالمجلس القومى لحقوق الأنسان ومكتب الشكاوى التابع له.

بدأت الدورة أعمالها بكلمة افتتاحية للسيد الدكتور / بطرس بطرس غالى رئيس المجلس والتى توجه بالشكر للمجلس الدولى لاعادة تأهيل ضحايا التعذيب بالدنمارك على تعاونه مع المجلس القومى لحقوق الأنسان وللمشاركين ، وأكد على أن المجلس يهدف إلى عقد العديد من الدورات لأجل مكافحة الارهاب والتعذيب ومطالبة الحكومة بضرورة تعديل تعريف جريمة التعذيب وذلك للفصل بينها و بين تعريف الارهاب، وأشار إلى الأزمة التى تناولتها وسائل الاعلام بشأن جلد الطبيبين المصريين بالسعودية وقيام المجلس بارسال خطاب إلى هيئة حقوق الانسان بالسعودية مؤكداً فيه على أن عقوبة الجلد تخالف الاعلان العالمى لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية التى تحرم عقوبة الجلد.

وقد تركزت أعمال الدورة على تدريب المشاركين على :

- الإطار الدولي لمكافحة التعذيب، تعريف، مناطق الخطر، آليات المنع (الإجراءات الخاصة و البروتوكول الإختياري لإتفاقية مناهضة التعذيب، منع الإعادة القسرية).
- الإطار الدولي لمناهضة التعذيب: إرشادات بروتوكول اسطنبول.
- كيفية إعداد تقارير والشكاوى عن ضحايا التعذيب

فى نهاية الدورة عقدت جلسة مفتوحة للمشاركين عرضوا فيها لبعض الرؤى والمقترحات حول ما يمكن أن تقوم به الدولة ومؤسساتها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى من أجل مناهضة التعذيب.

وئيل شلبى

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

أنهى المجلس أول أمس ٥ الجارى مجموعة من الأنشطة التدريبية والتى تمت برعاية محافظة سوهاج وبالشراكة مع الجمعيات الأهلية تنفيذا لبروتوكولات التعاون الموقعة معها فى مجال التدريب ، فقد نفذ المجلس بالتعاون مع المعهد الديمقراطى المصرى المرحلة الثانية من مشروع المدارس الديمقراطية والتى تضمنت عشرة دورات تدريبية إستفاد منها خمسمائة وخمسون طالب من مدارس محافظة سوهاج الأتية :-

مدرسة سوهاج الثانوية العسكرية - المدرسة الثانوية بنات - المدرسة الحديثة الإعدادى بنات - المدرسة الثانوية التجارية المتقدمة بنات - المدرسة القديمة الإعدادية بنين- مدرسة الشيماء الثانوية بنات - مدرسة النبوى المهندس الإعدادية المشتركة - مدرسة اللغات التجريبية - مدرسة نبدة الإعدادية الجدية المشتركة - مدرسة النهضة الإعدادية المشتركة للغات وقد تناول التدريب التعريف بالمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والتركيز على مفاهيم الديمقراطية والمشاركة والتعددية والشفافية مع محاكاة ليوم إنتخابى يقوم فية الطلاب بممارسة لتفاضيل يوم إنتخابى كامل وقد شارك فى التدريب أعضاء وحدة تكافؤ الفرص بمديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج .

كما نظم المجلس أيضاً وبرعاية محافظة سوهاج وبالتعاون مع المؤسسة العربية لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (عدالة) دورتان تدريبيتان لبرلمان شباب سوهاج من مراكز شباب :-

مركز شباب مدينة سوهاج - مركز شباب حى راشد - مركز شباب الصلعا - مركز شباب الديابات - مركز شباب الصوامعة شرق - مركز شباب نبدة وقد شارك فى التدريب ستون متدرب إضافة لمشاركة عدد من مركز الإعلام النموذجى بسوهاج وقد تناول التدريب ورشات عمل مكثفة حول الحق فى المشاركة وعلاقتة بحقوق الإنسان ودور المجلس فى تعزيز حقوق الإنسان ثم أليات المشاركة وأخيراً ممارسة فعلية ليوم إنتخابى بكافة تفاصيلة .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٣/٧

المجلس القومي لحقوق الإنسان
وحدة الخطة والمتابعة

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

تفعيل تنفيذ الخطة القومية لتعزيز حقوق الإنسان مع الهيئات الحكومية

دعماً لتنفيذ الخطة القومية لتعزيز حقوق الإنسان بمشاركة المؤسسات الحكومية، عقدت وحدة متابعة تنفيذ الخطة القومية يوم الأحد الموافق ٢٩ الجاري بمقر المجلس اجتماعا تنسيقياً برئاسة الأستاذ الدكتور/ نبيل أحمد حلمي عضو المجلس (مدير الوحدة) ، بحضور السادة ممثلي وزارات " الاستثمار ، التربية والتعليم ، والتعليم العالي والبحث العلمي ".

حيث تناول الاجتماع متابعة ومناقشة الخطط التي تقدمت بها الوزارات بهدف العمل للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان المصري .

وتم مناقشة أهم ملامح العمل المستقبلي لوزارة التربية التعليم و تتمثل في الآتي:-

- التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجاني فى مختلف مراحله .
- إدماج مفاهيم حقوق الإنسان فى المناهج الدراسية لمراحل التعليم المختلفة.
- الوزارة الآن بصدد الإعداد لإنشاء وحدة مركزية لمكافحة العنف لدى الطلاب وتنبثق عن هذه الوحدة عدة وحدات بجميع محافظات الجمهورية وتعمل هذه الوحدات على رصد ودراسة سلوك الطفل فى نطاق "الأسرة ، المدرسة ، الشارع" بهدف الوصول إلى التهذيب الايجابي لسلوك الأطفال .

وكذلك تم مناقشة أهم أهداف وزارة التعليم العالي لتعزيز حقوق الإنسان تتمثل في : -

- إصلاح منظومة التعليم الجامعي من خلال نشر مظلة التعليم العالي في شتى أنحاء الجمهورية، وإدماج ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية، والعمل على توفير اكبر قدر من الاهتمام والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- إدراج ثقافة حقوق الإنسان في مناهج التعليم العالي و تنظيم دورات تدريبية للطلاب والعاملين بالوزارة حول حقوق الإنسان بهدف الوصول الى سلوك جماعى يؤمن بحقوق الإنسان ويدافع عنها.

وتم مناقشة التقرير السنوي الرابع عن أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن عام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ :-

حيث يتناول التقرير ثلاثة محاور وهى :- " تيسير وتشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والاجنبية ، أدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة ، وقطاع المالي غير المصرفي" .
و يعرض التقرير أهم المؤشرات والبيانات التى تعكس مدى تطور تلك المحاور واهم الإجراءات والسياسات التى تم اتخاذها لدعم وتنشيط العمل بتلك المحاور لخدمة المواطن المصري .

وقد أتفق على أهمية التنسيق بين وزارت الدولة نظرا للتشابك الوثيق في مجالات عملهم حيث تعمل جميع وزارات لخدمة المواطن المصري.

صادر في: ٢٩ مارس ٢٠

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

إختتمت أمس ١٦ الجارى فاعليات الدورة التدريبية الأولى بمحافظة بنى سويف والتى تمت بالتعاون بين المجلس والبرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان وفقاً للبرتوكول الموقع مع المجلس والمتضمن تنفيذ برنامج تدريبى فى أربعة محافظات بالصعيد بعدد إجمالى ١٦ دورة تدريبية تهدف إلى دعم المشاركة السياسية للشباب والتى تأتى ضمن أولويات المجلس وتتوافق مع أحد محاور العمل الأساسية لنشر ثقافة حقوق الإنسان .

شارك فى التدريب ٥٦ مشارك يمثلون ٢٥ جمعية أهلية تعمل فى مجال التنمية والمرأة والخدمات الإجتماعية إضافة لمشاركة طلاب من الجامعة وقد تناول التدريب الذى تم على مدار يومى ١٤و١٥ محاضرات وورشات عمل تناولت الشباب والواقع السياسى والحقوقى فى مصر نحو مشاركة أوسع ، عرض فيلم يتناول بعض المعوقات ثم التعرف على حقوق الناخب والمرشح، وتناول للإتفاقيات الدولة المعنية بحقوق الإنسان وموقف التشريعات المصرية منها ، ثم دراسة حالة للإنتخابات البرلمانية الأخيرة كنموذج ، وأليات تفعيل المشاركة السياسية وأخيراً رؤية للمشاركة السياسية والحقوقية بين القوانين والواقع

يذكر أن تلك الدورة تعد النشاط الأول لفرع المجلس بمحافظة بنى سويف والذى بدأ العمل الفعلى به بداية هذا الشهر.

س. بروتوكولات :

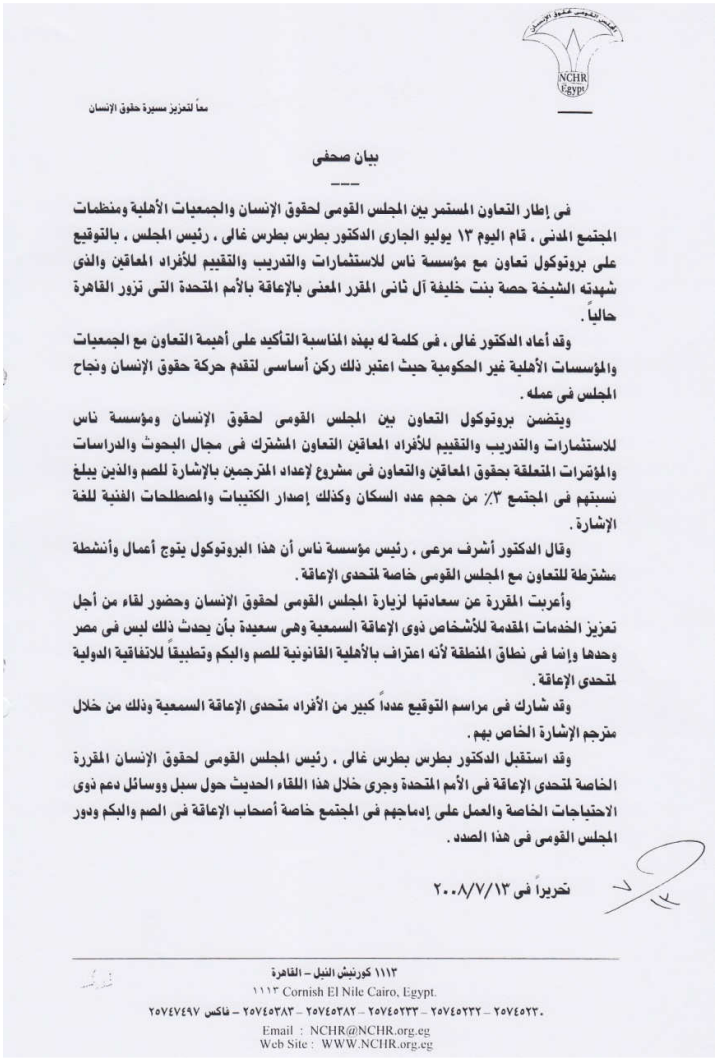

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

فى إطار التعاون المستمر بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى ، قام اليوم ١٣ يوليو الجارى الدكتور بطرس بطرس غالى ، رئيس المجلس ، بالتوقيع على بروتوكول تعاون مع مؤسسة ناس للاستشارات والتدريب والتقييم للأفراد المعاقين والذى شهدته الشيخة حصة بنت خليفة آل ثانى المقرر المعنى بالإعاقة بالأمم المتحدة التى تزور القاهرة حالياً .

وقد أعاد الدكتور غالى ، فى كلمة له بهذه المناسبة التأكيد على أهمية التعاون مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية غير الحكومية حيث اعتبر ذلك ركن أساسى لتقدم حركة حقوق الإنسان ونجاح المجلس فى عمله .

ويتضمن بروتوكول التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان ومؤسسة ناس للاستشارات والتدريب والتقييم للأفراد المعاقين التعاون المشترك فى مجال البحوث والدراسات والمؤشرات المتعلقة بحقوق المعاقين والتعاون فى مشروع لإعداد المترجمين بالإشارة للصم والذين يبلغ نسبتهم فى المجتمع ٣٪ من حجم عدد السكان وكذلك إصدار الكتيبات والمصطلحات الفنية للغة الإشارة .

وقال الدكتور أشرف مرعى ، رئيس مؤسسة ناس أن هذا البروتوكول يتوج أعمال وأنشطة مشتركة للتعاون مع المجلس القومى خاصة لتحدى الإعاقة .

وأعربت المقررة عن سعادتها لزيارة المجلس القومى لحقوق الإنسان وحضور لقاء من أجل تعزيز الخدمات المقدمة للأشخاص ذوى الإعاقة السمعية وهى سعيدة بأن يحدث ذلك ليس فى مصر وحدها وإنما فى نطاق المنطقة لأنه اعتراف بالأهلية القانونية للصم والبكم وتطبيقاً للاتفاقية الدولية لتحدى الإعاقة .

وقد شارك فى مراسم التوقيع عدداً كبير من الأفراد متحدى الإعاقة السمعية وذلك من خلال مترجم الإشارة الخاص بهم .

وقد استقبل الدكتور بطرس بطرس غالى ، رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان المقررة الخاصة لتحدى الإعاقة فى الأمم المتحدة وجرى خلال هذا اللقاء الحديث حول سبل ووسائل دعم ذوى الاحتياجات الخاصة والعمل على إدماجهم فى المجتمع خاصة أصحاب الإعاقة فى الصم والبكم ودور المجلس القومى فى هذا الصدد .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٧/١٣

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
١١١٣ Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٢٢ – ٢٥٧٤٥٢٢٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

بيان صحفى

يقوم المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الاستشارى المصرى لدراسات الهجرة ، بإصدار دليل استرشادى " للمهاجرين المصريين فى دول الاتحاد الأوروبى " ، وذلك اتفاقاً وتوصيات ورشة العمل المتعلقه بـ " مشاكل المصريين بالخارج " والمنبثقه من " المؤتمر العام للمواطنة " الذى عقده المجلس بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٥

يتناول الدليل واجبات المهاجرين المصريين وحقوقهم فى عدة مسائل كسبل الاندماج فى مجتمعات الهجرة ، والتعامل مع ممارسات التمييز العنصرى ، والتعامل مع الآخر ، والأحوال الشخصية ، والحقوق السياسية والروابط بالوطن الأم ، وسبل الاستفاده من الرعاية القنصلية وغيرها .

يستند هذا الدليل إلى المفاهيم والمبادئ القانونية والفقهية والمعززه بمراجع الاستناد الموثقه على المستويين المصرى والأوروبى ، وعلى نحو يزيل بعض حالات الالتباس وسوء الفهم ، ويسهم فى توضيح المعلومات الصحيحة المتعلقه بهذه المسائل ، بما يساعد المواطنين المهاجرين على الانفتاح على مجتمعات الهجرة بفاعلية وإيجابية ويزيد من عائد الهجرة بالنسبة للمهاجر والموطن الأم ومجتمع الهجرة .

بدأ تنفيذ هذا المشروع فى أول مايو الحالى ومن المتوقع أن يتم انجازه النهائى فى شهر سبتمبر / أكتوبر ٢٠٠٨

تحريراً فى ٢٠٠٨/٥/٣

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

NCHR Egypt

بيان صحفى

يوقع الاستاذ الدكتور/ بطرس بطرس غالى رئيس المجلس القومى لحقوق الانسان يوم الخميس الموافق ٨ يناير ٢٠٠٩ بروتوكول تعاون مع الاستاذة الدكتورة/ نجوى خليل مديرة "المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية" باعتباره احد المؤسسات البحثية الاساسية فى مصر التى تهتم بالمشاكل الاجتماعية والقانونية وخاصة فى مجال حقوق الانسان وذلك لتحقيق المزج بين نشاط المؤسستين بما ينتج عنه حماية وتنمية وتعزيز حقوق الانسان وخاصة فى مجال مكافحة الاتجار بالبشر لما يمثله من انتهاك جسيم لحقوق الانسان المصرى.

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

وقع الاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس القومى لحقوق الانسان اليوم الخميس الموافق ٨ يناير ٢٠٠٩ بروتوكول تعاون مع الاستاذة الدكتورة نجوى حسين خليل مديرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وبحضور الاستاذة الدكتورة سميحة نصر والاستاذة الدكتورة سهير عبد المنعم من المركز وحضر من المجلس : -

- الاستاذ الدكتور نبيل احمد حلمى عضو المجلس
- الدكتورة نهال فهمى الخبير الاقليمى لمكافحة الاتجار بالبشر
- ومن الامانة الفنية الاستاذة مها عرفات

وسوف يتناول التعاون اجراء دراسات بحثية وميدانية وعقد ورش عمل تخصصية كذلك بناء القدرات ذات الصلة بما يحقق تعزيز حقوق الانسان المصرى بما يتلائم مع احتياجاته وفقا للمعايير الدولية .

تحريرا فى ٢٠٠٩/١/٨

مها عرفات

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

تم اليوم التوقيع على بروتوكول للتعاون المشترك بين المجلس القومى لحقوق الانسان والاتحاد العام للجمعيات الاهلية .. وقع البروتوكول الدكتور/ عبد العزيز حجازى رئيس الاتحاد العام للجمعيات الاهلية ورئيس المجلس الدكتور/ بطرس بطرس غالى .

فى بداية اللقاء أشاد الدكتور/ عبد العزيز حجازى بالدور الهام الذى يلعبة المجلس القومى لحقوق الانسان والدكتور "غالى" خصوصا فى هذة الفترة التى تشهدها مصر والامة العربية حيث تنتهك حقوق الانسان فيما يدور فى فلسطين.

وأكد أيضا على التعاون مع المجلس وإعتبرة نقلة هامة فى عمل الاتحاد.. مستعرضا الدور الذى يقوم بة الاتحاد فى تعزيز مسيرة ونشر ثقافة حقوق الانسان حيث أن لدى الاتحاد أكثر من ٢٠ جمعية أهلية تعمل فى ميدان حقوق الانسان .

وقال حجازى أنة أعد دراسة عن حقوق الانسان منذ عهد الفراعنة وحتى الان مرورا بالعصور المختلفة فى مصر وقد تبين من هذة الدراسة أن كل الوثائق المصرية منذ الفراعنة تتضمن المبادئ الخاصة بضمان وتنفيذ حقوق الانسان ،، وأضاف إننا على أبواب فترة جديدة فى مصر من حيث العمل على نشر ثقافة حقوق الانسان فى أوساط المجتمع المدنى وفى المدارس.

وفى المقابل أكد الدكتور/غالى فى كلمة لة بهذة المناسبة على أهمية التعاون والتنسيق مع المنظمات والجمعيات الاهلية غير الحكومية من أجل تعزيز مسيرة حقوق الانسان.

وقال إنة من خلال هذا التعاون نستطيع أن نعمل ونتقدم على صعيد نشر ثقافة حقوق الانسان والدفاع عن قضايا حقوق الانسان.

كما أكد/ غالى على أهمية التعاون مع المنظمات الدولية سواء فى الامم المتحدة أو على صعيد المنظمات التى تعمل فى ميدان حقوق الانسان حتى نستطيع أن نصحح صورة مصر فى الخارج .

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ – ٥٧٤٥٢٣٢ – ٥٧٤٥٢٣٣ – ٥٧٤٥٣٨٢ – ٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

ح. نشر الثقافة :

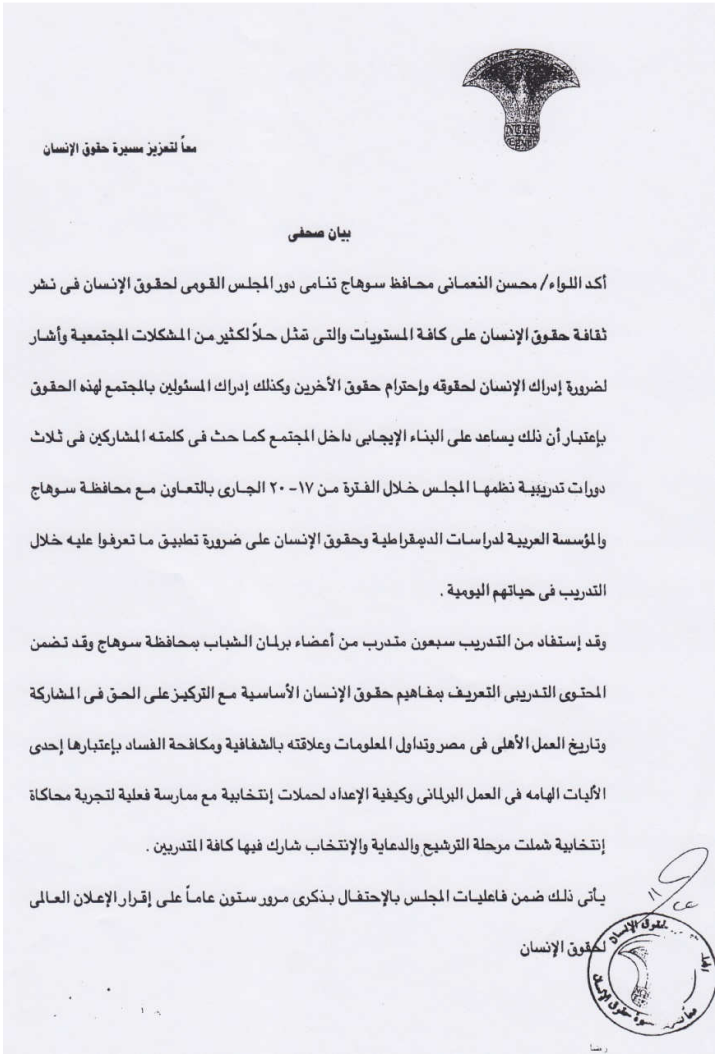

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

أكد اللواء/ محسن النعمانى محافظ سوهاج تنامى دور المجلس القومى لحقوق الإنسان فى نشر ثقافة حقوق الإنسان على كافة المستويات والتى تمثل حلاً لكثير من المشكلات المجتمعية وأشار لضرورة إدراك الإنسان لحقوقه وإحترام حقوق الأخرين وكذلك إدراك المسئولين بالمجتمع لهذه الحقوق بإعتبار أن ذلك يساعد على البناء الإيجابى داخل المجتمع كما حث فى كلمته المشاركين فى ثلاث دورات تدريبية نظمها المجلس خلال الفترة من ١٧- ٢٠ الجارى بالتعاون مع محافظة سوهاج والمؤسسة العربية لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على ضرورة تطبيق ما تعرفوا عليه خلال التدريب فى حياتهم اليومية .

وقد إستفاد من التدريب سبعون متدرب من أعضاء برلمان الشباب بمحافظة سوهاج وقد تضمن المحتوى التدريبى التعريف بمفاهيم حقوق الإنسان الأساسية مع التركيز على الحق فى المشاركة وتاريخ العمل الأهلى فى مصر وتداول المعلومات وعلاقته بالشفافية ومكافحة الفساد بإعتبارها إحدى الأليات الهامه فى العمل البرلمانى وكيفية الإعداد لحملات إنتخابية مع ممارسة فعلية لتجربة محاكاة إنتخابية شملت مرحلة الترشيح والدعاية والإنتخاب شارك فيها كافة المتدربين .

يأتى ذلك ضمن فاعليات المجلس بالإحتفال بذكرى مرور ستون عاماً على إقرار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفي

فى إطار حرص المجلس على نشر ثقافة حقوق الانسان تم إفتتاح فرع للمجلس القومى لحقوق الانسان فى محافظة سوهاج يوم ١-٣- ٢٠٠٨وذلك بحضور الدكتور/ بطرس غالى رئيس المجلس والسيد اللواء/ محسن النعمانى محافظ سوهاج وذلك بمناسبة إحتفال المحافظة بمرور ستون عاما على الاعلان العالمى لحقوق الانسان ويعد هذا الفرع أول فرع للمجلس على مستوى الجمهورية .

وجدير بالذكر إنة منذ إفتتاح الفرع بدأ فى إستقبال السادة المواطنين أصحاب الشكاوى وقد بلغ عدد هذة الشكاوى حتى الان ١٦٠ شكوى تم دراستها بالتعاون مع الجهات التنفيذية بالمحافظة والعمل على حلها، كما نفذ المجلس العديد من الانشطة التدريبية المختلفة للاخصائيين الاجتماعيين ومديرى مراكز الشباب بالمحافظة وطلاب الجامعة وممثلى الجمعيات الاهلية وذلك بدعم من محافظة سوهاج.

وفى هذا الاطار تم عقد عدة إجتماعات يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/١/٦ بين ممثلى المجلس وكلا من السيد الاستاذ/ أحمد شمخ وكيل وزارة التربية والتعليم من بالمحافظة والسيد الدكتور/ محمد عبد العال وكيل وزارة الصحة والسيد اللواء/ أيمن عبدالله وكيل وزارة الشباب والرياضة بالمحافظة بصدد تنظيم عدة ورش عمل ودورات تدريبية إعتبارا من يوم ١٢-١-٢٠٠٩ تتناول تدريب أعضاء برلمانات الشباب بالمحافظة .

إضافة لعقد عدة دورات تدريبية لطلاب المدارس الاعدادية والثانوية البنين والبنات لتدريبهم على العملية الانتخابية والمشاركة الديمقراطية كما سيتم التعاون أيضا مع وزارة الصحة بالمحافظة على عقد ورشة عمل تحضيرية حول الدليل المرجعى الذى أعدة المجلس حول الصحة الانجابية من منظور حقوق الانسان.

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ _ ٥٧٤٥٢٣٢ _ ٥٧٤٥٢٣٣ _ ٥٧٤٥٣٨٢ _ ٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

بيان صحفى

فى إطار نشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان قامت إذاعة الشباب و الرياضة بالانتهاء من تسجيل حلقات عن حقوق الانسان والتى تعرض يوميا على مدار شهرين .

وقد أكدت الدكتورة" زينب رضوان" عضو المجلس أن هذة الحلقات تناولت عرض لمواد الاعلان العالمى لحقوق الانسان ومقارنتها بما جاء به الاسلام من تشريعات فى ذات المجال، كما تم عرض لكيفية إنشاء المجلس ودوره الذى يؤديه فى مجال حقوق الانسان .

وكذلك تم عرض لبعض الاتفاقيات التى صدقت عليها مصر فى مجال حقوق المرأة

2- ملاحق خطابات :

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

معالى السيد الدكتور/ أحمد نظيف

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد.....

يهدى المجلس القومي لحقوق الإنسان لسيادتكم أطيب تحياته ويقدر جهودكم المستمرة لتخفيف العبء عن المواطنين والتي تشكل بلا شك تعزيزاً لحقوق الإنسان ، وبهذه المناسبة فأنة ومن خلال مشاركة المجلس في الدورات التدريبية التي تنظمها وزارة الداخلية للعمد والمشايخ ومن واقع لقاءات متعددة معهم خلال هذه الدورات فى الأشهر الماضية فأود بداية أن أؤكد على أهمية مبادرة وزارة الداخلية بإعداد هذا البرنامج التدريبى وبه مكون أساسى لحقوق الإنسان لكافة العمد والمشايخ بما له من إنعكاسات إيجابية.

وقد وضح من خلال هذه اللقاءات أن هنالك مشكلة محورية للمزارعين فى مصر تتمثل فى قلة عائد العملية الزراعية فى مواجهة المصروفات المتصاعدة واللازمة لها بما يؤدى إلى أن القطاع الزراعى المصرى وهو ركن أساسى فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية ويساهم مساهمة كبيرة فى إجمالى الناتج القومى يواجه مشاكل لها إنعكاسات سلبية على وطننا العزيز.

وقد تركزت هذه المشاكل فى قلة توافر الأسمدة وإرتفاع ثمنها وإرتفاع أسعار البذور الزراعية وأسعار المبيدات والسولار رغماً عن إنخفاض أسعارها عالمياً ، وكذلك فرض الضريبة العقارية وزيادة رسوم الصرف المغطى كل هذا مع إنخفاض قيمة توريد المحاصيل الزراعية الأمر الذى ترتب عليه وجود مخزون من محاصيل الأرز والقطن من إنتاج العام الماضى حتى الأن .

وقد ترون أن يكون هذا الموضوع محل عنايتكم المشهودة بما يستلزم الدراسة اللازمة لة لتقييم البعد الحقيقى لهذه المشاكل بما يساعد على حلها جذرياً .

للتفضل بالنظر...

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام...

تحريرا في 2009/3/23

د/ بطرس بطرس غالى

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

المجلس القومى لحقوق الانسان
رقم الصادر: ٧٥
تاريخ: ٢٣/٣/٢٠٠٩
الفهرسة:

المجلس القومى لحقوق الإنسان

صادر: ٥٢١
تاريخ: ١/٦/٢٠٠٨

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد نظيف

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد،،،

اتشرف بأن أنهى الى سيادتكم بأنى استقبلت يوم ٢٩ الجارى رئيس جمعية " دار الخدمات النقابية والعمالية " ووفد من عشرين جمعية أهلية حقوقية والذين شددوا خلال اللقاء على اهمية حل مشكلة اشهار هذة الجمعية بعد ان وفقت اوضاعها وفقاً للقانون وقبلت وزارة التضامن اوراقها ، وقد تمت كل هذه الأجراءات بتعاون ايجابى بين الوزارة والجمعية والمجلس القومى لحقوق الإنسان.

فوجئ المسئول عن الجمعية – كما تفاجأ المجلس ايضاً– برفض امنى اوقف اشهار هذه الجمعية و التى لجأت للقضاء حيث تم انصافها بأحقية الأشهار وهو الأمر الواجب الأشادة به.

إلا انه تلاحظ امتناع وزارة التضامن الأجتماعى –حتى الأن– عن تنفيذ الحكم " الصادر من محكمة القضاء الأدارى بمجلس الدولة فى الدعوى رقم ٣٨٣٨١ لسنة ٦١ ق والذى قضى بأحقيته فى اشهار الجمعية " ، وهو الأمر الذى دعانى لطرح الأمر على سيادتكم للنظر بأتخاذ ما ترونه مناسباً بالتنبيه بضرورة تنفيذ هذا الحكم اعمالاً للشرعية وسيادة القانون .

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة
١١١٣ Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ _ ٥٧٤٥٢٣٢ _ ٥٧٤٥٢٣٣ _ ٥٧٤٥٣٨٢ _ ٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
NCHR @NCHR.org.eg

هذا واود فى النهاية وانا مقدر لحجم العمل والجهد الذى تقومون به والسادة أعضاء مجلس الوزراء فأدعو لكم دوماً بمزيد من التوفيق فى خدمة وطننا العزيز والنهوض به.

ولكم وافر الإحترام والتقدير

تحريراً فى ٢٠٠٨/٦/١

رئيس
المجلس القومي لحقوق الإنسان

د/ بطرس بطرس غالى

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة
١١١٣ Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٥٧٤٥٢٣٠ – ٥٧٤٥٢٣٢ – ٥٧٤٥٢٣٣ - ٥٧٤٥٣٨٢ – ٥٧٤٥٣٨٣ - فاكس ٥٧٤٧٤٩٧
NCHR @NCHR.org.eg

رئيس المجلس

المجلس القومى لحقوق الانسان
رقم الصادر: ٨٨٠
تاريخ: ١١/١٠/٢٠٠٨
الفهرسة: .....
معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

السيد الشيخ / تركى بن خالد السديرى

رئيس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية

تحية طيبة وبعد ..

أكتب إليكم وقد ألمنا ما صدر مؤخراً من قرارات ضد مواطنين مصريين دون توافر أية ضمانات لعدالة ناجزة ، نعلم أنكم تعملون لتأكيدها ولترسيخ مبادئها .

والمؤسف أن يتواكب مع ذلك صدور قرارات بالجلد بل وتنفيذ ذلك بما يخرق قانون حقوق الإنسان ويتناقض والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذى نصت المادته الخامسة على أنه " لا يعرض أى إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة " ويتناقض أيضاً مع ما التزمت به دولتكم الموقرة من تعهدات بإعمال مواثيق حقوق الإنسان .

وإنى لعلى ثقة أن مساعيكم وجهودكم الدؤبة ستساعد فى إيقاف هذه الانتهاكات مع ما يترتب على ذلك من إجراءات لتجاوز هذه المظلمة .

وكما تعلمون أن جهودكم هذه ستكون وبلا شك محل الترحيب والتقدير خلال تجمعنا القادم فى أول ديسمبر والذى نجتمع فيه جميعاً مع كل المؤسسات الوطنية العربية والأفريقية ومثلوا القارات والمنظمات الدولية للتدارس حول أفضل السبل للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز ثقافته .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

رئيس المجلس

الدكتور / بطرس بطرس غالى

تحريراً فى ٢٠٠٨/١١/١١

١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة
1113 Cornish El Nile Cairo, Egypt.
٢٥٧٤٥٢٣٠ – ٢٥٧٤٥٢٣٢ – ٢٥٧٤٥٢٣٣ – ٢٥٧٤٥٣٨٢ – ٢٥٧٤٥٣٨٣ – فاكس ٢٥٧٤٧٤٩٧
Email : NCHR@NCHR.org.eg
Web Site : WWW.NCHR.org.eg

معاً لتعزيز مسّيرة حقوق الإنسان

الصادر : .....

السيد السفير / عبد الرؤوف الريدى
رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية

تحية طيبة وبعد ،،،

تلقيت خطابكم المؤرخ ٢٠٠٨/١١/١١ بشان صدور أحكام ضد طبيبين مصريين يعملان بالسعودية بعقوبات تصل إلى السجن لعشرين وخمس عشرة عاماً والجلد ألفا خمسمائة جلدة .

وأود من جانبى أن أؤكد على أنه قد سبق واتُخذَ عدة اجراءات من جانبنا بهذا الشأن حيث تم الإتصال بوزارة الخارجية والسفارة المعنية اضافة الى المقابلة التي اجراها السيد رئيس المجلس الدكتور بطرس بطرس غالي مع وزير الخارجية إضافة إلى ما قمنا به من اتصالات مع هيئة حقوق الإنسان السعودية .(مرفق صورة)

والمجلس من جانبه يتمنى دوام التعاون مع مؤسستكم الموقرة ، واتمنى لكم كل التوفيق .

و تفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

رءاف الريدى

المجلس القومى لحقوق الانسان
رقم الصادر: ٢٠٠٨/١١/١١
تاريخ: ٢٠٠٨/١١/١١
الفهرسة: ٢٠٠٨/١١/١١

أمين عام
المجلس القومي لحقوق الإنسان

سفير/مخلص قطب

معتز/متابعة

YAHOO! MAIL Classic

شكر وتقدير

Wednesday, March 18, 2009 4:25 PM

From: "zizo_aimn@yahoo.com" <zizo_aimn@yahoo.com>

To: maihamdy@yahoo.com

جميع زملائى فى المدرسة يشكروا المجلس لأنه الوحيد الذى اهتم بنا وخاصة ونحن اطفال يتمنى كل منا ان يكون انسان يحترم ولكنى اتمنى ان يسرع المجلس ويمنع ويوقف انشاء محطة الصرف الصحىجنب المدرسة وفى وسط منازلنا .

واذكرك يا أستاذة مى حمدىبرسالتى للمجلس

مع تحيات أيمن الفقى

السيد/ الأستاذ رئيس المجلس القومى لحقوق الانسان

بعد التحية

ترددت كثيرا قبل أن اكتب اليكم خوفا من عدم الاهتمام لأنى صغير السن فى العاشرة من عمرى لأننى فى الصف الخامس الابتدائى.ولكن الموضوع خطير جدا جدا ولو احنا سكتنا ولم نلحقه فسوف تحدث كارثة زى كارثة العبارة ..واليكم الكارثة التى ستحدث وارجو ان ان توقفوها .واننى أكتب اليكم لانقاذ ارواحنا لأن مدرستنا التى بها ١٢٠٠ تلميذ سوف تقع على رؤوسنا كلنا لأن الوحدة المحلية بصان الحجر القبليه قامت بوضع محطة للصرف الصحى بجوار المدرسة وفى وسط المساكن التى نسكن فيها واذا تم ذلك فسوف تنهار النازل وسوف تنهار المدرسة علينا وعلى اهالينا علشان لأنهم سوف يحفرون أكثر من ٢٠ متر تحت الأرض واذاتم ذلك ح نموت كلنا علشان المدرسة ح تقع علينا وأنا مش عارف ليه اختاروا المكان ده بالذات .هل اختاروه علشان نموت وبعد ما نموت تطلعوا صورنا فى التليفزيون والناس يتفرجوا علينا واحنا ميتين كلنا دا اذا طلعنا من تحت الأنقاض؟ وده كله علشان الكبار اللى اختاروا المكان لم يراعونا ويحافظوا على ارواحنا وللاعلشان احنا اطفال ما حدش يسأل عننا....

هل هذا حلال وللا حرام

ارجوكم ان تمنعوا هذه الكارثة الى ستقتلنا وتخلى المسئولين يحطوا محطة الصرف الصحى بعيد عن مدرستنا وبعيد عن بيوتنا والأماكن كثيرة فى بلدنا بس الكبار والمسئولين يختاروا صح ...لأن مش معقول نحط محطة للصرف الصحى جنب مدرسة ووسط المساكن .لأننا مش عاوزين نموت بالطريقة دى . ارجوك أن تحمينا وتساعدنا لايقاف هذ

مقدمه لسيادتكم

أيمن ابراهيم حسن الفقى

الطالب بالصف الخامس الابتدائى

بمدرسة صان الجديدة الابتدائية-محافظة الشرقية

المجلس القومى لحقوق الانسان
رقم الوارد: ٤٠٩
تاريخ: ٢٠٠٩/٣/٢٢
الفهرسة:

" إعلان القاهرة لمكافحة العنصرية فى السياقين العربى و الدولى "

الاجتماع التحضيري العربي لمراجعة اعلان وبرنامج عمل دربان

القاهرة 28-29 مارس/ آذار 2009

لتعزيز جهود مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

بالتعاون بين كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، عقد الاجتماع التحضيري العربي لمراجعة اعلان ديربان بالقاهرة يومي 28 و29 مارس/آذار 2009 بهدف بلورة رؤية مشتركة للمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العربي، في المؤتمر الدولي لمراجعة اعلان وبرنامج عمل ديربان الذي تنظمه الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 20 إلى 24 أبريل/نيسان 2009 .

شارك في أعمال الاجتماع أكثر من مائة مشارك ومشاركة من قادة وممثلي المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والخبراء من ستة عشر بلداً عربياً وبعض المؤسسات العربية الناشطة في بلدان المهجر، وممثلين عن بعض المنظمات الإقليمية، وناقش المؤتمر مجموعة من أوراق العمل والتقارير الميدانية حول مسار مكافحة العنصرية والتمييز العنصري على المستويين العالمي والعربي.

أعرب المشاركون عن تقديرهم لمبادرة المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بعقد هذا الاجتماع ومناقشة رؤية المجتمع العربي ومقترحاته بشأن موضوعات المؤتمر العالمي لمراجعة إعلان وبرنامج عمل ديربان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب باعتبار إن القضايا المطروحة تستلزم مشاركة واسعة لا يمكن مواجهتها عبر السياسات الحكومية بمفردها.

وفى ضوء هذه المناقشات برزت العديد من التوصيات فيما يتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري على الأصعدة الدولية والعربية والفلسطينية ، ومن بينها :-

التوصيات

أدان المشاركون كافة مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وأشكال التعصب وعدم التسامح الأخرى، باعتبارها تقوض الأسس والمبادىء الأساسية لحقوق الإنسان، وخاصة المساواة في الكرامة الإنسانية المتأصلة في بني البشر.

وأكد المشاركون على ضرورة مجابهة كافة مظاهر العنصرية والتمييز أياً كان مصدرها ودون تفرقة بين ضحاياها. وأدان المشاركون مظاهر وسياسات العنصرية والتمييز ضد مختلف الجماعات الإثنية ومختلف فئات المهاجرين واللاجئين، وعن عميق القلق إزاء معاداة الإسلام ومعاداة المسيحية ومعاداة اليهودية ، والتمييز الموجه ضد العرب والمسلمين بصفة عامة، وفي بلدان المهجر بوجه خاص، وخاصة في سياق تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكذا التمييز ضد مختلف الجماعات الدينية وذوى الأصول الأفريقية والآسيوية، وكذا الشعوب الأصلية وضحايا الإتجار بالبشر والأشكال الشبيهة بالرق وضحايا الاستعمار والاحتلال الأجنبى والإبادة الجماعية.

وتدارس المشاركون الصعوبات التي تعرقل وفاء البلدان العربية بالتزاماتها النابعة عن مقررات دربان والاتفاقية الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، التي تشتد الحاجة إليها بعد استفحال بعض مظاهرها، والحاجة الملحة إلي تفاعلها مع مختلف الاشكاليات العنصرية على الساحة العربية ، وضرورة البدء بمواجهة العنصرية والتمييز على المستوى الوطنى حتى تكون هناك مصداقية لمطالبنا على المستوى الدولى .

وأكد المشاركون على أن مبدأ المواطنة، هو الأساس القانوني والدستوري الثابت لكفالة المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس واللون والدين والعقيدة والانتماء السياسي، وأنه ينبغي أن تعطى الأولوية اللازمة لمتابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان على المستويات الوطنية.

وأكد المشاركون على اتفاقهم مع ما ورد في الجهود التحضيرية والمساهمات التي جرت على المستويات الإقليمية والقارية الأخرى على اساس اعلان وبرنامج دربان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية عام 2001 خاصة من حيث مخاطر الفقر والتهميش و تعمق الجوانب السلبية للعولمة والسياسات الاقتصادية غير العادلة على الصعيدين الوطني وفي العلاقات بين الدول، وحذروا من أن تحميل البلدان النامية والفقراء عبء الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي من شأنه أن يعمق مظاهر التمييز الاجتماعي ويهدد بتفاقم الأزمات الاجتماعية والاضطرابات السياسية ، وطالبوا بأن يكون للدول النامية دور فى مواجهة الأزمة العربية الراهنة والتعامل معها من منظور الحق فى التنمية .

وعبر المشاركون عن قلقهم من الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها المؤتمر، والتسييس المفرط لقضاياه، وأكدوا أن تجريد الظواهر من مضامينها لا تتيح الوصول الي وثيقة مراجعة تتفق مع قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقية الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

كما تابع المشاركون بقلق بالغ على وجه خاص ما انتهت إليه اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري بشأن انتهاكات يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967، وكذلك العرب داخل اسرائيل ، والتي أخذت طابعاً مؤسسياً على نحو ما رصدته بعض آليات الأمم المتحدة المستقلة وتقارير مقرريها الخواص والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وهو ما ينتهك ويقوض جهود السلام ، و أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ومقررات مؤتمر ديربان لعام 2001 .

كما أكدوا على أن الإدانة وحدها لاتكفي لتغيير الواقع على الأرض أو تخفيف معاناة الضحايا، بل لابد أن من تضافر جهود كل المجتمع الدولي، لتنفيذ مبادئ الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال، والتجاوب مع توصيات اللجنة الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، وغيرها من اللجان التعاهدية المعنية بحقوق الإنسان، وقرار محكمة العدل الدولية ، على أن يتم التعاون في هذا الخصوص مع اللجنة العربية لحقوق الإنسان التي تم أنشاؤها مؤخراً.

كما طالب المشاركون بأنشاء آلية في إطار جامعة الدول العربية لتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية وتقييم الأضرار الناجمة عنها بشكل منهجي منتظم ومتواصل وكذلك أهمية التعاون مع آليات متابعة نتائج مؤتمر ديربان لمكافحة العنصرية على المستوى الدولي وذلك في حدود ما قد تتمكن بشأنه هذه الآليات من إثبات الطابع التمييزى لبعض الممارسات الإسرائيلية على أساس وقائع محددة وأدلة ثابتة وليس من منطلق مطالبات عامة أو مواقف سياسية.

ويؤكد المشاركون على أن انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري، تقع في كافة دول العالم بدرجات متفاوتة، ولايجوز استثناء إسرائيل من ذلك، فسجلها في هذا الخصوص وثقته بعض آليات الامم المتحدة. وان إثارة ما ترتكبة اسرائيل من انتهاكات في هذا الخصوص لا علاقة له بقضية معاداة السامية التي تثيرها اسرائيل كابتزاز غير مقبول وكوسيلة لاكتساب حصانة من النقد والمساءلة، كما لو كانت دولة فوق القانون والنظام الدولى .

يتطلع المشاركون الي انشاء شبكة من العلاقات ومحفلاً للتعاون بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الدولي من أجل تأكيد أن الانتهاكات التى يتعرض لها الشعب الفلسطيني ليس إدعاءاً عربياً ينطلق من معاداة مزعومة للسامية وانما ينطلق من وقائع محددة يستنكرها المجتمع الدولي لحقوق الإنسان

يلفت المشاركون النظر لأهمية انشاءاللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الانسان في اطار المؤتمر الاسلامي طبقاً لمقررات قمة داكار التي اضافت هذه اللجنة كجهاز مستحدث ضمن الاجهزة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويؤكدون على ضرورة المهنية والاستقلالية للخبراء الذين ستضمهم كلاً من اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان واللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الانسان في إطار منظمة المؤتمر

الإسلامي، من أجل التعامل مع آليات حقوق الإنسان الدولية في حدود إطاراتها الفنية وقواعدها الاجرائية دون تعميم يضر بفاعلية الآداء العربي والإسلامي وبمصداقيتها في مجال حقوق الإنسان.

كما يؤكد المشاركون على مسئولية لجان الخبراء العرب في مجال حقوق الإنسان في الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني العربي والاسلامي، في متابعة قضية بالغة الأهمية في إطار مؤتمر مراجعة ديربان وهي قضية حظر الحض على الكراهية على اساس ديني لأن ظاهرة إساءة استخدام حرية الرأي والتعبير بشكل يسيئ لمعتنقي ديانات معينة والصاق تهمة الارهاب وانتهاك حقوق الانسان بالاسلام هي ظاهرة تفاقمت وتؤدي لانتهاك حقوق الانسان والاقليات المسلمة في الدول الغربية وتذكي دواعي العنصرية والتمييز ضدهم.

4- ملحق ميزانية المجلس :

يوم الجمعة جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٨

المجلس القومى لحقوق الإنسان

قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية
عن السنة المالية المنتهية من ٣٠ يونيو ٢٠٠٨

الإيضاحات المتممة لقائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية
عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨

نبذة عن المجلس: تأسس المجلس القومى لحقوق الإنسان وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ ويختص المجلس فى سبيل تحقيق أهدافه بما يأتى:

- ١- وضع خطة عمل قومية لتعزيز وتنمية حماية حقوق الإنسان فى مصر، واقتراح وسائل تحقيق هذه الخطة.
- ٢- تقديم مقترحات وتوصيات إلى الجهات المختصة فى كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، ودعمها، وتطويرها إلى نحو أفضل.
- ٣- إبداء الرأى والمقترحات والتوصيات اللازمة فيما يعرض عليه أو يحال إليه من السلطات والجهات المختصة، بشأن المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- ٤- تلقى الشكاوى فى مجال حماية حقوق الإنسان، ودراستها وإحالة ما يرى المجلس إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها، أو تبصير ذوى الشأن بالإجراءات القانونية الواجبة الإتباع ومساعدتهم فى اتخاذها أو تسويتها وحلها مع الجهات المعنية.
- ٥- متابعة تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتقدم إلى الجهات المعنية بالمقترحات والملاحظات والتوصيات اللازمة لسلامة التطبيق.
- ٦- التعاون مع المنظمات والجهات الدولية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان فيما يسهم فى تحقيق أهداف المجلس وتنمية علاقاته بها.
- ٧- المشاركة ضمن الوفود المصرية فى المحافل، وفى اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان.
- ٨- الإسهام بالرأى فى إعداد التقارير التى تلتزم الدولة بتقديمها دورياً إلى لجان وأجهزة حقوق الإنسان تطبيقاً للاتفاقيات الدولية وفى الرد على استفسارات هذه الجهات فى هذا الشأن.
- ٩- التنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان، والتعاون فى هذا المجال مع المجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للطفولة والأمومة وغيرهما من المجالس والهيئات ذات الشأن.
- ١٠- العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوعية المواطنين بها، والاستعانة بالمؤسسات والأجهزة المختصة بشئون التعليم والتنشئة والإعلام والتثقيف.
- ١١- عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش فى الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان أو فى الأحداث ذات الصلة بها.

الفائض العام

3- ملحق وزارة الداخلية :

جمهورية مصر العربية

وزارة الداخلية

فحص شكاوى وإدعاءات ووقائع مرتبطة بحقوق الإنسان

أولاً: حالات محددة مرتبطة بحقوق الإنسان إستوضح المجلس القومى لحقوق الإنسان الحقائق بصددها:

أ) إدعاءات وفاة نتيجة التعذيب (٥ حالات):

١) **مايو ٢٠٠٨م** تم إيداع المجند/ ظريف على زعيتر من الأمن المركزى بالإسكندرية بالسجن العسكرى لإخلاله بالضبط والربط العسكرى (إحداث إصابات بنفسه) وإنتابته حالة هياج وتعديه على فرد منوب السجن بالضرب الذى إستعان ببعض المجندين للسيطرة عليه حيث أصيب وتوفى.

.. (أفاد تقرير الطب الشرعى وجود شبهة جنائية فى الوفاة وأحيلت القضية إلى محكمة الجنايات).. **نوفمبر ٢٠٠٨م** حكم بالسجن المشدد ٣ سنوات على (١٢) من المتهمين فى القضية "شرطى، ١٠ مجندين، مدنى كان من بين المجندين المتهمين وأنهيت خدمته العسكرية قبل إصدار الحكم".. كما صدر حكم المحكمة العسكرية على فردين بالحبس ٦ شهور (مخالفات إدارية ووظيفية ذات الصلة بالقضية).

.. يُشار إلى أنه تحدد ١٠ مايو المقبل جلسة محاكمة أمام مجلس التأديب لضباط الشرطة للنطق بالحكم ضد (عميد، مقدم) كانت النيابة قد أحالتهما لجهة عملهما لمحاكمتهما تأديبياً لمخالفتهما مقتضيات وظيفتهما.

٢) **٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨م** قام المحكوم عليه/ غريب محمد حسين (١٥ عام مخدرات) بالإنتحار شنقاً أثناء تواجده بمحبسه بليمان طره عن طريق تثبيت قطعة قماش بفتحة التهوية الخاصة بالعنبر المودع به لتدهور حالته النفسية.. **وورد تقرير الطب الشرعى أن الوفاة نتيجة إسفكسيا الخنق ولا توجد آثار للتعذيب وحفظت النيابة القضية.**

٣) **٢٦ يناير ٢٠٠٩م** أثناء تواجد المحكوم عليه / يوسف شعبان محمد (٣ سنوات سرقة بالإكراه) بسجن القطا إنتحر شنقاً بتثبيت أجزاء من ملابسه الداخلية بفتحة التهوية الخاصة بالعنبر المودع به "سبق محاولته إصابة نفسه بشرفة حلاقة" .. **أفاد تقرير الطب الشرعي بأنه لا توجد شبهة جنائية أو آثار تعذيب وحفظت النيابة القضية.**

٤) **٥ أبريل ٢٠٠٨م** أثناء قيام أحد الضباط بسحب سلاحه من تابلوه سيارة الترحيلات (مأمورية عرض متهمين على محكمة دمنهور الكلية) خرجت طلقة خطأ أصابت مساعد شرطة بالمأمورية ووفاته.. وجهت النيابة للضابط تهمة "القتل الخطأ" – وقيدت برقم ١١١٤ لسنة ٢٠٠٨م جنح مركز المحمودية ولازالت قيد التحقيق.

٥) **٢٤ فبراير ٢٠٠٨م** أثناء تنفيذ قرار النيابة العامة بمعرفة أحد ضباط مركز طهطا / سوهاج والقوة المرافقة في المحضر ٥٧١ لسنة ٢٠٠٨م إدارة المركز بضبط السلاح المستخدم في واقعة قيام المتهم إبراهيم أحمد إبراهيم بإصابة نفسه وإتهامه آخرين (على خلاف الحقيقة) إعترض شقيقه المدعو/ عيد "سبق إتهامه في قضايا شيكات بدون رصيد" القوات ومنعها من إصطحاب شقيقه للمركز وتعلق بسيارة الشرطة وسقط وأصيب.. **صدر حكم المحكمة بحبس الضابط والسائق ٣ سنوات وغرامة ٣٠٠٠ جنيه والتعويض المدني (تم إستئناف الحكم ومازلت القضية منظورة).**

ب) **<u>الإختفاء القسري (حالتين لم يستدل على صحتهما)</u> :**

١) **١٥ ديسمبر ٢٠٠٦م** وقع حادث تصادم دائرة قسم الدقي طرفه اليمنى / أيمن أحمد سعيد عثمان (طالب بكلية الطب بجامعة ٦ أكتوبر) وتحرر محضر ١٦٨٠٧ جنح القسم وقررت النيابة عرض المذكور على الطب الشرعي لإتيانه بكلمات غير مفهومة.. ثم أخلت سبيله من القسم.. بضمان محل إقامته "تم التنفيذ في حينه".. عقب الإفراج عنه أبلغت أهليته بتغيبه .. إتخذت الإجراءات إلا أنه لم يتم التوصل

لملابسات إختفائه وتوالى أجهزة البحث جهودها .. وضعاً فى الإعتبار عدم توافر أى ملابسات تفيد الإختفاء القسرى المدعى به وحيث لم يثار بصدده أى نشاط سياسى أوجنائى.

٢) يناير ٢٠٠٩م قام المدعو/ السعيد محمد أبو العينين بالإدعاء بخطف شقيقه فوزى.. حيث تبين قيام نجل المدعو/ فوزى بإيداع والده بإحدى مستشفيات العلاج النفسى بالقاهرة دون علم عمه (مقدم الشكوى) لوجود خلافات عائلية وقد أكد ذلك.

ج) **أماكن الإحتجاز (ثلاث حالات) "لعناصر مناهضة - جنائية" إتخذ إجراء إحترازى ضدها وفقاً للقانون وتعديلاته بشأن حالة الطوارئ وأخلى سبيل أحدهم :**

١) **٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨م** تم إعتقال المدعو/ محمود حسن يوسف لإعتناقه أفكار التكفير والجهاد وإنخراطه فى أنشطة تنظيمية سرية سعياً لتدبير أعمال إرهابية.. وقد أفرج عنه ٢١ يناير ٢٠٠٩م عقب عدوله عن أفكاره ونبذه للعنف.

٢) تكرر (على فترات) إعتقال المدعو/ عمر محمد تاج الدين حسانين (مودع حالياً بسجن أبو زعبل) لإنضمامه لمجموعة تعتنق وتنتهج مبادئ التكفير والجهاد وتسعى لتنفيذ أعمال إرهابية.. وإصراره على متابعة نشاطه.

٣) المدعوة / عزة عبد الرؤوف عبد الفضيل "تقيم بالمنوفية" متهمة فى القضية رقم ٢٠٠٨/٣٨٢٧ لتمكينها زوجها مسجون محكوم عليه بالإعدام (قضية رقم ٦٢٥٩ جنايات مركز منوف "قتل عمد وإحراز أسلحة نارية) من الهرب.. وقيامها بالتخطيط وتمرير الأدوات التى إستخدمها السجين الهارب فى واقعة هروبه إلى داخل السجن والتستر عليه عقب هروبه.. مما يعد إخلالاً جسيماً بالأمن العام وتعطيلاً لتنفيذ أحكام القضاء.. وحيث قررت النيابة حبسها إحتياطياً، وإتخذ حيالها إجراء إستثنائى عقب ذلك .. ونُظر تظلمها من الإعتقال بجلسة ٢٠٠٩/٣/٧م ورفضته المحكمة **(مودعة بسجن القناطر للنساء)**.

د) ***طلبات منح الجنسية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى:***

- *يمنح القانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٤ المعدل لبعض أحكام الجنسية السيد/ وزير الداخلية سلطة رفض منح الجنسية المصرية لأبناء الأم المصرية من أب أجنبى لأسباب يقدرها سيادته.. وقد بلغ ما تم منحه إعمالاً لذلك التعديل التشريعى عدم قبول الطلبات المقدمة من أبناء الأم المصرية من أب فلسطينى للحصول على الجنسية (وفى إطار السلطة الجوازية التى نص عليها القانون) حفاظا على الهوية الفلسطينية وتنفيذاً لمبدأ أرسته القيادة والسلطة الفلسطينية ذاتها منذ عقود وأقرته فاعليات جامعة الدول العربية.*
- ***بشأن صدور أحكام قضائية لصالح بعض الفلسطينيين من أم مصرية بأحقيتهم فى الحصول على الجنسية المصرية..فإنه وبصفة عامة يُشار إلى الآتى :-***

.. الأحكام القضائية الصادرة بصدد الجنسية وفق تعديل القانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٤ غير نهائية ومرجأً البت فى الطعون عليها لحين عرض القضاء الإدارى الأمر على دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا بالنظر لإرتكاز الطعون على ما يرتبط بالمصالح العليا بالبلاد فضلاً عن كونها أحكاماً كاشفة للحق دون قراراً بعينه بالنظر لما خوله القانون من سلطة تقديرية لجهة الإدارة.. وهو ما قد ينصرف إلى حكمين نهائيين سبق صدورهما.. وضعاً فى الإعتبار أن أياً من المتضررين لم يتقدم بصيغة تنفيذية للحكم.

ثانياً: أمثلة إدعاءات سافرة بوسائل الإعلام وبشكاوى لجهات متعددة بالتعذيب بأقسام ومراكز الشرطة (من ٢٠٠٨/٦/١: ٢٠٠٩/٣/٣٨م)

٢٠٠٨/١١/٣٤م قسم ثان المنصورة / الدقهلية:

- ضبط إيمان رفعت حسن ربة منزل سن ٢٣ دائرة القسم لإستدراجها طفلة سن ٥ وكتم أنفاسها وإستيلائها على قرطها الذهبى.. إعترفت، قررت النيابة حبسها.

- قامت المذكورة بالإستعانة بأربعة من المحبوسات على ذمة قضايا معها بالسجن بإحداث إصابات وحروق متفرقة بجسدها وتصويرها بكاميرا هاتف محمول حصلت عليه من ذويها أثناء زيارتهم لها وإعادته لهم لنشرها إعلامياً.. والإدعاء أمام النيابة والطب الشرعى بتعرضها للتعذيب.
- أكدت زميلاتها بالإستعانة بهن فى إفتعال الإصابات وتصويرها للإدعاء على ضباط القسم بتعذيبها.
- **قيدت الواقعة برقم ٢٠٠٩/٩١٩ جنح مركز منية النصر ضد المتهمات الأربعة وإستبعاد شبهة الجناية بالنسبة للضباط بناء على مذكرة المستشار المحامى العام من نيابة المنصورة.**

٢٠٠٨/٨/٣٣م مركز ديرب نجم/ الشرقية:

- إدعاء المدعو/ سامح محمود أبو زيد سن ٢٨ عاطل مسجل شقى خطر "سرقات عامة" محبوس إحتياطياً على ذمة قضية "إتجار فى المخدرات" بسجن المركز بقيام نقيب رئيس وحدة المباحث، ملازم أول "ضابط بالمباحث.. بالتعدى عليه بالضرب وإصابته ووضع عصا بدبره وحلق شعر رأسه وبعض شعر شاربه والحاجبين لإتهامه لهما أمام النيابة بتلفيق القضية ضده ورفضه التوقيع على أقواله.
- نفى المدعو/ طلعت أبو ورده سن ٣٠ محبوس بذات غرفة السجن (سبق إتهامه فى ٣٤ قضية متنوعة) صحة الإدعاء وقرر قيامه بناء على طلب المتهم بإحداث إصابته بقطعة نقود معدنية وإستخدام ماسورة مياه بلاستيك خاصة بالسجن بمؤخرته وحلق شعره بشفرة موس أخفاها داخل أمعائه لإتهام الضابطين وأيد ذلك ثلاثة نزلاء آخرين.
- **قررت النيابة حفظ الأوراق إدارياً وحكم عليه فى القضية رقم ١٠٧٣٤ لسنة ٢٠٠٨ جنح مركز ديرب نجم مخدرات بالسجن (٣) سنوات.**

٢٠٠٨/٩/٩م أسيوط:

- إتهام مسجونين إحتياطياً بسجن مركز أسيوط على ذمة قضية جنح "قتل عمد" (عماد عبد الرحمن أحمن سن ٥٣ فلاح- أحمد عبد الرحيم أحمد سن ٤٠ فلاح) لرئيس وحدة مباحث المركز، ونقيب بوحدة المباحث ، وأمين شرطة سرى بذات الوحدة بالتعدى عليهم بالضرب وإصابتهم وقيام أحدهم بغلق فمه بقفل حديدى لقيام الضباط بتفتيش سجن المركز وضبط الممنوعات.

- **أكد مسجونين مودعين بذات السجن إفتعال المذكوران إصابتهما بأنفسهما حيث أفاد الطب الشرعى بأن تلك الإصابات مفتعلة..قررت النيابة حفظ الأوراق فى ٢٠٠٨/١١/١٥م.**

٢٠٠٩/٣/٩م القاهرة:

- *نشر على الموقع الإلكترونى بجريدة اليوم السابع قيام عدد من الضباط بالإعتداء الجنسى على المواطن / أحمد عبد الفتاح على وتصويره بكاميرا الموبايل فى أوضاع غير أدمية ، والتعدى عليه بالضرب بالعصا واللكمات وهو مقيد اليدين من الخلف وأن مصور الكليب امرأة محتجزة بنفس قسم الشرطة.*

- **تم تحديد المذكور وشهرته روبى سن ٢٧ عاطل مسجل خطر مخدرات ومفرج عنه عقب قضاء العقوبة بالسجن ٧ سنوات والإكراه البدنى من ٢٠٠٩/٣/٨م: ٢٠٠٩/٥/٣٠م، حيث قام بالتعدى بالسب على ملازمين بقسم عين شمس أثناء التمام على المحبوسين بحجز القسم وأحدث هياجاً.. وإتفاق والدته مع آخر على تصويره بالتواطؤ مع محبوسين آخرين أثناء قيده بالحجز حيث قام أحدهما بملامسة مؤخرته بزجاجة بلاستيك والآخر بقيده بقطعتى قماش باليدين والقدمين وتصويره.**

- **إعترف المتهمين أمام النيابة بإفتعال الواقعة وتأيد ذلك بشهادة متهمين آخرين بذات السجن .. أفاد تقرير الطب الشرعى بأن الإصابات لا تتفق مع ما ورد بأقوال المتهم ومازالت الواقعة قيد التحقيقات.**

يناير ٢٠٠٩/ القليوبية :

- **نشرت بجريدة البديل تحت عنوان (سيدة تتهم ضابط بقسم ثان شبرا الخيمة بحلق شعرها وإطفاء السجائر فى خدها وتهديدها بالإغتصاب)... (تضمنها تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان).**

- ***٢٠٠٩/١/١٧م واقعة مشاجرة بين المدعوة/ منى ثابت وزوجها ياسر مهران عاطل مسجل شقى خطر "فرض سيطرة" طرف أول، وطليقة المذكور وتدعى نعمة صلاح ووالدها وشقيقها طرف ثان.. مقيمون بدائرة قسم ثان شبرا الخيمة بسبب خلافات عائلية* ولم يتم الإبلاغ خوفاً من سطوة الأول الإجرامية".**

- **٢٠٠٩/١/٢٢م أبلغت زوجة المسجل النيابة بقيام والد وشقيق طليقة زوجها بالتعدى عليها بطفاية سجائر والإدعاء بقيام رئيس مباحث القسم، ونقيب وملازم أول ضابطى المباحث بضربها وقص شعرها وإطفاء السجائر فى خدها وكسر قدمها... كما قررت طليقة زوج الشاكية بتعدى طليقها على أسرتها بالضرب والتهديد بإحداث إصابة زوجته وذلك لإقامة نجله بمسكن والدها دون علمه.. وقيامه بكسر قدم زوجته وحلق شعرها للإدعاء عليها وأسرتها وضباط القسم وأنه دائم التعدى عليها (أكد ذلك شقيقها).**

- ***٢٠٠٩/١/٢٩م توجه للقسم من تلقاء أنفسهما شقيقى الشقى الخطر (مساعد ملاحظ بحى شرق شبرا الخيمة، صاحب مصنع بلاستيك) وقررا مشاهدتهما شقيقهما يقوم بحلق شعر زوجته (الشاكية) للإنتقام من أسرة طليقته- وضباط المباحث.***

- **أكدت التحريات بإفتعال الشاكية وزوجها الشقى الخطر الواقعة وتصويرها لترويجها إعلامياً لإثناء الضباط عن الإدعاء بتحرياتهم الصحيحة فى واقعة المشاجرة ومتابعة نشاطه الإجرامى.. وأفاد تقرير الطب الشرعى أن الإصابات غير جائزة الحدوث على النحو الوارد على لسان المجنى عليها .**

ثالثاً :بشأن ماتضمنه تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ٢٠٠٩ وتضمن العديد منه التقرير الخامس الصادر عن المجلس القومى لحقوق الإنسان ٠

- **يجدر التأكيد بداءةً أن الوقائع التى تضمنها التقرير بشأن وفاة بعض المواطنين بدعوى التعذيب بأقسام شرطة خلال الفترة من يوليو الى فبراير الماضيين .. لا تعكس حقائق (مفترض توافرها) بصدد إتهام على ذلك القدر من الجسامة.**
- *تلك الحالات هى عشرحالات مابين وفاة طبيعية نتيجة حالات مرضية أو إنتحار خلال إحتجازهم ،أو تبادل إطلاق النيران مع قوات الشرطة خارج الأقسام،* **ولم توجه سلطات التحقيق ثمة إتهام لأى من رجال الشرطة فى هذه الحالات جميعها ، وصدر قراراً بالحفظ فى واقعتين** *... ذلك بخلاف ثلاث حالات وفاة خارج الأقسام متهم فيها ضابطين ، وأمين شرطة...ومازالت قيد التحقيقات]٠*
- **وتحديداً فيما تضمنه تقرير المنظمة .. تجدر الإشارة إلى الآتى:-**
- **لازالت بعض المنظمات الحقوقية تأخذ تلك البلاغات والإدعاءات.. مأخذ الحقيقة المُطلقة، دون تمحيص أو مراجعة جهات التحقيق القضائية أو ترقب قرارها ، وهو أمر لازال يعكس منهجاً سلبياً جدير بالتدارك إفتراضاً لحُسن النيه، أو ظاهرةً جديرةً بالتدارك حال إفتراض قصد الإساءة إلى جهاز قومى يضطلع بمهامه الدستورية حماية للنظام العام ولأمن وسكينة المواطنين.. ويتأكد ذلك من خلال تمحيص الوقائع التى أوردها التقرير:-**

١) محافظة الغربية ٢٠٠٨/٦/٤

- *أثناء تواجد المسجون / على نصر الدين على محفوظ ـ سن ٢٩ عاطل " له معلومات جنائية " والمحبوس على ذمة القضية رقم ٢٠٠٧/٩٣١ جنح أول المحلة قام بشنق نفسه بواسطة (جزء من ملاءة سرير) مُعلقة بماسورة مياه بمحبسه ،* **أفاد تقرير الطب الشرعى أن سبب الوفاة أسفيكسيا الشنق ،** *وصرحت النيابة فى ضوء تحقيقها بالدفن ولم توجه إتهامات لأحد وحُفظ التحقيق ٠*

٢) **محافظة بورسعيد ٢٠٠٨/١٢/١٤**

- أثناء التحفظ على المدعو/ عاطف السيد هلهول سن ٣٣ بائع خردة " مسجل سرقات عامة " سبق إتهامه والحكم عليه فى ١٨ قضية (سرقة ، سلاح بدون ترخيص ، إخفاء مسروقات) والصادر بشأنه قرار النيابة بالضبط والإحضار فى القضية رقم ٢٠٠٨/٢٥٣٣ جنح قسم شرطة الجنوب بورسعيد "سرقة " قام بشنق نفسه بشال خاص به ، بربطة بأعلى ماسورة مياه بمحبسه ، ونقل إلى مستشفى بورسعيد العام لإسعافه إلا أنه توفى .

.. أكد تقرير الطب الشرعى وجود خز حلقى حول العنق وخلع بالغضروف الحنجرى ولا توجد إصابات أخرى ظاهرة والوفاة نتيجة هبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية ، ولم توجه النيابة ثمة إتهامات وصرحت بالدفن وما زالت الواقعة قيد التحقيقات.

٣) **محافظة المنيا ٢٠٠٨/١٠/٨**

- قام ضابطى مباحث مركز سمالوط بضبط المدعو/ شعبان السيد رياض سن ٢٧ عاطل وسبق إتهامه والحكم عليه فى القضيه رقم ٢٠٠٧/١٣١٠٢ جنح مركز سمالوط " إخفاء مسروقات " بالحبس ٦ شهور والمقيم بدائرة المركز لإتهامه وآخر " له معلومات" بسرقة مسكن محامى فى المحضر رقم ٢٠٠٨/٢١٧٤٠ جنح مركز سمالوط ، حيث ضُبطا وبحوزتهما المسروقات.
- عقب إنصراف الضابطين أبلغ الأهالى بتعديهما بالضرب على المدعوة/ مرفت عبدالستار عبدالفتاح ـ سن ٢٦ زوجة شقيق المتهم مما أدى إلى وفاتها.
- كما تضمن التقرير أن وفاة المجنى عليها حدثت نتيجة ما صاحب أصابتها الرضية من صدمة عصبية نتيجة إصابة منطقة حساسة مميته أدت إلى هبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسيه.
- قررت النيابة حبس ضابط أربعة أيام على ذمة التحقيق وتم عرضه على غرفة المشورة حيث أخلى سبيله بضمان مالى ٢٠٠٠ جنيه وإخلاء سبيل الضابط الآخر بضمان وظيفته وأعيد قيد المحضر برقم ٢٠٠٩/٢٣٩٣ جنايات مركز سمالوط " ضرب أفضى إلى موت " أحيلت بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦ ولم تُحدد لها جلسة بعد .

٤) **محافظة الدقهلية ٢٠٠٨/١٠/٢٦**

- تبلغ لمركز شرطة شربين تليفونياً من السيد / مدير نيابة شربين بتلقى بلاغ من السيدة / شادية السعيد محمد ضد أفراد وحدة مباحث المركز لتعديهم على نجلها/محمد السيد السعيد الدعار ـ سن ٣٣ عاطل ومقيم بذات الناحية وعقب إخلاء سبيله من المركز وعودته لمنزله شعر بإعياء ونقل إلى مستشفى الطوارىء بالمنصورة ولدى عودته لمنزله توفى ٠
- تبين ضبط المذكور بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٥ بنوع التحرى فى المحضر رقم ٢٠٠٨/٩٧٠٩ إدارى مركز شربين لما إشتهر عنه من تعاطى المواد المخدرة ومخالطة ذوى السمعة السيئة والخطرين وتم إخلاء سبيله مساء نفس اليوم وقد أتهمت والدته (أمينى شرطة) بمباحث المركز بالتعدى عليه حال تواجده بالمركز ٠
- **تضمن تقرير الطب الشرعى عدم وجود إصابات ظاهرية بالجثة وأن سبب الوفاة حالة مرضية بالقلب "إلتهاب خلوى بالقلب" ولا توجد شبهة جنائية فى الوفاة .. وحُفظ التحقيق ٠**
- بناءاً على تحريات سابقة وإذن صادر من النيابة العامة توجه ضابطى بحث جنائى بقسم مكافحة المخدرات بالمديرية ورئيس وحدة مباحث قسم ثان أسوان لضبط وتفتيش شخص ومسكن المدعو/ممدوح فوزى الصافى حنفى أحمد سن ٣٤ عاطل وما يحوزه من مواد مخدرة أو أسلحة نارية بدون ترخيص إلا أنه تمكن من الهرب وقام آخر يدعى عبدالوهاب عبدالرازق عبدالباسط بإطلاق عيار نارى تجاه القوة فبادلته القوة إطلاق النار فأصيب بطلق نارى بالصدر وتوفى عقب وصوله مستشفى أسوان العام وضبط بحوزته طبنجة عيار ٩ مم طويل ٠
- **أفاد تقرير الطب الشرعى أن إصابة المجنى عليه قد تحدث من أياً من الأسلحة المضبوطة [أسلحة الضباط ـ سلاح المجنى عليه] .. سُئل** الضباط الثلاثة وقررت النيابة إخلاء سبيل ضابطين بضمان وظيفتهما وحبس نقيب أربعة أيام على ذمة التحقيق ومازال محبوساً على ذمة القضية ومحدد لنظرها جلسة ٢٠٠٩/٣/١٨م ٠
- بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٣ وعلى إثر تجمهر بعض المواطنين فى الواقعة السابقة من بينهم المدعو/ يحيى عبدالمجيد مغربى عبدالسيد ـ مواليد ١٩٤٩/٢/١ موظف بجهاز شئون البيئة بمحافظة أسوان والذى حدثت وفاته أثناء تجمع المواطنين .. **وورد تقرير مفتش الصحة يفيد وجود هبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية نتيجة لغيبوبة سكر .. ولم يُوجه إتهام لأحد٠**

٥) **محافظة شمال سيناء ٢٠٠٨/١١/١٠**

- أثناء عودة ضابطين بإدارة البحث الجنائى بالعريش ، ترافقهما قوة من إدارة قوات أمن شمال سيناء من مهام تمشيط أمنى لمنطقة وسط سيناء دائرة قسم الحسنة شاهدوا سيارة قادمة فى الإتجاه المقابل يستقلها شخصان وبمجرد مشاهدتهما للقوة حاولا الفرار بالسيارة فانقلبت بهما وترجلا منها شاهراً كلاً منهما بندقية آلية وأطلقا النيران فى إتجاه القوة فبادلتهم مما أسفر عن مقتل أحدهما يدعى / سعيد عودة سليمان عيد الحكى وإصابة الأخر يدعى / محمد سليمان عيد حسن الأسطل ، سبق إتهامه فى القضية رقم ٢٠٠٣/٤٨ أحداث عسكرية رفح " تسلل " وضُبط بحوزتهما (٢) بندقية آلية و(٣) خزينة و(٤١) طلقة من ذات العيار كما تم التحفظ على السيارة وتحرر عن الواقعة المحضر رقم ٢٠٠٨/٣٣٣ إدارى الحسنة وأعيد قيدها برقم ٩ جنايات الحسنة لسنة ٢٠٠٩ وتم إحالتها وتحدد لها جلسة ٢٠٠٩/٣/١٧ ولم يوجه ثمة إتهامات للضباط .
- مساء نفس اليوم ٢٠٠٨/١١/١٠ وعلى إثر الواقعة السابقة تجمع بالقرب من المنطقة الحدودية نحو ٢٠ سيارة بيك أب يستقلها ٥٠ شخص أغلبهم من أهلية المتوفى والمصاب وبعض العناصر الجانحة وأطلقوا أعيرة نارية وإشعال النيران بإطارات السيارات وفى السيارة رقم ١٠٤٠٥ شرطة ، وفى صباح اليوم التالى توجه نحو (٢٠٠) شخص من البدو يستقلون سيارات ربع نقل مسلحين بالأسلحة الآلية وأقتحموا نقطة الماسورة بمنطقة المدفونة وأستولوا على (٧) بنادق آلية من عهدة المجندين وتوجه البعض منهم إلى نقطة الأزارق بجوار العلامة الدولية ١٩ وأطلقوا النيران مما أسفر عن إصابة قائد النقطة - بطلق نارى بالكتف الأيمن وعدد ثلاثة مجندين - وتعدوا عليهم وأستولوا على أسلحة آلية والسيارة رقم ٢٢٠٠٠ شرطة خلال أحداث شغب وإعتداء سافر على رجال الأمن ، حيث تم تبادل إطلاق الأعيرة النارية مع الجناه مما أسفر عن مقتل ثلاثة منهم وهم : أحمد جمعة سالم العرجانى - ومروان سالم سالم الجميل - ورياع حميد سالم أبو سنجر - وضبط ١٠ متهمين .. وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٢٠٠٨/١٣١٣٩١ إدارى رفح.
- قررت النيابة إخلاء سبيل أثنين من المتهمين وإستمرار حبس الباقين ومازالت القضية منظورة ولم يوجه ثمة إتهامات للضباط .

٦) **محافظة المنوفية ٢٠٠٨/١٢/٣٠**

- تبلغ لمركز شرطة تلا من المدعوة / عفاف حسن إسماعيل ـ سن ٣٠ ربة منزل بقيام المدعو/ رمضان إبراهيم حامد الأزرق ـ سن ٢٩ نجار وآخرين ـ بإستدراجها يوم ٢٠٠٨/١٢/٦ من منزلها ببلدتها إلى موقع مهجور بناحية ديما ـ مركز كفر الزيات ، وتعدوا عليها وقام ثلاثة منهم بمواقعتها جنسياً كرها عنها عدة مرات لعدة أيام حتى تمكنت من الهرب يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٩ .
- تم ضبط ثلاثة من الجناه من بينهم المتهم وأرشدوا عن التليفون المحمول وأثناء تواجدهم بنوبتجية المركز سقط المتهم المذكور مغشياً عليه وتوفى حال نقله لمستشفى تلا المركزى .
- لم توجه النيابة ثمة إتهامات لأياً من العاملين بالمركز ومازالت القضية قيد التحقيقات لحين ورود تقرير الطب الشرعى النهائى .

٧) **محافظة شمال سيناء ٢٠٠٨/١١/٢٥**

- عُثر على المجند / رضا إبراهيم أمين إبراهيم المعين بخدمة تأمين مكتب مباحث أمن الدولة بمنطقة نخل متوفياً إثر إصابته بطلق نارى ولم تتوافر أى ملابسات جنائية للواقعة كما لم تُفضى التحريات إلى غير ذلك والمطروح خروج طلقة خطأ من سلاحه الآلى .
- تحرر عن الواقعة المحضر رقم ١٤ /٢٠٠٨ إدارى قسم شرطة نخل وبعرضه على النيابة صرحت بدفن الجثة ، ولازالت الواقعة قيد التحقيق.

٨) **محافظة الدقهلية ٢٠٠٩/٢/١٢**

- أثناء قيام أمين شرطة من قوة مباحث النقل والمواصلات بالدقهلية بفحص إشتباه شخصين بمحطة سكة حديد المنصورة تدخل المدعو/ السعيد السيد على درغام سن ٥٤ ميكانيكى ديزل بقسم قطارات المنصورة ومقيم محلة زياد المحلة الكبرى ـ محاولاً منعه فحدثت مشادة كلامية تطورت إلى تشابك بالأيدى فتدخل ضابط الفترة المعين من قسم شرطة النقل والمواصلات لإحتواء الموقف .
- عقب ذلك سقط العامل المذكور على الأرض مغشياً عليه نقل إلى مستشفى المنصورة وتوفى .. وقررت النيابة حبس أمين الشرطة أربعة أيام على ذمة التحقيق وجدد له لجلسة ٢٠٠٩/٣/١٨ **ورد تقرير الطب الشرعى يفيد بأن الوفاة ترجع إلى وجود تضخم بعضلة القلب وحدثت نتيجة إنفعال وإرتفاع فى ضغط الدم.**

حالات التعذيب بأقسام الشرطة وأماكن الإحتجاز (١٨) حالة:

- (١٤) تبين كيديتها وعدم صحتها (غالبية الشاكين من العناصر الجنائية الخطرة) **وثلاثة وقائع** مازالت قيد تحقيقات النيابة (شكوى متهم فيها وكيل قسم رعاية الأحداث بمديرية أمن الإسكندرية- شكوى متهم فيها نائب مأمور قسم مينا البصل- شكوى للنيابة متهم فيها أحد ضباط وحدة البحث بقسم إمبابة) .
- **إحدى الوقائع فقط** تبين صحتها وإتخذت الإجراءات القانونية وتقديم المشكو فى حقه أمين شرطة/ عبد الحميد أبو الخير (وحدة مباحث قسم الخليفة/ القاهرة).. **وتفصيلياً يُشار إلى الآتى:-**

قسم البساتين / القاهرة

- ضبط المدعو/ محمد سيف الدين حسن (نجار) فى مشاجرة مع بعض أهالى المنطقة وقيامه بإطلاق أعيرة نارية من خرطوش وإصابة المدعو/ خميس عبد الستار عبد الحميد .. أدعى أمام النيابة بتعرضه للتعذيب من قبل النقيب "معاون مباحث القسم" وإصابته .. **تم حفظ الواقعة بمعرفة النيابة عقب تأكيد الشهود تعرضه للإصابة خلال المشاجرة.**

قسم الخليفة / القاهرة

- إتهام والد الطالب/ كريم محمد صلاح لأمين شرطة بمباحث القسم بالتعدى عليه بالضرب وإصابته أثناء تواجده أمام مسكنه بتحريض من المدعوة/ رضا السيد عثمان لخلافات جيرة بينهما .. **قررت النيابة العسكرية حبس الأمين (١٥) يوم وبعرضه على المحكمة قررت حبسه شهر.**

قسم سيدى جابر / الإسكندرية

- أثناء محاولة هروب المدعو/ رجائى محمد سلطان (بدون عمل) عقب ضبطه بمعرفة المقدم(وكيل قسم رعاية الأحداث بمديرية الأمن) لقيام المدعوة/ بسنت السيد أحمد تحريضه على ممارسة الجنس معها مقابل مبلغ مالى.. حيث تعثر على درجات سلم وأصيب بكسر فى عظام الجمجمة.. **تقدم شقيقه بشكوى لإتهام الضابط والقوة فى إصابته.. مازالت القضية قيد التحقيقات.**

قسم مينا البصل / الإسكندرية

- إصابة / حماده إبراهيم عبد اللطيف (موظف بشركة الإسكندرية للبترول) أثناء مشاركته فى تجمع أولياء أمور مدرسة الجزيرة بمنطقة

أبوتلات بالإسكندرية لتضررهم من قرار محافظ الإقليم بإغلاق المدرسة) بكسر بالعمود الفقرى نتج عنه شلل رباعى أثناء تعامل القوات مع المتجمعين – **مازلت الواقعة بتحقيقات النيابة والمتهم فيها نائب مأمور القسم.**

قسم العجوزة / الجيزة

- ضبط المدعو/ حمادة أحمد العبد لإستيلائه وآخرين على سيارة (أمين مساعد الحزب الوطنى بأشمون) ومبلغ مالى .. ضبط بمحل إقامته بقنا وترحيله لقسم العجوزة **وإدعائه بتعذيبه من ضباط القسم.**

قسم إمبابة / الجيزة

- ضبط المدعو/ إبراهيم صلاح الدين حسن (سبق إتهامه فى عدة قضايا جنائية "ضرب") أثناء مشاجرة وأثناء عرضه على النيابة تقدم بشكوى بتعرضه للضرب من نقيب(ضابط بوحدة مباحث القسم).. **[مازالت قيد التحقيق].**

مركز قويسنا / المنوفية

- ضبط المدعو/ مترى جرجس مترى وآخرين لسرقة مواطن بالطريق الزراعى دائرة المركز وتقدمه بشكوى للنيابة أثناء التحقيقات بالإدعاء بتعدى ضُباط وأفراد المباحث عليه بالضرب .. **قرر الطب الشرعى عدم وجود تعدى وتم حفظ الشكوى كما لم يستدل على صحة ما ورد بشكواه من قيام الضباط بالضغط عليه للتعاون معهم كمرشد.**

مركز دمنهور / البحيرة

- ضبط المدعو/ أمين محمد البنوانى بمنزله دائرة المركز لتنفيذ حكم ضده "إيصال أمانة" وعقب ضبطه قام شقيقه / بهاء وبعض أقاربه بالتعدى على القوة وتمكنيه من الهرب .. أصيب نقيب من مباحث المركز وشرطى سرى .. **تم ضبط الشقيقين ، (٥) من أقاربهم تنفيذاً لقرار النيابة والتى أخلت سبيلهم عقب التحقيق.**

إدارة شرطة موانى بورسعيد

- **تحفظ ضباط البحث الجنائى بالإدارة على المدعو / السيد محمد العربى** (من معتادى التردد على المنافذ الجمركية لتهريب البضائع الأجنبية الغير خالصة الرسوم الجمركية) لتعديه بالسب على الضباط وموظفى الجمارك لمنع إتخاذ أى إجراء قانونى ضد أحد السائقين كان يستقل سيارة بها ملابس غير خالصة الرسوم الجمركية.. **تم إخلاء سبيله عقب الإنتهاء من إتخاذ الإجراءات القانونية.**

- **شكوى والدة المدعو/ أحمد سيد بسيونى** (مودع بسجن طره لإتهامه فى قضية سرقة) بالإدعاء بتعرضه للتعذيب على غير الحقيقة لرفضه العمل كمرشد داخل السجن وذلك أثناء جلسات محاكمته .. **صدر ضده حكم بالسجن ٥ سنوات.**

حالات الإضطهاد والإحتجاز التعسفى (٣١) حالة:

- (١٨) شكوى تبين عدم صحتها.. وكيديتها فى إطار الإعتراض على بعض الإجراءات والمواجهات الأمنية وبعض النزاعات المالية بل يصعب توصيف الشكوى فى حد ذاتها تحت إدعاء الإضطهاد بالمعنى السائد لهذا التعبير ٠
- **واقعتين** تعذر فحصهما نتيجة عدم تحديد الشاكين (السيد صابر عبد الوهاب، حسن عبد الحفيظ سيد) لقصور البيانات الواردة بشأنهما.
- **واقعة واحدة** مازلت قيد تحقيقات النيابة (إدارى مركز دكرنس/ الدقهلية "المتهم فيها ضابط تنفيذ الأحكام بالمركز لتحفظه على الطفل/ حسن عاشور").. **وتفصيلياً يشار إلى الآتى :-**
- ضبط أحمد ناجى حافظ (طالب بكلية الهندسة – مقيم مصر الجديدة) خلال أبريل ٢٠٠٨ وآخرين لإعتناقهم الأفكار والمعتقدات التكفيرية الجهادية وسعيهم لنشاط تنظيمى سعياً لتنفيذ أعمال إرهابية تواصلاً مع مواقع تنظيم القاعدة عبر "الإنترنت" تمهيداً للقيام بأعمال عدائية داخل البلاد .. **وحيث تم إعتقاله للحد من نشاطه.**
- شكوى والدة المفرج عنه جنائيا/ أحمد حسن على "مسجل خطر – سرقة بالإكراه" – حالياً مراقب بقسم الزيتون ثلاثة سنوات تنتهى ٣ أبريل ٢٠١١) – وحيث **لم يستدل على صحة شكواها بشأن تعرض نجلها للسب والتهديد بتلفيق القضايا من بعض أفراد القسم.. سبق إستهدافه بمسكنه لضبطه لإعتياده الهرب من تنفيذ حكم المراقبة.**
- **عدم صحة شكوى** المدعو/ سعيد محمد النشوى .. بشأن قيام مباحث المصنفات الفنية بمصر القديمة بإقتحام منزله وتحطيم محتوياته والإستيلاء على جهاز رسيفر .. حيث **سبق ضبطه وبحوزته عدة أجهزة رسيفر وكروت فك الشفرة يستخدمها فى إدارة شبكة لتأجير القنوات الفضائية بدون تصريح – إتخذت الإجراءات القانونية.**
- **حسن عبد الحفيظ سيد** .. لم تتوصل التحريات لتحديد شخصيته للوقوف على شكواه بشأن ضبطه ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ بمعرفة قسم النزهة/ القاهرة

أثناء تواجده بعمله بإحدى الكافيتريات بميدان الحجاز والتعدى عليه بالسب.

- **محمد عبد الحميد عباس** (موظف بشركة كهرباء المعادى، ماجد محمد عباس "موظف فنى بالشركة") سبق حدوث مشادة بين الأول، مقدم رئيس وحدة كهرباء المعادى لإعتراضه على توجيه قوة من المباحث لأحد أقاربه .. **قدم الضابط مذكرة لإدارة الشركة ومازالت قيد التحقيق**.. وتضرر الثانى من الضابط بدعوى إضطهاده نظراً لسابقة ضبطه وإتهامه فى قضية "رشوة" بمعرفة الضابط.. **لم يستدل على صحة الشكوتين.**
- شكوى المدعوتين / أمال ، رضا أبو اليزيد زلهف (تقيمان بالعامرية / الإسكندرية) لتضررهما من عريف شرطة "مباحث قسم اللبان" بالتعدى عليهما بالسب لإجبارها على بيع منزلهما الكائن بجوار محل إقامته.. **تبين وجود خلافات جيرة بين أسرة المذكورتين وأسرة المشكو فى حقه.**
- ٢٠٠٨/١١/٢٩ .. ضبط أربعة من عائلة المدعو/ نادى محمود المليجى (سائق) مقيم دائرة مركز البدرشين/ ٦ أكتوبر.. من بينهم أبناء أشقائه "معتادى الإجرام" لتشاجرهم مع أفراد عائلة البهنساوى وإستخدامهم الأسلحة النارية.. وتم إعتقالهم جنائياً للحد من نشاطهم الإجرامى .. **كيدية شكوى المذكور فيما يتعلق بتعرضه للإضطهاد والإحتجاز بمركز البدرشين بدون وجه حق.**
- **عدم صحة شكوى** العامل / محمد سيد عبد النبى (سبق إتهامه فى "٥" قضايا جنائية) بشأن قيام قوة من مركز منشأة القناطر بإقتحام منزلة وتلفيق قضية إتجار مخدرات له.
- ترحيل المدعو/ مهند نجم عبود "عراقى الجنسية – طالب بمعهد التقنية والتكنولوجيا" وآخرين لبلادهم لممارسته بعض أعمال النصب .. سبق إتهامه فى قضية "إيصال أمانة" دائرة قسم عين شمس/ القاهرة .. لم يستدل على صحة شكوى أسرته باختفائه.
- إدعاء المدعو/عبد اللطيف عبد المقصود غنيم (تاجر مواشى) بتعرضه للإحتجاز وأخر لعدة أيام بمركز السنطة/ الغربية .. لإجبارهما على التوقيع على حكم صادر لصالح المدعو/يوسف توفيق المنشاوى (بصفته الحارس القضائى لوقف بعزبة المنشاوى القبلية دائرة المركز) ضدهما

وآخرين بفسخ عقد الإيجار المحرر لهم .. (تم تأمين التنفيذ وفق الإجراءات القانونية).

- شكوى جودة محمود عبد الله (مزارع) "سبق إتهامه فى قضايا مخدرات وشروع فى قتل" للنيابة بإدعائه تعرضه لضغوط من ضباط مركز التل الكبير/ الإسماعيلية وضبط نجل شقيقة/ محمود أحمد عبد الله .. تبين عدم صحة شكواه وأنه تم ضبط الأخير بنوع الإشتباه لعدم حمله تحقيق شخصية وإتخاذ الإجراءات القانونية .. حفظت النيابة الشكوى.
- شكوى المدعوة/ هالة محمد عبد الحميد (ربة منزل) ضد النقيب "ضابط وحدة مباحث / مركز صدفا / أسيوط" بإضطهادها والتعدى عليها.. لسابقة حدوث مشاجرة بينها وبين أهلية الضابط لرغبتها فى إنهاء العلاقة الإيجارية بينهما قبل المدة المتعاقد عليها .. حفظت النيابة التحقيق فى كافة الشكاوى المقدمة من المذكورة لتنازلها والتصالح مع الضابط.
- السيد صابر عبد الوهاب .. لم تتوصل التحريات لتحديد المذكور وخلفيات الواقعة والواردة بالتقرير لقصور المعلومات وعدم وجود أى بيانات بشأن إحتجازه بقسم أول المنصورة / دقهلية.
- ٢٠٠٨/٨/٣٥ مركز دكرنس / دقهلية .. أبلغ والد الطفل / حسين أشرف عاشور (عامان) مديرية الأمن بقيام النقيب/ محمد أحمد صفوت "ضابط تنفيذ الأحكام بالمركز" بإقتحام منزله لضبط شقيقه المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات .. تبين عدم وجوده إلا أن الضابط تحفظ على نجله الطفل لسابقة ورود بلاغ من زوجة المحكوم عليه الهارب بقيام زوجها بإنتزاع الطفل من حضانتها لوجود خلافات عائلية بينهما.. وجهت النيابة للضابط إتهام خطف وإحتجاز الطفل بدون وجه حق وقررت إخلاء سبيله بضمان وظيفته وطلب تحريات المباحث.
- ٢٠٠٨/٨/١٣ مركز المنزلة / دقهلية .. ضبط المدعو/ أحمد الحسينى البنان لتنفيذ أحكام فى قضايا تبديد ..تم إخلاء سبيله عقب معارضته فى الإحكام .. لم يستدل على ضبطه دون سند قانونى وإحتجازه والإعتداء عليه بالضرب كما ورد بشكواه.
- عدم صحة الإدعاء تلفيق قضايا بمعرفة ضباط مركز قويسنا/ المنوفية للمسجل شقى خطر سرقة بالإكراه/ إمام إبراهيم إمام "سبق إتهامه

والحكم عليه فى ٨ قضايا"(وحالياً محبوس على ذمة التحقيقات فى قضية جنائيات قويسنا "إتجار بالمخدرات").

- **٢٠٠٨/٦/٢٢م مركز بنها/ القليوبية** .. قيام عاطف إسماعيل السيد (عاطل) بسرقة بعض معدات مصنع ملك المدعو/ رضا شعبان عبد الفتاح دائرة المركز .. لمساومته على إعادة المسروقات مقابل مبلغ مالى .. عقدت جلسة عرفية بالقرية وقع خلالها الشاكى على إيصالين أمانة .. **لم يستدل على صحة اقتياده لمركز بنها وإجباره على توقيع تلك الإيصالات.**
- **٢٠٠٨/١١/٢٤م قسم ثانى شبرا الخيمة** .. بناء على إذن من النيابة تم ضبط شقيقى المحامية / رشا كمال عبد المجيد "سبق إتهامهما فى قضايا سرقات" بمحل إقامتهما وبحوزتهما ٩٠ جرام مخدر الهيروين وفرد خرطوش ومبلغ مالى .. إتخذت الإجراءات القانونية .. **لم يستدل على صحة إدعاءات المحامية المذكورة بإضطهاد ضباط مباحث القسم لشقيقيها وتلفيق قضية لهما.**